مغني الأنام

عن حواشي قطر الندى

لابن هشام

بقلم مرتجى

الدجيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين معمد وآله الطيبين الطاهرين، واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين، وبعد:

فإن الأساتذة الذين يدرسون كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى يبذلون عادة وقتهم وجهدهم في مراجعة الحواشي وغيرها بغية الحصول على معلومة يفيدون بها طلبتهم، والذي يزيد من ضياع وقتهم وجود كثير من المعلومات التي تذكر في تلك الحواشي لا يكون فيها نفع ولا فائدة للطالب، فدعت الحاجة إلى وضع كتاب يحوي على المهم مما يذكر في تلك الحواشي، وترك ما لا نفع فيها، كي يختصر على الأستاذ وقته وجهده، فكان هذا الكتاب الذي بين يديك.

والحواشي التي تحتت أيدينا ثلاثة فقط، وهي حاشية الفيشي، والآلوسي، والسجاعي، فهذا الكتاب يغني إن شاء الله تعالى عن مراجعة هذه الحواشي إلا فيما ندر، وإضافة إلى ذلك يذكر فيه أحيانا معلومات مفيدة من كتب نحوية أخرى.

وقد وضعت لكل كتاب منها رمزا من الرموز للاختصار، وهي:

١. م أ: محيي الدين على الأوضح.

٢. سي: حاشية الآلوسي على القطر.

٣. أ: المؤلف.

٤. م: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك.

٥. ف: حاشية الفيشي على القطر.

٦. ه: شرح الفاكهي على القطر.

٧. س: حاشية يس على الفاكهي.

٨. ذ: شرح شذور الذهب.

٩. ت: تعجيل الندى.

١٠. ج: الجنى الداني في حروف المعاني.

١١. ص: حاشية الصبان على الأشموني.

١٢. ب: تفسير مجمع البيان.

١٣. ط: المنهاج للانطاكي.

١٤. ع: الاعراب المفصل لكتاب الله المرتل.

١٥. ي: حاشية السجاعي على القطر.

١٦. د: محيي الدين على القطر.

١٧. ح: النحو الوافي.

١٨. ل: الحلل الذهبية على التحفة السنية.

١٩. ة: التحفة السنية.

٢٠. ش: الأشموني على الالفية.

٢١. بن: شرح إبن الناظم للالفية.

٢٢. مر: شرح المرادي للالفية.

٢٣. حد: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد.

هذا، ومما ينبغي الإلتفات إليه أننا أحيانا لا نأتي بنص ما ذكر في الكتب بل بمعناه، ولكن هذا قليل نادر وغالبا نأتي بنفس النص.

نرجو من الباري تعالى أن ينفع بهذا الجهد البسيط أساتذة الحوزة بمنه وكرمه وأن يتقبله وصالح أعمالنا بقبول حسن.

مرتجى الدجيلي

الكوفة العلوية المقدسة

الخامس والعشرون من شوال سنة ١٤٣٩هـ

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رافع الدرجات لمن انخفض لجلاله وفاتح البركات لمن انتصب لشكر فضاله والصلاة والسلام على من مدت عليه الفصاحة رواقها وسدت به البلاغة نطاقها المبعوث بالآيات الباهرة والحجج المنزل عليه قرآن عربي غير ذي عوج وعلى آله الهادين وأصحابه الذين شادوا الدين وشرف وكرم وبعد فهذه نكت حررتها على مقدمتي المسماة بـ قطر الندى[1] وبل الصدى[2] رافعة لحجابها كاشفة لنقابها مكملة لشواهدها متممة لفوائدها كافية لمن اقتصر عليها وافية ببغية من جنح من طلاب علم العربية إليها والله المسئول أن ينفع بها كما نفع بأصلها وأن يذلل لنا طرق الخيرات وسبلها إنه جواد كريم رؤوف رحيم وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تعريف الكلمة وأقسامها

ص: الكلمة قول مفرد.

---

[1] القطر بفتح القاف يطلق على المطر، وعلى التقاطر بمعنى السيلان، والندى بفتح النون مقصورا يطلق على المطر وعلى البلل وعلى ما ينزل من السماء، وخصه بعضهم بما ينزل آخر الليل، والمناسب جعل القطر بمعنى التقاطر، ويصح إرادة كل واحد من معاني الندى. ي

[2] البل باللام المشددة: مصدر بلله بالماء بلا، من باب قتل، فأصله: بلل، والصدى: العطش، والمراد: مزيل العطش، وقد شبه الجهل بالعطش بجامع التحير والاحتياج الى زواله. ي

ش: تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة[٣] كقوله تعالى: كلا إنها كلمة هو قائلها إشارة إلى قوله: رب ارجعون لعلي أعمل صالحا فيما تركت وفي الاصطلاح على القول المفرد.

والمراد بالقول[٤] اللفظ الدال[٥] على معنى كرجل وفرس.

والمراد باللفظ[٦] الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية[٧] سواء دل على معنى كزيد أم لم يدل كديز مقلوب زيد.

وقد تبين[٨] أن كل قول لفظ ولا ينعكس[٩].

---

[٣] أي: مجازا علاقته الجزئية.

ولا مفهوم لقوله: (في اللغة)، لأن الكلمة تطلق لغة واصطلاحا مجازا على الكلام، وحقيقة على المفرد، فكل من النحويين واللغويين لا يطلق الكلمة حقيقة الا على اللفظ الموضوع لمعنى مفرد، ولا تطلق عنده على الجمل المفيدة الا مجازا، فلا فرق في الكلمة حقيقة ومجازا بين النحويين واللغويين. ذكره النشواني، وحينئذ ففي كلام المصنف احتباك، وهو الحذف من الأول لدلالة الثاني وبالعكس، فقوله: تطلق الكلمة في اللغة أي: وفي الاصطلاح مجازا، وقوله: وفي الاصطلاح على القول، أي: وفي اللغة. ي

[٤] يفهم منه أن له اطلاقا آخر غير مراد وهو كذلك، فإن القول يطلق أيضا على المعنى المصدري وعلى الرأي والاعتقاد. سي

[٥] كان الأولى أن يقول: الموضوع لمعنى، لأنه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى وضعه له، لأنه يشمل ما دل مجازا أو التزاما أو تضمنا، وليس واحدا من الثلاثة مرادا لهم. ف

[٦] إنما قال والمراد، لأنه في الأصل مصدر بمعنى الرمي من الفم أو مطلقا، فنقل في عرف النحاة على ما ذكر ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ. سي

[٧] نسبة الى الهجاء الذي هو تقطيع حروف الكلمة لبيان اسمها. سي

[٨] أي: ظهر مما ذكرنا من اختصاص القول بالموضوع لمعنى وعدم اختصاص اللفظ به. سي

[٩] أي: عكسا لغويا، وهو جعل الجزء الأول من الكلام ثانيا والثاني أولا بدون تغيير شيء من كلية وجزئية، فلا يقال: كل لفظ قول. سي

والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه[١٠] على جزء معناه[١٢] وذلك نحو: زيد[١٣] فإن أجزاءه وهي الزاي والياء والدال إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك: غلام زيد فإن كلا من جزئيه وهما الغلام وزيد دال على جزء معناه فهذا يسمى مركبا لا مفردا.

فإن قلت فلم لا اشترطت في الكلمة الوضع[١٤] كما اشترط من قال[١٥] الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد.

---

[١٠] أي: حال الجزئية، فعبد الله علما كلمة واحدة، فإن قيل: الكلمة الواحدة يلزم أن تكون معربة باعراب واحد، وعبد الله معربة باعرابين، فلا يكون كلمة لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم.

قلت: هو باعتبار معناه العلمي كلمة واحدة معربة باعراب واحد وهو اعراب الجزء الأول، وتعين الأول لذلك لأن الثاني لما كان مشغولا بالاعراب المحكي وهو اعراب المضاف اليه، والأول فارغا لكون التركيب الاضافي سببا لاعراب المضاف اليه لا المضاف، أظهر فيه إعرابه كما أظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في غير، فلا يكون فيه اعرابان باعتبار معناه العلمي، واللازم وحدة الاعراب باعتبار أفراد المعنى فلا يضر تعدده باعتبارين، قاله الفضل فخر الدين في العالية شرح الكافية، لكن صرح الحمصي بخلافه، وجعل هذا مذهب المناطقة، وتبع في ذلك العضد وابن الحاجب، والمسألة طويلة الذيل فلتحرر. سي

[١١] قيل: أي: المسموع، واحترزوا به عن غير المسموع كالهيئة في الفعل فإنها تدل على أحد الأزمنة الثلاثة، وهو أحد أجزاء معناه، والمادة تدل على جزء آخر وهو الحدث، فلو لم يقيد لزم التركيب ولا قائل به.

[١٢] ما كان ينبغي له أن يتبع ابن الحاجب في تعريفي المفرد والمركب، فإن ابن الحاجب تبع فيه اصطلاح المناطقة، وهم إنما يبحثون عن المعاني أولا وبالذات، وعن الالفاظ ثانيا وبالعرض، والنحاة عكسهم، والمفرد عندهم: الملفوظ بلفظ واحد بحسب العرف، والمركب بخلافه، وهو الذي لا يلفظ به بلفظ واحد بحسب العرف. ف

[١٣] أي: إذا كان علما كما هو المتبادر، أما إذا كان اسم فاعل أو مصدرا نائبا مناب الفعل وقلنا باستتار الضمير فإنه حينئذ يكون مركبا كما لا يخفى. سي

[١٤] هو تخصيص اللفظ ليدل على معنى عند اطلاقه أو تخيله. سي

قلت[16] إنما احتاجوا إلى ذلك لأخذهم اللفظ جنسا للكلمة واللفظ ينقسم إلى موضوع ومهمل[17] فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ولما أخذت القول جنسا للكلمة وهو خاص بالموضوع أغناني ذلك عن اشتراط الوضع.

فإن قلت فلم عدلت عن اللفظ إلى القول.

قلت لأن اللفظ جنس بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل[18] كما ذكرنا والقول جنس لاختصاصه بالمستعمل واستعمال لأجناس البعيدة في الحدود[19] معيب[20] عند أهل النظر.

ص: وهي اسم وفعل وحرف.

ش: لما ذكرت حد الكلمة[21] بينت أنها جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف والدليل على انحصار أنواعها[22] في هذه الثلاثة الاستقراء[23] فإن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو كان ثم نوع رابع لعثروا[24] على شيء منه[25].

---

[15] قيل: الظاهر أنه أراد به العلامة عثمان ابن الحاجب فإنه عبر بذلك في الكافية وله في ذلك متابعون. سي

[16] قال المحشي: يرد عليه أنه اكتفى في التعريف بدلالة الالتزام، وهي مهجورة في التعريف، فالأولى ما قاله ابن الحاجب. وأقول: هذا الكلام نشأ من ضعف النظر في المعنى الموضوع له لفظ القول بازائه. سي

[17] عطف على موضوع، وهو مقابل له، لأنه الذي لم يوضع، ويقابل المستعمل أيضا إن قلنا بمساواته للموضوع بارادة الاستعمال ولو بالقوة، وكأن العدول على الموضوع الى المستعمل فيما يأتي آنفا إشارة الى المساواة فلا تغفل. سي

[18] كان المناسب تعبيره بالموضوع، إذ هو الذي يقابل المهمل، ولعله أراد بالمستعمل: الموضوع، إذ الاستعمال: اطلاق اللفظ وإرادة المعنى، وأراد بالمستعمل: ما صلح للاستعمال. ف

[19] أي: التعاريف مطلقا لا التعريف بالذاتيات كما هو مصطلح أهل الميزان. سي

[20] هذا مدفوع فإن المعيب إنما هو الاقتصار على الجنس البعيد، وأما ذكر الجنس البعيد والفصل فهو حد تام ولم يقل أحد أنه معيب. ي

علامات الاسم

ص: فأما الاسم فيعرف بأل كالرجل والتنوين كرجل وبالحديث عنه[٢٦] كتاء ضربت.

ش: لما بينت ما انحصرت فيه أنواع الكلمة الثلاثة شرعت في بيان ما يتميز به كل واحد منها عن قسيميه لتتم[٢٧] فائدة[٢٨] ما ذكرته فذكرت للاسم ثلاث علامات:

علامة من أوله وهي الألف واللام[٢٩] كالفرس والغلام.

---

[٢١] أي: تعريفها بذاتياتها كما هو مصطلح أهل الميزان، أو تعريفها الجامع المانع مطلقا كما هو المشهور عند أرباب العربية. سي

[٢٢] أي: الدال عليه التقسيم. سي

[٢٣] هو اصطلاحا: تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلي ومفاده الظن إن تصفح بعض الجزئيات، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، لأن الانسان والفرس والبقر والابل كذلك، وذلك لما نسمعه في التمساح من أنه يحرك فكه الأعلى عنده، والجزم إن تصفحها بأسرها، وإنما يكون إذا كانت مضبوطة كما تقول: كل عنصر متحيز، لأن الأرض والماء والهواء والنار كذلك. سي

[٢٤] فيه: أنه لا يلزم من عدم الوجدان عدم الوجود، وأجيب: بأن الملازمة باعتبار العادة الأغلبية. سي

أقول: عدم الوجدان يدل على عدم الوجود إذا كان الشيء مما تتضافر الدواعي لنقله.

[٢٥] ذهب بعض النحاة –وهو جعفر بن صابر– الى أن أقسام الكلمة أربعة: اسم وفعل وحرف وخالفة، فزاد الذي سماه خالفة، وزعم أنه هو الذي يسميه جمهور النحاة اسم الفعل. مش

[٢٦] أي: وبصحة الاسناد الى اللفظ. ي

[٢٧] افهم كلامه أن القسمة فيها فائدة، وهي الحصر في الأقسام. ي

[٢٨] لأن في ذكر الأقسام مجردة عن التعريف وإن كان فيه فائدة في الجملة إلا أنها غير تامة، وإنما تتم بذكر التعريف. سي

[٢٩] المراد ال بأقسامها من المعرفة كالرجل، والموصولة كالضارب زيدا الآن، والزائدة كاليزيد، واللامحة للأصل كالحسن، إلا الاستفهامية فليست علامة للاسم لدخولها على الفعل الماضي في قولهم: ال فعلت، بمعنى: هل فعلت، وهذا في غاية القلة، ولا يبعد أن يراد بال المعرفة، لأنها الفرد الكامل، حتى قال ابن أبي الربيع في شرح الايضاح: متى ما اطلقت ال يراد بها المعرفة وإذا أريد غيرها قيدت. سي

وعلامة من آخره وهي التنوين وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظا لاخطا لغير توكيد[٣٠] نحو: زيد ورجل وصه وحينيئذ ومسلمات فهذه وما أشبهها أسماء بدليل وجود التنوين في آخرها.

وعلامة معنوية وهي الحديث عنه[٣١] كقام زيد فزيد اسم لأنك حدثت عنه بالقيام وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم وبها استدل على اسميه التاء في ضربت ألا ترى أنها تقبل أل ولا يلحقها التنوين ولا غيرها من العلامات التي تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط.

---

[٣٠] قوله: (نون زائدة) أخرج الأصلية كنون منكسر، و(ساكنة) النون الأولى من نحو: ضيفنن، و(تلحق الآخر) نون نحو: انكسر، و(لا خطا) النون اللاحقة للقوافي، و(لغير توكيد) لأخراج لنسفعا .

واعلم أن ما خرج بقيدي السكون ولحوق الآخر يخرج بقوله: (لا خطا) فالقيدان لتحقق الماهية لا للاحتراز، لكن لما سبقا وأمكن الاحتراز بهما أسند اليهما الاحتراز. ي

أقول: النون اللاحقة للقوافي نحو قوله:

أقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي إن أصبت: لقد أصابن

[٣١] العلامة الخامسة: أن تكون الكلمة منسوبًا إليها –أي: إلى مدلولها– حصولُ شيء، أو عدم حصوله، أو مطلوبًا منها إحداثه، مثل: عليٌّ سافرَ. محمود لم يسافر. سافرْ يا سعيد. فقد تحدثنا عن "عليّ" بشيء نسبناه إليه. هو: السفر، وتحدثنا عن "محمود" بشيء نسبناه إليه؛ هو عدم السفر، وطلبنا من "سعيد" السفر. فالحكم بالسفر، أو بعدمه، أو بغيرهما، من كل ما تتم به الفائدة الأساسية يسمى: إسنادًا، وكذلك الحكم بطلب شيء من إنسان أو غيره . . . فالإسناد هو: "إثبات شيء لشيء، أو نفيه عنه، أو طلبه منه".

هذا، واللفظ الذي نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طُلب منه ذلك، يسمى: "مسنَدًا إليه"، أى: منسوبًا إليه الفعل، أو الترك، أو طُلب منه الأداء. أما الشيء الذي حصل ووقع، أو لم يحصل ولم يقع، أو طُلب حصوله –فيسمى: "مسندًا"، ولا يكون المسند إليه الا اسما. والإسناد هو العلامة التى دلت على أن المسند إليه اسم. ح

انقسام الاسم إلى معرب ومبني

ص: وهو ضربان[٣٢] معرب وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كزيد ومبني وهو بخالفه كهؤلاء في لزوم الكسر وكذلك حذام وأمس في لغة الحجازيين وكأحد عشر وأخواته في زلزوم الفتح وكقبل وبعد وأخواتها في لزوم الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه وكمن وكم في لزوم السكون وهو أصل البناء.

ش: لما فرغت من تعريف الاسم بذكر شيء من علاماته عقبت ذلك ببيان انقسامه إلى معرب ومبني وقدمت المعرب لأنه الأصل[٣٣] وأخرت المبني لأنه الفرع وذكرت أن المعرب هو ما يتغير[٣٤] آخره بسبب ما يدخل عليه[٣٥] من العوامل[٣٦] كزيد تقول: جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا ترى أن آخر زيد تغير بالضمة والفتحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من جاءني ورأيت والباء فلو كان التغير في غير الآخر لم يكن إعرابا كقولك: في فلس إذا صغرته فليس[٣٧] وإذا كسرته أفلس وفلوس وكذا لو كان التغير في الآخر ولكنه ليس بسبب العوامل كقولك: جلست حيث جلس زيد فإنه يجوز أن تقول: حيث

---

[٣٢] قال الحمصي: الضرب والنوع والصنف بمعنى، أي: ما كان أخص من الشيء ومندرجا تحته. سي

[٣٣] أي: الراجح، فالأولى في مقابله لأنه بخلافه، لا الفرع، إذ الفرع إنما ينسب الى الاصل بمعنى ما بني عليه غيره، كذا قيل، وقد يجاب عنه بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الاصل والفرد من أن للفرد ابتناء على الراجح. سي

[٣٤] المراد تغيره ذاتا أو صفة، فيدخل المعرب بالحروف، ومعنى التغير الذاتي: أن يبدل حرفا بآخر حقيقة أو حكما، كما في النصب والجر، والغير الوصفي: أن يبدل الحركة بأخرى كذلك، كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب. سي

[٣٥] أي: يطلبه ويقتضيه، وإن تأخر لفظا كزيدا رأيت، أو يقال: المراد بالدخول الدخول ولو تقديرا. سي

[٣٦] العوامل جمع عامل وهو ما أثر في آخر الكلمة من فعل أو حرف أو اسم. سي

[٣٧] الأولى: فليسا بالنصب كما لا يخفى. سي

بالضم وحيث بالفتح وحيث بالكسر إلا أن هذه الأوجه الثلاثة ليست بسبب العوامل[٣٨] ألا ترى أن العامل واحد وهو جلس وقد وجد معه التغير المذكور.

ولما فرغت من ذكر المعرب ذكرت المبني وأنه الذي يلزم طريقة[٣٩] واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه ثم قسمته إلى أربعة أقسام[٤٠] مبني على الكسر ومبني على الفتح ومبني على الضم ومبني على السكون.

ثم قسمت المبني على الكسر إلى قسمين قسم متفق عليه وهو هؤلاء فإن جميع العرب[٤١] يكسرون آخره في جميع الأحوال وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الأعلام المؤنثة[٤٢] الآتية على وزن فَعال[٤٣] وأمس[٤٤] إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك[٤٥].

---

[٣٨] بل هي لغات لحيث. أ

[٣٩] أي: حالة. ف

[٤٠] وهناك أقسام أخرى وهي المبني على الألف كـ(يا زيدان)، والمبني على الواو كـ(يا زيدون)، والمبني على الياء كـ(لا رجلين في الدار)، وأجيب على عدم ذكره لها بأجوبة منها: أنه ليس المقصود الحصر لأن العدد لا مفهوم له، ومنها: أنه لو سلم الحصر فهو باعتبار الأصل وما ذكر فرعا فلا يرد نقضا. سي

[٤١] أي: المعتد بلغتهم أو أنه بلغه أن الذي يضم يكسر، فحكاية قطرب الضم لا تضر، وكذا حكاية الكسر مع التنوين لأنها غير مشهورة أيضا، فاعتراض الفاضل الحطابي مما لا يلتفت اليه. سي

[٤٢] يفهم منه أن المذكرة نحو: نعمان، لا يثبت لها هذا الحكم، وهو كذلك، لأنها معربة ممنوعة من الصرف للعلمية والنقل عن المؤنث. سي

[٤٣] أي: معدولا، وإلا فما ليس بمعدول كجناح وذهاب وسحاب إذا سميت به شيئا انصرف قولا واحدا، إلا المؤنث كعناق، فممنوع من الصرف، ففي الاطلاق هنا ما لا يخفى. سي

[٤٤] عطف على حذام. أ

[٤٥] أي: يوما معينا. سي

فأما باب حذام ونحوه فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقا[٤٦] فيقولون جاءتني حذام ورأيت حذام ومررت بحذام وعلى ذلك قول الشاعر:

فلولا المزعجات من الليالي لما ترك القطا طيب المنام[٤٧]

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

فذكرها في البيت مرتين مكسورة مع أنها فاعل.

وافترقت بنو تميم فرقتين فبعضهم يعرب ذلك كله بالضم رفعا وبالفتح نصبا وجرا فيقول جاءتني حذام بالضم ورأيت حذامَ ومررت بحذامَ بالفتح وأكثرهم يفصل بين ما كان آخره راء كوبار اسم لقبيلة وحضار اسم لكوكب وسفار اسم لماء[٤٨] فيبنيه على الكسر كالحجازيين وما ليس آخره راء كحذام وقطام فيعربه إعراب ما لا ينصرف.

وأما أمس إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك فأهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون مضى أمس واعتكفت أمس وما رأيته مذ أمس بالكسر في الأحوال الثلاثة قال الشاعر:

منع البقآء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسي

وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس

اليوم أعلم ما يجيء به ومضى بفصل قضائه أمس[٤٩]

---

[٤٦] أي: سواء ختم براء أم لا، وهو أولى مما قاله الفاضل الحطابي أي: في حالة الرفع والنصب والخفض، كما لا يخفى. سي

[٤٧] (المزعجات) المقلقات، (القطا) جمع قطاة كحصاة وحصا، طائر معروف.

[٤٨] أي: ملحوظ فيه معنى التأنيث، وقال الجوهري: اسم لبئر، وهو المناسب للمقام، إذ الكلام في الأعلام المؤنثة قاله المحشي، وهو يجري في قوله: اسم لكوكب. سي

[٤٩] (البقاء) الدوام والخلود، (الورس) الزعفران.

فأمس في البيت فاعل لمضى وهو مكسور كما ترى.

وافترقت بنو تميم فرقتين فمنهم من أعربه بالضمة رفعا وبالفتحة[٥٠] مطلقا فقال مضى أمس بالضمة واعتكفت أمسَ وما رأيته منذ أمسَ بالفتح قال الشاعر:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالي خمسا

يأكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا[٥١]

ولا لقين الدهر إلا تعسا

ومنهم من أعربه بالضمة رفعا وبناه على الكسر نصبا وجرا.

وزعم[٥٢] الزجاجي أن من العرب من يبني أمس على الفتح وأنشد عليه قوله: مذ أمسا وهو وهم[٥٣] والصواب ما قدمنا من أنه معرب غير منصرف.

المعنى ان الخلود في هذه الدنيا ممتنع، والدليل على امتناعه ما نشاهده من تقلبات الأحوال، فالشمس –وهي كوكب عظيم جدا– ليست بباقية على حالة واحدة، ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرب فيها، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران، ثم يقول: أنا أعلم ما يحصل في وقتي الحاضر، لأنني مشاهد له، وقد أحتال على أن أعمل شيئا، ولكن ما حدث أمس مني ومن غيري لا يمكن لي أن أرده، لأنه قد ذهب وانقطع، ومن لا حيلة له كيف يأمل الخلود ؟ .

[٥٠] أي: اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عن الأمس. سي

[٥١] (عجائزا) جمع عجوز وهي المرأة الطاعنة في السن، (السعالي) بفتح السين، جمع سعلاة، بكسر السين وسكون العين، وهي الغول، وقيل ساحرة الجن، (همسا) الهمس الخفاء وعدم الظهور.

المعنى: يذكر أنه رأى شيئا عجيبا في اليوم الذي قبل يومه، وهو أنه خمس نساء عجائز يشبهن الغيلان، ويأكلن ما في رحالهن من الطعام أكلا خفيا، ثم دعى عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهن، وأن لا يرين الدهر الا تعسا .

[٥٢] الزعم قول بلا دليل أو مع دليل فاسد . سي

[٥٣] بفتح الهاء واسكانها، أي: غلط، وذلك لمخالفته الثقاة وأئمة العربية كسيبويه وغيره. سي

وزعم بعضهم أن أمسا في البيت فعل ماض[٥٤] وفاعله مستتر والتقدير مذ أمسى المساء[٥٥].

ولما فرغت من ذكر المبنى على الكسر ذكرت المبني على الفتح ومثلته بأحد عشر وأخواته تقول: جاءني أحد عشر رجلا وأيت أحد عشر رجلا ومررت بأحد عشر رجلا بفتح الكلمتين[٥٦] في الأحوال الثلاثة وكذا تقول: في أخواته إلا اثنى عشر فإن الكلمة الأولى منه تعرب بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا تقول: جاءني اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وإنما لم أستثن هذا من إطلاق قولي وأخواته لأنني سأذكر[٥٧] فيما بعد أن اثنين واثنتين يعربان إعراب المثنى مطلقا وإن ركبا.

ولما فرغت من ذكر المبني على الفتح ذكرت المبني على الضم ومثلته بقبل وبعد وأشرت[٥٨] إلى أن لهما أربع حالات[٥٩]:

---

[٥٤] لا يساعد على هذا رسم الكتابة، لأنه لو كان فعلا لكتب بصورة الياء لا الألف، لأنه يائي لا واوي. سي

[٥٥] أي: الضمير راجع لما دل عليه الفعل. سي

[٥٦] وهما مركبتان تركيبا مزجيا على الصحيح لا اضافيا كما قد يتوهم. سي

[٥٧] في الاكتفاء بما لم يعلم بَعدُ بُعدٌ. سي

[٥٨] أي: بقولي: إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه. سي

[٥٩] اعلم أولا أن الاضافة لا تجامع التنوين فمتى ما وجد التنوين فقدت الاضافة، ومتى ما وجدت الاضافة فقد التنوين، وإنما كانا كذلك لأنهما متنافيان، لأن الاضافة تدل على النقصان، والتنوين يدل على التمام، والشيء لا يكون تاما ناقصا في حالة واحدة.

ومن اللطيف قول الشاعر: كأني تنوين وأنت إضافة فإذا ما تراني لا تحل مكانيا

وثانيا أن المضاف إليه إما أن يذكر لفظا نحو: غلام زيد، أو يحذف نحو: شبح الفقر غاد ورائحٌ على ثلاثة ليس غيرُ، مسرف ومقامر وعاطل، أي: ليس غير الثلاثة، وإذا حذف المضاف إليه فله صورتان:

١) أن ينوى ثبوت لفظه، فهو محذوف لكن لفظه منوي، أي: لابد من ملاحظة لفظ ذلك المحذوف بعينه ونصه الحرفي، كما في المثال السابق، فإن لفظ الثلاثة منوي بعينه.

إحداها: أن يكونا مضافين فيعربان نصبا على الظرفية أو خفضا بمن تقول: جئتك قبل زيد وبعده فتنصبها على الظرفية ومن قبله ومن بعده فتخفضها بمن قال الله تعالى: كذبت قبلهم قوم نوح فبأي حديث بعد الله وآياته يؤمنون وقال الله تعالى: ألم يأتهم نبأ الذين من قبلهم من بعد ما أهلكنا القرون الأولى.

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان الإعراب المذكور ولا ينونان لنية الإضافة[٦٠] وذلك كقوله:

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف[٦١]

الرواية بخفض قبل بغير تنوين أى ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرأ الجحدري والعقيلي لله الأمر من قبل ومن بعد فحذف المضاف إليه وقدر بالخفض بغير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وجوده ثابتا.

الحالة الثالثة: أن يقطع عن الاضافة لفظا ولا ينوي المضاف إليه فيعربان أيضا الإعراب المذكور ولكنهما ينونان لأنهما حينئذ اسمان تامان[٦٢] كسائر الأسماء النكرات فتقول: جئتك قبلا وبعدا ومن قبل ومن بعد قال الشاعر:

---

٢) أن ينوى معناه دون لفظه، فهو محذوف لفظا ولفظه غير منوي وإنما المنوي هو معناه، أي: نلاحظ معنى ذلك المحذوف فقط من دون لفظه، فنتخير في ايراد أي كلمة تودي معناه.

وفي كلا الحالتين لابد من أن يكون المضاف إليه المحذوف معلوما، فلا حذف من دون علم. أ

[٦٠] والاضافة لا تجامع التنوين لما بينهما من التنافي، لأن الاضافة تدل على النقصان، والتنوين يدل على التمام، والشيء لا يكون تاما ناقصا في حالة واحدة. سي

[٦١] المعنى: نادى كل ابن عم قرابة قرابته ليعينوه فيما هو فيه من حزن ونازلة، فما أجابوه لدعائه.

[٦٢] أي: غير محتاجين الى شيء. ف

فساغ لي الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الفرات[٦٣]

وقرأ بعضهم لله الأمر من قبل ومن بعد بالخفض والتنوين.

الحالة الرابعة: أن يحذف المضاف إليه وينوي معناه دون لفظه فيبنيان حينئذ على الضم كقراءة السبعة لله الأمر من قبل ومن بعد.

وقولي وأخواتها أردت به أسماء الجهات الست وأول ودون ونحوهن[٦٤] قال الشاعر:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينا تعدو المنية أول[٦٥]

وقال آخر:

إذ أنا لم أومن عليك ولم يكن لقاؤك إلا من وراء وراء

ولما فرغت من ذكر المبني على الضم ذكرت المبني على السكون ومثلت له بمن وكم تقول: جاءني من قام ورأيت من قام ومررت بمن قام فتجد من ملازمة للسكون في الأحوال الثلاثة وكذا تقول: كم مالك وكم عبدا ملكت وبكم درهم اشتريت فـ كم في

---

[٦٣] (ساغ) سهل مروره في حلقي وحلا مذاقه وطاب لي شربه، (أغص) بفتح الهمزة والغين مفتوحة في الأكثر مضمومة في لغة قليلة، وهو من الغصص وهو وقوف الطعام واعتراضه في الحلق، (الفرات) الشديد العذوبة.

المعنى: إنه بعد أن أدرك ثأره ونال في عدوه ما كان يشتهي طاب له الشراب، وقد كان قبل أن يصل الى هذه الامنية إذا أراد أن يشرب الماء لم يستطع أن يسيغه.

[٦٤] كناحية وجانب وحسب الساكنة السين التي بمعنى لا غير. سي

[٦٥] قائله معن بن أوس، وكان متزوجا بأخت صديق له، فطلقها، فأقسم أن لا يكلمه فقال قصيدة يستعطفه بها وأولها هذا البيت، فمعناه: أنه يقول: أقسم لك بحياتك أني لا أعلم -مع خوفي- من الذي ينزل به الموت منا قبل أن ينزل بصاحبه، يريد أن هذه الحياة قصيرة والمرء في كل لحظة عرضة للموت، فلا يحسن أن نقضي حياتنا في الهجران والقطيعة.

المثال الأول: في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وعلى الخبرية عند الأخفش[٦٦] وفي الثاني: في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها وفي الثالث: في موضع خفض بالباء وهي ساكنة في الأحوال الثلاثة كما ترى.

ولما ذكرت المبني على السكون متأخرا خشيت من وهم من يتوهم أنه خلاف الأصل فدفعت هذا الوهم بقولي وهو أصل البناء.

أقسام الفعل وعلاماته

ص: وأما الفعل فثلاثة أقسام ماض ويعرف بتاء التأنيث الساكنة وبناؤه على الفتح كضرب إلا مع واو الجماعة فيضم[٦٧] كضربوا أو الضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت ومنه نعم وبئس وعسى وليس في الأصح وأمر ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة وبناؤه على السكون كاضرب إلا المعتل فعلى حذف آخره كاغز واخش وارم ونحو قوما وقوموا وقومي فعلى حذف النون ومنه هلم في لغة تميم وهات وتعال في الأصح ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه[٦٨] بحرف من حروف نأيت نحو: نقوم وأقوم ويقوم وتقوم ويضم أوله إن كان ماضيه رباعيا[٦٩] كيدحرج ويكرم ويفتح في غره كيضرب ويجتمع ويستخرج ويسكن آخره مع نون النسوة نحو: يتربصن وإلا أن يعفون ويفتح مع نون

---

[٦٦] إذ لا يجوز عنده الاخبار بالمعرفة عن النكرة مطلقا، ويجوز ذلك عند سيبويه إذا كان المبتدأ اسم استفهام كما هنا. سي

[٦٧] أي: لأجل مناسبة الواو، وإلا فهو مبني على فتحة مقدرة على آخره أبدا، ولهذا قال: فيضم، ولم يقل: مبني على الضم. ف

[٦٨] مبتدأ خبره بحرف، بدليل ما يأتي في شرحه. ي

[٦٩] الرباعي عند النحاة: ما كانت حروفه أربعة، سواء كانت كلها أصولا كدحرج، أو لا كأكرم، وأما عند أهل الصرف فهو ما كانت حروفه الأصول أربعة. ي

التوكيد المباشرة لفظا وتقديرا نحو: لينبذن ويعرب فيما عدا ذلك نحو: يقوم زيد ولا تتبعان لتبلون فإما ترين ولا يصدنك.

ش: لما فرغت من ذكر علامات الاسم وبيان انقسامه إلى معرب ومبني وبيان انقسام المبني منه إلى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف[٧٠] شرعت في ذكر الفعل فذكرت أنه ينقسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام ماض[٧١] ومضارع وأمر وذكرت لكل واحد منها علامته الدالة عليه وحكمه الثابت له من بناء وإعراب.

الفعل الماضي

وبدأت من ذلك بالماضي فذكرت أن علامته أن يقبل تاء التأنيث الساكنة كقام وقعد تقول: قامت وقعدت وأن حكمه في الأصل البناء على الفتح[٧٢] كما مثلنا وقد يخرج[٧٣] عنه

---

[٧٠] أي: ساكن، وبعبارة أخرى: مراده بالموقوف المبني على السكون. ف

[٧١] أصله: ماضيٌ، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. سي

[٧٢] أي: لفظا كما مثل، أو تقديرا كما في رمى. سي

[٧٣] ظاهره أنه يخرج عن البناء على الفتح الى البناء على الضم، وهو مخالف لكلام النحويين كلهم: إن البناء على الضم لا يدخل الأفعال، فنزل عبارته لتوافق كلامهم، أي: الى الضم لفظا، أي: إنه يضم ضم مناسبة لا ضم بناء. ف

عبارة المتن كالشرح توهم أن الماضي مع واو الجماعة مبني على الضم، وليس كذلك، فقد صرحوا عند الكلام على ألقاب البناء أن الضم لا يدخل الفعل كالكسر. ه

أقول: ما ذكراه من اجماع العلماء على عدم بناء الفعل على الضم لعله رأي القدماء، وإلا فهناك غير واحد ذهب الى بناءه على الضم، كابن طولون في شرح الألفية، ونقل النحو الوافي أن بعض العلماء يذهب اليه، كما اختاره هو، فلعل المصنف أراد ما ظهر من كلامه هنا حقا.

إلى الضم[٧٤] وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة كقولك: قاموا وقعدوا أو إلى السكون وذلك إذا اتصل به الضمير المرفوع[٧٥] المتحرك[٧٦] كقولك: قمت وقعدت وقمنا وقعدنا والنسوة قمن وقعدن وتلخص من ذلك أن له ثلاث حالات الضم والفتح[٧٧] والسكون وقد بينت ذلك.

ولما كان من الأفعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصت عليه ونهبت على أن الأصح فعليته وهو أربع كلمات نعم وبئس وعسى وليس فأما نعم وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أنهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليهما[٧٨] في قول

---

[٧٤] أي: لفظا كما مثل، أو تقديرا كما في دعوا ورموا، إذ أصلهما دعووا ورميوا. سي

وأما نحو: اشتروا الضلالة بالهدى، ونحو: دعوا هنالك ثبورا، فالأصل اشتريُوا، بياء مضمومة قبل الضمير الساكن، ودعَوُوا بواوين أولهما مضمومة قبل الضمير الساكن، ثم تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين، ثم حذف الالف لالتقاء الساكنين. ذ

أقول: فقول الآلوسي أن الضمة مقدرة معناه أنها مقدرة على الألف المحذوف، لا على الواو والياء، وإلا فهي ظاهرة عليهما.

[٧٥] احترزت بتقييد الضمير بالرفع من ضمير النصب، فإنه يتصل بالفعل ولا يغيره عن بنائه على الفتح الذي هو الاصل فيه، نحو: ضربك زيد، وضرَبَنَا زيد، وبتقييده بالمتحرك من الضمير المرفوع الساكن، نحو: ضربا، وضربوا، فإنه لا يقتضي سكون الفعل، بل يبقى آخر الفعل فيه قبل الألف مفتوحا، ويضم قبل الواو. ذ

[٧٦] أي: بنفسه كما مثل، أو بجزءه المتصل منه بالفعل، نحو: ضربنا زيدا. ف

[٧٧] وكل منهما على نحوين: ظاهر ومقدر:

فالفتح الظاهر فيما إذا لم يكن آخره ألفا، ككتبَ، والمقدر فيما إذا كان آخره ألفا، كدعا، وسعى.

والضم الظاهر فيما إذا لم يكن آخره ألفا، ككتبوا، والمقدر فيما إذا كان آخره ألفا، كدعوا، ورموا، فالضمة مقدرة على الالف المحذوفة.

[٧٨] وحرف الجر لا يدخل الا على الاسماء. ف

بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير: نعم السير على بئس العير[٧٩].

وأما ليس فذهب الفارسي في الحلبيات إلى أنها حرف نفي بمنزلة ما النافية وتبعه على ذل أبو بكر بن شقير.

وأما عسى فذهب الكوفيون إلى أنها حرف ترج بمنزلة لعل وتبعهم على ذلك ابن السراج.

والصحيح أن الأربعة أفعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن كقوله: عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل والمعنى من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء وتقول: بئست المرأة حمالة الحطب[٨٠] وليست هند مفلحة وعست هند أن تزورنا.

وأما ما استدل به الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة[٨١] مقامها والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد[٨٢] ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا وكما قال الآخر:

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه[٨٣]

---

[٧٩] بفتح العين: الحمار وحشيا أو انسيا . سي

[٨٠] أو المرأة مطلقا . ف

[٨١] أي: على أنه نائب فاعلها . ف

[٨٢] فولد موصوف، ومقول صفته، ونعم معمول الصفة لأنها مقول القول. أ

[٨٣] (الليان) بفتح اللام مصدر لان، مثل اللين، تقول: لان يلين لينا وليانا .

المعنى: يصف أنه أرق ليلته وطال سهره وجفا جنبه عن الفراش، فكأنه نام على شيء خشن لا لين فيه.

أي بليل مقول فيه نام صاحبه.

فعل الأمر

ولما فرغت من ذكر علامات[٨٤] الماضي وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه ثنيت بالكلام على فعل الأمر فذكرت أن علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة وذلك نحو: قم فإنه دال على طلب القيام ويقبل ياء المخاطبة تقول: إذا أمرت المرأة قومي وكذلك اقعد وأقعدي واذهب واذهبي قال الله تعالى: فكلي واشربي وقري عينا.

فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو: صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف أو قبلت ياء المخاطبة ولم تدل على الطلب نحو: أنت يا هند تقومين وتأكلين لم يكن فعل أمر[٨٥].

ثم بينت أن حكم فعل الأمر في الأصل البناء على السكون كاضرب وأذهب وقد يبنى على حذف آخره وذلك إن كان معتلا نحو: اغز واخش: وارم وقد يبنى على حذف النون وذلك إذا كان مستندا لألف اثنين نحو قوما أو واو جمع نحو قوموا أو ياء مخاطبة نحو قومي فهذه ثلاثة أحوال للأمر[٨٦] أيضا كما أن للماضي ثلاثة أحوال ولما كان بعض

---

[٨٤] قيل عليه لم يذكر الا علامة فما معنى هذا الجمع. سي

[٨٥] بل هو اسم فعل امر كما في الأول، وفعل مضارع كما في الثاني. سي

[٨٦] بقي عليه حالة رابعة للأمر أيضا وهي بناؤه على الفتح إذا اتصلت به نون النسوة. ف

أقول: نقل النحو الوافي أن بعض النحاة يقول ان فعل الامر الذي اتصلت به نون التوكيد مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل نون التوكيد. فلعل المصنف يذهب الى هذا الرأي ولهذا ذكر له ثلاث حالات.

كلمات الأمر مختلفا فيه هل هو فعل أو اسم نبهت عليه كما فعلت مثل ذلك في الفعل الماضي وهو ثلاثة هلم وهات وتعال فأما هلم فاختلف فيها العرب على لغتين:

احداهما: أن تلزم طرقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة إليه فتقول: هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى: والقائلين لإخوانهم هلم إلينا أي ائتوا إلينا وقال تعالى: قل هلم شهداؤكم أي أحضروا شهداؤكم وهي عندهم اسم فعل[٨٧] لا فعل أمر لأنها وان كانت دالة على الطلب لكنها لا تقبل ياء المخاطبة والثانية: أن تلحقها بالضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه فتقول: هلم وهلما وهلموا وهلممن بالفك وسكون اللام وهلمي وهي لغة بني تميم وهي عند هؤلاء فعل أمر لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة.

وقد تبين بما استشهدت به من الآيتين أن هلم تستعمل قاصرة[٨٨] ومتعدية[٨٩].

وأما هات وتعال فعدهما جماعة من النحويين في أسماء الأفعال.

والصواب أنهما فعلا أمر بدليل أنهما دالان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة تقول: هاتي وتعالي.

---

[٨٧] اسم فعل امر. ف

[٨٨] أي: إن كانت بمعنى أتى، كالآية الأولى. سي

القاصرة هي التي لا تتعدى الى المفعول به بنفسها، والمتعدية هي التي تعدت الى المفعول، وتلحقها الضمائر البارزة كما ذكر. ف

[٨٩] أي: إن كانت بمعنى أحضر كالآية الثانية. سي

واعلم أن آخر هات مكسور[٩٠] أبدا إلا اذا كان لجماعة المذكرين فإنه يضم فتقول: هات يا زيد[٩١] وهاتي يا هند وهاتيا يا زيدان أو يا هندان وهاتين يا هندات كل ذلك بكسر التاء وتقول: هاتوا يا قوم بضمها قال الله تعالى: قل هاتوا برهانكم.

وأن آخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تقول: تعال يا زيد وتعالي يا هند وتعاليا يا زيدان وتعالوا يا زيدون وتعالين يا هندات كل ذلك بالفتح قال الله تعالى: قل تعالوا أتل وقال تعالى: فتعالين أمتعكن ومن ثم لحنوا[٩٢] من قال:

تعالي أقاسمك الهموم تعالي

بكسر اللام.

الفعل المضارع

ولما فرغت من ذكر علامات الأمر وحكمه وبيان ما اختلف فيه[٩٣] منه ثلثت بالمضارع فذكرت أن علامته أن يصلح دخول لم عليه نحو: لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد وذكرت أنه لابد أن يكون في أوله حرف من حروف نأيت وهي النون والألف واليا والتاء نحو: نقوم وأقوم ويقوم وتقوم وتسمى هذه الأربعة أحرف المضارعة وإنما ذكرت

---

[٩٠] لم يقل: مبني على الكسر، لأنه إن كان اسم فعل فمني على الكسر، وإن كان فعل أمر فإن كان مسند المفرد فمبني على حذف الياء لاعتلال آخره، وإن كان لمفردة فهو مبني على حذف النون، وهكذا حكم المثنى والجمع، وكذا يقال في تعالَى، لأن آخره ألف، فإن أسند لمخاطب كان على حذف الألف، ولا يخفى حكم بقية أمثلته. ف

[٩١] أول الامثلة مبني على حذف الياء، وثانيها على حذف النون، وباقيها على السكون لاتصاله بنون النسوة. ي

[٩٢] اللحن الخروج عن الصواب. سي

[٩٣] الضمير راجع الى ما، وفي (فيه) راجع للامر. سي

هذه الأحرف بساطا[٩٤] وتمهيدا للحكم الذي بعدها[٩٥] لا لأعرف بها الفعل المضارع لأنا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي نحو: أكرمت زيدا وتعلمت المسألة ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب إذا خضبته باليُرَنَّاء وهو الحناء وإنما العمدة في تعريف المضارع دخول لم عليه.

ولما فرغت من ذكر علامات المضارع شرعت في ذكر حكمه فذكرت أن له حكمين حكما باعتبار أوله وحكما باعتبار آخره.

فأما حكمه باعتبار أوله فإنه يضم تارة[٩٦] ويفتح أخرى فيضم إن كان الماضي اربعة أحرف سواء كانت كلها أصولا نحو: دحرج يدحرج أو كان بعضها أصلا وبعضها زائدا نحو: اكرم يكرم فإن الهمزة فيه زائدة لأن أصله كرم ويفتح إن كان الماضي أقل من الأربعة أو أكثر منها.

فالأول: نحو: ضرب يضرب وذهب يذهب ودخل يدخل.

والثاني: نحو: انطلق ينطلق واستخرج يستخرج.

وأما حكمه باعتبار آخره فإنه تارة يبنى على السكون وتارة يبنى على الفتح وتارة يعرب فهذه ثلاث حالات لآخره كما أن لآخر الماضي ثلاث حالات ولآخر الأمر ثلاث حالات.

---

[٩٤] بكسر الباء، أي: تمهيدا . ي

[٩٥] وهو قوله ويضم أوله إن كان ماضيه رباعيا ويفتح في غيره. ف

[٩٦] أي: مرة، وهو منصوب على الظرفية أبدا . سي

تارة كمرة ينصبان على الظرف، أو على المفعول المطلق. ي

فأما بناؤه على السكون فشروط بأن يتصل به نون الإناث نحو: النسوة يقمن ووالوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن.

ومنه إلا أن يعفون لأن الواو أصلية وهي واو عفا يعفو والفعل مبني على السكون لاتصاله بالنون والنون فاعل مضمر عائد على المطلقات ووزنه يفعلن وليس هذا كيعفون في قولك: الرجال يعفون لأن تلك الواو ضمير لجماعة المذكرين كالواو في قولك: يقومون وواو الفعل حذفت[٩٧] والنون علامة الرفع ووزنه يَفْعُوْن[٩٨] وهذا يقال فيه إلا أن يعفوا بحذف نونه كما تقول: إلا أن يقوموا وسيأتي شرح ذلك كله[٩٩].

وأما بناؤه على الفتح فمشروط بأن تباشره نون التوكيد لفظا[١٠٠] وتقديرا[١٠١] نحو: كلا لينبذن واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى: ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون لتبلون في أموالكم فإما ترين[١٠٢] من البشر أحدا فإن الألف في الأول: والواو الثاني: والياء في الثالث: فاصلة بين الفعل والنون فهو معرب لا مبني وكذلك لو كان الفاصل بينهما مقدرا كان الفعل أيضا معربا وذلك كقوله تعالى ولا يصُدُنَّك[١٠٣] عن آيات الله ولتسمعن

---

[٩٧] للالتقاء الساكنين، لأن أصله: يعفوون بواوين، أولهما لام الكلمة والثانية واو الجمع، استثقلت الضمة على الواو فحذفت للثقل، وتبعتها الواو للساكنين. سي

[٩٨] فالمحذوف اللام، لأن الميزان يحذف منه ما حذف من الموزون. ي

[٩٩] في باب الامثلة الخمسة، وهو أنها تنصب بحذف النون. سي

[١٠٠] بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به. ي

[١٠١] بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل مقدر. ي

[١٠٢] فعل مضارع مجزوم بإن المدغمة بما وعلامة جزمه حذف النون. سي

[١٠٣] بضم الدال، فعل مضارع مسند لجماعة الذكور مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون.

مثله غير أن نون الرفع حذفت تخفيفا لتوالي الأمثال ثم التقى ساكنان أصله قبل دخول الجازم يصدونَنَّك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدل عليها وهو الضمة وقدر الفعل معربا وإن كانت النون مباشرة لآخره لفظا لكونها منفصلة عنه تقديرا وقد أشرت إلى ذلك كله ممثلا.

وأما إعرابه ففيما عدا هذين الموضعين نحو: يقوم زيد ولن يقوم زيد ولم يقم زيد.

الحرف وعلاماته وأنها جميعها مبنية

ص: وأما الحرف فيعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل نحو: هل وبل وليس منه مهما وإذ ما بل ما المصدرية لما الرابطة في الأصح.

ش: لما فرغت من القول في الاسم والفعل شرعت في ذكر الحرف فذكرت أنه يعرف بأن لا يقبل شيئا من علامات الاسم ولا علامات الفعل نحو: هل وبل فإنهما لا يقبلان شيئا من علامات الأسماء ولا شيئا من علامات الأفعال فانتفي أن يكونا اسمين وأن يكونا فعلين وتعين أن يكونا حرفين إذ ليس إلا ثلاثة أقسام وقد انتفي اثنان فتعين الثالث.

ولما كان من الحروف[١٠٤] ما اختلف فيه هل هو حرف أو اسم نصصت عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل الأمر أربعة: (إذ ما ومهما وما المصدرية ولما الرابطة).

---

[١٠٤] فيه تغليب جانب الحرف على جانب الاسم، لأن البحث فيه. سي

فأما إذ ما فاختلف فيه سيبويه وغيره فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت إذ ما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم.

وقال المبرد وابن السراج والفارسي إنها ظرف زمان وإن المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما[١٠٥] كانت اسما[١٠٦] والأصل عدم التغيير.

وأجيب بأن التغيير قد تحقق قطعا بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى البتة[١٠٧].

وفي هذا الجواب نظر لا يحتمله هذا المختصر[١٠٨].

وأما مهما فزعم الجمهور أنها اسم بدليل[١٠٩] قوله تعالى: مهما تأتنا به من آية فالهاء من به عائدة عليها والضمير لا يعود إلا على الأسماء.

---

[١٠٥] وهي زائدة عند مدعي الحرفية، وكافة عن الاضافة عند الآخر. سي

[١٠٦] موضوعة للزمان الماضي. سي

[١٠٧] منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف، وهو بتَّ، أي: قطع. سي

[١٠٨] ولعل وجه النظر أنه لا يلزم من تغيير زمانها انسلاخها عن الاسمية الى الحرفية، بدليل أن المضارع موضوع للحال، أو له وللاستقبال، وإذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى المضي، ولم يخرج لفظه عن كونه مضارعا . ه

[١٠٩] لاتضاح الدليلين نذكر مقدمات:

١) أن كل ضمير لابد له من مرجع يرجع عليه، فلا يمكن أن يأتي ضمير ولا يرجع الى شيء قبله أو بعده، مثلا: الهاء في (ضربته) من قولك: زيد ضربته، تعود على زيد .

٢) أن ذلك المرجع الذي يعود عليه الضمير لابد أن يكون اسما، فالضمائر لا تعود الا على الاسماء، فكل كلمة رجع اليها ضمير حكمنا عليها بأنها اسم.

٣) كل اسم لابد أن يكون له محل من الاعراب، فلا يمكن أن يأتي اسم في جملة ولا يكون له محل من الإعراب، والذي لا محل له من الاعراب هو الحرف، فكل كلمة لا يكون لها محلا من الاعراب كانت حرفا .

وزعم السهيلي وابن يسعون أنها حرف واستدلا على ذلك بقول زهير:

ومهما تكن عند أمرئ من خليقة وإن خالها تخفي على الناس تعلم

وتقرير الدليل أنهما أعربا خليقة اسما لتكن و(من) زائدة فتعين خلو الفعل[١١٠] من الضمير وكون مهما لا موضع لها من الإعراب إذ لا يليق بها ههنا لو كان لها محل إلا تكون مبتدأ، والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبرا له وإذا ثبت أن لا موقع لها من الإعراب تعين كونها حرفا.

والتحقيق أن اسم تكن مستتر فيها[١١١] ومن خليقة تفسير[١١٢] لمهما كما أن من آية تفسير لـ ما في قوله تعالى: ما ننسخ من آية ومهما مبتدأ والجملة خبر.

وأما ما المصدرية فهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر نحو قوله تعالى: ودوا ما عنتم أي ودوا عنتكم وقول الشاعر:

يسر ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهابا

أي يسر المرء ذهاب الليالي، وقد اختلف فيها فذهب سيبويه إلى أنها حرف بمنزلة أن المصدرية وذهب الأخفش وابن السراج إلى أنها اسم بمنزلة الذي واقع على ما لا يعقل

---

٤) خبر المبتدأ أو خبر كان إما أن يكون مفردا أو جملة أو شبه جملة، وإذا كان جملة فلابد له من رابط يربط هذه الجملة بالمبتدأ، كما في قولك: زيد أبوه قائم، فالضمير هنا ربط بين جملة (أبوه قائم) والمبتدأ. أ

[١١٠] وهو تكن. أ

[١١١] وهو راجع الى مهما. سي

[١١٢] أي: هو في محل نصب على الحال، وتعلقه بمحذوف وجوبا. ف

وهو الحدث[113] والمعنى ودوا الذي عنتموه أي العنت الذي عنتموه ويسر المرء الذي ذهبه الليالي[114].

ويرد على هذا القول أنه لم يسمع أعجبني ما قمته وما قعدته ولو صح ما ذكر لجاز ذلك لأن الأصل أن العائد يكون مذكورا لا محذوفا[115].

وأما لما فإنها في العربية على ثلاثة أقسام:

نافية بمنزلة لم[116] نحو: لما يقض ما أمره أي لم يقض ما أمره.

---

[113] المفهوم من الفعل الدال عليه تضمنا . سي

[114] توضيحه: أن مما هو واضح أن من أقسام (ما) هي ما الموصولة التي بمعنى الذي، كما سيأتي عند الحديث عن المعارف، فمحل الخلاف في ما المصدرية هو أنها هل هي حرف فتكون قسما في قبال ما الموصولة التي بمعنى الذي، وهي أيضا موصول، إلا أنها موصول حرفي، أم أنها اسم موصول من أفراد ما الموصولة التي بمعنى الذي، فما الموصولة تكون على نحوين: دالة على الحدث نحو: ودوا ما عنتم، وغير دالة على الحدث نحو: أعجبني ما اشتريت، فما هنا لا تدل على الحدث. أ

[115] وحاصله أن التزام امتناع ذكر العائد هنا فهو بعيد، لأنه خلاف الأصل، فغاية أمره الجواز لا الامتناع، وإن ادعي جوازه فظاهر اللغة خلافه، لأنه لو كان جائزا لنطقوا به ولو مرة، إذ يبعد كل البعد اجتماع العرب على ترك ما هو الاصل. ف

بيانه:

١) أن هؤلاء يدعون أن (ما) المصدرية موصول اسمي، وكل موصول اسمي لابد له من عائد -أي: ضمير- يعود عليه، بخلاف الموصول الحرفي فهو لا يحتاج الى عائد، فإذا قلنا أن ما المصدرية موصول اسمي فلابد لها من عائد يعود عليها .

٢) أن العائد الذي يعود على الموصول الاسمي إما أن يكون مذكورا، نحو: جاء الذي زرته أمس، فالهاء في زرته عائد على الذي، أو محذوفا نحو: جاء الذي زرت أمس.

٣) أن الأصل في العائد أن يكون مذكورا لا محذوفا .

٤) أن العرب لا يمكن أن تجتمع على ترك ما هو الاصل، فإذا كانت ما موصول حرفي فلابد أن نسمع من العرب مثالا يكون العائد مذكورا فيه، والحال أننا لم نسمع ذلك من العرب، فهذا يكشف عن أنها ليست موصولا اسميا . أ

وإيجابية بمنزلة إلا[117] نحو قولهم عزمت عليك لما فعلت كذا أي إلا فعلت كذا أي ما أطلب منك إلا فعل كذا وهي في هذين القسمين حرف باتفاق.

والثالث: أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره نحو: لما جاءني أكرمته فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء.

واختلف في هذه فقال سيبويه: إنها حرف وجود لوجود[118]، وقال الفارسي وجماعته: إنها ظرف زمان بمعنى حين ورد بقوله تعالى: فلما قضينا عليه الموت[119] الآية وذلك أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل إما قضينا أو دلهم إذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها[120] والمضاف إليه لا يعمل[121] في المضاف وكون العامل دلهم مردود مردود بأن ما النافة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أن لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضي الحرفية[122].

---

[116] في النفي والحرفية والجزم والاختصاص بالمضارع. ي

[117] فهي حرف استثناء، والمستثنى منه محذوف، تقديره: ما أطلب منك شيئا الا فعلك كذا. ي

[118] اللام في (لوجود) لام تعليل. سي

[119] فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته. .

[120] وهي الجملة في المثال. أ

[121] فيه قصور، إذ لا يلزم من عدم الكل عدم الجزء، فيجوز أن يكون الفعل عاملا دون الجملة، فكان ينبغي أن يقول: لا يعمل هو ولا جزؤه. ف

[122] مقدمات:

١) لكل معمول عامل، فلا يمكن أن يكون اللفظ مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ولا يكون له عامل اقتضى الرفع أو النصب أو الجر.

ص: وجميع الحروف مبنية.

ش: لما فرغت من ذكر علامات الحرف وبيان ما اختلف فيه منه ذكرت حكمه وأنه مبني لاحظ لشيء من كلماته في الإعراب.

تعريف الكلام

ص: والكلام لفظ مفيد.

ش: لما أنهيت القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة شرعت في تفسير الكلام فذكرت أنه عبارة عن اللفظ المفيد ونعني باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف أو ما هو في قوة ذلك فالأول: نحو: رجل وفرس والثاني: كالضمير المستتر في نحو: اضرب واذهب المقدرة بقولك: أنت.

ونعني بالمفيد ما يصح الإكتفاء به[١٢٣] فنحو قام زيد كلام لأنه لفظ يصح الاكتفاء به.

---

٢) العامل اللفظي إما أن يتقدم على معموله نحو: ضربت زيدا، أو يتأخر عنه نحو: زيدا ضربت.

٣) كل ظرف فهو منصوب على الظرفية وذلك يعني أنه معمول، وإذا كان معمولا فلابد له من عامل عمل فيه النصب.

٤) هناك ألفاظ لها الصدارة في الكلام، وما كان كذلك فما بعده لا يعمل فيما قبله، ومن هذه الألفاظ ما النافية.

٥) المضاف اليه لا يعمل في المضاف.

٦) كل كلمة لا عامل لها فهي لا محل لها من الاعراب، لأنها لو كانت لها محل من الاعراب فلابد أن تكون معمولة، ولو كانت معمولة لكان لها عامل.

٧) إذا لم يكن للكلمة محل من الاعراب فهي حرف.

[١٢٣] أي: يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظرا انتظارا تاما كالانتظار الذي يبقى مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس، فخرج الانتظار الواقع مع الفعل المتعدي بدون المفعول، لكونه غير تام. سي

وإذا كتبت زيد قائم مثلا فليس بكلام لأنه وإن صح الاكتفاء به لكنه ليس بلفظ وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام لأنه ليس ليس بلفظ .

ص: وأقل ائتلافه من أسمين كزيد قائم أو فعل واسم كقام زيد.

ش: صور تأليف الكلام ست وذلك لأنه يتألف إما من اسمين أو من فعل واسم أو من جملتين أو من فعل واسمين أو من فعل وثلاثة أسماء أو من فعل وأربعة أسماء.

أما ائتلافه من اسمين فله أربع صور:

احداهما: أن يكونا مبتدأ وخبرا نحو: زيد قائم[١٢٤].

والثانية: أن يكونا مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر[١٢٥] نحو: أقائم الزيدان وإنما جاز ذلك لأنه في قوة قولك: أيقوم الزيدان وذلك كلام تام لا حاجة له إلى شيء فكذلك هذا.

الثالثة: أن يكون مبتدأ ونائبا عن فاعل سد مسد الخبر نحو: أمضروب الزيدان.

الرابعة: أن يكونا اسم فعل وفاعله نحو: هيهات العقيق فهيهات اسم فعل وهو بمعنى بعد والعقيق فاعل به.

وأما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان:

احداهما: أن يكون الاسم فاعلا نحو: قام زيد.

والثانية: أن يكون الاسم نائبا عن الفاعل نحو: ضرب زيد.

---

[١٢٤] قيل: هو ثلاثة أسماء بعد الضمير المستتر في الوصف، وأجيب بأن المراد اسمان ولو حكما، والوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم الواحد من جهة عدم تطرق التغيير اليه تكلما وخطابا وغيبة، كما في أنا قائم وأنت قائم، فهو والخالي عنه سيان، نحو: أنا غلام، وأنت غلام، ولذا لم يحكموا بأنه جملة. سي

[١٢٥] أي: في حصول الفائدة به، أي: ان الفائدة تحصل معه كما تحصل مع الخبر، وليس المراد أن هناك خبرا مقدرا أو محذوفا وناب عنه هذا، لأن قائم في قوة يقوم، والفعل لا يخبر عنه. ف

وأما ائتلافه من الجملتين فله صورتان ايضا:

احداهما: جملة الشرط والجزاء نحو: إن قام زيد قمت.

والثانية: جملتا القسم وجوابه نحو: أحلف باللّه لزيد قائم.

وأما ائتلافه من فعل واسمين فنحو كان زيد قائما.

وأما ائتلافه من فعل وثلاثة أسماء فنحو علمت زيدا فاضلا.

وأما ائتلافه من فعل وأربعة أسماء فنحو أعلمت زيدا عمروا فاضلا.

فهذه صور التأليف وأقل ائتلافه من أسمين أو فعل واسم كما ذكرت وما صرحت به من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم[١٢٦] توهم[١٢٧] أنه لا يكون إلا من اسمين أو من فعل واسم.

أنواع الإعراب

ص: فصل أنواع الإعراب أربعة رفع[١٢٨] ونصب في اسم وفعل نحو: زيد يقوم وإن زيدا لن يقوم وجر في اسم نحو: بزيد وجزم في فعل نحو: لم يقم فيرفع بضمة وينصب بفتحة ويجر بكسرة ويجزم بحذف حركة.

---

[١٢٦] وهو ابن الحاجب، وعبارته: ولا يتأتى أي الكلام إلا من اسمين أو من اسم وفعل. ف

[١٢٧] فيه نظر لأنه مصرح بذلك. ف

[١٢٨] اعلم أن لفظ الرفع والنصب والجر مختص عند البصريين بأنواع الاعراب، قال الرضي: الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين لا تقع الا على حركات غير اعرابية، بنائية أو لا، كضمة قفل، ومع القرينة تقع على حركات الاعراب، والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقا. ي

ش: الإعراب أثر ظاهر أو مقدر[١٢٩] يجلبه العامل في آخر الكلمة فالظاهر كالذي في آخر زيد في قولك: جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والمقدر كالذي في آخر الفتى في قولك: جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فإنك تقدر الضمة في الأول: والفتحة في الثاني: والكسرة في الثالث: لتعذر الحركة فيها وذلك المقدر هو الإعراب.

والإعراب جنس تحته أربعة أنواع الرفع[١٣٠] والنصب والجر والجزم وهذه الانواع الأربعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب تقول: زيد يقوم وإن زيدا لن يقوم وقسم يختص به الأسماء هو الجر تقول: مررت بزيد وقسم يختص به الأفعال وهو الجزم تقول: لم يقم.

ولهذه الأنواع الاربعة علامات[١٣١] تدل عليها وهي ضربان علامات أصول[١٣٢] وعلامات فروع فالعلامات الاصول أربعة الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف

---

[١٢٩] أي: معدوم مفروض الوجود . سي

[١٣٠] هو بدل من أربعة، بدل مفصل من مجمل. سي

[١٣١] اعلم أن في الاعراب رأيين:

١) أنه لفظي، وحده في التسهيل: (ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف)، أو ما عرفه المصنف، فنفس الحركة ونحوها هو الاعراب.

٢) أنه معنوي، والحركات إنما هي دلائل عليه، وتعريفه: (تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا) . مر إذا علم هذا فجعل المصنف هنا الحركة ونحوها علامات على الاعراب لا يوافق ما ذهب اليه في تعريفه من أنه لفظي، إذ الشيء لا يكون علامة على نفسه، لأن العلامة يجب أن تغاير صاحبها . ي

[١٣٢] أي: الاعراب بها أصل للاعراب بغيرها . سي

الحركة للجزم وقد مثلت كلها والعلامات الفروع منحصرة في سبعة أبواب خمسة في الأسماء واثنتان في الأفعال وستمر بك هذه الابواب مفصلة بابا بابا[١٣٣].

الأسماء الستة

ص: إلا الأسماء الستة وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

ش: هذا هو الباب الأول مما خرج عن الأصل وهو باب الأسماء الستة المعتلة المضافة وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فإنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة وتجر بالياء نيابة عن الكسرة تقول: جاءني أبوه ورأيت أباه ومررت بأبيه وكذلك القول في الباقي.

وشرط إعراب هذه الأسماء بالحروف المذكورة ثلاثة أمور[١٣٤]:

أحدها: أن تكون مفردة فلو كانت مثناة أعربت بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا كما تعرب كل تثنية تقول: جاءني أبوان ورأيت أبوين ومررت بابوين وإن كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كقولك: جاءني آباؤك ورأيت آباءك ومررت بآبائك وإن كانت مجموعة جمع تصحيح أعربت بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا تقول: جاءني أبون ورأيت أبين ومررت بأبين ولم يجمع منها هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم.

---

[١٣٣] قال السيالكوتي ناقلا عن الاقليد: ان العرب تكرر الشيء مرتين فتستوعب جميع جنسه. سي

[١٣٤] بقي عليه أنه يشترط في الفم أن لا يكون بالميم، وإلا أعرب بالحركات. سي

الثاني: أن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بالحركات نحو: جاءني أبيك ورأيت أبيك ومررت بأبيك.

الثالث: أن تكون مضافة فلو كانت مفردة غير مضافة أعربت أيضا بالحركات نحو: هذا أب ورأيت أبا ومررت بأب.

ولهذا الشرط الأخير شرط وهو أن يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم[١٣٥] فإن كان ياء المتكلم أعربت أيضا بالحركات لكنها تكون مقدرة تقول: هذا أبي ورأيت أبي ومررت بأبي فيكون آخرها مكسورا في الأحوال الثلاثة والحركات مقدرة فيه كما تقدر في جميع الأسماء المضافة إلى الياء نحو: أبي وأخي وحمي وغلامي.

واستغنيت[١٣٦] عن اشتراط هذه الشروط لكوني لفظت بها مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم.

وإنما قلت وحموها فأضفت الحم إلى ضمير المؤنث لأبين أن الحم أقارب زوج المرأة كأبيه وعمه وابن عمه على أنه ربما أطلق على أقارب الزوجة[١٣٧]، والهن قيل اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة.

---

[١٣٥] التقييد بالمتكلم للايضاح، لأن الياء المضاف اليها لا تكون الا له، قيل وهذا الشرط بالنسبة لغير ذي، إذ هي ملازمة للاضافة لغيره، أعني اسم الجنس غالبا، فلا حاجة الى الاشتراط، لأنه تحصيل ما لم يحصل. ومن غير الغالب: أنا الله ذو بكة، ومنه أيضا اضافتها للضمير والى الجملة نحو: اذهب بذي تسلم. سي

[١٣٦] جواب عما يقال: إذا كانت هذه الاسماء لا تعرب هذا الاعراب الا بهذه الشروط فلماذا لم تذكرها في المتن وأطلقت كلامك مما يفهم منه أنها تعرب بهذا الاعراب بلا شروط. أ

[١٣٧] وعليه فيضاف للمذكر، فيقال: حموه، اي: اقارب زوجته. ي

ص: والأفصح[١٣٨] استعمال الهن كغد[١٣٩].

ش: إذا استعمل الهن غير مضاف كان بالإجماع منقوصا أي محذوف اللام معربا بالحركات كسائر أخواته تقول: هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن كما تقول: يعجبني غد وأصوم غدا واعتكفت في غد وإذا استعمل مضافا فجمهور العرب تستعمله كذلك فتقول: جاء هنك ورأيت هنك ومررت بهنك كما يفعلون في غدك وبعضهم يجريه مجرى أب وأخ فيعربه بالحروف الثلاثة فيقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه ولم يطلع عليها الفراء ولا الزجاجي فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وعداها خمسة.

المثنى وجمع المذكر السالم وما حمل عليه

ص: والمثنى كالزيدان فيرفع بالألف وجمع المذكر السالم كالزيدون فيرفع بالواو ويجران وينصبان بالياء وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى وكذا اثنان واثنتان مطلقا وإن ركبا وأولو وعشرون وأخواته وعالمون وأهلون ووابلون وأرضون وسنون وبابه وبنون وعليان وشبهه كالجمع.

ش: الباب الثاني: والباب الثالث: مما خرج عن الأصل المثنى كالزيدان والعمران وجمع المذكر السالم كالزيدون والعمرون أما المثنى فإنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ويجر وينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة تقول: جاءني الزيدان ورأيت الزيدين

---

[١٣٨] أي: الأكثر استعمالا، وهو اصطلاح نحوي، لأن الفصاحة في اصطلاح اهل المعاني لا تنطبق على المخالف للقياس، وهن مخالف له. سي

[١٣٩] أي: منقوصا. ي

ومررت بالزيدين وحملوا عليه في ذلك أربعة ألفاظ لفظين بشرط ولفظين بغير شرط فاللفظان اللذان بشرط كلا وكلتا وشرطهما أن يكونا مضافين إلى الضمير تقول: جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فإن كانا مضافين إلى الظاهر كانا بالألف على كل حال تقول: جاءني كلا أخويك ورأيت كلا أخويك ومررت بكلا أخويك فيكون إعرابهما حينئذ بحركات مقدرة في الألف لأنهما مقصوران كالفتى والعصى وكذا القول في كلتا تقول: كلتاهما رفعا وكلتيهما حرا ونصبا وكلتا أختيك بالألف في الأحوال كلها واللفظان اللذان بغير شرط اثنان واثنتان تقول: جاءني اثنان واثنتان ورأيت اثنين واثنتين ومررت باثنين واثنتين فتعربهما إعراب المثنى وإن كانا غير مضافين وكذا تعربهما إعرابه إذا كانا مضافين للضمير نحو: أثناهم أو للظاهر نحو: أثنا أخويك أو كانا مركبين مع العشرة نحو: جاءني أثنا عشر ورأيت أثني عشر ومررت باثنى عشر.

وأما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو[١٤٠] ويجر وينصب بالياء تقول: جاءني الزيدون ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين وحملوا عليه في ذلك ألفاظا:

منها أولو[١٤١] قال الله تعالى: ولا ياتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى فأولوا فاعل وعلامة رفعه الواو وأولى مفعول وعلامة نصبه الياء وقال تعالى: إن في ذلك لذكرى لاولى الألباب فهذا مجرور وعلامة جره الياء.

ومنها عشرون وأخواته إلى التسعين تقول: جاءني عشرون ورأيت عشرين ومررت بعشرين وكذلك تقول: في الباقي.

---

[١٤٠] لفظا أو تقديرا نحو: جاء صالحُ القوم، فصالح مرفوع بالواو المقدرة المحذوفة للالتقاء الساكنين، ونحو: جاء مسلمِيّ. ف أقول: فيه أنه لا وجود لالتقاء الساكنين في صالحون، لأن نون جمع المذكر مفتوحة.

[١٤١] بمعنى اصحاب، اسم جمع لذو بمعنى صاحب. سي

ومنها أهلون قال الله تعالى: شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم إلى أهليهم أبدا الأول: فاعل[١٤٢] والثاني: مفعول والثالث: مجرور.

ومنها وابلون وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير.

ومنها أرضون بتحريك الراء ويجوز إسكانها في ضرورة الشعر.

ومنها سنون وبابه وهو كل اسم[١٤٣] ثلاثي حذفت[١٤٤] لامه[١٤٥] وعوض عنها[١٤٦] هاء التأنيث[١٤٧] ولم يكسر[١٤٨] ألا ترى أن سنة أصلها سَنَوٌ أو سَنَهٌ بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء سنوات أو سنهات فلما حذفوا من المفرد اللام وهي الواو أو الهاء وعوضوا عنها هاء التأنيث أرادوا في جمع التكسير[١٤٩] أن يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم

---

[١٤٢] أي: حكما، والا فهو معطوف على الفاعل لا فاعل. ف

[١٤٣] أي: جمع كل اسم إلخ. ي

[١٤٤] احتراز عن نحو تمرة، فلا يجمع هذا الجمع لعدم الحذف. سي

[١٤٥] احتراز عن نحو عدة غير علم –أما إذا كان علما فيجمع، تقول: عدون– لأن المحذوف الفاء، وأصله: وِعْد، بكسر أوله وسكون ثانيه، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها، ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء. سي

[١٤٦] احتراز عن يد، لعدم التعويض، وأصله: يدي بسكون الدال أو فتحها، فحذفت الياء ولم يعوض عنها شيء. سي

[١٤٧] احتراز عن نحو اسم لأن العوض فيه عن لامه غير الهاء، فأصل اسم سمو عند البصريين، فحذفت لامه وعوض عنها الهمزة في أوله. سي

[١٤٨] احتراز عن نحو شفه، لأنها كسرت على شفاه، فاستغني بتكسيره عن تصحيحه، وأصله شفهه فحذفت الهاء، وقصد بهاء التأنيث أن تكون عوضا. سي

[١٤٩] فهو جمع تكسير ملحق بجمع التصحيح، وهذا لا ينافي قوله: (ولم يكسر) لأن معناه أنه ليس له جمع تكسير غير هذا الجمع. أ

أعني مختوما بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جرا ونصبا ليكون ذلك جبرا لما فاته من حذف اللام.

وكذلك القول في نظائره وهي عضة[١٥٠] وعضون وعزة[١٥١] وعزون وثبة[١٥٢] وثبون وقلة[١٥٣] وقلون ونحو ذلك قال الله تعالى: الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن الشمال عزين.

ومما حمل على جمع المذكر السالم في الإعراب بنون.

وكذلك عليون وما اشبهه مما سمى به من الجموع الا ترى ان علىيين في الأصل جمع لعِلِّيّ فنقل عن ذلك المعنى وسمي به أعلى الجنة وأعرب هذا الإعراب نظرا إلى أصله قال الله تعالى: كلا إن كتاب الأبرار لفي علىيين وما أدراك ما عليون فعلى ذلك إذا سميت رجلا بـ زيدون قلت هذا زيدون ورأيت زيدين ومررت بزيدين فتعربه كما تعربه حين كان جمعا.

ص: وأولات[١٥٤] وما جمع بألف وتاء مزيدتين وما سمى به منهما فينصب بالكسرة نحو: خلق الله السموات واصطفي البنات.

ش: الباب الرابع: مما خرج عن الأصل ما جمع بألف وتاء مزيدتين كهندات وزينبات فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة تقول: رأيت الهندات والزينبات قال

---

[١٥٠] العضة بكسر العين وفتح الضاد إما الكذب والبهتان، أو من عضوته إذا فرقته. سي

[١٥١] بكسر العين وفتح الزاي: الفرقة من الناس. سي

[١٥٢] بضم الثاء وفتح الباء: الجماعة. سي

[١٥٣] بضم القاف وفتح اللام: خشبة صغيرة يلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة. سي

[١٥٤] لم يتكلم عليه المصنف في الشرح، وكذا ما بعده.

اللّه تعالى: خلق اللّه السموات وأصطفي البنات فأما في الرفع والجر فإنه على الأصل تقول: جاءت الهندات فتجره بالكسرة.

ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى كهند وهندات أو بالتاء كطلحة وطلحات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمة وفاطمات أو بالألف المقصورة كحبلى وحبليات أو الممدودة كصحرآء وصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كإصطبل وإصطبلات وحمام وحمامات وكذلك لا فرق بين أن يكون قد سلمت بنية واحده كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوت ألا ترى أن الزول محرك وسطه والثاني: قلبت ألفه ياء والثالث: قلبت همزته واوا ولذلك عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قلت الجمع بالألف والتاء لأعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير.

وقيدت الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو: بيت وأبيات وميت وأموات فإن التاء فيهما أصلية فينصبان بالفتحة على الأصل تقول: سكنت أبياتا وحضرت أمواتا قال اللّه تعالى: وكنتم أمواتا فأحياكم وكذلك نحو: قضاة وغزاة فإن التاء فيهما وإن كانت زائدة إلا أن الألف فيهما أصلية لأنها منقلبة عن أصل ألا ترى أن الأصل قَضَيَةٌ وغَزَوَةٌ لأنها من قضيت وغزوت فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الأصل تقول: رأيت قضاة وغزاة.

ما لا ينصرف

ص: وما لا ينصرف[١٥٥] فيجر بالفتحة نحو: بأفضل منه إلا مع أل نحو: بالأفضل أو الإضافة نحو: بأفضلكم

ش: الباب الخامس مما خرج عن الأصل ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان[١٥٦] من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامها فالأول: كفاطمة فإن فيه التعريف والتأنيث وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير والثاني: نحو: مساجد ومصابيح فإنهما جمعان والجمع فرع عن المفرد وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ومعنى هذا[١٥٧] أن مفاعل ومفاعيل[١٥٨] وقفت الجموع عندهما وانتهت إليهما فلا تتجاوزهما فلا يجمعان مرة أخرى بخلاف غيرهما من الجموع فإنه قد يجمع تقول: كلب وأكلب كفلس وأفلس ثم تقول: أكلب وأكالب ولا يجوز في أكالب أن يجمع بعد وكذا أعرب وأعارب فلا يجوز في

---

[١٥٥] من اسم مفرد أو جمع تكسير، فإن منع الصرف لا يكون الا فيهما . ف

[١٥٦] وذلك أن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ، وهو اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى، وهي احتياجه اليه، لنه يحتاج الى فاعل والفاعل لا يكون الا اسما . ي

[١٥٧] أي: صيغة منتهى الجموع. ف

[١٥٨] مرادهم هنا الوزن العروضي لا الصرفي، ومعنى الاول مقابلة حرف بحرف فيشمل ما أوله ميم وما ليس كذلك، ومعنى الثاني أنهم يقابلون الحروف الاصول بالفاء والعين واللام، ولا يكتفون بالحروف الزائدة بلفظها . ف

فعلم العروض يلاحظ الحركات والسكنات فقط ولا يلاحظ كون الحرف أصليا أم زائدا ولا غير ذلك، فكما ان (ضارب) على وزن (فاعلن)، فكذلك نحو: (أعربوا) . أ

أعارب أن يجمع كما يجمع أكلب على أكالب وآصال على أصائل فكأن الجمع قد تكرر فيها[١٥٩] فنزل لذلك[١٦٠] منزلة جمعين.

وكذلك صحراء وحبلى فإن فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير وهو تأنيث لازم منزل لزومه منزلة تأنيث ثان ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه إن شاء الله تعالى.

وحكمه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملوا جرة على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق تقول: مررت بفاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء فتفتحها كما تفتحها إذا قلت رأيت فاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء قال الله تعالى: وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وقال الله تعالى: يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ويستثنى من ذلك صورتان:

احداهما: أن تدخل عليه أل.

والثانية: أن يضاف.

فإنه يجر فيهما بالكسرة على الأصل فالأولى: نحو: وأنتم عاكفون في المساجد والثانية: نحو: في أحسن تقويم.

وتمثيلي في الأصل بقولي بأفضلكم أولى من تمثيل بعضهم بقوله: مررت بعثماننا فإن الإعلام لا تضاف حتى تنكر[١٦١] فإذا صار نحو: عثمان نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف وهو العلمية فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف أفضل فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه.

---

[١٥٩] في صفتي منتهى الجموع. ف

[١٦٠] أي: لتكرر الجمع. ف

[١٦١] أي: ينوى تنكيرها. ف

وكذلك تمثيلي بالأفضل أولى من تمثيل بعضهم بقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله

لأنه يحتمل أن يكون قدر في يزيد الشياع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل للتعريف فعلى هذا ليس فيه إلا وزن الفعل خاصة ويحتمل أن يكون باقيا على علميته وأل زائدة فيه كما زعم من مثل به.

الأفعال الخمسة

ص: والأمثلة الخمسة وهي تفعلان وتفعلون بالياء والتاء فيهما وتفعليين فترفع بثبوت النون وتجزم وتنصب بحذفها نحو: فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا.

ش: الباب السادس مما خرج عن الأصل الأمثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو: يقومان للغابين وتقومان للحاضرين أو واو الجمع نحو: يقومون للغائبين وتقومون للحاضرين أو ياء المخاطبة نحو: تقومين.

وحكم هذه الأمثلة الخمسة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة تقول: أنتم تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا رفعت الأولى: لخلوه من الناصب والجازم وجعلت علامة رفعه النون وجزمت الثاني: بلم ونصبت الثالث: بلن وجعلت علامة النصب والجزم النون قال الله تعالى: فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا الأول: جازم ومجزوم والثاني: ناصب ومنصوب وعلامة الجزم والنصب الحذف.

ص: والفعل المضارع المتعل الآخر فيجزم بحذف آخره نحو: لم يغز ولم يخش ولم يرم[١٦٢].

ش: هذا الباب السابع مما يخرج عن الأصل وهو الفعل المضارع المعتل الآخر نحو: يغزو ويخشى ويرمي فإنه يجزم بحذف آخره فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة تقول: لم يغز ولم يخش ولم يرم.

ص: فصل تقدر[١٦٣] جميع الحركات في نحو: غلامي والفتى ويسمى الثاني: مقصورا والضمة والكسرة في نحو: القاضي ويسمى منقوصا والضمة والفتحة في نحو: يخشى والضمة في نحو: يدعو ويقضي وتظهر الفتحة في نحو: إن القاضي لن يقضي ولن يدعو.

ش: علامة الإعراب على ضربين ظاهرة وهي الأصل وقد تقدمت أمثلتها ومقدرة وهذا الفصل معقود لذكرها فالذي يقدر الإعراب خمسة أنواع:

---

[١٦٢] بحذف أواخرهن والحركات أدلة عليهن. ه

[١٦٣] التقدير للحركات على صورتين:

الأولى: أن يكون في جميع الحركات، وهذا على نحوين:

١) أن يكون في الأسماء، وهو على نحوين:

١. أن يكون سبب تقدير الحركات كون الحرف الآخر لا يقبل الحركة لذاته، وهو المقصور، وهو الذي آخره ألف لازمة.

٢. أن يكون سبب تقديرها اتصال حرف بها، وهو المضاف الى ياء المتكلم.

٢) أن يكون في الأفعال، وهو في الفعل المعتل الآخر بالألف.

الثانية: أن يكون في بعض الحركات، وهو على نحوين أيضا:

١) أن يكون في الأسماء، وهو الاسم المنقوص، فإنه تقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال.

٢) أن يكون في الأفعال، وهو الفعل المعتل الآخر بالياء والواو، فإنه تقدر فيه الضمة فقط. أ

أحدها: ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها لكن الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته وذلك الاسم المقصور وهو الذي آخره ألف لازمة نحو: الفتى تقول: جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتقدر في الأول: ضمة وفي الثاني: فتحة وفي الثالث: كسرة وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة لذاتها.

الثاني: ما يقدر فيه حركات الإعراب جميعها لا لكون الحرف الآخر منه لا يقبل الحركة لذاته بل لاجل ما اتصل به وهو الاسم المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي وأخي وأبي وذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الاعراب فيه.

الثالث: ما يقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال وهو الاسم المنقوص ونعني به الاسم الذي آخره ياء مكسور ما قبلها كالقاضي والداعي.

الرابع: ما تقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المعتل بالألف نحو: يخشى تقول: يخشى زيد ولن يخشى عمرو فتقدر في الأول: الضمة وفي الثاني: الفتحة لتعذر ظهور الحركات على الألف.

الخامس: ما تقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل المعتل بالواو نحو: زيد يدعو وبالياء نحو: زيد يرمي.

وتظهر الفتحة لخفتها على الياء في الأسماء والأفعال وعلى الواو في الأفعال كقولك: إن القاضي لن يقضي ولن يدعو قال الله تعالى: أجيبوا داعي الله لن يؤتيهم الله خيرا لن ندعو من دونه إلها.

رفع الفعل المضارع

ص: فصل يرفع[١٦٤] المضارع خاليا من ناصب وجازم نحو: يقوم زيد.

ش: أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم كان مرفوعا كقولك: يقوم زيد ويقعد عمرو وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو[١٦٥]:

فقال الفراء وأصحابه[١٦٦] رافعه نفس تجرده من الناصب والجازم.

وقال الكسائي[١٦٧] حروف المضارعة.

وقال ثعلب مضارعته للاسم.

وقال البصريون حلوله محل الاسم[١٦٨] قالوا ولهذا إذا دخل عليه نحو: أن ولن ولم ولما امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدها فليس حينئذ حالا محل الاسم.

وأصح الأقوال الأول[١٦٩] وهو الذي يجري على ألسنة المعربين يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم.

---

[١٦٤] إذا سلم من نوني التوكيد والاناث. ه

[١٦٥] فههنا سؤالان:

١) متى يرفع المضارع، وهذا لا خلاف في جوابه وهو أنه يرفع إذا تجرد من الناصب والجازم.

٢) ما هو العامل الذي عمل فيه الرفع، وهذا هو المختلف فيه. أ

[١٦٦] اي: من الكوفيين. ي

[١٦٧] هو من الكوفيين أيضا. ي

[١٦٨] قد يرد عليه الماضي، فإنه يحل محل الاسم، نحو: زيد ضرب، لكنه لما كان مبنيا على الاصل لم يؤثر فيه ذلك. ف

سواء وقع موقع اسم مرفوع أم مجرور أم منصوب: زيد يضرب، مررت برجل يضرب، رأيت رجلا يضرب، لأنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم من حيث هو اسم، لا من حيث هو مرفوع، وإنما ارتفع لأنه يكون إذن كالاسم فأعطي أسبق اعرابه وأقواه وهو الرفع. س

ويفسد قول الكسائي أن جزء الشيء لا يعمل فيه[١٧٠] وقول ثعلب أن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة[١٧١] ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعا دائما[١٧٢] ولا قائل به ويرد[١٧٣] قول البصريين ارتفاعه في نحو: هلا يقوم لان الاسم لا يقع بعد حروف التحضيض.

نواصب الفعل المضارع

ص: وينصب بلن نحو: لن نبرح.

ش: لما انقضى الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع ثنى بالكلام على الحالة التي ينصب فيها وذلك إذا دخل عليه حرف من حروف أربعة وهي لن وكي وإذن وأن وبدأ بالكلام على لن لأنها ملازمة للنصب بخلاف البواقي وختم بالكلام على أن لطول الكلام عليها.

---

[١٦٩] ويدل على صحته أن الرفع دائر مع التجرد فإنه إذا وجد وجد، وإذا فقد فقد. ف

فما دام الرفع دائرا مداره نستكشف من ذلك أنه هو العلة في رفعه. أ

[١٧٠] وحروف المضارعة جزء من المضارع. أ

[١٧١] أي: بقطع النظر عن كونه مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما. ي

[١٧٢] لأن حروف المضارعة موجودة مع المضارع دائما، وإذا كانت هي العامل فيه الرفع فلابد أن يرفع دائما حتى في حالات النصب والجزم، وكذلك القول في المشابهة للاسم فهي موجودة دائما. أ

[١٧٣] حاصله أن قول البصريين يقتضي أن الفعل المضارع إذا حل محل الاسم رفع، وإذا حل في محل لا يحل فيه الاسم لم يرفع، والحال أننا نرى أنه في هذا المثال قد حل محلا لا يحل فيه الاسم ومع ذلك قد رفع، وهذا خلاف كون العامل هو حلوله محل الاسم، لأنه لو كان كذلك لزم وجود المعلول وهو الرفع من دون العلة وهي الحلول. أ

ولن حرف يفيد النفي[١٧٤] والاستقبال[١٧٥] بالاتفاق ولا يقتضي تأبيدا خلافا للزمخشري[١٧٦] في أُنموذجه ولا تأكيدا خلافا له في كشافه بل قولك: لن أقوم محتمل لأن تريد بذلك أنك لا تقوم أبدا وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك: لا أقوم في عدم إفادة التأكيد.

ولا تقع لن للدعاء[١٧٧] خلافا لابن السراج ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى: قال رب بما[١٧٨] أنعمت علي فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعيا أن معناه فاجعلني لا أكون لإمكان حملها على النفي المحض[١٧٩] ويكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى ألا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم بها عليه.

ولا هي مركبة[١٨٠] من لا أن فحذفت الهمزة تخفيفا والألف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل ولا أصلها لا فأبدلت الألف نونا[١٨١] خلافا للفراء .

---

[١٧٤] أي: انتفاء الحدث في الزمان المستقبل. س

أي: يدل على نفي جزء مدلول المضارع وهو الحدث. ي

[١٧٥] أي: استقبال الجزء الثاني من مدلوله وهو الزمان. ي

[١٧٦] قال ابن مالك: والحامل له –الزمخشري– على أن لن لتأبيد النفي اعتقاده الباطل من أن الله تعالى لا يرى في الآخرة، جعلنا الله من أهل الرؤية. ف

[١٧٧] وإذا وقعت للدعاء فلا ينتفي النفي، بل النفي باق بالاضافة الى دلالتها على الدعاء، كما يتضح ذلك من معنى الاية الآتية. أ

[١٧٨] الباء للقسم. ي

[١٧٩] أي: النفي من دون الدعاء. أ

[١٨٠] لأن الأصل عدم التركيب، وإنما يصار اليه لدليل ظاهر، ولا دليل على ذلك فيها . س

[١٨١] قال في المغني: لأن المعروف ابدال النون ألفا، كما في قوله تعالى: (لنسفعا)، (وليكونا) . سي

ص: وبكي[١٨٢] المصدرية نحو: لكيلا تأسوا.

ش: الناصب الثاني: كي وإنما تكون ناصبة إذا كانت مصدرية بمنزلة أن وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام[١٨٣] لفظا كقوله تعالى: لكيلا تأسوا لكيلا يكون على المؤمنين حرج أو تقديرا نحو: جئتك كي تكرمني إذا قدرت أن الأصل لكي وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فإن تقدر اللام كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت أن مضمرة بعدها إضمارا لازما.

ص: وبإذن مصدرة وهو مستقبل متصل أو منفصل بقسم نحو: إذن أكرمك وإذن والله نرميهم بحرب.

---

[١٨٢] كي لها ثلاثة أقسام:

١) أن تكون حرف جر بمعنى لام التعليل.

٢) أن تكون حرفا مصدريا بمعنى أن.

٣) أن تكون بمعنى كيف، وهذه اسم يرتفع الفعل بعدها، نحو:

كي تجنحون الى السلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم. ج

[١٨٣] حاصل الكلام عليها أن (كي) إذا تقدمتها لام التعليل لفظا أو تقديرا فهي ناصبة بنفسها، وإن لم يتقدم عليها ما ذكر فهي حرف تعليل بمعنى اللام، و(أن) مضمرة بعدها وجوبا، وإذا جردت لفظا فقط من اللام جاز أن تكون مصدرية وأن تكون حرف جر و(أن) مقدرة بعدها لا تظهر الا في الضرورة، وغن تقدمتها اللام وظهرت (أن) بعدها ترجح أن تكون جارة بمعنى اللام، وبقي ما إذا تأخرت عنها اللام نحو: جئت كي لأقرأ، ويتعين حينئذ أنها حرف جر، واللام تأكيد لها، و(أن) مضمرة بعدها، ولا يجوز أن تكون هي ناصبة، للفصل بينها وبين الفعل بالام، ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار وغيره، ولا يجوز أن تكون زائدة لأن (كي) لم تثبت زيادتها في غير هذا الموضع حتى يحمل عليه. ي

ش: الناصب الثالث: إذن وهي حرف جواب[184] وجزاء[185] عند سيبويه وقال[186] الشلوبين هي كذلك في كل موضع[187] وقال الفارسي: (في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول: إذا أظنك صادقا إذ لا مجازاة بها هنا[188]) وإنما تكون ناصبة بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون واقعة في صدر الكلام فلو قلت زيد إذن[189] قلت أكرمه بالرفع.

الثاني: أن يكون الفعل بعدما مستقبلا فلو حدثك شخص بحديث فقلت إذن تصدق رفعت لأن المراد به الحال.

الثالث: أن لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم نحو: إذن أكرمك وإذن والله أكرمك وقال الشاعر:

إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب

ولو قلت إذن يا زيد قلت أكرمك بالرفع وكذا إذا قلت إذن في الدار أكرمك وإذن يوم الجمعة أكرمك كل ذلك بالرفع.

---

[184] أي: تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ له أو مقدر، سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره. ي

[185] معنى كونها جزاء أن مضمون الكلام التي وقعت فيه جزاء لمضمون كلام آخر. س

[186] كان الأولى أن يفرعه بالفاء، فيقول: فقال، فإن هذه عبارة سيبويه، واختلف في تأويلها الشلوبين والفارسي. ف

[187] وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك كالمثال الآتي، فقال: أي: إن كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك. ي

[188] لأن ظن الصدق واقع في الحال، ولا يجوز أن يكون جزاء لذلك الفعل، إذ الشرط والجزاء إما في المستقبل أو الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال. ي

[189] أي: قلت: (زيد إذن أكرمه)، فتكون إذن واقعة بين المبتدأ والخبر فلا تكون في صدر الكلام. أ

ص: وبأن المصدرية[١٩٠] ظاهرة نحو أن يغفر لي ما لم تسبق بعلم نحو: علم أن سيكون منكم مرضى فإن سبقت بظن فوجهان نحو: وحسبوا أن لا تكون فتنة ومضمرة جوازا بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو: ولبس عباءة وتقر عيني وبعد اللام نحو: لتبين للناس إلا في نحو: لئلا يعلم لئلا يكون للناس فتظهر لا غير ونحو وما كان الله ليعذبهم فتضمر[١٩١] لا غير كإضمارها بعد حتى إذا كان مستقبلا نحو: حتى يرجع إلينا موسى وبعد أو التي بمعنى إلى نحو: أو أدرك المنى أو التي بمعنى إلا نحو: وكنت إذا غمرت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما وبعد فاء السببية أو واو المعية مسبوقتين بنفي محض أو طلب بالفعل نحو: لا يقضى عليهم فيموتوا ويعلم الصابرين ولا تطغوا فيه فيحل ولا تأكل السمك وتشرب اللبن.

ش: الناصب الرابع: أن وهي أم الباب[١٩٢] وإنما أخرت في الذكر لما قدمناه، ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة بخلاف بقية النواصب فلا تعمل إلا ظاهرة مثال إعمالها ظاهرة قوله تعالى: والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يريد الله أن يخفف عنكم.

وقيدت أن بالمصدرية احترازا من المفسرة والزائدة فإنهما لا ينصبان المضارع فالمفسرة هي المسبوقة[١٩٣] بجملة[١٩٤] فيها معنى القول دون حروفه نحو: كتبت إليه أن يفعل كذا

---

[١٩٠] أي: المنسبكة مع مدخولها بمصدر. ه

[١٩١] أي: وجوبا، وضابط اضمارها وجوبا أن لا تظهر إلا في الشعر، وضده الجواز، فهو الذي على ظهورها فيه الشعر وغيره. ف

[١٩٢] أي: اصل النواصب. ي

[١٩٣] يشير الى اشتراط تقدم الجملة وعدم جواز تأخرها، وهو كذلك. سي

[١٩٤] احتراز عن المسبوقة بمفرد كالتي في قوله تعالى: (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) فإنها مخففة من الثقيلة. سي

إذا أردت به معنى أي، والزائدة هي الواقعة بين القسم ولو نحو: أقسم بالله أن لو يأتيني زيد لأكرمنه.

واشترطت أن لا تسبق المصدرية بعلم مطلقا[١٩٥] ولا بظن في أحد الوجهين احترازا عن المخففة من الثقيلة[١٩٦].

والحاصل أن لأن المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات:

إحداها: أن يتقدم عليها ما يدل على العلم فهذه مخففة من الثقيلة لا غير ويجب فيما بعدها أمران:

أحدهما: رفعه[١٩٧].

والثاني: فصله[١٩٨] منها بحرف من حروف أربعة وهي حرف التنفيس وحرف النفي وقد ولو فالأول: نحو: علم أن سيكون والثاني: نحو: أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا والثالث: نحو: علمت أن قد يقوم زيد والرابع: نحو: أن لو يشاء الله لهدى الناس

---

[١٩٥] أي: بلفظه أو بمعناه، منفيا أو مثبتا. سي

[١٩٦] اعلم أن (أن) المصدرية تنقسم الى قسمين:

١) أن المخففة من الثقيلة، وهي التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، لكن اسمها يكون مضمرا دائما كما يأتي.

٢) أن الناصبة للمضارع.

فلهذا عندما قال المصنف: (المصدرية) دخل كلا القسمين فيها، فاحتاج الى قيد آخر لإخراج المخففة، فاشترط أن لا تسبق بعلم أو ظن. أ

[١٩٧] لأنه في جملة خبر (أن) المخففة، فقد تجرد من الناصب والجازم فلابد من رفعه. أ

[١٩٨] وذلك ليحصل الفرق بين المخففة والمصدرية، لأنها لا يفصل بينها وبين الفعل. سي

جميعا وذلك لأن قبله أفلم ييأس الذين آمنوا ومعناه فيما قاله المفسرون أفلم يعلم وهي لغة النخع وهوازن قال سحيم:

أقول لهم بالشعب إذ يأسرونني ألم تيأسوا أني ابن فارس زهدم[١٩٩]

أي ألم تعلموا ويؤيده[٢٠٠] قراءة ابن عباس أفلم يتبين وعن الفراء إنكار كون ييأس بمعنى يعلم وهو ضعيف[٢٠١].

الثانية: أن يتقدم عليها ظن فيجوز أن تكون مخففة من الثقيلة[٢٠٢] فيكون حكمها كما ذكرنا[٢٠٣] ويجوز أن تكون ناصبة وهو الأرجح في القياس[٢٠٤] والأكثر في كلامهم، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى: ألم أحسب الناس أن يتركوا واختلفوا في قوله تعالى: وحسبوا أن لا تكون فتنة فقرئ بالوجهين[٢٠٥].

---

[١٩٩] (الشعب) الطريق في الجبل، (زهدم) اسم فرس، وليست أن هنا مخففة وإنما هي ثقيلة. ي

[٢٠٠] لأن تبين معناه يعلم، وهذا متفق عليه. ف

[٢٠١] لأن غيره حفظ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. ف

[٢٠٢] اجراء للظن مجرى العلم بأن يحمل على الظن الغالب القريب من العلم ولو ادعاء. سي

[٢٠٣] أي: من وجوب رفع المضارع بعدها وفصله منها بحرف من حروف أربعة. ف

[٢٠٤] لأن التأويل خلاف الأصل. ي

مراده بالتأويل هو تأويل الظن بمعنى العلم كما تقدم من الآلوسي. أ

[٢٠٥] لعل الشارح يريد أن يقول: لأنهم أجمعوا على النصب في الأولى واختلفوا في الثانية يكون النصب أرجح لأنه الموافق للاجماع ولأحد الوجهين، فالشارح يريد بيان علة أرجحية النصب، ولا يريد بيان علة الاجماع والاختلاف كما يظهر من عبارته. أ

الثالثة: أن لا يسبقها ولا ظن فيتعين كونها ناصبة كقوله تعالى: والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي وأما أعمالها مضمرة فعلى ضربين لأن إضمارها إما جائز أو واجب فالجائز في مسائل:

إحداها[٢٠٦]: أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم[٢٠٧] خالص[٢٠٨] من التقدير بالفعل كقوله تعالى: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا في قراءة من قرأ من السبعة بنصب يرسل وذلك بإضمار أن والتقدير أو أن يرسل وأن والفعل

---

[٢٠٦] اعلم أولا أن الاسم على نحوين، فهو تارة يكون جامدا غير مؤول بالفعل، كرجل، وأخرى يكون مشتقا مؤولا بالفعل، وهو ما فيه معنى الفعل نحو: جاء الضارب زيدا، فإنه مؤول بـ(الذي ضرب).

وثانيا أن الفعل إما أن يعطف على اسم أو يعطف على فعل، فإن عطف على فعل فلا اشكال، أما عطفه على الاسم فإنه لا يصح إلا إذا كان ذلك الاسم يقدر بفعل، أما إذا كان اسما جامدا فإنه لا يصح عطف الفعل عليه، فإذا جائت بعض الشواهد توهم عطف الفعل على اسم غير مقدر بالفعل فقالوا ان الفعل في الحقيقة ليس هو المعطوف، بل المعطوف هو اسم وهو المصدر المؤول من أن مضمرة قبل الفعل والفعل. أ

[٢٠٧] أخرج المسبوق بفعل: (يريد الله ليبين لكم ويهديكم)، فإن النصب بالعطف لا بأن مضمرة. سي

[٢٠٨] احترازا من قولهم: الطائر فيغضب زيد الذباب، برفع يغضب وجوبا، لأن الاسم مؤول بالفعل، فيصح عطف الفعل عليه. ي

احتراز من الاسم غير الخالص وهو ما فيه معنى الفعل كاسم الفاعل نحو: المتكلم فيستفيد الطالب هو المحاضر، فالمتكلم اسم فاعل فيه معنى الفعل، وهو واقع موقعه لأنه صلة (ال) والأصل في الصلة أن تكون جملة، فهو بمنزلة (يتكلم)، فكأن التقدير: الذي يتكلم، فلما جائت (ال) عدل الى الاسم لان الفعل لا يصلح صلة لها، فيجب رفع الفعل (يستفيد). ت

انما اشترطوا ذلك لأنها إذا سبقت باسم يقدر بالفعل صح عطف الفعل عليه، نحو: الطائر فيغضب زيد الذبابُ، أي: الذي يطير فيغضب، فإذا كان خالصا من ذلك احتاجوا الى نصب الفعل وذلك باضمار أن لتكون أن وما بعدها اسما تأويلا معطوفا على الاسم السابق. ف

معطوفان على وحيا[٢٠٩] أي وحيا أو إرسالا ووحيا ليس في تقدير الفعل ولو أظهرت أن في الكلام لجاز وكذا قول الشاعر:

ولبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف[٢١٠]

تقديره ولبس عباءة وأن تقر عيني.

الثانية: أن تقع بعد لام الجر[٢١١] سواء كانت للتعليل كقوله تعالى: وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس وقوله تعالى: إنا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله أو للعاقبة[٢١٢] كقوله تعالى: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا واللام هنا ليست للتعليل لأنهم لم يلتقطوه لذلك وإنما التقطوه ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته أن صار لهم عدوا وحزنا

---

[٢٠٩] ولا يصح عطفه على أن يكلمه، لأنه فاسد، لأنه يلزم منه نفي الرسل أو نفي المرسل اليهم، لأن المعنى يصير: وما كان لبشر أن يكلمه الله أو لا يرسل رسولا. ي

[٢١٠] (الشفوف) بضم الشين، جمع شف بفتحها أو كسرها، وهو الثوب الرقيق الناعم الذي يشف عما تحته.

هذا البيت لامرأة اسمها ميسون، وكانت من أهل البادية، فتزوجها معاوية ونقلها الى الحاضرةن فكانت تكثر الحنين الى أهلها، ويشتد بها الوجد الى حالتها الاولى.

المعنى: إن الذي كنت فيه عند أهلي أشهى الى نفسي وأجلب الى السرور مما أنا فيه، مع أن الذي كنت فيه هناك هو المعيشة الخشنة، فقد كان لباسي عباءة من صوف غليظ، وما أنا فيه الآن معيشة ذات ترف ورفاهية، فإنني ألبس الثياب الرقيقة الناعمة.

[٢١١] هي المعروفة عندهم بلام كي. ي

[٢١٢] وتسمى لام الصيرورة والمآل. ف

وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها. ذ

أو زائدة[٢١٣] كقوله تعالى: إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البت[٢١٤] فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ولو أظهرت في الكلام لجاز وكذا بعد كي الجارة[٢١٥].

ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام[٢١٦] مقرونا بلا وجب[٢١٧] إظهار أن بعد اللام سواء كانت لا نافية كالتي في قوله تعالى: لئلا يكن للناس على الله حجة أو زائدة كالتي في قوله تعالى: لئلا يعلم أهل الكتاب أي ليعلم أهل الكتاب.

ولو كانت اللام مسبوقة بماض منفي من الكون وجب إضمار أن سواء كان المضي في اللفظ والمعنى نحو: وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم أو في المعنى فقط نحو: لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود[٢١٨] وتلخص أن لأن بعد اللام ثلاث حالات: وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا وجواز الوجهين وذلك فيما بقي قال الله تعالى: وأمرنا لنسلم لرب العالمين وقال تعالى: وأمرت لأن أكون.

---

[٢١٣] وهي الواقعة بعد فعل متعد وفائدتها التوكيد. ي

[٢١٤] كانت اللام هنا زائدة لأن الفعل مما يتعدى بنفسه. سي

[٢١٥] إما أن هذا على مذهب الكوفيين ومشى فيما سبق في قوله: وكانت أن مضمرة بعدها اضمارا لازما على مذهب البصريين، أو أنه تشبيه في مطلق الاضمار، فلا ينافي ما سبق. ف

[٢١٦] لام الجر بكل أنواعها السابقة. أ

[٢١٧] وذلك ليقع الفصل بين المتماثلين، وهما اللام ولام (لا)، لأنهم لو قالوا: جئت للا تغضب، كان في ذلك قلق في اللفظ. ي

[٢١٨] لملازمتها الجحد، أي: النفي، قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة: انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار. ف

وأجاب ابن قاسم بأن النحويين صار عرفهم أن الجحد مطلق النفي، والاصطلاح لا يُعترَض عليه باللغة. ي

ولما ذكرت أنها تضمر وجوبا بعد لام الجحود استطردت[٢١٩] في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها اضمار أن وهي أربع إحداها بعد حتى.

واعلم أن للفعل بعد حتى حالتين الرفع والنصب فأما النصب فشرطه كون الفعل مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها سواء كان مستقبلا بالنسبة إلى زمن التكلم[٢٢٠] أولا[٢٢١] فالأول: كقوله تعالى: لن نبرح عليه عاكفين[٢٢٢] حتى يرجع إلينا موسى فإن رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعا[٢٢٣] والثاني: كقوله تعالى: وزلزلوا حتى يقول الرسول لأن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الإخبار[٢٢٤] إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم.

---

[٢١٩] المراد بالاستطراد هنا الاستطراد المعروف، وهذا ذكر الشيء في غير موضعه لمناسبة، لأن الكلام في أن. ف

[٢٢٠] وحينئذ يجب النصب. سي

أي: اخبار الله تعالى محمدا بما وقع للمنافقين وبما قاله هو والذين آمنوا معه. ف

[٢٢١] فيجوز الأمران الرفع والنصب. سي

[٢٢٢] معناه لا نزال مقيمين على عبادته. ب

[٢٢٣] وهما عدم البراح، وقولهم: (لن نبرح)، وإنما قدرنا عدمه ليصير مثبتا، لأن برح معناه انفصل. ف

وهما زمان ما قبله أعني زمان الثبات على العكوف، وزمان التكلم، أعني زمان غيبة موسى عليه السلام وذهابه الى الميقات، واستقبال الرجوع بالنسبة اليهما ظاهر. سي

أي: الأمر الأول هو ما قبل حتى، وهو بقاؤهم عاكفين على عبادة العجل، فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى بقائهم، والثاني هو زمان تكلمهم بهذا الكلام أي: قولهم لن نبرح، فإن رجوعه عليه السلام مستقبل بالنسبة اليه. أ

[٢٢٤] الذي هو هنا زمن التكلم نظرا الى الظاهر. سي

ولحتى التي ينتصب الفعل بعدما معنيان فتارة تكون بمعنى كي[٢٢٥] وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها[٢٢٦] نحو: أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كقوله تعالى: لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى وكقولك: لأسيرن حتى تطلع الشمس، وقد تصلح للمعنيين معا كقوله تعالى: فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله يحتمل ان المعنى كي تفيء أو أن تفيء والنصب في هذه المواضع وما أشبهها بأن مضمرة بعد حتى[٢٢٧] حتما لا بحتى نفسها خلافا للكوفيين لأنها قد عملت في الأسماء الجر كقوله تعالى: حتى مطلع الفجر حتى حين فلو عملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل واحد يعمل تارة في الأسماء وتارة في الأفعال وهذا لا نظير له في العربية.

وأما رفع الفعل بعدها[٢٢٨] فله ثلاثة شروط:

---

[٢٢٥] أو قل: بمعنى لام التعليل. ف

[٢٢٦] أي: له دخل في العلية ولو في الجملة، ولا يخفى مدخلية الاسلام أو الامر به في دخول الجنة. سي

[٢٢٧] وحتى حرف جر يجر المصدر المؤول من أن والفعل. ت

[٢٢٨] يحسن بك هنا أن تعلم أن لحتى ثلاثة أقسام عند البصريين:

١- (حتى)الجارة، ومجرورها اما اسم صريح نحو: حتى حين، او مصدر مؤول من ان والفعل المضارع نحو: (حتى يقولَ الرسول).

٢- (حتى)العاطفة ،نحو: قدم الحجاجُ حتى المشاةُ، ورايت الحجاجَ حتى المشاةَ ومررت بالحجاجِ حتى المشاةِ.

٣- (حتى)الابتدائية، وليس المعنى انها يجب ان يليها المبتدأ والخبر بل المعنى انها صالحة لذلك، وهي حرف ابتداء يستأنف بعدها الكلام فيقع بعدها المبتدأ والخبر كقوله:

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

الأول: كونه مسببا عما قبلها[٢٢٩] ولهذا امتنع الرفع[٢٣٠] في نحو: سرت حتى تطلع الشمس لأن السير لا يكون سببا لطلوعها.

الثاني: أن يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال على العكس من شرط النصب إلا أن الحال تارة يكون تحقيقا[٢٣١] وتارة يكون تقديرا[٢٣٢] فالأول: كقولك: سرت حتى أدخلها[٢٣٣] إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول والثاني: كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ولكنك أردت حكاية الحال[٢٣٤] وعلى هذا[٢٣٥] جاء الرفع في قوله تعالى: حتى يقول الرسول لأن الزلزال والقول قد مضيا.

وتليها الجملة الفعلية وتكون إما مصدرة بفعل مضارع مرفوع نحو: (وزلزلوا حتى يقولُ الرسول)، على قراءة من رفع (يقول)، أو مصدرة بفعل ماض نحو: (ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا)، والجملة التي تقع بعدها استئنافية لا محل لها من الاعراب. ج

[٢٢٩] أي: إن ما قبلها يكون سببا لما بعدها. أ

[٢٣٠] وكما امتنع الرفع لما ذكر يمتنع النصب لعدم الاستقبال، والجر لأنه ليس بغاية، فهو تركيب فاسد كما قاله بعض المحققين، نعم يجوز النصب إن أردت حكاية الحال الماضية، بأن قدرت أن السير هو الذي يقع أولا ويعقبه ما بعده. ي

[٢٣١] بأن يكون معمولها واقعا حين التكلم حقيقة. ي

فيجب الرفع. سي

أقول: مراد السجاعي من المعمول هو الفعل الذي بعد حتى، كما يتبين من عبارة المصنف، والتعبير عنه بمعمولها فيه شيء، إذ العامل هو التجرد لا حتى، وحتى ابتدائية لا عمل لها.

[٢٣٢] فيجوز الرفع والنصب كما نص عليه في المغني وأشار اليه هنا. سي

[٢٣٣] حتى ابتدائية، وجملة أدخلها استئنافية لا محل لها من الاعراب. أ

[٢٣٤] ومعنى حكاية الحال أن يفرض الفعل الواقع في الماضي واقعا زمن الاخبار، فيخبر عنه بالفعل الحال، نظرا الى أنه لو أخبرت عنه وقت حصوله لكان بهذه العبارة. ي

وقيل إن معناه أنه يفرض نفسه أنه كان موجودا في الزمن الماضي. ف

والثالث: أن يكون ما قبلها تاما[٢٣٦] ولهذا امتنع[٢٣٧] الرفع في نحو: سيري حتى أدخلَها[٢٣٨] وفي نحو: كان سيري حتى أدخلَها[٢٣٩] إذا حملت كان على النقصان دون التمام[٢٤٠].

المسألة الثانية: بعد أو[٢٤١] التي بمعنى إلى أو إلا فالأول: كقولك: لألزمنك أو تقضيني حقي أي إلى أن تقضيني حقي وقال الشاعر:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

والثاني: كقولك: لأقتلن الكافر أو يسلم أي إلا أن يسلم وقول الشاعر:

---

[٢٣٥] أي: ارادة الحال، فمن رفع نظر الى حكاية الحال، ومن نصب نظر الى أن الرسول مستقبل بالنسبة الى الزلزال، ولم ينظر الى ارادة حكاية الحال. ف

[٢٣٦] أي: مستغنيا عما بعدها. ف

[٢٣٧] وإنما امتنع لأنه لو رفع كان مستأنفا، وهو منقطع عما قبلها، فيصير ما قبلها مبتدأ بلا خبر وذلك غير جائز. ف

أقول: إنما يكون مستأنفا عند الرفع لأن حتى عند الرفع ابتدائية استئنافية.

[٢٣٨] أي: سيري ثابت الى دخولها. ف

فسيري مبتدأ، خبره محذوف تقديره ثابت، وحتى حرف جر، داخل على المصدر المؤول من أن والفعل، والجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف، وأدخلها منصوب بأن مضمرة بعد حتى. أ

[٢٣٩] سيري اسم كان، وحتى حرف جر وغاية، وأدخلها منصوب بأن مضمرة، والجار والمجرور متعلق بخبر كان المحذوف. أ

[٢٤٠] إذا جعلت كان ناقصة كان المذكور قبل حتى كان واسمها، وليس هذا جملة تامة، لأن خبر كان لم يذكر، وأما إذا جعلت كان تامة فإن المذكور يكون جملة تامة من فعل وفاعل، والمعنى: حدث سيري حتى أدخلها. د

أما إذا حملت على التمام أو أتي لها بخبر فلا محذور. سي

فلو قلت: كان سيري ثابتا حتى أدخلُها، جاز. أ

[٢٤١] أي: العاطفة مصدرا مؤولا مما بعدها على مصدر متصيد مما قبلها، فالتقدير في المثال: ليكن الزاما مني أو قضاء منك. سي

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما[٢٤٢]

أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، ولا يصح أن تكون هنا بمعنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر المسألة.

الثالثة: بعد فاء السببية[٢٤٣] إذا كانت مسبوقة بنفي محض[٢٤٤] أو طلب بالفعل[٢٤٥].

فالنفي كقوله تعالى: لا يقضى عليهم فيموتوا وقولك: ما تأتينا فتحدثنا واشترطنا كونه محضا احترازا من نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا وما تأتينا إلا فتحدثنا فإن معناهما الإثبات فلذلك وجب رفعها أما الأول: فلأن زال للنفي وقد دخل عليه النفي ونفي النفي إثبات وأما الثاني: فلانتقاض النفي بإلا.

وأما الطلب فإنه يشمل الأمر[٢٤٦] كقوله:

---

[٢٤٢] (الغمز) الجس باليد، (قناة) الرمح إذا ركب فيه السنان، (الكعوب) النواشز أي: المرتفع في أطراف الأنابيب، والانبوبة: ما بين كل عقدتين من القصب.

المعنى: أراد أنه إذا هجى قوما فقال فيهم شعرا لم يترك لهم أديما صحيحا حتى يرجعوا عن معاداته، وضرب لذلك مثلا حالة من يثقف الرماح فيجسها بيده وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها.

[٢٤٣] أي: التي قصد سببية ما قبلها لما بعدها، مع كونها عاطفة لمصدر مما بعدها على مصدر مما قبلها، واحترز بذلك عن الفاء التي لمحض العطف، فإن ما بعدها على حسب ما قبلها. سي

احتراز عن العاطفة على صريح الفعل، نحو: ولا يؤذن لهم فيعتذرون، ومن الاستئنافية نحو: ألم تسأل علينا فيخبرك، أي: فهو يخبرك. ت

[٢٤٤] أي: خالص من معنى الاثبات. ي

[٢٤٥] المراد بكونه طلبا بالفعل أن لا يكون خبرا ولا يكون طلبا باسم الفعل كما يؤخذ من مجموع كلامه، وإلا فبعض الأمور الآتية ليس فيها طلب بالفعل، كالعرف والتحضيض. ف

[٢٤٦] وهو الطلب الصادر من العظيم لمن هو دونه. ة

يا ناق سيري عنقا فسييحا إلى سليمان فنستريحا[٢٤٧]

والنهي نحو قوله تعالى: ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والتحضيض[٢٤٨] نحو: لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق والتمني[٢٤٩] نحو: يا ليتني كنت معهم فأفوز والترجي[٢٥٠] كقوله تعالى: لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع في قراءة بعض السبعة بنصب أطلع والدعاء[٢٥١] كقوله:

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن[٢٥٢]

والاستفهام كقوله:

هل تعرفون لباناتي فأرجوَ أن تقضي فيرتد بعض الروح للجسد[٢٥٣]

والعرض[٢٥٤] كقوله:

بابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا[٢٥٥]

---

[٢٤٧] (ناق) مرخم ناقة، (عنقا) بفتح العين والنون ضرب من السير السريع، (فسيحا) واسعا، (نستريحا) نلقي عنا تعب السفر. المعنى: يأمر ناقت أن تجد في السفر حتى تصل الى ممدوحه وهناك يلقى هو وهي من الراحة ما ينسيهما متاعب السفر.

[٢٤٨] هو الطلب مع حث وازعاج. ة

[٢٤٩] هو طلب المستحيل أو ما فيه عسرة. ة

[٢٥٠] هو طلب الأمر القريب الحصول. ة

[٢٥١] هو الطلب الموجه من الصغير الى العظيم. ة

[٢٥٢] (سنن) بفتح السين والنون الطريق.

[٢٥٣] (لباناتي) بضم اللام، جمع لبانة وهي الحاجة.

[٢٥٤] هو الطلب برفق. ة

واشترطت في الطلب أن يكون بالفعل احترازا من نحو قولك: نزال فنكرمك وصه فنحدثك خلافا للكسائي في إجازة ذلك مطلقا ولابن جني وابن عصفور في إجازته بعد نزال ودراك ونحوهما مما فيه لفظ الفعل[٢٥٦] دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه وقد صرحت بهذه المسألة في المقدمة في باب اسم الفعل.

المسألة الرابعة: بعد واو المعية[٢٥٧] إذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره مثال ذلك قوله تعالى: ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين يا ليتنا نرد ولا نكذب[٢٥٨] بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة حمزة وابن عامر وحفص وقال الشاعر:

ألم أك جار كم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء[٢٥٩]

وقال آخر:

لآتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وتقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن فتنصب تشرب إن قصدت النهي عن الجمع بينها وتجزم[٢٦٠] إن قصدت النهي عن كل واحد منهما أي لا تأكل السمك ولا تشرب

---

[٢٥٥] المعنى: يعرض على رجل من المعترف لهم بكرم الاصول أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدثه به الناس عنهم من حسن لقائهم للضيف وقيامهم له بما توجبه الأريحية، ثم علل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع، ويريد أن المشاهدة أقوى في معرفة حقيقة الامر من السماع به، لما يعرض في الاخبار من الزيادة والنقص والمبالغة.

[٢٥٦] أي: الحروف الأصلية التي يتألف منها . د

[٢٥٧] هي التي قصد بها مصاحبة ما بعدها لما قبلها، ولابد ان تكون عاطفة. ف

[٢٥٨] الشاهد في: ولا نكذب، و(نكون) تابع له. ف

[٢٥٩] المعنى: يوبخ الحطيئة في هذا البيت آل الزبرقان، ويقول لهم: كنت مواليا لكم نازلا في حماكم وكان بيني وبينكم الفة ومؤاخاة، ثم انحرفت عنكم وعدلت الى غيركم، فلابد من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم، فأنتم غير أهل للجوار والمودة.

اللبن وترفع[٢٦١] إن نهيت عن الأول وأبحت الثاني أي لا تأكل السمك ولك شرب اللبن[٢٦٢].

جزم الفعل المضارع

ص: فإن سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم نحو قوله تعالى: قل تعالوا أتل وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول إن لا محله نحو: لا تدن من الأسد تسلم بخلاف يأكلك ويجزم أيضا بلم نحو: لم يلد ولم يولد ولما نحو: ولما يقض وباللام ولا السلبيتين نحو: لينفق ليقض لا تشرك لا تؤاخذنا ويجزم فعلين إن وإذ ما وأين وأنى وأيان ومتى ومها ومن وما وحيثما نحو: إن يشأ يذهبكم من يعمل سواءا يجز به ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها ويسمى الأول: شرطا والثاني: جوابا وجزاء وإذا لم يصلح لمباشرة الأداة قرن بالفاء نحو: وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير أو بإذا الفجائية نحو: وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون.

ش: لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شرعت في الكلام على ما يجزمه والجازم ضربان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين:

فالجازم لفعل واحد خمسة أمور:

---

[٢٦٠] عطفا على تأكل. ت

[٢٦١] على أن الواو للحال أو الاستئناف، أي: لا تأكل السمك حال شرب اللبن، أو ولك شرب اللبن. ت

[٢٦٢] أو أنت تشرب اللبن، وتكون الواو للحال. سي

أحدها: الطلب وذلك أنه إذا تقدم لنا لفظ[٢٦٣] دال على أمر أو نهي أو استفهام أو غير ذلك من أنواع الطلب[٢٦٤] وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء[٢٦٥]، فإنه فإنه يكون مجزوما بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط[٢٦٦] ونعني بقصد الجزاء أنك تقدره مسببا عن ذلك المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط وذلك كقوله تعالى: قل تعالوا أتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل

---

[٢٦٣] ظاهره عدم اشتراط الطلب بالفعل كما في النصب. سي

[٢٦٤] أي: السابقة وغيرها فيشمل الطلب باسم الفعل نحو: صه نحدثك، وبالخبر المقصود به الطلب نحو: هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله. . يغفر، حيث جزم يغفر في جواب تؤمنون، لأنه بمعنى آمنوا. ف

[٢٦٥] فللجزم ثلاثة شروط:

١) أن يتقدم لفظ دال على الطلب.

٢) أن تسقط الفاء.

٣) أن يقصد الجزاء.

فإن انتفى أي واحد من هذه الشروط امتنع الجزم، وهذه الشروط شروط عامة، وهناك شرطان خاصان، فيشترط في النهي خاصة صحة حلول (أن لا تفعل) محله مع صحة المعنى كما سيبين المصنف. أ

ويشترط فيما عدا النهي صحة حلول (أن تفعل) محله مع صحة المعنى، نحو: أسلم تدخل الجنة، أي: إن تسلم تدخل الجنة. ف

[٢٦٦] في مسألة الجازم للفعل المضارع هنا ثلاثة مذاهب:

١) أنه مجزوم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط: تعالوا أتل: تعالوا فإن تأتوا أتل، وهو مذهب الجمهور.

٢) أنه مجزوم بنفس الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلكن وهو مذهب سيبويه والخليل، وجرى عليه المصنف في الشرح.

٣) أنه مجزوم بنفس الطلب لنيابته عن الشرط كما أن ضربا في قولك: ضربا زيدا، نصب لنيابته عن اضرب، لا لتضمنه معناه، وهو مذهب الفارسي والسيرافي. ه

وقصد به الجزاء إذ المعنى تعالوا فإن تأتوا أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم فلذلك جزم وعلامة جزمه حذف آخر وهو الواو وقول الشاعر:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل[٢٦٧]

وتقول: إئتني أكرمك وهل تأتني أحدثك ولا تكفر تدخل الجنة.

ولو كان المتقدم نفيا أو خبرا مثبتا[٢٦٨] لم يجزم الفعل[٢٦٩] بعده فالأول: نحو: ما تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا ولا يجوز لك جزمه وقد غلط في ذلك صاحب الجمل والثاني: نحو: أنت تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا باتفاق النحويين.

وأما قول العرب[٢٧٠] أتقي الله إمرؤ فعل خيرا يثب عليه بالجزم فوجهه أن أتقي الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب[٢٧١] والمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا وكذلك قوله تعالى: هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم فجزم يغفر لأنه جواب لقوله تعالى: تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون

---

[٢٦٧] (السقط) بكسر السين أو ضمها أو فتحها ما تساقط من الرمل، (اللوى) بكسر اللام المكان الذي يكون رمله مستدقا، (الدخول) بفتح الدال وضم الخاء اسم مكان، (حومل) بفتحتين بينهما سكون اسم مكان.

المعنى: يأمر صاحبيه أن يقفا معه ليعاوناه على البكاء عند منازل أحبابه التي كان يلقاهم فيها، وليجدد الذكريات القديمة.

[٢٦٨] ههنا يبين المصنف انتفاء الشرط الأول، وهو تقدم الطلب. أ

[٢٦٩] بل يجب رفعه. ت

[٢٧٠] هذا جواب دخل مقدر حاصله: قد ورد الجزم بعد الخبر المثبت وأنتم تقولون بامتناعه اتفاقا. سي

[٢٧١] فما توهم أنه خبر ليس خبرا معنى بل هو بمعنى الطلب. أ

لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا وليس جوابا للاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد.

ولو لم يقصد[٢٧٢] بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى: خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم باتفاق القراء وإن كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا[٢٧٣] به معنى إن تأخذ[٢٧٤] منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ من أموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة[٢٧٥] ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس كما قرئ قوله تعالى: فهب لي من لدنك وليا يرثني بالرفع على جعل يرثني صفة لوليا وبالجزم على جعله جزاء للأمر وهذا بخلاف قولك: إئتني برجل يحب الله ورسوله فإنه لا يجوز فيه الجزم لأنك لا تريد أن محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الإتيان به كما تريد في قولك: إئتني أكرمك بالجزم لأن الإكرام مسبب عن الإتيان وإنما أردت ائتني برجل موصوف بهذه الصفة.

واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بلا النافية مع صحة المعنى وذلك نحو قولك: لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الأسد تسلم فإنه لو قيل في موضعهما إن لا تكفر تدخل الجنة وإن لا تدن من الأسد تسلم صح بخلاف لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الأسد يأكلك فإنه ممتنع فإنه لا يصح أن

---

[٢٧٢] ههنا يبين المصنف انتفاء الشرط الثالث، وهو قصد الجزاء، ولم يتعرض لانتفاء الشرط الثاني لوضوحه بما تقدم فإن الفاء إذا لم تسقط وجب النصب. أ

[٢٧٣] لأن المقصود أن الصدقة المأخوذة مطهرة لا تعليق التطهير على أخذها. ف

[٢٧٤] وهو التعليق. ف

[٢٧٥] وفاعلها الصدقة لا النبي صلى الله عليه وآله. أ

يقال إن لا تكفر تدخل النار وإن لا تدن من الأسد يأكلك ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ولا تمنن تستكثر لأنه لا يصح أن يقال إن لا تمنن تستكثر وليس هذا بجواب وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في تمنن فكأنه قيل ولا تمنن مستكثرا ومعنى الآية أن الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يهب شيئا وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب فإن قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم؟.

قلت يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون بدلا[٢٧٦] من تمنن كأنه قيل لا تستكثر[٢٧٧] أي لا تر ما تعطيه كثيرا.

والثاني: أن يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لأجل الوقف ثم وصله بنيه الوقف.

والثالث: أن يكون سكنه لتناسب[٢٧٨] رؤوس الآي وهي فأنذر فكبر فطهر فاهجر.

الثاني مما يجزم فعلا واحدا: لم وهو حرف ينفي المضارع[٢٧٩] ويقلبه ماضيا[٢٨٠] كقولك: لم يقم ولم يقعد وكقوله تعالى: لم يلد ولم يولد.

---

[٢٧٦] أي: بدل اشتمال. ف

[٢٧٧] سيأتي في باب البدل أنه التابع المقصود بالحكم، فالبدل على نية طرح المبدل منه، فإذا قلت: جاء محمد أبو عبد الله، فالمقصود بحكم المجيء هو أبو عبد الله، ومحمد على نية الطرح، فإذا كان تستكثر بدلا من تمنن فهو المقصود بحكم النهي فلهذا يكون المعنى: لا تستكثر. أ

[٢٧٨] فهو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها سكون المناسبة، ومثل هذا يقال فيما قبله. سي

[٢٧٩] ينفي حدثه. ف

[٢٨٠] أي: يقلب زمانه. ف

الثالث: لما أختها[٢٨١] كقوله تعالى: لما يقض ما أمره بل لما يذوقوا عذاب.

وتشارك لم في أربعة أمور وهي الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه إلى المضي وتفارقها في أربعة أمور:

أحدها: أن المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن الحال[٢٨٢] بخلاف المنفي بلم فإنه قد يكون مستمرا مثل لم يلد وقد يكون منقطعا مثل هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم ين شيئا مذكورا لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئا مذكورا[٢٨٣] ومن ثم امتنع أن تقول: لما يقم ثم قام لما فيه من التناقض وجاز لم يقم ثم قام.

والثاني: أن لما تؤذن[٢٨٤] كثيرا[٢٨٥] بتوقع ثبوت ما بعدها[٢٨٦] نحو: (بل لما يذوقوا عذاب عذاب) أي إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه ولم لا تقتضي ذلك ذكر هذا المعنى الزمخشري والاستعمال والذوق يشهدان به.

---

[٢٨١] احترز به عن لما بمعنى حين، ولما بمعنى الا، وقد يقال ذكره ذلك ليس للاحتراز بل لبيان الواقع، إذ لا يدخل على المضارع الا لما اخت لم. ف

[٢٨٢] أي: حال المتكلم، وهو مراد من قال: إنها لاستغراق النفي وامتداده. ي

[٢٨٣] أي: كان في الزمان الماضي، وليس المراد أنه كان بعد زمن الحال كما قد يتوهم، فالمراد أنه في الزمن الماضي لم يكن شيئا مذكورا، ثم كان شيئا مذكورا فيه أيضا، فذلك مقتضى عدم استمرار النفي فيها الى زمان التكلم. أ

[٢٨٤] أي: تشعر. ف

[٢٨٥] ومن غير الكثير قولهم: ندم ابليس ولما ينفعه الندم. ف

[٢٨٦] أي: ثبوت الفعل -الذي نفته في الماضي- في المستقبل. أ

والثالث: أن الفعل يحذف بعدها يقال هل دخلت البلد فنقول قاربتها ولما تريد ولما أدخلها ولا يجوز قاربتها ولم والرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط بخلاف لم تقول: أن لم تقم قمت ولأيجوز إن لما تقم قمت

الجازم الرابع: اللام الطلبية[٢٨٧] وهي الدالة على الأمر نحو: (لينفق ذو سعة من سعته) أو الدعاء نحو: (ليقض علينا ربك)

الجازم الخامس لا الطلبية[٢٨٨] وهي الدالة على النهي نحو: (لا تشرك بالله) أو الدعاء نحو: (لا تؤاخذنا).

فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلا واحدا، وأما ما يجزم فعلين[٢٨٩] فهو إحدى عشرة[٢٩٠] أداة[٢٩١] وهي:

---

[٢٨٧] احتراز من نحو لام كي ولام الجحود. سي

[٢٨٨] احتراز من نحو لا الزائدة ولا النافية. سي

[٢٨٩] أي: غالبا وإلا فقد لا تجزم الا فعلا واحدا، كإن الوصلية، نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل، فإن هنا لا جواب لها ملفوظ به ولا مقدر، وكذلك إذا وقع فعل الشرط ماضيا وجوابه مضارعا فيرفع الجواب، لأن الأداة لما لم تعمل في فعل الشرط مع قربه لا تعمل في الجواب مع بعده. ف

أقول هذا يخالف ما قاله الفاكهي هنا: (متفقين أو مختلفين، فإن كانا متفقين مضارعين فالجزم للفظيهما، أو ماضيين فالجزم لمحلهما، وإن كانا مختلفين مضيا ومضارعا وعكسه فلكل حكمه).

[٢٩٠] في المشهور، وزاد بعضهم إذا وكيفما ولو، والجزم بها قليل، بل قيل لم يسمع في كيفما. سي

[٢٩١] ينبغي هنا التعرض لأمرين:

الأول: معاني أدواة الشرط، فادوات الشرط على ستة اقسام:

١) ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو (ان واذما).

٢) ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط، وهو (ما ومهما).

٣) ما وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضمن مغنى الشرط، وهو (من) .

٤) ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط، وهو (متى وايان) .

٥) ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط، وهو (اين وانى وحيثما) .

٦) ماهو متردد بين الاقسام الاربعة وهي (اي) فانها بحسب ما تضاف اليه، فهي في قولك: ايهم يقم اقم معه، من باب من، وفي قولك: اي الدواب تركب اركب، من باب ما، وفي قولك: أي يوم تصم اصم، من باب متى، وفي قولك: اي مكان تجلس أجلس، من باب اين.

ذ

الثاني: إعراب أدواة الشرط

فكل ادوات الشرط اسماء الا (ان واذما) حتى مهما على الاصح لعود الضمير عليها في قوله تعالى: مهما تأتنا به، وإذا كانت أسماء فلابد لها من اعراب، وههنا نذكر اعرابها واحدة بعد أخرى:

١.، و٢. (إن واذما): حرف شرط جازم لا محل له من الاعراب.

٣.، و٤.، و٥. (من وما ومهما) اسم شرط جازم، وتكون في محل رفع متبدأ ان كان فعل الشرط لازما، نحو: من يكثر كلامه يكثر ملامه، أو ناسخا للمبتدأ والخبر نحو: من يكن عجولا يكثر خطؤه، أو متعديا واقعا على اجنبي منها اي ليس فيه ضمير يعود عليها، نحو: من يحترم الناس يحترموه، فالفعل يحترم وقع على الناس الذي هو اجنبي عن (من) اذ ليس فيه ضمير يعود عليها، وتكون في محل نصب مفعول به اذا كان فعل الشرط متعديا واقعا على معناها نحو: من تساعد اساعده، هذا اذا لم يكن في الفعل ضمير يعود على الاداة كما في المثال، والا كانت مبتدأ أو مفعول به لفعل محذوف، نحو: من تساعده اساعده، وتكون في محل جر ان سبقت بحرف جر او مضاف اليه: عمن تتعلم اتعلم، وكتاب من تقرأ اقرأ، وتختص: (ما) بمجيئها مفعولا مطلقا وذلك إذا كانت واقعة على حدث نحو: ما ننسخ من آية، أي: أي نسخ ننسخ.

٦.، و٧.، و٨. (اين) اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الطرفية المكانية، متعلق بجوابه وكذا (انى وحيثما)

٩. ، و١٠. (متى) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الطرفية الزمانية وكذا (ايان) الا انه مبني على الفتح.

إن نحو: إن يشأ يذهبكم.

وأين[٢٩٢] نحو: أينما تكونوا يدرككم الموت.

وأي نحو: أيا[٢٩٣] ما تدعوا فله الأسماء الحسنى.

ومن نحو: من يعمل سوءا يجز به.

وما نحو: وما تفعلوا من خير يعلمه الله.

ومهما كقول امرئ القيس:

أغرك مني أن حبك قاتلي وأنك مهما تأمري القلب يفعل

ومتى كقول الآخر:

متى أضع العمامة تعرفوني

وأيان كقوله:

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

---

١١. (أي) وتكون مثل (من) في اعرابها مبتدأ ومفعولا به ومجرورا نحو: ايهم يقم اقم معه، واي الكتب تقرأ أقرأ، وبأيٍ تقتدي اقتدي، وتعرب ايضا ظرف زمان أو مكان وذلك فيما اذا اضيفت لهما، نحو: اي يوم تسافر اسافر، واي بلد تسكن اسكن، وإن اضيفت الى مصدر فهي مفعول مطلق نحو: اي نفع تنفع الناس يشكروك عليه.

والقاعدة في اعراب جميع اسماء الشرط انها ان وقعت على زمان او مكان فظرف، وان وقعت على حدث فمفعول مطلق، والا فان وقع بعده فعل لازم فمبتدأ خبره جملة الشرط، وان وقعت بعد فعل متعد واقع على الاداة فهي مفعول به، وان وقع على ضمير الاداة او متعلقة فاشتغال، فالأول: نحو: من رأيته فاكرمه، والثاني: نحو: من رأيت اخاه فاكرمه.

[٢٩٢] ويحسن اتصالها بـ(ما) ليتمكن الشرط. سي

[٢٩٣] اسم شرط جازم مفعول به مقدم بتدعوا، والتنوين عوض عن المضاف اليه، أي: أي هذين الاسمين ذكرتم أو أي الدعائين تدعوا أو أي الاسماء تدعوا فهو حسن، وقدم أيا لأن الشرط صدر الكلام، وأي تلازم الاضافة معنى وإن جائت بحسب اللفظ غير مضافة. ع

وحيثما كقوله :

حيثما تستقم يقدر لك اللـ ـه نجاحا في غابر الأزمان

وإذما كقوله :

وإنك إذ ما تأت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا

وأنى كقوله :

فأصبحت أنى تأتها تستجر بها تجد

فهذه الأدوات التي تجزم فعلين ويسمى الأول منهما شرطا[٢٩٤] ويسمى الثاني جوابا[٢٩٥] وجزاء[٢٩٦].

وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لأن تقع بعد أداة الشرط[٢٩٧] وجب اقترانها بالفاء وذلك إذا كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو جامد أو منفي بلن أو ما أو مقرون

---

[٢٩٤] لأنه شرط لتحقق الثاني بمعنى أن العقل يحكم بوجود الثاني عند الأول لا معلقا عليه. سي

لأنه علامة على وجود الفعل الثاني، والعلامة تسمى شرطا، قال تعالى: فقد جاء أشراطها، أي: علاماتها . ذ

[٢٩٥] لترتبه على الاول كما يترتب الجواب على السؤال فهو حقيقة اصطلاحية. سي

[٢٩٦] عطف على جوابا، قال الدماميني وهما عندهم لفظان مترادفان. سي

[٢٩٧] اعلم أنه يشترط في فعل الشرط ستة أمور:

١) أن لا يكون ماضي المعنى، نحو: إن قام زيد أمس أقم معه.

٢) أن لا يكون طلبا، نحو: إن قم أقم.

٣) أن لا يكون جامدا، نحو: إن عسى.

٤) أن لا يكون مقرونا بتنفيس، نحو: إن سوف يقم أقم.

٥) أن لا يكون مقرونا بقد، نحو: إن قد قام أقم.

بقد أو حرف تنفيس نحو قوله تعالى: وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربى وما يفعلوا من خير فلن يكفروه وما افاه الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب إن يسرق فقد سرق أخ من قبل ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجرا عظيما.

ويجوز في الجملة الاسمية أن تقترن بإذا الفجائية كقوله تعالى: وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون وإنما لم أقيد في الأصل إذا الفجائية بالجملة الإسمية لأنها لا تدخل إلا عليها فأغناني ذلك عن الاشتراط.

النكرة

ص: فصل الاسم ضربان نكرة وهو ما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر كشمس ومعرفة وهي ستة الضمير وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو إما مستتر كالمقدر وجوبا في نحو: أقوم ونقوم أو جوازا في نحو: زيد يقوم أو بارز وهو إمام متصل كتاء قمت وكاف أكرمك وهاء غلامه أو منفصل كأنا وهو وإياي ولا فصل مع إمكان الوصل إلا في نحو: الهاء من سلنيه بمرجوحية وظننتكه وكنته برجحان.

ش: ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين نكرة وهي الأصل ولهذا قدمتها ومعرفة وهي الفرع ولهذا أخرتها.

---

٦) أن لا يكون مقرونا بحرف نفى الا (لم ولا).

فإن كان جواب الشرط واحدا من هذه الأمور وجب اقترانه بالفاء، وقد يكون الجواب جملة اسمية فيجب اقترانه بأحد أمرين: إما بالفاء، أو بإذا الفجائية. ذ

فأما النكرة فهي عبارة عما[٢٩٨] شاع في جنس موجود أو مقدر.

فالأول: كرجل فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه.

والثاني: كشمس فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراد له في الخارج ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحا لها فإنه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وإنما وضع وطبع أسماء الأجناس.

المعرفة وأقسامها

الضمير

وأما المعرفة[٢٩٩] فإنها تنقسم ستة أقسام:

القسم الأول: الضمير[٣٠٠] وهو أعرف الستة ولهذا بدأت به وعطفت بقية المعارف عليه بثم[٣٠١].

---

[٢٩٨] أي: شيء شاع وانتشر في افراد جنس، أي: أمر عام موجود ومتحقق في نفس الأمر ثبوتها أو مقدر مفروض، فالموجود كرجل، فإنه شايع في زيد وعمر وبكر وغيرها من الأفراد الثابتة للمفهوم الكلي الموضوع له هذا اللفظ، وهو الحيوان الناطق الذكر، هكذا ينبغي أن يفهم، وظاهر العبارة يقتضي أن الشيوع في الجنس نفسه، وأن الموجود صفته وليس كذلك لأن الجنس شيء واحد لا يأتي فيه الشيوع. سي

[٢٩٩] الأولى تعريفها ثم تقسيمها، وكأنه اكتفى بما يفهم من مقابلتها للنكرة، فإنه إذا علم أن النكرة عبارة عما شاع إلخ، علم بواسطة المقابلة أنها عبارة عما خص فردا واحدا من أفراد الجنس غير متناول ما أشبهه، إما بالوضع الخاص كالعلم، أو العام كالضمير. سي

وهو عبارة عما دل على متكلم كأنا أو مخاطب كأنت أو غائب كهو وينقسم إلى مستتر وبارز لأنه لا يخلو إما أن يكون له صورة في اللفظ[٣٠٢] أو لا فالأول: البارز كتاء قمت والثاني: المستتر كالمقدر في نحو قولك: قم.

ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار:

فأما المستتر فينقسم باعتبار وجوب الاستتار وجوازه إلى قسمين: واجب الاستتار وجائزه ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك[٣٠٣] كالضمير المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم[٣٠٤] أو بالنون كنقوم أو بالتاء كتقوم ألا ترى أنك لا تقول: أقوم زيد ولا تقول: نقوم عمرو.

---

[٣٠٠] الضمير بمعنى المضمر، وهو الخفي والمستور، واطلاقه على البارز حقيقة عرفية كما قال الأزهري، وزعم الدنوشري أنه توسع. سي

[٣٠١] اشارة لبعد مرتبتها عنه. سي

[٣٠٢] أي: مذكورا أو متعددا، ليعم الموجود والمحذوف، والفرق بين المستتر والمحذوف عند المحققين أن المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به، والمستتر بخلافه. سي

[٣٠٣] ليس المقصود من هذا حصر مواضع وجوب الاستتار، إذ هي أكثر من ذلك، كالمرفوع بالمصدر النائب عن فعله كضرب الرقاب. . سي

[٣٠٤] إن قيل: هذا يقوم الظاهر مقامه لامكان أن يقال: أقوم أنا .

قلنا: أولا المراد من قيام الظاهر مقامه أن يأتي في محله الاعرابي وهذا لم يأتي في محله الاعرابي، فإنه توكيد لا فاعل، وثانيا المراد من الظاهر هو ما في قبال الضمير كزيد، وأنا ليس ظاهرا بل ضميرا بارزا . أ

ونعني بالمستتر جوازا ما يمكن قيام الظاهر مقامه[٣٠٥] وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب[٣٠٦] نحو: زيد يقوم ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: زيد يقوم غلامه.

وأما البارز فإنه ينقسم بحسب الاتصال والانفصال إلى قسمين متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يستقل بنفسه كتاء قمت والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه كأنا وأنت وهو.

وينقسم المتصل بحسب مواقعه في الإعراب إلى ثلاثة أقسام مرفوع المحل ومنصوبه ومخفوضه فمرفوعه كتاء قمت فإنه فاعل ومنصوبه ككاف أكرمك فإنه مفعول ومخفوضه كهاء غلامه فإنه مضاف إليه.

وينقسم المنفصل بحسب مواقعه في الإعراب إلى مرفوع الموضع ومنصوبه:

فالمرفوع اثنتا عشرة[٣٠٧] كلمة أنا[٣٠٨] نحن أنت[٣٠٩] أنت أنتما أنتم أنتن هو[٣١٠] هي هما هم هن.

---

[٣٠٥] ليس مرادهم بامكان قيام الظاهر مقامه قيامه في تأدية المعنى، بل في رفع عامله اياه، فمعنى وجوب الاستتار وجوازه لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجبا وجائزا، إذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره. سي

[٣٠٦] يستثنى من ذلك أفعال الاستثناء فإنها وإن كان فاعلها ضمير الغائب الا انه مستتر وجوبا . ف

[٣٠٧] وهذه الضمائر لا تكون بالاصالة الا مرفوعة، فأما استعمالها غير مرفوعة فإنما هو بالنيابة عن ضمير الجر أو النصب في بعض أساليب مسموعة يقتصر عليها، ومع أنها مسموعة يحسن ترك استعمالها لقبح وقعها على السمع، فمن النيابة عن ضمير الجر: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا، والقبح هنا بسبب وقوع الضمير الخاص بالرفع في محل جر، ومن النيابة عن ضمير النصب وهو شاذ أيضا قولهم: يا أنت.

لكن يكثر نيابتها عن الضمير المنصوب أو المجرور في حالة استعمالها للتوكيد، مثل: سمعتك أنت تخطب، ومررت بك أنت، وهو استعمال قياسي. ح

ومنصوبه اثنتا عشرة كلمة أيضا إياي[٣١١] إيانا إياك إياك إياكما إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن فهذه الاثنتا عشرة كلمة لا تقع إلا في محل النصب كما أن تلك الأول لا تقع إلا في محل الرفع تقول: أنا مؤمن فأنا مبتدأ والمبتدأ حكمه الرفع وإياك أكرمت فإياك مفعول مقدم والمفعول حكمه النصب ولا يجوز أن يعكس ذلك فلا تقول: إياي مؤمن وأنت أكرمت وعلى ذلك فقس الباقي.

وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع[٣١٢] بخلاف المتصلة.

ولما ذكرت أن الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل أشرت بعد ذلك إلى أنه مهما أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يجوز العدول[٣١٣] عنه إلى المنفصل لا تقول: قام أنا ولا أكرمت اياك لتمكنك من أن تقول: قمت وأكرمتك بخلاف قولك: ما قام الا أنا وما أكرمت الا اياك فإن الاتصال هنا متعذر لأن الا مانعة منه فلذلك جيء بالمنفصل.

أقول: والظاهر أن ضمائر النصب أيضا تنوب عن الرفع، كما في المسألة الزنبورية حيث اختلف سيبويه والكسائي في أن العرب هل كانت تقول: ظننت لسعة العقرب أشد من لسعة الزنبور فإذا هو هي، أي: فإذا هو إياها . ففي الاحتمال الثاني يكون (إياها) ضمير نصب في محل رفع خبر، ومنه قوله صلى الله عليه وآله في أمالي الصدوق: (وأنا وإياه أبوا هذه الأمة)، ومن الأول قول أمير المؤمنين عليه السلام: (لستُ كأنت) .

[٣٠٨] مذهب البصريين أن الاسم هو الهمزة والنون، والألف زائدة، وذهب الكوفيون الى ان الاسم مجموع الثلاثة. ي

[٣٠٩] مذهب البصريين أن الضمير هو (أن) والتاء حرف خطاب. ي

[٣١٠] مذهب البصريين أنه بجملته ضمير، وكذلك هي، أما هما وهم وهن فكذلك عند أبي عليه، وقيل غير ذلك. ي

[٣١١] الصحيح أن إيا هو الضمير، واللواحق حروف تبين المعنى المراد . ي

[٣١٢] لأن المنفصل ما يصح الابتداء به وهذا المجرور –أي: بالحرف أو الاضافة– لا يصح فيه ذلك. ف

[٣١٣] لأن المقصود من وضع الضمائر الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، فالعدول عنه مع امكانه سفه. سي

ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل:

وضابط الأولى: أن يكون الضمير ثاني ضميرين أولهما أعرف من الثاني وليس مرفوعا[٣١٤] نحو: سلنيه وخلتكه يجوز أن تقول: فيهما سلني إياه وخلتك إياه وإنما قلنا الضمير الأول في ذلك أعرف لأن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وضابط الثانية: أن يكون الضمير خبرا لكان أو احدى اخواتها سواء[٣١٥] كان مسبوقا بضيمر أم لا فالأول نحو: الصديق كنته والثاني نحو: الصديق كانه زيد يجوز أن تقول: فيهما كنت اياه وكان اياه زيد.

واتفقوا على أن الوصل أرجح في الصورة الأولى[٣١٦] اذا لم يكن الفعل قلبيا نحو: سلنيه وأعطنيه ولذلك لم يأت في التنزيل إلا به[٣١٧] كقوله تعالى: أنلزمكموها إن يسألكموها فسيكفيكهم الله.

---

[٣١٤] فلو كان مرفوعا وجب الوصل نحو: ضربته، ولو كان غير أعرف وجب الفصل نحو: أعطاه إياك. م

[٣١٥] بهذا فارقت المسألة الأولى. سي

[٣١٦] توضيحه: أن الصورة الأولى: على نحوين:

١) أن يكون العامل في الضميرين ليس من أفعال القلوب، نحو: سلنيه، فـ(سل) ليس من أفعال القلوب.

٢) أن يكون العامل فيهما من أفعال القلوب، أي: الأفعال التي معناها قائم بالقلب، وهي ظن وأخواتها، نحو: خلتكه، فخال فعل قائم معناه بالقلب.

ففي النحو الأول: من الصورة الأولى: اتفقوا على أن الوصل أرجح، وفي النحو الثاني: منها اختلفوا، فقال الجمهور أن الفصل أرجح، وذهب ابن مالك مذهب الجمهور في التسهيل فقال ان الفصل أرجح، وخالفهم في الخلاصة فقال ان الوصل أرجح.

هذا في الصورة الأولى:، أما الصورة الثانية: فقد اختلفوا أيضا، فقال الجمهور الفصل أرجح، واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل. أ

واختلفوا فيما اذا كان الفعل قلبيا نحو: خلكه وظننتكه وفي باب كان نحو: كنته وكانه زيد فقال الجمهور الفصل أرجح[٣١٨] فيهن واختار ابن مالك في جميع كتبه الوصل في كان واختلف رأيه في الأفعال القلبية فتارة وافق الجمهور[٣١٩] وتارة خالفهم.

العلم

ص: ثم العلم وهو إما شخصي كزيد أو جنسي[٣٢٠] كأسامة وإما اسم كما مثلنا أو لقب كزين العابدين وقفة أو كنية كأبي عمرو وأم كلثوم ويؤخر اللقب عن الاسم تابعا له مطلقا[٣٢١] أو مخفوضا بإضافته إن أفردا كسعيد كرز.

ش: الثاني من أنواع المعارف العلم وهو ما علق[٣٢٢] على شيء بعينه[٣٢٣] غير متناول ما أشبهه.

---

[٣١٧] بالاتصال. سي

[٣١٨] علل بأن الضمير خبر في الاصل، وحق الخبر قبل دخول الناسخ الانفصال، فيترجح بعده. سي

[٣١٩] فقال بارجحية الانفصال في الافعال القلبية. سي

[٣٢٠] وهو ما وضع لمعين في الذهن، أي ملاحظة الوجود فيه. ه

بأن يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة باعتبار تعينه. ي

[٣٢١] أي: سواء أكان اللقب والاسم مفردين أم مختلفين افرادا وتركيبا. ت

[٣٢٢] أي: خص به ووضع له، وعدل عن لفظ الوضع الى التعليق ليتناول الاعلام المنقولة، لأنها معلقة غير موضوعة، كذا قيل، واعترض بان الناقل واضع أيضا، إلا أن يقال ان المتبادر من الواضع الواضع الاول. سي

قوله علق، فصل أخرج النكرات، وقوله غير إلخ، فصل ثان مخرج للضمير والاشارة. ف

[٣٢٣] أي: معين تعيينا خارجيا كالعلم الشخصي، أو ذهنيا كالعلم الجنسي. سي

وينقسم باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة فينقسم باعتبار تشخص[٣٢٤] مسماه وعدم تشخصه إلى قسمين علم شخص وعلم جنس[٣٢٥] فالأول كزيد وعمرو والثاني: كأسامة للأسد وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب فإن كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من أفراد هذه الأجناس تقول: لكل[٣٢٦] أسد رأيته هذا أسامة مقبلا وكذا البواقي ويجوز أن تطلقها بإزاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو[٣٢٧] فتقول: أسامة أشجع من ثعالة أي صاحب هذه الحقيقة اشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب[٣٢٨] لا تقول: لمن بينك وبينه عهد في اسد خاص ما فعل اسامة.

وباعتبار ذاته إلى مفرد ومركب فالمفرد كزيد واسامة والمركب ثلاثة أقسام:

---

[٣٢٤] التشخص: ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن صدقه على كثيرين. سي

[٣٢٥] فرق بينهما بأن الأول للفرد المعين، والثاني للماهية المعينة. سي

[٣٢٦] فيه اشارة الى ما قيل الى أنه كالنكرة معنى. سي

[٣٢٧] أي: مع قط النظر عن معين. سي

[٣٢٨] قد علمت مما تقدم أن علم الجنس موضوع للماهية مع التعيين، وكأن الشارح فهم تبعا لبعضهم أن هذا التعيين يرجع للمخاطب، وهو خلاف الصواب بل التعيين راجع للواضع، وحينئذ فلا مانع من الاطلاق المذكور، على ان ما ذكر معين عند المخاطب، كما يدل له قوله: (لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص). ي

أقول: وعلى هذا فيبعد توجيه العبارة بما ذكره، فالعبارة تأبى حملها على ما ذكر، ولعله يقال في تعليل عدم جواز الاطلاق: أن اسامة موضوع للحقيقة، وما هو كذلك يجوز اطلاقه على نفس الحقيقة، ويجوز اطلاقه على أفرادها المعينة بالاشارة مثلا، ولا يجوز أن تطلق على فرد غائب لأن قصده من اللفظ لا يكون معلوما حينئذ، وذلك كما في لفظ الانسان، فيجوز أن تطلقه على الحقيقة، ويجوز أن تطلقه على الافراد المعينة، كما لو قلت: زيد انسان، ولا يجوز اطلاقه على فرد غائب غير معين، فلا يقال: ماذا فعل انسان، لأنه لا يكون معلوما. هذا ما خطر في ذهني من تعليل ولا أعلم مدى صحته.

مركب تركيب إضافة كعبدالله وحكمه ان يعرب الجزء الأول من جزئيه بحسب العوامل الداخلية عليه ويخفض الثاني بالاضافة دائما.

ومركب تركيب مزج كبعلبك وسيبويه وحكمه ان يعرب بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وجرا كسائر الأسماء التي لا تنصرف[٣٢٩] هذا إذا لم يكن مختوما بويه كبعلبك[٣٣٠] فإن ختم بها بني على الكسر كسيبويه.

ومركب تركيب إسناد وهو ما كان جملة في الأصل كشاب قرناها[٣٣١] وحكمه ان العوامل لا تؤثر فيه شيئا بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل[٣٣٢].

وينقسم إلى اسم وكنية ولقب وذلك لأنه إن بدئ بأب أو ام كان كنية كأبي بكر وأم بكر وأبي عمرو وأم عمرو وإلا فإن أشعر برفعة المسمى كزين العابدين أوضعته كقفة وبطة وأنف الناقة فلقب وإلا فاسم كزيد وعمرو.

وإذا اجتمع الاسم[٣٣٣] مع اللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم وتأخير اللقب ثم إن كانا مضافين كعبد الله زين العابدين[٣٣٤] أو كان الأول: مفردا والثاني: مضافا كزيد زين

---

[٣٢٩] ثم العلة فيه العلمية والتركيب. سي

[٣٣٠] بعل اسم صنم، وبك اسم صاحب البلدة، فركب الاسمان وصارا اسما واحدا للبلدة المخصوصة. ف

[٣٣١] أي: ابيض جانبا رأسها . سي

[٣٣٢] فهو معرب تقديرا على الاصح، وقيل مبني. سي

[٣٣٣] توضيحه:

إذا جاء المتكلم في كلامه باسم الشخص ولقبه معا، كما لو قال: الحسين الشهيد مضلوم، فبحث المصنف عنه من جهتين:

الأولى: أن أيهما يجب تقديمه، فهل نقدم الاسم على اللقب أم بالعكس؟، فبين أنه على اللغة الفصحى يجب تقديم الاسم على اللقب، ولا يجوز تقديم اللقب على الاسم، فتقول: زيد قفة قائم، ولا تقول: قفة زيد قائم.

العابدين أو كان الأمر بالعكس كعبد الله قفة وجب كون الثاني: تابعا للأول في إعرابه إما على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه وإن كانا مفردين كزيد قفة وسعيد كرز فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين أحدهما: إتباع اللقب للإسم كما تقدم في بقية الأقسام والثاني: إضافة الاسم إلى اللقب وجمهور البصريين يوجبون الإضافة والصحيح الأول: والإتباع أقيس من الاضافة والاضافة أكثر[٣٣٥].

الثانية: بعد وجوب تقديم الاسم على اللقب يكون اللقب بعد الاسم فما هو اعرابه –أما اعراب اللاسم فبحسب العوامل– فبين أن ههنا صورا:

١) أن يكون كل من الاسم واللقب مضافين، كقولك: عبد الله زين العابدين قائم، فالاسم هنا مضاف واللقب كذلك.

٢) أن يكون الاسم مفردا واللقب مضافا، كقولك: زيد زين العابدين قائم.

٣) أن يكون الاسم مضافا واللقب مفردا، كقولك: عبد الله قفة قائم.

وفي هذه الثلاثة يجب أن يكون الثاني: تابعا للأول في اعرابه، إما على انه بدل منه أو عطف بيان عليه، ففي قولك: زيد زين العابدين قائم تقول: زيد مبتدا، وزين بدل منه، وهو مضاف والعابدين مضاف اليه، وقائم خبر، أو تقول: زيد مبتدا، وزين عطف بيان، وهو مضاف والعابدين مضاف اليه، وقائم خبر.

٤) أن يكون كل من الاسم واللقب مفردين غير مضافين، نحو: سعيد كرز، وهذا قد اختلفوا فيه، فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه وجهين: أحدهما: إتباع اللقب للإسم على انه بدل أو عطف بيان، والثاني: إضافة الاسم إلى اللقب، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة. أ

[٣٣٤] ليس مراده من هذا التمثيل أن يؤتى بهذه الألفاظ فقط أي: عبد الله زين العابدين، فنقول ان اللقب يعرب بدلا أو عطف بيان، فمن الواضح أنه لا يعرب بدلا ولا عطف بيان بل الأول: مبتدأ والثاني: خبر، بل المراد أن يؤتى بهما معا ضمن كلام، كأن يقال: عبد الله زين العابدين قائم. أ

[٣٣٥] أي: في الاستعمال. ف

اسم الاشارة

ص: ثم الاشارة وهي ذا للمذكر وذي وذه وتي وته وتا للمؤنث وذان وتان للمثنى بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا وأولاء لجمعهما والبعيد بالكاف مجردة من اللام مطلقا[٣٣٦] أو مقرونة بها إلا في المثنى مطلقا وفي الجمع في لغة من مده[٣٣٧] وفيما تقدمته ها التنبيه.

ش: الثالث من أنوع المعارف: اسم الإشارة وينقسم بحسب المشار إليه إلى ثلاثة أقسام: ما يشار به للمفرد وما يشار به للمثنى وما يشار به للجماعة وكل من هذه الثلاثة ينقسم إلى مذكر ومؤنث.

فللمفردالمذكر لفظه واحدة وهي ذا.

وللمفرد المؤنثة عشرة[٣٣٨] ألفاظ خمسة مبدوءة بالذال وهي ذي وذهي بالإشباع وذه بالكسر وذه بالإسكان وذات وهي أغربها[٣٣٩] وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة[٣٤٠] كقولك: ذات جمال أو بمعنى التي[٣٤١] في لغة بعض طيء حكى الفراء:

---

[٣٣٦] سواء كان المشار إليه مفردا أم مثنى أو مجموعا. ه

[٣٣٧] وهم الحجازيون. ه

[٣٣٨] كثرت ألفاظ المؤنث ليستعينوا بذلك عن التصريح باسمها لأنه مستهجن. سي

[٣٣٩] أفعل التفضيل هنا ليس على معناه من الدلالة على المشاركة والزيادة، إذ من جملة الالفاظ ذي، ولا غرابة فيها، فهو لمجرد الدلالة على الغرابة كما تقول: الشتاء أبرد من الصيف. سي

[٣٤٠] فهي حينئذ معربة بالحركات الثلاثة، وعلى الاستعمال الأول مبنية لشبهها الحرف في المعنى من حيث عدم الاستقلال، وكذا باقي أسماء الاشارة. سي

[٣٤١] فهي حينئذ مبنية على الضم لشبهها الحرف بالافتقار الى الصلة. سي

بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به[٣٤٢] أي التي اكرمكم الله بها فلها حينئذ ثلاث استعمالات، وخمسة مبدوءة بالتاء وهي تي[٣٤٣] وتهي بالاشباع وتيه بالكسر وته بالإسكان وتا.

ولتثنية المذكر ذان بالألف رفعا كقوله تعالى: فذانك برهانان ودين باليـاء جـرا ونصبا كقوله تعالى: ربنا أرنا اللذين[٣٤٤] ولتثنية المؤنث تان بالألف رفعا كقولك: جاءتني هاتان[٣٤٥] وهاتين بالياء جرا ونصبا كقوله تعالى: إحدى ابنتي هاتين ولجمع المذكر والمؤنث أولاء قال تعالى: وأولئك هم المفلحون وقال تعالى: هؤلاء بناتي وبنو تميم يقولون أولى بالقصر وقد أشرت[٣٤٦] إلى هذه اللغة بما ذكرته بعد من أن اللام لا تلحقه في لغة من مده.

ثم المشار إليه[٣٤٧] إما أن يكون قريبا أو بعيدا:

---

[٣٤٢] بفتح الباء وسكون الهاء، أصله: (بها) نقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لذلك. سي

[٣٤٣] ولا تكون التاء وحدها اسم اشارة، وأما قوله تعالى: تلك الرسل، فالياء فيه محذوفة لالتقاء الساكنين. سي

[٣٤٤] اعترضه بعضهم بأن هذا من الموصولات، فالتمثيل به سهو وصوابه: إن هذان لساحران. ي

[٣٤٥] (ها) حرف لا عمل له يؤتى به للتنبيه كما في نحو: ها إنك ناجح، ويتصل غالبا باسماء الاشارة فتسقط ألفه فطا مثل هذا هذه هؤلاء. ط

[٣٤٦] وذلك بقوله في المتن: (وفي الجمع في لغة من مده). أ

[٣٤٧] هذا تقسيم ثان لأسماء الاشارة بلحاظ القرب والبعد، وتوضيحه: أن المشار إليه على قسمين:

الأول: أن يكون قريبا، وهذا له ثلاثة أحكام:

١) وجوب تجريده من الكاف، فلا يجوز أن تقول: للقريب: ذاك، وإنما يقال هذا للبعيد.

٢) جواز اقترانه بـ(ها) التنبيه، فيجوز أن تقول: ذا، وهذا للقريب.

فإن كان قريبا جيء باسم الاشارة مجردا من الكاف وجوبا ومقرونا بها التنبيه جوزا تقول: جاءني هذا وجاءني ذا ويعلم[٣٤٨] أن هاء التنبيه تلحق[٣٤٩] اسم الاشارة بما ذكرته بعد من أنها إذا لحقته لم تلحقه لام البعد.

وإن كان بعيدا وجب اقترانه بالكاف[٣٥٠] إما مجردة من اللام نحو: ذاك أو مقرونة بها نحو: ذلك[٣٥١].

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل:

احداهما: المثنى تقول: ذانك وتانك ولا يقال ذان لك ولا تان لك.

الثانية: الجمع في لغة من مده تقول: أولئك ولا يجوز أولاءلك ومن قصره قال اولالِك[٣٥٢].

---

٣) عدم جواز اقترانه باللام، فهي لتأكيد البعد فلا يجوز اقترانها بالقريب.

الثاني: البعيد، وله ثلاثة أحكام:

١) وجوب اقترانه بالكاف، فتقول: للبعيد: ذاك، وتاك، وذانك، وتانك، وأولاءك.

٢) جوزا اقترانه باللام التي لتأكيد البعد، نحو: ذلك، إلا في الثلاثة مسائل التي ذكرها المصنف.

٣) جواز اقترانه بالهاء، نحو: هذاك. أ

[٣٤٨] أي: عندما ذكرت في المتن أن ها التنبيه إذا لحقت اسم الاشارة لم تلحقه لام البعد يعلم أن ها التنبيه تلحق اسم الاشارة، وذلك في قولي: (وفيما تقدمته ها التنبيه). أ

[٣٤٩] في الكلام اشارة الى أنها ليست من اسم الاشارة وإنما تدخل عليه للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه، كما ينبه بها على النسبة الاسنادية نحو قوله تعالى: هأنتم أولاء. سي

[٣٥٠] وهذه الكاف تتصرف في الكلام تصرف الكاف الاسمية غالبا لتبين بها أحوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، كما يتبين بها لو كانت اسما، فتفتح للمذكر، وتكسر للمؤنث، وتتصل بها علامة التثنية والجمع. ه

[٣٥١] تعرب هكذا: ذا اسم اشارة مبني على السكون في محل..، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب. ف

الثالثة: إذا تقدمت عليها هاء التنبيه[٣٥٣] تقول: هذاك ولا يجوز هذالك[٣٥٤].

الاسم الموصول

ص: ثم الموصول[٣٥٥] وهو الذي والتي واللذان واللتان بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا ولجمع المذكر الذين بالياء مطلقا والألى ولجمع المؤنث اللآئي واللاتي وبمعنى الجميع من وما وأي وأل في وصف صريح لغير تفضيل كالضارب والمضروب وذو في لغة طي وذا بعد ما أو من الاستفهاميتين وصلة أل الوصف وصلة غيرها إما جملة خبرية ذات ضمير مطابق للموصول يسمى عائدا وقد يحذف نحو: أيهم أشد وما عملت أيديهم فاقض ما أنت قاض ويشرب مما تشربون أو ظرف أو جار ومجرور تامان متعلقان باستقر محذوفا.

ش: الباب الرابع من أنواع المعارف: الأسماء الموصولة وهي المفتقرة إلى صلة وعائد.

وهي على ضربين خاصة[٣٥٦] ومشتركة[٣٥٧] فالخاصة الذي للمذكر والتي للمؤنث واللذان[٣٥٨] لتثنية المذكر واللتان لتثنية المؤنث ويستعملان بالألف رفعا وبالياء جرا

---

[٣٥٢] بنو تميم لا يأتون باللام مطلقا الا في الجمع. س

[٣٥٣] يعلم من هذا أن ها التنبيه تأتي مع المشار اليه البعيد، أي: تأتي مع الكاف كما ذكرنا. أ

[٣٥٤] بكسر اللام، أما بفتحهما بمعنى أن هذا الشيء لك فجائز لأنها ليست لام البعد، فيجوز أن تقول: هذا لَك. أ

[٣٥٥] الموصول ضربان: حرفي، وهو ما أول مع صلته بمصدر ولم يحتج الى عائد، وهو أنَّ وأن وما وكي ولو، واسمي وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف التي هي أحد قسمي الاسماء، وهو ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائد أو خلفة. ه

(أو خلفة) أي: أو ما يقوم مقامه وهو الاسم الظاهر كقوله: سعاد الذي أضناك حب سعادا. س

[٣٥٦] أي: مستعملة في معنى واحد. سي

[٣٥٧] بكسر السين، ويجوز الفتح، والمراد مستعملة في أكثر من معنى. سي

ونصبا[٣٥٩] والألى[٣٦٠] لجمع المذكر وكذلك الذين وهو بالياء في أحواله كلها وهذيل وعقيل يقولون الذون رفعا والذين جرا ونصبا واللائي والاتي ولك فيهما إثبات الياء وتركتها.

والمشتركة من وما وأي[٣٦١] وأل[٣٦٢] وذو وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث تقول: في من يعجبني من جاءك ومن جاءتك ومن جآك ومن جاءتاك ومن جاءوك ومن جئنك وتقول: في ما لمن قال اشترت حمارا او اتانا أو حمارين أو اتانين أو حمرا أو اتنا أعجبني ما اشترته وما اشترتها وما اشترتهما وما اشتريتهم[٣٦٣] وما اشتريتهن وكذلك تفعل في البواقي.

---

[٣٥٨] يكتب بلامين لقلة الاستعمال، وكذلك اللتان، ويكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة الاستعمال. سي

يكتب بلامين فرقا بينه وبين الذين التي لجمع الذكور منعا من الالتباس في حالتي نصب وجر اللذين. ت

[٣٥٩] قيل هما في ذلك معربان وعليه جماعة، وقيل مبنيان وعليه أخرى، والعبارة محتملة. سي

[٣٦٠] يكتب بغير واو بخلاف غير الموصولة، وهي التي للاشارة، فإنها تكتب بالواو، كأولئك، وأولى. سي

[٣٦١] لم يتكلم المصنف عن أي، والكلام عنها طويل لا يليق بهذا المختصر، وهي اسم موصول مبني على الضم إذا اضيفت وحذف صدر صلتها، نحو: سلمت على أيُهم أفضل، فأي مبنية على الضم في محل جر، لأنها أضيفت الى الضمير، وصدر صلتها وهو المبتدأ محذوف، لأن الأصل: هو الأفضل.

وتعرب بالحركات فيما عدا ذلك، نحو: كافأت أيَهم هو مجتهد، لكن البعض أعربها في كل الحالات، قال الناظم:

أيٌ كـ(ما) وأعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف

وبعضهم أعرب مطلقا . . . . .

[٣٦٢] زعم المازني أنها موصول حرفي، ورد بأنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه، والضمير لا يعود الا على الاسماء. سي

[٣٦٣] الأولى: ما اشتريتها، لأنه جمع لغير العاقل. ي

وإنما تكون أل موصولة بشرط أن تكون داخله على وصف[٣٦٤] صريح[٣٦٥] لغير تفصيل وهو ثلاثة اسم الفاعل كالضارب واسم المفعول كالمضروب والصفة المشبهة كالحسن فإذا دخلت اسم جامد كالرجل او على وصف يشبه الأسماء الجامدة كالصاحب او على وصف التفضيل كالأفضل والأعلى فهي حرف تعريف وإنما تكون ذو موصولة في لغة طيء خاصة تقول: جاءني ذو قام وسمع من كلام بعضهم لا وذو في السماء عرسة وقال شاعرهم:

فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت[٣٦٦]

---

[٣٦٤] الوصف هو: ما دل وضعا على حدث معين وصاحبه. ي

الوصف هو: ما دل على معنى وذات، والصريح هو: الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبها قويا بحيث يمكن أن يحل الفعل محله. ت

[٣٦٥] الاسم على قسمين:

الأول: الاسم الجامد وهو الذي لا يدل على ذات تلبست بمعنى، كرجل، فإنه يدل على الذات فقط.

الثاني: الوصف، وهو الذي دل على حدث وصاحبه، كقائم، فإنه يدل على حدث وهو القيام، وصاحب هذا الحدث وهو مدلول الضمير المستتر فيه، أو قل: دل على ذات تلبست بالقيام، وهذا على نحوين:

١) اسم كان أصله وصفا ثم غلبت عليه الاسمية، كالحارث، فإنه وصف يدل على ذات تلبست بمعنى لكنه نقل وسمي به رجل فغلبت عليه الاسمية، وهذا يسمى بالوصف غير الصريح.

٢) اسم مشتق يشبه الفعل في افادة التجدد والحدوث، كضارب، فإنه يشبه الفعل فيعمل عمله فيرفع الفاعل وينصب المفعول، وهذا يسمى بالوصف الصريح أي: الخالص: للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية، وهو أربعة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل. أ

المراد بالمشتق: ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات. س

[٣٦٦] (الطي) بناء البئر بالحجارة. ي

وإنما تكون ذا موصولة بشرط أن يتقدمها ما الاستفهامية نحو: ماذا أنزل ربكم أو من الاستفهامية نحو قوله:

وقصيدة تأتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها

أي ما الذي أنزل ربكم ومن الذي قالها.

فإن لم يدخل عليها شيء من ذلك فهي اسم إشارة ولا يجوز أن تكون موصولة خلافا للكوفيين واستدلوا بقوله:

عدس ما لعباد عليك امارة أمنت وهذا تحملين طليق[٣٦٧]

قالوا هذا موصول مبتدأ وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق خبره والتقدير والذي تحملينه طليق وهذا لا دليل فيه لجواز[٣٦٨] أن يكون ذا للإشارة وهو مبتدأ وطليق خبره تحملين جملة حالية[٣٦٩] والتقدير وهذا طليق في حالة كونه محمولا لك ودخول حرف التنبيه عليها يدل[٣٧٠] على أنها الاشارة لا موصولة.

فهذا خلاصة القول في تعداد الموصولات خاصها ومشتركها.

---

[٣٦٧] (عدس) بفتح العين والدال وسكون السين اسم صوت يزجر به البغل.

هذا البيت من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري، يقولها وقد خرج من سجن عبيد اله بن زياد أخي عباد بن زياد والي سجستان،.

المعنى: يخاطب فرسه ويزجرها ويدفع عنها الخوف ويقول لها: لا تخافي فقد خرجنا من البلاد التي لعباد امارة عليها وصرنا بمنجى منه.

[٣٦٨] هذا رد لدليلهم، وحاصله ان ورود هذا الاحتمال يبطل استدلالكم، ثم بعد ذلك يأتي بدليل على أنها اسم اشارة وذلك بقوله: (ودخول حرف إلخ) . أ

[٣٦٩] أي: من الضمير المستتر في طليق. سي

[٣٧٠] قال الازهري: لأن ها التنبيه لا تدخل على الموصولات، وفيه أن الكوفيين لا يسلمون ذلك. سي

فأما الصلة فهي على ضربين جملة وشبه جملة والجملة[٣٧١] على ضربين اسميه وفعلية وشرطها[٣٧٢] أمران:

أحدهما: أن تكون خبرية[٣٧٣] أعني محتملة للصدق والكذب فلا يجوز جاء الذي اضربه[٣٧٤] ولا جاء الذي بعتكه إذا قصدت به الانشاء، بخلاف جاء الذي أبوه قائم، وجاء الذي ضربته.

والثاني: أن تكون مشتملة على ضمير[٣٧٥] مطابق للموصول في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه نحو: جاء الذي أكرمته وجاءت التي أكرمتها وجاء اللذان أكرمتهما وجاءت اللتان أكرمتهما وجاء الذين أكرمتهم وجاء اللاتي أكرمتهن.

وقد يحذف[٣٧٦] الضمير[٣٧٧] سواء كان مرفوعا نحو قوله تعالى: ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد، أي الذي هو أشد أو منصوبا نحو: وما عملت أيديهم قرأ غير حمزة

---

[٣٧١] وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب. أ

[٣٧٢] أي: شرط الجملة، سواء كانت اسمية أم فعية، لأنه سيمثل في حذف الضمير بقوله: أيهم أشد. أ

[٣٧٣] قال في الأوضح: لأن الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو: جاء الرجل الذي قام أبوه، ومن شرط الجمل المنعوت بها أن تكون خبرية.

وقيل: لأن المقصود من الصلة البيان، وهو لا يحصل بغيرها، لأنه غير معلوم المضمون الا بالصيغة. سي

[٣٧٤] في بعض النسخ فتح الهمزة في اضربه وهو غير صحيح، فالمراد بهذا الفعل فعل الامر. أ

[٣٧٥] وهذا الضمير يسمى عائدا -كما ذكر في المتن- وإنما سمي بذلك لعوده على الموصول. ه

[٣٧٦] أي: قد يحذف الضمير الذي يجب أن تشتمل عليه الجملة الاسمية أو الفعلية.

[٣٧٧] خصه بالذكر لكثرة حذفه، والا فقد تحذف الصلة أيضا في غير أل، إما جوازا نحو قوله:

نحن الأولى: فاجمع جمو عك ثم وجههم الينا

والكسائي وشعبة عملته بالهاء على الأصل وقرأ هؤلاء بحذفها أو مخفوضا بالاضافة كقوله تعالى: فاقض ما أنت قاض أي ما أنت قاضيه وقول الشاعر:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

أي ما كنت جاهله أو محفوضا بالحرف نحو قوله تعالى: يأكل مما تأكلون منه ويشرب مما تشربون أي منه وقول الشاعر:

نصلي للذي صلت قريش ونعبده وان جحد العموم

أي نصلي للذي صلت له قريش، وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا يليق بها هذا المختصر.

وشبه الجملة[٣٧٨] ثلاثة أشياء: الظرف[٣٧٩] نحو: الذي عندك والجار والمجرور نحو: الذي في الدار والصفة[٣٨٠] الصريحة وذلك في صلة أل وقد تقدم شرحه.

وشرط الظرف والجار والمجرور أن يكونا تأمين[٣٨١] فلا يجوز جاء الذي بك ولا جاء الذي أمس لنقصانهما وحكى الكسائي نزلنا المنزل الذي البارحة[٣٨٢] أي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ.

أراد: الأولى: عرفوا بالشجاعة، وإما وجوبا كما بعد اللتيا والتي إذا أريد الاستعظام. سي

[٣٧٨] أي: مشبهها في حصول الفائدة. سي

[٣٧٩] الظرف والجار والمجرور في اصطلاح النحاة كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقهاء، إذا اطلق أحدهما شمل الآخر، وإذا ذكرا معا فلكل معنى، ولذلك نظائر منها الايمان والاسلامن والمشرك والكافر. ه

[٣٨٠] في جعل الصفة من شبه الجملة رد لقول صاحب المفصل: (واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة). سي

وإذا وقع الظرف والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبا[٣٨٣] تقديره استقر[٣٨٤] والضمير الذي كان مستترا في الفعل انتقل منه إليهما[٣٨٥].

ذو الأداة

ص: ثم ذو الأداة وهي أل عند الخليل وسيبويه لا اللام وحدها خلافا للأخفش وتكون للعهد[٣٨٦] نحو: في زجاجة الزجاجة وجاء القاضي أو للجنس كأهلك الناس الدينار

---

[٣٨١] الظرف والجار والمجرور التامين هما اللذان تتم بهما الفائدة بدون ذكر المتعلق، وغير التامين هما الذان لا تحصل بهما الفائدة الا بذكر متعلقهما، نحو: افتخر في الأول، وقام في الثاني، فلا يحصل بهما إزالة ابهام الموصول المطلوبة من الصلة. سي

قال أبو حيان: ضابط التام: أن يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة، وضابط الناقص: أن يكون تعلقهما بالكون العام لا يحصل به فائدة. ي

[٣٨٢] اسم لليلة الماضية. ي

[٣٨٣] سبب وجوب الحذف قيام الجار والمجرور مقامه. سي

[٣٨٤] وشبهه مما هو فعل، لا بمستقر ولا شبهه مما هو اسم لافراده. ه

[٣٨٥] فالظرف والجار والمجرور يرفعان الضمير والظاهر كذلك على أنه فاعل، قال في الشذور: (إذا اعتمد الظرف والمجرور على . . النفي والاستفهام والاسم المخبر عنه والاسم الموصوف والاسم الموصول عملا عمل فعل الاستقرار، فرفعا الفاعل المضمر أو الظاهر، تقول: ما عندك مال، وما في الدار زيد، والأصل: ما استقر عندك مال، وما استقر في الدار زيدن فحذف الفعل وأنيب الظرف والمجرور عنه، وصار لهما عمله عند المحققين. . ويجوز لك أن تجعلهما خبرا مقدما وما بعدهما مبتدأ مؤخرا، والأول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير، وهكذا في بقية ما يعتمدان عليه، نحو: أفي الله شك، وقولك: زيد عندك أبوه، وجاء الذب في الدار أخوه، ومررت برجل فيه فضل).

[٣٨٦] أي: لتعريف ذي العهد، أي: الشيء المعهود، ففي كلامه حذف مضافين. ي

والدرهم وجعلنا من الماء كل شيء حي أو لاستغراق أفراده نحو: وخلق الإنسان ضعيفا أو صفاته نحو: زيد الرجل.

ش: النوع الخامس من أنواع المعارف ذو الأداة[٣٨٧] نحو: الفرس والغلام والمشهور بين النحويين أن المعرِّف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الأخفش.

---

[٣٨٧] (ال) اربعة عشر قسما كما ذكره المرادي في الجنى الداني، نذكر بعضها فنقول: (ال) على قسمين:

الأول: أن تكون اسما، وهي (ال) الموصولة كما تقدم.

الثاني: أن تكون حرفا، وهي ما عدا الموصولة، ولها عدة أقسام منها:

١) أن تكون حرف تعريف، وهي المبحوث عنها هنا، والتي يكون مدخولها أحد المعارف.

٢) أن تكون للمح الصفة، نحو: الحارث والعباس، وحقيقة هذه أنها حرف زائد للتنبيه على أن أصل الحارث ونحوه من الأعلام الوصفية، أي: التي كانت وصفا ثم نقلت وغلب عليها العلمية، فـ(حارث) أصله وصف لكن نقل فصار علما لشخص فغلبت عليه الاسمية، فيقرن بـ(ال) للتنبيه على ذلك.

٣) أن تكون زائدة لا زمة، وذلك في ألفاظ محفوظة منها: الذي والتي وفروعهما من الموصولات، ومنها: اللات اسم صنم، ومنها: الآن.

٤) أن تكون زائدة غير لازمة، وهي اما نادرة أو في الضرورة الشعرية، فالأول: نحو قول العرب: الخمسة العشر الدرهم، والثاني: إما في النكرة نحو:

باعد ام العمر ومن أسيرها

وإما في نكرة نحو:

رأيتك لما أن عرفت وجـــــوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وهذا كثير في الشعر.

وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف أل وقال وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه.

وتلخيص الكلام أن في المسألة ثلاث مذاهب:

أحدها: أن المعرف أل والألف أصل.

الثاني: أن المعرف أل والألف زائدة.

الثالث: أن المعرف اللام وحدها.

والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعي تطويلا لا يليق بهذا الإملاء[٣٨٨].

وتنقسم أل المعرفة[٣٨٩] إلى ثلاثة أقسام[٣٩٠]، وذلك أنها إما لتعريف العهد[٣٩١]،[٣٩٢] أو لتعريف الجنس[٣٩٣] أو للاستغراق[٣٩٤].

---

٥) أن تكون عوضا عن الضمير، كما في قوله تعالى: (مفتحة لهم الأبواب) أي: أبوابها، وهذا القسم قال به الكوفيون وابن مالك، وأكثر البصريين لا يقولون به، ويجعلون الضمير في الآية ونحوها محذوف، والتقدير: مفتحة لهم الأبواب منها، وكذا في نحو: مررت برجل حسن الوجه، أي: الوجه منه. أ

[٣٨٨] قال ابو حيان: وهذا الخلاف لا ينتج شيئا، ولا ينبغي التشاغل به. ف

[٣٨٩] قيد بها لتخرج الموصولة، كالضارب واليجدع، والتي للمح الأصل، كالفضل، والزائدة اللازمة، كالآن، وغير اللازمة كاليزيد. سي

[٣٩٠] أدخل بعضهم الاستغراق في الجنس. سي

[٣٩١] أي: تعريف ذي العهد، بمعنى: الشيء المعهود، والعهد ثلاثة أنواع:

ذكري، وهو أن يكون مدخول أل تقدم له ذكر في الكلام، وفائدتها التنبيه على أن مصحوبها هو الأول بعينه، وذهني، وهو أن يكون مدخول أل معلوما لدى المخاطب، وحضوري، وهو أن يكون مصحوب أل حاضرا. ت

[٣٩٢] وهي: التي عهد صاحبها. ه

فأما التي لتعريف العهد فتنقسم الى قسمين[٣٩٥] لأن العهد إما ذكري[٣٩٦] وإما ذهني.

فالأول: كقولك: إشتريت فرسا ثم بعت الفرس أي بعت الفرس المذكور[٣٩٧] ولو قلت ثم بعت فرسا لكان غير الفرس الأول قال الله تعالى: مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنها كوكب دري.

والثاني: كقولك: جاء القاضي إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في قاض خاص.

وأما التي لتعريف الجنس فكقولك: الرجل أفضل من المرأة إذ لم ترد به رجلا بعينه ولا امرأة بعينها وإنما أردت أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو ولا يصح ان يراد بهذا أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من

---

[٣٩٣] وهي التي تدخل على لفظ الجنس لبيان حقيقته الذاتية القائمة في الذهن من دون التعرض للأفراد. ت

قيل هي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا. سي

وهي التي لم يعهد مصحوبها أصلا. ه

[٣٩٤] وهي الداخلة على واحد من الجنس لإفادة الاستغراق والشمول. ت

وقد جعل المصنف هنا الاستغراقية قسيمة للجنسية، وفي المغني جعلها قسما منها، فقال ما نصه بتلخيص: (وهي عهدية وجنسية، وكل منها ثلاثة أقسام، فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا، أو معهودا ذهنيا، أو معهودا حضوريا، والجنسية إما لاستغراق الأفراد، أو لاستغراق خصائص الافراد، أو لتعريف الماهية). أ

[٣٩٥] زاد في التوضيح ثالثا وهو الحضوري، ومثل له بقوله تعالى: اليوم أكملت لكم دينَكم. سي

[٣٩٦] ضابطها أن يتقدم لمصحوبها ذكر صريحا أو ضمنا، فالأول واضح، والثاني نحو قوله تعالى: وليس الذكر كالأنثى، فالذكر تقدم له ذكر ضمنا وهو قوله: ما في بطني محررا، فإنهم كانوا يحررون الذكر لا الأنثى. ف

[٣٩٧] هذا بناء على ان الاسم إذا أعيد معرفة يراد به عين الأول، وإذا أعيد نكرة يراد به غير الأول، وجعلوا من ذلك: إن مع العسر يسرى، إن مع العسر يسرى، وهذا معنى قوله: صلى الله عليه وسلم: (لن يغلب عسر يسرين)، إذ العسر أعيد معرفة فهو واحد، واليسر أعيد نكرة فهو اثنان. سي

النساء لأن الواقع بخلافه وكذلك قولك: أهلك الناس الدينار والدرهم وقوله تعالى: وجعلنا من الماء كل شيء حي وأل هذه هي التي يعبر عنها بالجنسية ويعبر عنها أيضا بالتي لبيان الماهية وبالتي لبيان الحقيقة.

وأما التي للاستغراق فعلى قسمين لأن الاستغراق إما أن يكون باعتبار حقيقة الأفراد أو باعتبار صفات الأفراد.

فالأول: نحو: وخلق الإنسان ضعيفا أي كل واحد من جنس الانسان ضعيف.

والثاني: نحو قولك: أنت الرجل أي الجامع لصفات الرجال المحمودة.

وضابط الأولى: أن يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة فإنه لو قيل وخلق كل إنسان ضعيفا لصح ذلك على جهة الحقيقة.

وضابط الثانية: أن يصح حلول كل محلها على جهة المجاز فإنه لو قيل أنت كل الرجل لصح ذلك على جهة المبالغة كما قال عليه الصلاة والسلام: كل الصيد في جوف الفرا[٣٩٨] وقول الشاعر:

ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

ص: وإبدال اللام ميما لغة حميرية.

ش: لغة حمير إبدال لام أل ميما وقد تكلم النبي صلى الله الله عليه وسلم بلغته إذ قال[٣٩٩] ليس من أمبر أمصيام في أمسفر وعليه قول الشاعر:

---

[٣٩٨] هو بقر الوحش، أي: من صاد بقر الوحش فإنه صاد كل الصيد، إذ لا شيء من الصيد أصعب منه في صيده. ف وهذا ليس شاهدا على أن ال تأتي لاستغراق الصفات، بل على صحة المبالغة، فكل الصيد إنما هو مبالغة لا حقيقة، وإنما لم تكن شاهدا لأل لأن ال لم تأت وحدها بل تقدمتها كل. أ

[٣٩٩] حين سئل: أمن أمبر أمصيام في أمسفر. سي

ذاك خليلـــى وذو يواصـــلني يرمـــي ورائـــي بأمســـهم وأمســـلمه

المضاف[٤٠٠]

ص: والمضاف إلى واحد مما ذكر وهو بحسب[٤٠١] ما يضاف إليه إلا المضاف إلى الضمير فكالعلم.

ش: النوع السادس من المعارف ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة نحو: غلامي وغلام هذا وغلام الذي في الدار وغلام القاضي.

ورتبته[٤٠٢] في التعريف كرتبة ما أضيف إليه فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم والمضاف إلى الإشارة في رتبة الإشارة وكذا الباقي إلا المضاف إلى المضمر فليس في رتبة المضمر وإنما هو في رتبة العلم والدليل على ذلك أنك تقول: مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف إلى المضمر فلو كان في رتبة المضمر لكانت الصفة أعرف من الموصوف وذلك لا يجوز[٤٠٣] على الأصح[٤٠٤].

---

[٤٠٠] النكرة إذا اضيفت الى نكرة أخرى خُصصت، كغلام رجل، فغلام عام يشمل غلام الرجل وغلام الامرأة، ولما إضيف الى الرجل قلت دائرة عمومه، وإذا أضيفت إلى معرفة عُرفت، والكلام هنا عن اضافتها الى معرفة. أ

[٤٠١] بفتح السين، أي: بقدر تعريف ما يضاف اليه.

[٤٠٢] من هذا يظهر سر عطف المضاف على ما قبله بالواو دون ثم كما في البواقي. سي

[٤٠٣] لأن الطبع يقتضي تقديم الأهم، والأهم هو الأعرف، ولما كانت الصفة مقدمة على الموصوف فلابد أن تكون هي الأعرف كي يتحقق تقديم الأهم. سي

[٤٠٤] في استدلاله بذلك نظر، لأنه يجوز أن يكون ما ذكر بدلا أو عطف بيان. ف

المبتدأ والخبر [٤٠٥]

ص: باب[٤٠٦] المبتدأ والخبر مرفوعان[٤٠٧] كـاللّه ربنا ومحمد نبينا.

أقول: دليل المصنف تام، لأنه يقول انه يجوز لك أن تصف العلم بالمضاف الى المضمر، ولما كان ذلك جائزا فلابد أن يكون برتبة العلم، ولا يريد أن يستدل بالمثال كي يقال له ما قاله الفيشي.

[٤٠٥] اعلم أن عند النحاة اصطلاحين:

الأول: الكلام، وهو اللفظ المفيد، ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه فنحو قام زيد كلام لأنه لفظ يحسن السكوت عليه.

الثاني: الجملة، وهي ما فيه تركيب اسنادي، فهي ما تكونت من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، أو ما كان بمنزلة أحدهما، كالفعل ونائب الفاعل، وما اصله المبتدأ والخبر، كأقائم الزيدان، وكان زيد قائما، وظننته قائما، سواء أفادت فائدة يحسن السكوت عليها كما في الأمثلة أم لم تفد، كما في فعل الشرط مثلا، فهو يسمى جملة لوجود الاسناد فيه، لكنه لا يحسن السكوت عليه.

ومن هنا يظهر أن بين الكلام والجملة عموم وخصوص مطلق، فالجملة أعم من الكلام، لأن الكلام فيه إسناد فيصدق عليه جملة، والجملة قد يحسن السكوت عليها وقد لا يحسن.

والجملة تنقسم الى ثلاثة أقسام:

١) اسمية، وهي التي صدرها اسم، كزيد قائم وهيهات العقيق.

٢) فعلية، وهي التي صدرها فعل، كقام زيد، وكان زيد قائما، وزيدا ضربته، لأن التقدير: ضربت زيدا ضربته، وزيدا ضربت، لأن أصل المفعول به التأخير لكنه تقدم خلافا للأصل.

٣) ظرفية، وهي المصدرة بظرف أو مجرور، نحو: أعندك زيد، وأفي الدار زيد، إذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما. راجع المغني ج٢، والمسألة الأولى في الاعراب عن قواعد الاعراب وكلامنا الآن في الجملة الاسمية، أما الجملة الفعلية فسيأتي الكلام عنها في باب الفاعل.

[٤٠٦] بالتنوين خبر مبتدأ مرفوع، أي: هذا باب. سي

ش: المبتدأ هو: (الاسم[٤٠٨] المجرد[٤٠٩] عن العوامل اللفظية[٤١٠] للاسناد[٤١١]).

---

[٤٠٧] باتفاق، وإنما اختلفوا في رافعهما، على أقوال أصحها أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد، والخبر مرفوع بالمبتدأ. ه

[٤٠٨] مراده بالاسم ما قابل الفعل والحرف، لا ما قابل الصفة، فدخل الأعلام المنقولة نحو: زيد قائم، ونحو: لا إله الا الله كلمة الاخلاص، أي: هذا اللفظ. ي

أقول: الاسم له أربعة اطلاقات:

١) ما يقابل الكنية واللقب، كما تقدم في أقسام العلم.

٢) ما يقابل الصفة، وهو الذي تقدم في الكلام عن صلة أل والذي سميناه بالجامد، فنحو: قائم لا يسمى اسما بهذا الاصطلاح بخلاف زيد.

٣) ما يقابل الفعل والحرف.

٤) ما يقابل خبر كان أو إن، فهو يسمى اسما.

والمراد هنا هو الثالث، فتدخل الكنية واللقب، والصفة فيه، نحو: أبو زيد كريم، وأقائم الزيدان.

[٤٠٩] أي: حقيقة أو حكما، فدخل في ذلك المجرور بحرف جر زائد وشبهه، نحو: بحسبك درهم، ورب رجل قائم، فإن الزائد وشبهه لما كان ضعيفا كان وجوده كلا وجود. ف

(ربَّ) حرف جر شبيه بالزائد، والاسم بعده على أحد حالين: ١) مبتدأ، ٢) مفعول به مقدم، وذلك إذا جاء بعده فعل لم يستوف مفعوله: رب درس طويل حفظت. ط

[٤١٠] العامل هو: ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، كالفعل فإنه يؤثر في آخر الفاعل فيجعله مرفوعا، وهذا له تقسيمان:

الأول: أنه على ثلاثة أنواع:

١) أصلي، لا يمكن الاستغناء عنه في الكلام وإلا فسد المعنى المقصود، كالفعل، وأدوات النصب والجزم، وبعض حروف الجر.

فـ الاسم جنس[٤١٢] يشمل الصريح[٤١٣] كزيـد في نحـو: زيـد قـائم والمـؤول في نحـو: وأن تصوموا في قوله تعالى: وأن تصوموا خير لكم فإنه مبتدأ مخبر عنه بخير.

وخرج بـ المجرد[٤١٤] نحو: زيد في كان زيد عالما فإنه لم يتجـرد عـن العوامـل اللفظيـة ونحو ذلك في العدد واحد اثنان ثلاثة فإنها تجردت لكن لا اسناد فيها.

---

٢) زائد، وهو الذي يمكن الاستغناء عنه من غير أن يترتب -في الأغلب- على حذفه فساد المعنى المقصود، ولا تأتي بمعنى جديد، وإنما يفيد تقوية المعنى القائم، كبعض حروف الجر، مثل الباء في قولك: بحسبك درهم، فإنها لم تأت بمعنى جديد، ولو قلت: حسبك درهم، لما فسد المعنى.

ولا يحتاج حرف الجر الزائد الى متعلق.

٣) شبيه بالزائد، وهو الذي يؤدي معنى جديدا لا يمكن الاستغناء عنه، ولكنه مع ذلك لا يحتاج مع مجروره الى متعلق، وهو منحصر في بعض حروف الجر، نحو: رب رجل كريم زارني، فرب حرف جر أفاد التقليل هنا، ولكنه لا يحتاج الى متعلق.

ومن هنا فحروف الجر إما تأتي زائدة وشبيهة بالزائدة، كما تأتي أصلية، والفرق بينها أن الأصلي يؤدي معنى جديدا ولا يمكن الاستغناء عنه ولابد له من متعلق، والزائد لا يؤدي معنى ولا له متعلق، والشبيه بالزائد يؤدي معنى وليس له متعلق.

الثاني: أنه على نحوين:

١) العامل اللفظي، وهو الذي يظهر في النطق والكتابة، كالفعل والنواصب وحروف الجر.

٢) معنوي، وهو الذي يدرك بالعقل لا بالحس، كتجرد الفعل المضارع عن الناصب والجازم، فإنه عامل معنوي يعمل الرفع بالفعل، والابتداء فإنه يعمل الرفع في المبتدأ. ح

[٤١١] أي: اسناد غيره إليه، واسناده الى غيره، كما يعلم من كلامه. ي

[٤١٢] أي: كالجنس. سي

[٤١٣] المراد بالصريح هنا ما لا يحتاج -في كونه اسما- الى تأويل، ويقابله المؤول. ف

[٤١٤] أي: المجرد للإسناد. ي

ودخل تحت قولنا للاسناد ما إذا كان المبتدأ مسندا إليه ما بعده نحو: زيد قائم وما إذا كان المبتدأ مسندا إلى ما بعده نحو: أقائم الزيدان[٤١٥].

والخبر هو: (المسند[٤١٦] الذي تتم به مع المبتدأ فائدة).

فخرج بقولي المسند الفاعل[٤١٧] في نحو: أقائم الزيدان فإنه وإن تمت به مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند إليه لا مسند، وبقولي مع المبتدأ نحو: قام في قولك: قام زيد[٤١٨].

وحكم المبتدأ والخبر الرفع.

ص: ويقع المبتدأ نكرة[٤١٩] إن عم[٤٢٠] أو خص[٤٢١] نحو: ما رجل في الدار أإله مع الله ولعبد مؤمن خير من مشرك وخمس صلوات كتبهن الله.

---

[٤١٥] فالمبتدأ لا يكون مسندا إليه دائما، بل قد وقد. أ

[٤١٦] لم يقل الاسم لأن الخبر قد يكون جملة وقد يكون ظرفا، فعبر بالمسند ليشمل ذلك كله. ف

أقول: ذكر الظرف ليس حسنا لأنه ليس هو الخبر بل ما تعلق به.

[٤١٧] أو نائبه، لكنه اكتفى بذكر الفاعل عنه، وقد قال عبد القاهر الجرجاني في دلائل الاعجاز: إن نائب الفاعل فاعل. ف

[٤١٨] فإنه وإن تمت به الفائدة إلا انها ليست مع المبتدأ بل مع الفاعل. أ

[٤١٩] النكرة على ثلاثة أقسام:

١) عامة، بمعنى أنها تدل على العموم لكل أفرادها، نحو: ما رجل في الدار، فرجل هنا دل على عموم كل أفراده.

٢) خاصة، بمعنى أنها تختص بفرد من أفرادها، نحو: رجل كريم زارني، فرجل هنا دل على فرد خاص من أفراد النكرة وهو الكريم.

٣) لا عامة ولا خاصة، نحو: رجل زارني. أ

[٤٢٠] أي: أفاد العموم، بأن كان موضوعا لذلك، كلفظ كل، وأسماء الشرط، ونحو ذلك، أو كان العموم مستفادا من غيره، كوقوع النكرة في سياق النفي ونحوه. ف

[٤٢١] (عم) كل أفراد جنسه، و(خص) فردا من ذلك الجنس. ه

ش: الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة[٤٢٢] لا نكرة لأن النكرة مجهولة غالبا والحكم على المجهول لا يفيد ويجوز أن يكون نكرة إن كان عاما أو خاصا.

فالأول: كقولك: ما رجل في الدار وكقوله تعالى: أإله مع الله فالمبتدأ فيهما عام لوقوعه[٤٢٣] في سياق النفي والاستفهام[٤٢٤].

والثاني: كقوله تعالى: ولعبد مؤمن خير من مشرك وقوله: عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة فالمبتدأ فيهما خاص لكونه موصوفا في الآية ومضافا في الحديث.

وقد ذكر بعض النحاة[٤٢٥] لتسويغ الابتداء بالنكرة صورا وأنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعا وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتأمل[٤٢٦] ذلك.

---

[٤٢٢] والأصل في الخبر أن يكون نكرة، لأنه محصل الفائدة، وقيد التعريف فيه الأصل عدمه. سي

[٤٢٣] لأن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفرد الجنس فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية، ولأن الاستفهام سؤال عن غير معين -أي: باعتبار الاصل- يطلب تعيينه في الجواب فأشبه العموم الخاص -أي: النكرة الموصوفة-. سي

[٤٢٤] يعني الانكاري لا الحقيقي، فإن النكرة لا تعم في سياقه. ف

[٤٢٥] قال كثير: كلها ترجع الى حصول الفائدة، وإليه أشار ابن مالك بقوله:

ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة

وهو من الحسن بمكان. سي

[٤٢٦] أي: انه قد يخفى تنزيلها على العموم والخصوص، وفي الحقيقة ليست خارجة عنهما. ف

ويؤيد هذا التفسير للتأمل أن المصنف لم يذكر في المتن والشرح غير العموم والخصوص، فهو يريد من أن يقول ان كل تلك الصور ترجع الى العموم والخصوص وإن كان ذلك قد يخفى على البعض. أ

ص: والخبر جملةً لها رابط[٤٢٧] كـزيد أبوه قائم وولباس التقوى ذلك خـير والحاقـه مـا الحاقه وزيد نعم الرجل إلا في نحو: قل هو الله أحد.

ش: أي ويقع[٤٢٨] الخبر جملة مرتبطة[٤٢٩] بالمبتدأ برابط من روابط أربعة[٤٣٠]:

أحدها: الضمير وهو الأصل[٤٣١] في الربط كقولك: زيد أبوه قائم فزيد مبتـدأ أول، وأبـوه مبتدأ ثان والهاء مضاف إليه وقائم خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتـدأ الأول والرابط بينهما الضمير.

الثاني: الإشارة[٤٣٢] كقوله تعالى: ولباس التقوى ذلك خير فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليه وذلك مبتدأ ثان وخير خبر المبتدأ الثاني والمبتـدأ الثـاني وخـبره خـبر المبتـدأ الأول والرابط بينهما الإشارة.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه نحو: الحاقة ما الحاقة فالحاقة مبتدأ أول وما مبتدأ ثـان والحاقة خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

---

[٤٢٧] إنما احتاجت الى رابط لأنها في الأصل كلام مستقل، فإذا أردنا جعلها جزء كلام احتيج الى رابط يربطها به. ف

[٤٢٨] فيه إشارة إلى أن (الخبر) في المتن فاعل لفعل محذوف، و(جملة) حال منه، ولولا الفصل لتوهم العطف على قوله: الأصل في المبتدأ أن يكون نكرة، أي: والأصل في الخبر أن يكون جملة، فيكذب الكلام، لأن الأصل في الخبر الافراد. سي

[٤٢٩] أي: وجوبا، والا لم تعلم الخبرية، لاقتضاء الجمل الاستقلال. سي

[٤٣٠] أوصلها في المغني الى عشرة. سي

[٤٣١] وإنما كان أصلا لأنه وضع للربط. ف

[٤٣٢] الى المبتدأ. سي

الرابع: العموم[٤٣٣] نحو: زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة فعلية خبره والرابط بينهما العموم وذلك لأن أل في الرجل للعموم[٤٣٤] وزيد فرد من أفراده فدخل في العموم فحصل الربط.

وهذا كله إذا لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فإن كانت كذلك لم يحتج إلى رابط كقوله تعالى: قل هو الله أحد فهو مبتدأ والله أحد مبتدأ وخبره والجملة خبر المبتدأ الأول وهي مرتبطة به لأنها نفسه في المعنى لأن هو بمعنى الشأن[٤٣٥]، والجملة هي نفس

---

[٤٣٣] أي: يكون الرابط عموما يدخل تحته المبتدأ. ت

[٤٣٤] قال ابن الحاجب: هذا غلط، لأنا نقطع أن المتكلم بقوله: نعم العبد صهيب، لم يقصد مدح جميع من في العالم، وإنما قصد مدح هذا الفاعل المذكور. سي

وبين الفيشي أن هذا الاشكال يأتي على المصنف لو كان يريد بالعموم الشمول، ثم قال بعدها: وأولى منه أن تقول: المراد بالعموم صدقه عليه.

[٤٣٥] تقدم الكلام عن الضمائر، ومن الضمائر نوع آخر يسمى بضمير الشأن ، وبيانه:

كان العرب الفصحاء –ومن يحاكيهم اليوم– إذا أرادوا أن يذكروا جملة، تشتمل على معنى هام، أو غرض فخم؛ يستحق توجيه الأسماع والنفوس إليه، لم يذكروها مباشرة، خالية مما يدل على تلك الأهمية، وإنما يقدمون لها بضمير يسبقها؛ ليكون الضمير– بما فيه من إبهام وتركيز، وبخاصة إذا لم يسبقه مرجعه– مُشيرًا للشوق، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه، باعثًا للرغبة فيما يبسط تركيزه؛ فتجيء الجملة بعده؛ والنفس متشوقة لها، مقبلة عليها، في حرص ورغبة، فتقديم الضمير ليس إلا تمهيدًا لهذه الجملة الهامة.

وهذا الضمير يتضمن معنى الجملة التي بعده تمامًا، ومدلوله هو مدلولها؛ فهو بمثابة رمز لها، ولمحة أو إشارة مُوَجّهة إليها.

ومثال ذلك أن تسير في حديقة، فاتنة، بهيجة؛ فتستهويك؛ فتقول: "إنه الزهر ساحر" "إنها الرياحين رائعة"، فقد كان في نفسك معنى هام، وخاطر جليل هو: "سحر الزهر"، أو: "روعة الرياحين"، فأردت التعبير عنه بجملة، ولكنك لم تذكر الجملة إلا بعد أن قدمت لها بالضمير "إنه . . . إنها . . . " لما في الضمير –ولا سيما الذي لم يسبقه مرجعه– من إبهام وإيحاء مُركزين؛ يثيران في النفس شوقًا

الشأن[٤٣٦]، وكقوله: صلى الله عليه وسلم أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله.

ص: وظرفا منصوبا نحو: والركب أسفل منكم وجارا ومجرورا كالحمد لله رب العالمين وتعلقهما بمستقر أو استقر محذوفين[٤٣٧].

ش: أي ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعالى: والركب أسفل منكم وجارا ومجرورا[٤٣٨] كقوله تعالى: الحمد لله رب العالمين وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوبا[٤٣٩]،[٤٤٠] تقديره مستقر أو استقر والأول اختيار جمهور البصريين وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في

وتطلعًا إلى استيضاح المبهم، وتفصيل المَركَّز. وهذا عمل الجملة بعده، فإنها تزيل إبهامه، وتفسر إيحاءه، وتبسُط تركيزه، فتقبل عليها النفس، متشوقة، متفتحة.

وإنما سمي ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن، أي: للحال المراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة، وهذه التسمية أشهر تسمياته، كما يسمى: "ضمير القصة"، لأنه يشير إلى القصة "أي: المسألة التي سيتناولها الكلام. " ويسمى أيضًا: ضمير الأمر، وضمير الحديث؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذي يجيء بعده، والذي هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه. ح

[٤٣٦] لأنها مفسرة له، والمفسر بالكسر عين المفسر بالفتح، أي: الشأن الله أحد . ي

[٤٣٧] ظاهر عبارته أنه لم يختر أيا من الرأيين. أ

[٤٣٨] عطف على قوله: ظرفا، وشرطهما أن يكونا تامين يفيدان بدون ملاحظة المتعلق، ولا يجوز أن يكونا ناقصين متعلقين بخاص لم يقم عليه قرينة، فلا يقال: زيد أمس، ولا زيد بك، نعم إن وجدت قرينة على المحذوف الخاص، أي: المسافر وواثق، جاز على ما يقتضيه كلامهم، وترك هذا الشرط لأنه يعلم من معنى الخبر وتفسيره بأنه المسند الذي يتم به مع المبتدأ الفائدة. سي

[٤٣٩] لقيام القرينة وسد المتعلق بالكسر مسده. سي

[٤٤٠] أي: إن كان كونا عاما . ف

الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا[٤٤١]، والثاني اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري وحجتهم أن المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والأصل في العامل أن يكون فعلا[٤٤٢].

ص: ولا يخبر بالزمان[٤٤٣] عن الذات والليلة الهلال متأول[٤٤٤].

ش: ينقسم الظرف إلى زماني ومكاني والمبتدأ إلى جوهر[٤٤٥] كزيد وعمرو وعرض كالقيام والقعود.

فإن كان الظرف مكانيا صح الإخبار به عن الجوهر والعرض تقول: زيد أمامك والخير أمامك.

---

[٤٤١] توضيحه: أن الخبر إذا جاء ظرفا أو جارا ومجرورا ففي الحقيقة هو ليس خبرا والا لما نصب، فالخبر في الحقيقة هو ما تعلق به الظرف أو الجار والمجرور، وهذا المتعلق يدور بين أمرين، فإما أن يكون جملة فعلية، بأن نقدر: (استقر) أو يكون اسما مفردا، بأن نقدر: (مستقر)، ولابد أن نقول انه مفرد لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا، فلما شككنا هنا في أنه جملة أو مفرد نقول انه مفرد بناء على هذا الأصل. أ

[٤٤٢] توضيحه: أن الظرف الذي يأتي خبرا منصوبا كما تبين، وكذلك الجار والمجرور فهو في محل نصب، وما داما منصوبين فلابد لهما من عامل عمل فيهما النصب، فإما أن يكون هذا العامل اسما أو فعلا، ولا يمكن أن نقول انه اسم لأن الأصل في العوامل الأفعال، فلما ترددنا في كون هذا العامل اسما أو فعلا فلابد أن نقول انه فعل بناء على هذا الأصل. أ

[٤٤٣] لأنه لا فائدة فيه. ف

[٤٤٤] بفتح الواو المشددة. ي

[٤٤٥] وهو ما قام بنفسه، كالجسم فهو يقوم بنفسه ولا يحتاج الى غيره ليقوم به، والعرض ما قام بغيره، كبياض الجدار فهو يقوم بالجدار، فالمراد بالجواهر هنا الذات، ويعبر عنها بالجثة وبالعين. ف

أقول: ويعبر عن العرض بالمعنى.

وإن كان زمانيا صح الإخبار به عن العرض دون الجوهر[٤٤٦] تقول: الصوم اليوم ولا يجوز زيد اليوم فإن وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك[٤٤٧] وجب تأويله كقولهم: الليلة الهلال[٤٤٨] فهذا على حذف مضاف والتقدير الليل طلوع الهلال.

ص: ويغني عن الخبر مرفوع وصف معتمد على استفهام أو نفي نحو: أقاطن قوم سلمى وما مضروب العمران.

ش: إذا كان المبتدأ وصفا معتمدا على نفي أو استفهام استغنى[٤٤٩] بمرفوعه عن الخبر[٤٥٠] تقول: أقائم الزيدان وما قائم الزيدان فالزيدان فاعل بالوصف والكلام مستغن عن الخبر لأن الوصف هنا في تأويل الفعل ألا ترى أن المعنى أيقوم الزيدان وما يقوم الزيدان والفعل لا يصح الإخبار عنه فكذلك ما كان في موضعه.

وإنما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم انه لا فرق بين كون الوصف رافعا للفاعل أو النائب عن الفاعل.

شواهد النفي قوله:

---

[٤٤٦] والفرق أن الأعراض أفعال وحركات وغيرها، ولابد لكل حدث من زمان يختص به، بخلاف الذوات فإنها لا تحتاج الى زمان، فإن نسبتها الى جميع الأزمنة على السواء، فلا فائدة في الاخبار بها بالزمان. سي

إنما امتنع ذلك لعدم الفائدة، إذ من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة، فلا فائدة في الاخبار عنها بزمن مخصوص. ف

[٤٤٧] أي: ظاهره الاخبار بالزمان عن الجوهر، وجب تأويله أي اخراجه عن ظاهره. سي

[٤٤٨] بنصب الليلة، وهو بحسب ظاهره خبر عن الهلال مقدم عليه، مع ان الهلال اسم ذات والليلة زمان، وتأويله: أن الليلة في الحقيقة خبر عن اسم معنى لا عن ذات، وهو طلوع المحذوف. سي

[٤٤٩] في حصول الفائدة. سي

[٤٥٠] فالمبتدأ على هذا قسمان: ١) مبتدأ له خبر، وهو الغالب، ٢) مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر. ت

(خليلي ما واف بعهدي أنتما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطع)

ومن شواهد الاستفهام قوله:

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

ص: وقد يتعدد الخبر نحو: وهو الغفور الودود.

ش: يجوز[٤٥١] أن يخبر عن المبتدأ بخبر واحد وهو الأصل نحو: زيد قائم أو بأكثر[٤٥٢] كقوله تعالى: وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد.

وزعم أن الخبر لا يجوز تعدده وقدر لما عدا الخبر الأول في هذه الآية[٤٥٣] مبتدآت أي وهو الودود وهو ذو العرش.

وأجمعوا على عدم[٤٥٤] التعدد في مثل زيد شاعر وكاتب[٤٥٥] وفي نحو: الزيدان شاعر وكاتب وفي نحو: هذا حلو حامض لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة أما الأول: فلأن الأول خبر والثاني معطوف عليه وأما الثاني: فلأن كل واحد من الشخصين مخبر عنه بخبر واحد وأما الثالث: فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد إذ المعنى هذا مر.

ص: وقد يتقدم نحو: في الدار زيد وأين زيد.

---

[٤٥١] لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدده. سي

[٤٥٢] سواء اتفقا افرادا كما مثل، أو أتفقا جملة نحو: زيد قام ضحكَ، أو اختلفا نحو: زيد قاعد ضحكَ. سي

إنما جاز تعدده لأن الخبر حكم، والحكم يجوز أن يتعدد على شيء واحد . ف

[٤٥٣] قوله: (في هذه الآية) ليس بقيد . ي

[٤٥٤] لا يريد بهذا انهم اجمعوا على عدم جواز التعدد فيما ذكر، بل يريد ان هذا لا يدخل في التعدد . أ

[٤٥٥] جعل ذلك ابن الناظم من التعدد، وكذا نحو: حلو حامض، وكأن في هذا الكلام تعريضا به وردا عليه، وبذلك صرح في أوضحه. سي

ش: قد يتقدم الخبر من المبتدأ جوازا أو وجوبا.

فالأول: نحو: في الدار زيد وقوله تعالى: سلام هي وآية لهم الليل[٤٥٦] وإنما لم يجعل المقدم في الآيتين مبتدأ والمؤخر خبرا لأدائه إلى الإخبار عن النكرة بالمعرفة[٤٥٧].

والثاني: كقولك: في الدار رجل وأين زيد وقولهم على التمرة مثلها زبدا[٤٥٨] وإنما وجب وجب في ذلك تقديمه لأن تأخيره في المثال الأول يقتضي: التباس الخبر بالصفة فإن طلب النكرة الوصف لتختص به طلب حثيث[٤٥٩] فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم، وفي

---

[٤٥٦] آية: خبر مقدم، ولهم صفتها أو متعلق بآية، لأنها بمعنى علامة، والليل مبتدأ. ي

[٤٥٧] وهو غير جائز، وتفصيله:

١- يجوز الإخبار بالنكرة عن المعرفة و النكرة، كزيد قائم، ورجل قائم.

٢- يجوز الإخبار بالمعرفة عن المعرفة، كزيد أخوك.

٣- لا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة. أ

[٤٥٨] كناية عن كثرة زُبد خُلِطَ بالتمرة. ي

[٤٥٩] توضيحه: أن النكرة كما تقدم فيها عموم، وهذا العموم يخصص بالاضافة والوصف ونحوهما، فغلام مثلا عام يصدق على كل غلام، لكن إذا قلت: غلام زيد، أو غلام أسود تخصص، فالنكرة تطلب الوصف لأجل أن تختص به طلبا شديدا، فإذا كانت تطلبه بهذا النحو من الطلب وجاء بعدها ما يصلح لأن يكون وصفا توهم أنه وصف لها مع ان المتكلم يريد به الخبر، فلو أراد بالمتكلم الاخبار عن الرجل أنه في الدار، وقال: رجل في الدار، توهم أن في الدار صفة للرجل، لأن النكرة تطلبه لأجل أن تختص به، فلهذا وجب التقديم دفعا لهذا التوهم. أ

الثاني: إخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته[٤٦٠]، وفي الثالث: عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[٤٦١].

---

[٤٦٠] توضيحه: ان هناك كلمات لها الصدارة في الكلام بمعنى أنه لا يجوز تأخيرها عن أول الكلام بل لابد أن تأتي في بدايته دائما، وذلك كأدوات الشرط، والعرض والتمني، فلا يجوز أن تقول: مثلا: جاء زيد إن أكرمه، بل لابد أن تقدم إن، ومن هذه الكلمات التي لها الصدارة أدوات الاستفهام، فلما كان لها الصدر في الكلام فإذا جائت مبتدأ وجب تقديمه لكي لا تخرجها عن صدارتها . أ

[٤٦١] توضيحه: أن التقدم والتأخر على نحوين:

١) تقدم وتأخر لفظي، وهو أن تأتي الكلمة بعد كلمة أخرى، كقولك: زيد قائم، فزيد متقدم في اللفظ على قائم، وقائم متأخر عنه.

٢) تقدم وتأخر رتبي، وتوضيحه أن الألفاظ التي تأتي في الجمل لها مراتب، فالفاعل رتبته متقدمة على رتبة المفعول، والمبتدأ رتبته متقدمة على رتبة الخبر، وهكذا، ففي قولك: زيد قائم، زيد متقدم على قائم رتبة لأنه مبتدأ والمبتدأ رتبته متقدمة على الخبر، وقائم متأخر رتبة عن زيد لأنه خبر والخبر رتبته متأخرة عن المبتدأ.

وبلحاظ هذين القسمين تحصل عندنا أربعة أقسام:

١) أن يكون اللفظ متقدما لفظا فقط أي: متقدم لفظا ومتأخر رتبة، نحو: قائم زيد، فقائم متقدم لفظا لكن رتبته التأخير.

٢) أن يكون متقدما رتبة فقط أي: متقدم رتبة ومتأخر لفظا، نحو: قائم زيد، فزيد متقدم رتبة لأنه مبتدأ، ومتأخر لفظا لأنه جاء بعد الخبر.

٣) أن يكون متقدما لفظا ورتبة، نحو: زيد قائم، فزيد متقدم لفظا، ورتبته التقديم كذلك.

٤) أن يكون متأخرا لفظا ورتبة، نحو: زيد قائم، فقائم متأخر لفظا ورتبة.

إذا علمت هذا فاعلم أولا أنه لابد لكل ضمير من مرجع يرجع اليه، وثانيا أن رتبة الضمير نفس رتبة ما اتصل به.

إذا تبين هذا فالضمير بلحاظ المرجع الذي يعود عليه على أقسام أربعة نفس التي تقدمت:

١) أن يكون مرجع الضمير متقدما لفظا فقط أي: متقدم لفظا ومتأخر رتبة، نحو: على الشجرة ثمرها، فالشجرة متقدم في اللفظ، لكن رتبته التأخير لأن (ثمرها) مبتدأ والمبتدأ رتبته متقدمة على الخبر.

٢) أن يكون المرجع متقدما رتبة فقط أي: متقدم رتبة ومتأخر لفظا، نحو: في داره زيد .

ص: وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر نحو: سلام قوم منكرون أى عليكم أنتم.

ش: وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر[٤٦٢] لدليل يدل عليه[٤٦٣].

فالأول: نحو قوله تعالى: قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار أي هي النار وقوله تعالى: سورة أنزلناها أي هذه سورة[٤٦٤].

والثاني: كقوله تعالى: أكلها دائم وظلها أي دائم وقوله تعالى: قل أأنتم أعلم أم الله أي أم الله أعلم وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر في قوله تعالى: سلام قوم منكرون فسلام[٤٦٥] مبتدأ حذف خبره أي سلام عليكم[٤٦٦] وقوم خبر حذف مبتدؤه أي أنتم قوم.

---

٣) أن يكون متقدما لفظا ورتبة، نحو: زيد أبوه قائم.

٤) أن يكون متأخرا لفظا ورتبة، نحو: ضرب غلامُه زيدا.

فإذا رجع الى متأخر لفظا ورتبة -أي: انه اتصل بكلمة متقدمة على مرجعه لفظا ورتبة- لم يجز ذلك الا في سبعة موارد يذكرها المصنف في المغني، وليس منها ما في محل كلامنا، فلو قيل بدل: (على التمرة مثلها زبدا): (مثلها على التمرة زبدا)، عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة، لأن مثلها مبتدأ وهو متقدم على الخبر رتبة وقد قدم لفظا، فيجب تأخيره ليعود الضمير على متأخر رتبة متقدم لفظا. أ

[٤٦٢] وقد يحذف الجزءان لوجود ما يدل عليهما، كقولك: نعم، في جواب: أزيد قائم، التقدير: نعم هو قائم. سي

[٤٦٣] إما حالي، كقولك عند شم الطيب: مسك، أو عند سماع تكبير: أذان، والتقدير: المشموم مسك، والمسموع أذان، أو مقالي، نحو: مريض، في جواب كيف زيد؟. ي

[٤٦٤] الدليل على المحذوف سياق الآية. ف

[٤٦٥] والمسوغ لمجيئه نكرة أنه دعاء، ومرجعه الخصوص. سي

[٤٦٦] الدليل على المحذوف عدم قبول النكرة للحكم عليها لأنها مجهولة. ف

ص: ويجب حذف الخبر قبل جوابي لولا والقسم الصريح والحال الممتنع كونها خبرا وبعد واو المصاحبة الصريحة نحو: لولا أنتم لكنا مؤمنين لعمرك لأفعلن وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته.

ش: يجب حذف الخبر في أربع مسائل:

إحداها قبل جواب لولا[٤٦٧]، [٤٦٨] نحو قوله تعالى: لولا أنتم لكنا مؤمنين أي لولا أنتم صددتمونا[٤٦٩] عن الهدى بدليل أن بعده أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم.

الثانية: قبل جواب القسم الصريح[٤٧٠] نحو قوله تعالى: لعمرك[٤٧١] إنهم لفي سكرتهم يعمهون أي لعمرك يميني أو قسمي واحترزت بالصريح عن نحو: عبد الله فإنه يستعمل

---

[٤٦٧] اعلم أن لولا ثلاثة أقسام:

١) أن تكون حرف شرط غير جازم، وتسمى أحيانا: (حرف امتناع لوجود)، أي: يمتنع جوابه لوجود شرطه، نحو: لولا زيد لأكرمتك ، فالشرط هنا وجود زيد ، ولأكرمتك جواب الشرط، والاكرام ممتنع لوجود زيد .

٢) حرف عرض –طلب بلين وتأدب– أو تحضيض –طلب بازعاج–، نحو: لولا أخرتني الى أجل قريب، ولولا تستغفرون الله.

٣) حرف توبيخ، وذلك إذا دخلت على الفعل الماضي، نحو: لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء . ط

[٤٦٨] أي: الامتناعية، الدالة على تعليق الامتناع على نفس المبتدأ، لا الدالة على تعليق الامتناع على نسبة أمر خاص اليه، فإن حذف الخبر هناك غير واجب على الاطلاق، بل يجب ذكره إن فقد دليله، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، ويجوز فيه الوجهان إن وجد، نحو: لولا أنصار زيد حموه ما سلم.

وإنما حذف الخبر بعدما ذكر لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على امتناع لوجود، وإنما وجب الحذف لسد الجواب مسده وحلوله محله. سي

[٤٦٩] قد يقال: الحذف هنا جائز لا واجب، لأن التعليق على نسبة أمر خاص لا كون عام، ونظيره: لولا أنصار زيد حموه ما سلم، فليمثل بنحو: لولا زيد لأكرمتك. سي

قسما وغيره تقول: في القسم عهد الله لأفعلن وفي غيره عهد الله يجب الوفاء به فلذلك يجوز ذكر الخبر تقول: علي عهد الله.

الثالثة: قبل الحال[٤٧٢] التي يمتنع كونها خبرا[٤٧٣] عن المبتدأ كقولهم ضربي زيدا قائما أصله ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما[٤٧٤] فحاصل خبر وإذا ظرف للخبر مضاف إلى كان التامة[٤٧٥] وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما حال[٤٧٦] منه وهذه الحال لا يصح كونها خبرا عن هذا المبتدأ فلا تقول: ضربي قائم لأن الضرب لا يوصف بالقيام

---

[٤٧٠] أي: في القسم، بمعنى أنه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل المقسم عليه، ووجب حذف الخبر قبله لانفهامه وسد جواب القسم مسده. سي

[٤٧١] هو من عمر بكسر الميم، أي: عاش طويلا، والمراد به الحياة، أي: وحياتك. سي

[٤٧٢] ووجب قيام الحال مقامه. سي

[٤٧٣] احترز به عما إذا لم يمتنع، فلأنه لا يجوز: ضربي زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية، فلو نصب ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم أنه خبر لا حال، فالواجب الرفع إن قصد أنه الخبر، وذكر الخبر إن قصد أنه حال بأن يقال: ضربي زيدا إذ كان شديدا، أو ضربه شديد. سي

[٤٧٤] فضربي مبتدأ، وزيدا مفعول به لضربي، وحاصل خبر ضربي، وإذا ظرف للخبر، أي: حاصل في ظرف كونه قائما، وهذا الظرف مضاف إلى جملة كان التامة، وفاعل كان ضمير مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وهو زيد، وقائما حال منه. أ

[٤٧٥] انما التزم كون كان هنا تامة لأنهم التزموا تنكير الخبر بعدها، ولو جوزوا كونها ناقصة كان يجوز تعريفه، لأن خبرها يجوز كونه معرفة.

[٤٧٦] سد مسد الخبر. ه

وكذلك أكثر شربي السويق[٤٧٧] ملتوتا وأخطب ما يكون الامير قائما تقديره حاصل إذا كان ملتوتا أو قائما وعلى ذلك فقس[٤٧٨].

الرابعة: بعد واو المصاحبة الصريحة[٤٧٩] كقولهم كل رجل وضيعته[٤٨٠] أي كل رجل مع ضيعته مقرونان والذي دل على الاقتران ما في الواو من معنى المعية[٤٨١].

---

[٤٧٧] هو ما يعمل من الحنطة والشعير. ي

[٤٧٨] أي: كل ما المبتدأ فيه اسم تفضيل مضافا الى المصدر، كأكثر شربي، أو الى مؤول بالمصدر المؤكد، كأخطب ما يكون، إذا قدرت ما مصدرية كما هو مذهب الجمهور، أي: أخطب أكوان الأمري أو أزمان كون الامير. سي

[٤٧٩] في المصاحبة بأن تكون نصا فيها، فإذا قلت: زيد وعمرو وأردت الاخبار باقترانهما جاز حذف الخبر اعتمادا على فهم معنى الاقتران من الاقتصار على ذكر المتعاطفين، وجاز ذكره لعدم التنصيص. سي

وواو المصاحبة الصريحة هي: التي يصح حذفها ووضع كلمة (مع) موضعها. ت

[٤٨٠] أي: الحرفة والصناعة. ي

و(ضيعته) معطوف على المبتدأ. ت

[٤٨١] بعد أن انتهى الكلام في هذا المبحث ينبغي التنبيه على أمور:

الأول: ان هناك ألفاظ تأتي مبتدأ دائما:

١) الاسم بعد لولا مبتدأ دائما، مثل: لولا علي لهلك عمر.

٢) الاسم بعد حيث مبتدأ دائما، نحو: أنت غني من حيث أخلاقك، أي: من حيث أخلاقك موجودة، وقد يأتي بعد حيث الحرف المشبه بالفعل: (أنَّ)، نحو: أنت غني من حيث أنك خلوق، وفي هذه الحال يكون المبتدأ هو المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها.

٣) (من، وما، ومهما) الشرطية مبتدأ دائما، إلا إذا كان فعل الشرط متعد ولم يستوف مفعوله فتكون هي المفعول، أو كان مفعوله ضمير يعود عليها فيجوز أن تكون مبتدأ ويجوز أن تكون مفعولا به لفعل محذوف على باب الاشتغال.

٤) (ما) التعجبية مبتدأ دائما، مثل: ما أجمل الربيع!.

نواسخ المبتدأ والخبر

ص: باب النواسخ لحكم المبتداء والخبر ثلاثة أنواع أحدها: كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وما زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام فيرفعن المبتدأ اسما لهن وينصبن الخبر خبرا لهن نحو: وكان ربك قديرا.

ش: النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة يقال نسخت الشمس الظل إذا أزالته وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر وهو ثلاثة[٤٨٢] أنواع مايرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها[٤٨٣] وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها وما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها.

الثاني: أن المبتدأ لا يكون مرفوعا لفظا دائما فقد يجر لفظا ويرفع محلا، فهو مرفوع محلا دائما أما لفظا فقد يرفع وقد لا يرفع، وهذا الجر اللفظي لا يخرج المبتدأ عن كونه مرفوعا دائما، فقد يجر بـ(من) الزائدة، نحو: هل من كتاب عندك، وبالباء الزائدة إذا كان المبتدأ كلمة: (حسب)، نحو: بحسبك درهم، وقد يجر بـ(ربَّ)، أو واو رب، نحو: رب شيء تكرهه ينفعك، ولا يكون ذلك الا اذا كان المبتدأ نكرة. ط

الثالث: قد يحتمل الخبر أن يكون مفردا وأن يكون جملة، وذلك نحو: زيد قائم أبوه، فإن قدرت قائم خبرا وأبوه فاعل به كان من الاخبار بالمفرد، وإن قدر خبرا مقدما وأبوه مبتدأ مؤخر كان من الاخبار بالجملة. ف

[٤٨٢] ثلاثة أنواع من حيث العمل، وإلا فهي قسمان: حروف وأفعال. سي

[٤٨٣] وما حمل على (ليس) من الحروف النافية، وأفعال المقاربة، والمصنف لم يذكر هذه الافعال. ت

ويسمى الأول من باب كان: اسما[٤٨٤] وفاعلا[٤٨٥] ويسمى الثاني: خبرا ومفعولا ويسمى الأول من معمولي باب إن: اسما والثاني: خبرا ويسمى الأول من معمولي باب ظن: مفعولا أولا والثاني: مفعولا ثانيا.

كان وأخواتها

والكلام الآن في باب كان وألفاظه ثلاث عشرة[٤٨٦] لفظة وهي على ثلاثة أقسام:

ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر بلا شرط[٤٨٧] وهي ثمانية كان[٤٨٨] وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس.

وما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه نفي أو شبهه وهو أربعة زال وبرح وفتئ[٤٨٩] وانفك فالنفي نحو قوله تعالى: ولا يزالون مختلفين وشبهه هو النهي والدعاء، فالأول: كقوله:

صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين

والثاني: كقوله:

---

[٤٨٤] تسمية باسم كان والخبر بخبر كان تسمية اصطلاحية، وإلا فمثل: (زيد) في: كان زيد قائما، اسم للذات، وقائما خبر لزيد لا لكان. ف

[٤٨٥] مجازا على سبيل الاستعارة التصريحية، كما يؤخذ من قولهم: إنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا، وكذا في تسمية الخبر بالمفعول. سي

[٤٨٦] أي: المشهور منها ذلك، وإلا فقد أنهاها بعضهم الى ثلاثين فعلا. ف

[٤٨٧] أي: مما يأتي، والا فلها شروط مذكورة في المطولات. ف

[٤٨٨] قدمها لأنها أم الباب لاختصاصها بأحكام ستأتي. سي

[٤٨٩] بكسر التاء وفتحها، والمشهور الأول. ي

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وما يعمله بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية[٤٩٠] الظرفية[٤٩١] وهو دام كقوله تعالى: وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا[٤٩٢] أي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لأنها تقدر[٤٩٣] بالظرف وهو المدة[٤٩٤].

ص: وقد يتوسط الخبر نحو: فليس سواءً عالم وجهول.

ش: يجوز في هذا الباب أن يتوسط الخبر بين الاسم والفعل كما يجوز في باب الفاعل أن يتقدم المفعول على الفاعل قال الله تعالى: وكان حقا علينا نصر المؤمنين، أكان للناس عجبا أن أوحينا، وقرأ حمزة وحفص ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم، بنصب البر، وقال الشاعر:

---

[٤٩٠] ما المصدرية على قسمين:

١) الوقتية، وهي التي تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان، كقوله تعالى: خالدين فيها ما دامت السماوات، وتسمى ظرفية أيضا، ولا يأتي حرف مصدري نائب عن الظرف غير ما.

٢) غير الوقتية، وهي التي تقدر مع صلتها بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: يعجبني ما صنعت، أي: صنعك. ج

[٤٩١] أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور، نحو: يعجبني ما دمت صحيحا، أي: دوامك صحيحا، فدام تامة بمعنى بقي، وصحيحا حال، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية. ص

[٤٩٢] (ما) مصدرية ظرفية زمانية، وجملة (دمت) صلتها، والمصدر المؤول من الصلة والموصول في محل جر مضاف اليه، والمضاف هو ظرف الزمان (مدة)، ولما حذف الظرف نابت (ما) وصلتها منابه فاستحقت اعرابه، فهي في محل نصب على الظرفية متعلق بأوصاني، التقدير: وأوصاني بالصلاة والزكاة مدة دوامي حيا. أ

[٤٩٣] لو قال: لنيابتها عن الظرف، كان أولى، إذ هي نائبة عنه لا مقدرة به. ف

[٤٩٤] فأصل: ما دام زيد قائما: مدة دوام زيد قائما، فحذف المضاف الذي هو المدة، وأنيب عنه: (ما دام) المؤول بالمصدر، فصار المصدر في محل نصب، لنيابته عن المصدر الذي هو المدة، لأن المصدر ينوب عن ظرف الزمان كثيرا. ل

سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواءً عالم وجهول

وقال الآخر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصةً لذاتُه بادكار الموت والهرم

وعن ابن درستويه أنه منع تقديم خبر ليس ومنع ابن معط في ألفيته تقديم خبر دام وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها.

ص: وقد يتقدم الخبر إلا خبر دام وليس.

ش: للخبر ثلاثة أحوال:

أحدها: التأخير عن الفعل واسمه وهو الأصل كقوله تعالى: وكان ربك قديرا.

الثاني: التوسط بين الفعل واسمه كقوله تعالى: وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقد تقدم شرح ذلك.

والثالث: التقدم على الفعل واسمه[٤٩٥] كقولك: عالما كان زيد.

والدليل على ذلك قوله تعالى: أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون فإياكم مفعول يعبدون وقد تقدم على كان وتقدم المعمول يؤذن[٤٩٦] بجواز تقدم العامل[٤٩٧].

ويمتنع ذلك في خبر ليس ودام، فأما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق لأنك إذا قلت لا أصحبك ما دام زيد صديقك ثم قدمت الخبر على ما دام لزم من ذلك تقديم معمول الصلة

---

[٤٩٥] لم يتعرضوا لتقدم الاسم، وكأنه لعدم تصوره، إذ متى تقدم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال تقدم الاسم. سي

[٤٩٦] فيه نظر، إذ يرد عليه نحو: زيدا لن أضرب، أو لم أضرب، إذ لا يجوز تقدم الفعل على الناصب ولا الجازم. ف

[٤٩٧] قال المصنف في حواشي التوضيح: وهو غير لازم، فإن البصريين أجازوا: زيدا عمرو ضرب، مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا، فأجازوا تقديم المعمول، ولم يجيزوا تقديم العامل، وفي التنزيل: فأما اليتيم فلا تقهر، فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه، لأن أما لا يليها فعل. سي

على الموصول لأن ما هذه موصول حرفي يقدر بالمصدر كما قدمناه، وإن قدمته على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وذلك لا يجوز لا تقول: عجبت مما زيدا تصحب وإنما يجوز ذلك في الموصول الأسمي غير الألف واللام تقول: جاءني الذي زيدا ضرب ولا يجوز في نحو: جاء الضارب زيدا أن تقدم زيدا على ضارب.

وأما امتناع ذلك في خبر ليس فهو اختيار الكوفيين والمبرد وابن السراج وهو الصحيح لأنه لم يسمع مثل: ذاهبا لست، ولأنها فعل جامد فأشبهت عسى[٤٩٨]، وخبرها لا يتقدم باتفاق.

وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى: ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم، وذلك لأن يوم متعلق بمصروفا وقد تقدم على ليس وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل.

والجواب: أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها[٤٩٩].

ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع.

ص: وتختص الخمسة الأول بمرادفة صار[٥٠٠].

---

[٤٩٨] في الجمود، فكل منهما فعلا جامدا، وكل شيء شابه شيئا أخذ حكمه. وعسى تعمل عمل كان، قال الناظم:

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

[٤٩٩] هذا الجواب يقتضي جواز تقديم خبر ليس عليها إذا كان ظرفا، وقد أطلقوا منعه، فالأولى أن يجاب بأن يوم منصوب بفعل مقدر، أي: يعرفون، كما أفاده الفاكهي. ي

[٥٠٠] أي: الدالة على تحول الموصوف صفة، كصار الماء باردا، أو ذاتا، كصار الخشب رمادا، وتكون لتحوله مكانا، كصار زيد الى عمرو. وفي الزمان، كصار الشتاء الى الربيع، توقف.

ش: يجوز في كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل أن تستعمل بمعنى صار[٥٠١] كقوله تعالى: وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة فأصبحتم بنعمته إخوانا ظل وجهه مسودا وقال الشاعر:

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد

وقال الآخر:

أضحى يمزق أثوابي ويضربني أبعد شيبي يبغي عندي الأدبا.

ص: وغير ليس وفتئ وزال بجواز التمام أي الاستغناء عن الخبر نحو: وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون خالدين فيها ما دامت السموات والأرض.

ش: ويختص ما عدا فتئ وزال وليس من أفعال هذا الباب بجواز استعماله تاما ومعنى التمام أن يستغنى بالمرفوع[٥٠٢] عن المنصوب كقوله تعالى: وإن كان[٥٠٣] ذو عسرة فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون خالدين فيها ما دامت السموات والأرض وقال الشاعر:

تطاول ليلك بالإثمد وبات الخلي ولم ترقد

وبات[٥٠٤] وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

---

[٥٠١] فتفيد التقدير على وجه الانتقال، من غير ملاحقة الوقت المفهوم منها، ولا يكون خبرها فعلا ماضيا، كما قاله السيوطي. وعليه فالشاهد في البيت الآتي في أمسى الأولى لا الثانية كما قد يتوهم. سي

[٥٠٢] ويسمى فاعلا حقيقة. ي

[٥٠٣] تفسر كان هنا بحضر، وفسر ابن مالك كان التامة بثبت، وقال: ثبوت كل شيء بحسبه، فتارة يعبر عنه بالازلية، نحو: كان الله ولا شيء معه، وبالحدوث، نحو: إذا كان الشتاء فدفوني، وتارة بحضر كالآية، وتارة بقدر أو وقع ما شاء الله كان أي: ما أراده قدر أو وقع. سي

وذلك من نباء جاءني وخبرته عن بني الأسود

وما فسرنا به التمام هو الصحيح وعن أكثر البصريين أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان.

وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي نقصا فعلى ما اخترناه سمي ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين لأنه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان والصحيح الأول[٥٠٥].

ص: وكان بجواز زيادتها متوسطة نحو: ما كان أحسن زيدا.

ش: ترد كان في العربية على ثلاثة أقسام:

ناقصة فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب نحو: وكان ربك قديرا.

وتامة فتحتاج إلى مرفوع دون منصوب نحو: وإن كان ذو عشرة.

وزائدة فلا تحتاج إلى مرفوع ولا إلى منصوب، وشرط زيادتها أمران:

أحدهما: أن تكون بلفظ الماضي.

والثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين[٥٠٦] ليسا جارا ومجرورا[٥٠٧] كقولك: ما كان أحسن زيدا أصله ما أحسن زيدا فزيدت كان بين ما وفعل التعجب.

---

[٥٠٤] بات إذا كانت تامة بمعنى عرَّس، بمهملات والراء مشددة، أي: نزل ليلا نزول استراحة، وأكثر ما يكون في آخر الليل. سي

[٥٠٥] لأنها كلها دالة على الحدث على ما في المغني، الا ليس، فإنها لا تدل عليه استعمالا وإن دلت عليه وضعا. سي

[٥٠٦] ليشعر التلازم بالزيادة. سي

والمتلازمان كالصفة والموصوف، نحو: مررت برجلٍ كان كريمٍ، والعاطف والمعطوف عليه، نحو: في الجاهلية كان والاسلام، ونعم وفاعلها، نحو: نعم كان زيد.

[٥٠٧] لشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة. سي

ولا نعني بزيادتها أنها لم تدل على معنى ألبتة بل أنها لم يؤت بها للإسناد.

ص: وحذف نون مضارعها المجزوم وصلا إن لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب متصل.

ش: تختص كان بأمور منها مجيئها زائدة وقد تقدم، ومنها جواز حذف آخرها وذلك بخمسة شروط وهي:

أن تكون بلفظ المضارع.

وأن تكون مجزومة[٥٠٨].

وأن لا تكون موقوفا عليها.

ولا متصلة بضمير نصب.

ولا بساكن.

وذلك كقوله تعالى: ولم أك بغيا أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف، وهذا الحذف جائز والحذفان الأولان واجبان.

ولا يجوز الحذف في نحو: لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب لأجل اتصال الساكن بها فهي مكسورة لأجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة.

ولا في نحو: إن يكنه فلن تسلط عليه لاتصال الضمير المنصوب بها والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.

---

[٥٠٨] أي: بالسكون، فلا حذف من نحو: من تكون له عاقبة الدار، وتكونَ لكما الكبرياء، وتكونوا من بعده، لأن الأول مرفوع، والثاني منصوب، والثالث مجزوم بحذف النون، ولا من نحو: النسوة لم تكن قائمات، إذ هو مبني فليس بمجزوم أيضا، وإن دخل عليه الجازم. سي

ولا في الموقوف عليها، نص على ذلك ابن خروف وهو حسن لأن الفعل الموقوف عليه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت، كقولك: [٥٠٩] عه ولم يعه.

فـ(لم يك) بمنزلة (لم يع) [٥١٠] فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن [٥١١].

ولا يقال مثله في (لم يع) [٥١٢] لأن إعادة الياء تؤدي إلى إلغاء الجازم، بخلاف لم يكن فإن الجازم اقتضى حذف الضمة لا حذف النون كما بينا.

ص: وحذفها وحدها معوضا عنها (ما) في مثل أما أنت ذا نفر، ومع اسمها في مثل إن خيرا فخير والتمس ولو خاتما من حديد.

ش: من خصائص كان جواز حذفها، ولها في ذلك حالتان:

فتارة تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر ويعوض عنها (ما) [٥١٣].

وتارة تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض عنها شيء.

فالأول: بعد أن المصدرية [٥١٤] في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كقولهم أما أنت منطلقا انطلقت [٥١٥].

---

[٥٠٩] أي: كقولك: في عِ ولم يع: عه ولم يعه. أ

[٥١٠] فالمفروض أن يوقف عليه بهاء السكت، لكن الأولوية المذكورة منعت من ذلك. أ

[٥١١] وهو هاء السكت، فعندما تقف على (لم يك) فالأولى أن تأتي بالحرف الذي كان فيه وهو النون، ولا تأتي بحرف لم يكن وهو الهاء. أ

[٥١٢] بأن يقال: عند الوقف على (لم يع) الأولى أن ترجعوا الياء المحذوفة، بدلا من أن تأتوا بالهاء. أ

[٥١٣] أي: الزائدة. سي

أصله: (انطلقت لأن كنت منطلقا)[٥١٦].

فقدمت اللام[٥١٧] وما بعدها[٥١٨] على الفعل للاهتمام به أو لقصد الاختصاص[٥١٩] فصار (لأن كنت منطلقا انطلقت).

ثم حذف الجار اختصارا[٥٢٠] كما يحذف قياسا من أن كقوله تعالى: فلا جناح عليه أن يطوف بهما أي في أن يطوف بهما.

ثم حذفت كان اختصارا أيضا فانفصل الضمير[٥٢١] فصار أن أنت.

ثم زيد ما عوضا فصارت أن ما أنت.

ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت[٥٢٢].

وعلى ذلك قول العباس بن مرداس:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

---

[٥١٤] الواقعة موقع المفعول لأجله. سي

[٥١٥] فانطلقت معلول، وما قبله علة له. سي

[٥١٦] أي: انطلاقي لأجل انطلاقك. ف

[٥١٧] التعليلية. سي

[٥١٨] أي: قدمت اللام مع ما بعدها، أي: قدمت: (لأن كنت منطلقا) على انطلقت. أ

[٥١٩] فتقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص أو الاهتمام. أ

[٥٢٠] فصارت: أن كنت منطلقا انطلقت. أ

[٥٢١] لتعذر الاتصال، لعدم ما يتصل به. سي

[٥٢٢] فـ(أما) عبارة عن (أن) المصدرية المدغمة في (ما)، و(أنت) اسم كان المحذوفة، ومنطلقا خبرها. ت

أقول: قد تقدم أن (أن) المصدرية كما تدخل على المضارع تدخل على الماضي أيضا.

أصله[٥٢٣] لأن كنت فعمل فيه ما ذكرنا.

والثاني: بعد إن ولو الشرطيتين مثال ذلك بعد إن[٥٢٤] قولهم المرء مقتول بما قتل بـه إن سيفا فسيف وإن خنجرا فخنجر والناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر وقال الشاعر:

لا تقربن الدهر آل مطرف إن ظالما أبدا وإن مظلوما

أي إن كان ما قتل به سيفا فالذي يقتل به سيف وإن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وإن كنت ظالما وإن كنت مظلوما.

ومثاله بعد لو قوله: عليه الصلاة والسلام التمس ولو خاتما من حديد وقول الشاعر:

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

أي ولو كان ما تلتمس خاتما من حديد ولو كان الباغي ملكا.

ما النافية

ص: وما النافية عند الحجازيين كليس[٥٢٥] إن تقدم الإسم ولم يسبق بإن ولا بمعمول الخبر[٥٢٦] إلا ظرفا أو جارا ومجرورا ولا اقترن الخبر بإلا نحو: ما هذا بشرا.

ش: اعلم أنهم أجروا ثلاثة حروف من حروف النفي مجرى ليس في رفع الاسم ونصب الخبر وهي: ما ولا ولات، ولكل منها كلام يخصها.

---

[٥٢٣] الأصل: فَخَرتَ عليَّ لأن كنت ذا نفر. ت

[٥٢٤] أي: التنويعية، وهو الغالب فيها، ومثال غير التنويعية: انطق بحق وإن مستخرجا إحنا، أي: وإن كنت. سي

[٥٢٥] لأنها تشبهها في النفي، وفي زيادة الباء في خبرها ونحو ذلك. ف

[٥٢٦] لم يذكر هذا الشرط في الشرح، ومثاله: ما عمرا زيد ضارب، فلا يجوز نصب (ضارب)، ويجوز في نحو: ما في الدار زيد قائما. أ

والكلام الآن في ما وإعمالها عمل ليس وهي لغة الحجازيين وهي اللغة القويمة وبها جاء التنزيل قال الله تعالى: ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم ولإعمالها عندهم[٥٢٧] ثلاثة شروط:

أن يتقدم اسمها على خبرها.

وأن لا تقترن بإن الزائدة[٥٢٨].

ولا خبرها بإلا.

فلهذا أهملت في قولهم في المثل ما مسيء[٥٢٩] من أعتب لتقدم الخبر وفي قول الشاعر:

بني غدانة ما إن أنتم ذهب ولا صريف ولكن أنتم الخزف

لوجود إن المذكورة وفي قوله تعالى: وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل، وما أمرنا إلا واحدة لاقتران خبرها بإلا.

وبنو تميم لا يعملون ما شيئا ولو استوفت الشروط الثلاثة فيقولون ما زيد قائم ويقرءون ما هذا بشر.

---

[٥٢٧] فيه اشارة الى ان اعمالها عند غيرهم قد يوجد بدون الشروط أو بعضها. سي

[٥٢٨] قيد بها لتخرج المؤكدة للنفي فلا يضر الاقتران بها، والفرق بينهما أن الزائدة فاصل أجنبي دون النافي المؤكد لها. سي

إن الزائدة على ضربين: كافة وغير كافة، فالكافة بعد (ما) الحجازية، نحو: ما إن زيد قائم، فـ(إن) هنا زائدة كافة لـ(ما) عن العمل، وغير الكافة في أربة مواضع: بعد ما الموصولة الاسمية، وبعد ما المصدرية، وبعد ألا الاستفتاحية، وقبل مدة الانكار. ج

[٥٢٩] هذا انما يأتي إذا اعرب مسيء خبرا مقدما، وأما لو أعرب مبتدأ و(من) فاعل به فلا يأتي ذلك، وليس ما ذكره متعينا بل هذا جائز أيضا. ف

لا النافيةَ

ص: وكذا لا النافية في الشعر بشرط تنكير معموليها نحو: تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا.

ش: الحرف الثاني مما يعمل عمل ليس (لا)[٥٣٠] كقوله:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا[٥٣١]

ولإعمالها أربعة شروط:

أن يتقدم اسمها.

وأن لا يقترن خبرها بإلا.

وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

وأن يكون ذلك في الشعر لا في النثر.

فلا يجوز إعمالها في نحو: لا أفضل منك أحد ولا في نحو: لا أحد إلا أفضل منك ولا في نحو: لا زيد قائم ولا عمرو ولهذا غلط المتنبي في قوله:

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا[٥٣٢]

---

[٥٣٠] وهي النافية للواحد، أي: تنفي حكم الخبر عن فرد واحد، نحو: لا طالبٌ غائبا، فتدل على نفي الغياب عن طالب واحد، وتحتمل أيضا نفي الغياب عن الجنس كله، وهذا بخلاف (لا) النافية للجنس. ت

[٥٣١] (تعز) تصبر وتجلد، (وزر) بفتح الواو والزاي الملجأ، (واقيا) حافظا.

المعنى: تصبر على ما يحدث لك من الآلام لأن كل شيء في الدنيا مصيره الى الفناء، وليس في هذه الحياة شيء يقيك مما قدره الله عليك من الحوادث.

[٥٣٢] المعنى: ان الاعطاء إذا لم يكن خالصا من اتباعه بالمكاره فلا يفيد صاحبه اكتساب الثناء عليه، وماله غير باق.

وقد صرحت بالشرطين الأخيرين ووكلت معرفة الأولين إلى القياس على ما لأن ما أقوى من لا ولهذا تعمل في النثر وقد اشترطت في ما أن لا يتقدم خبرها ولا يقترن بإلا[٥٣٣] فأما اشتراط أن لا يقترن الاسم بإن فلا حاجة له هنا لأن اسم لا لا يقترن بإن.

لاتَ النافيةَ

ص: ولات لكن في الحين ولا يجمع بين جزءيها والغالب حذف المرفوع نحو: ولات حين مناص.

ش: الثالث مما يعمل عمل ليس: لات وهي لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو مبالغة[٥٣٤] وشرط إعمالها أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين[٥٣٥] والثاني: أن يحذف أحد الجزءين[٥٣٦] والغالب أن يكون المحذوف اسمها كقوله تعالى: فنادوا ولات حين مناص والتقدير والله أعلم فنادى بعضهم بعضا أن ليس الحين حين فرار وقد يحذف خبرها ويبقى اسمها كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع.

---

[٥٣٣] فيعلم من ذلك اشتراط ذلك في لا لأنها أضعف منها. أ

[٥٣٤] أي: في النفي. سي

وحركت التاء للتخلص من التقاء الساكنين، وفتحت تخفيفا. ه

[٥٣٥] والصحيح أنها تعمل في لفظ الحين وما رادفه من أسماء الزمان كساعة ووقت. ف

[٥٣٦] فإذا حذف الخبر رفع الاسم الذي بعدها، وإذا حذف الاسم نصب. أ

إن وأخواتها

ص: الثاني: إن وأن للتأكيد[٥٣٧] ولكن للاستدراك وكان للتشبيه أو الظن وليت للتمنى ولعل للترجي أو الإشفاق[٥٣٨] أو التعليل فينصبن المبتدأ اسما لهن ويرفعن الخبر خبرا لهن.

ش: الثاني: من نواسخ المبتدأ والخبر ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ستة أحرف (إن وأن) ومعناهما التوكيد[٥٣٩] تقول: زيد قائم ثم تدخل إن لتأكيد الخبر وتقريره إن زيدا قائم وكذلك أن إلا أنها لابد أن يسبقها كلام[٥٤٠] كقولك: بلغني أو أعجبني ونحو ذلك.

و(لكن) ومعناها الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه[٥٤١] يقال زيد عالم فيوهم ذلك أنه صالح فتقول: لكنه فاسق وتقول: ما زيد شجاع فيوهم ذلك أنه ليس بكريم فتقول: لكنه كريم.

---

[٥٣٧] وهو تقوية المعنى وتثبيته في ذهن السامع. ف

[٥٣٨] ومنه قوله تعالى: فلعلك باخع نفسك، أي: قاتل نفسك، أي: اشفق على نفسك من الهلاك أن تقتلها على ما فاتك من اسلام قومك. ف

ولم يذكر هذا المعنى المصنف في الشرح، بل ذكر المعنيين الآخرين فقط.

[٥٣٩] أي: تأكيد النسبة بين الجزئين إيجابا أو سلبا. سي

ويفترقان من حيث إن إن المكسورة لا تغير الجملة بدخولها عليها، وأن المفتوحة تصيرها في حكم المفرد، ولهذا تقع الجملة المقرونة بها موقع الفاعل والمفعول والمجرور فتؤول بمفرد. ه

[٥٤٠] بخلاف إن المكسورة فقد يسبقها كلام وقد لا يسبقها، ومراده بالكلام: العامل، وليس المراد حقيقة الكلام الذي هو اللفظ المفيد، وقد يرد على تفسيره بالعامل نحو: عندي أنك فاضل، فإنه لم يتقدم ما يعمل فيها، إذ الخبر لا يعمل في المبتدأ، اللهم الا أن يراد بالعامل ولو معنويا. ف

و(كأن) للتشبيه كقولك: كأن زيدا أسد أو الظن[٥٤٢] كقولك: كأن زيدا كاتب.

و(ليت) للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه كقول الشيخ ليت الشباب يعود يوما أو ما فيه عسر كقول المعدم الآيس ليت لي قنطارا من الذهب.

و(لعل) للترجي وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله، كقولك: لعل الله يرحمني، أو للإشفاق[٥٤٣]، وهو توقع المكروه، كقولك: لعل زيدا هالك[٥٤٤] أو للتعليل كقوله تعالى: فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أي لكي يتذكر، نص على ذلك الأخفش.

ص: إن لم تقترن بهن ما الحرفية كقوله: إنما الله إله واحد، إلا ليت فيجوز الأمران.

ش: إنما تنصب هذه الأدوات الأسماء وترفع الأخبار بشرط أن لا تقترن بهن ما الحرفية فإن اقترنت بهن بطل عملهن[٥٤٥] وصح دخولهن على الجملة الفعلية قال الله

---

[٥٤١] اعترض بأنه لا يوجد له مثال، لأن كل مثال فرض كان داخلا في الأول، نحو: ما زيد شجاع، فهو يوهم ثبوت عدم الكرم، فتقول: لكنه كريم.

ويجاب: بأن المعطوف محذوف، والتقدير: أو ثبوت ما يتوهم نفيه، فحذف المعطوف وأبقي معموله، والمعطوف عليه هو (رفع)، والاعتراض مبني على أن المعطوف هو (نفيه)، والمعطوف عليه هو (ثبوته)، وهو غير صحيح. ف

[٥٤٢] فيما إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسمائها. سي

[٥٤٣] مصدر اشفقت عليه، بمعنى: خفت عليه. ي

[٥٤٤] أي: يخشى عليه من الوقوع في الهلاك، لا أنه يطلب له الوقوع في الهلاك. ف

[٥٤٥] لزوال اختصاصها بالاسماء، ولهذا سميت ما هذه كافة لكفها ما اقترن بها عن العمل. ه

تعالى: قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد وقال تعالى: كأنما يساقون إلى الموت وقال الشاعر:

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى[٥٤٦] فسوف يكون[٥٤٧]

وقال الآخر:

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا[٥٤٨]

ويستثنى منها ليت فإنها تكون باقية مع ما على اختصاصها بالجملة الاسمية فلا يقال ليتما قام زيد فلذلك أبقوا عملها وأجازوا فيها الإهمال حملا على اخوتها وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد[٥٤٩]

توضيحه: أن هذه الأدواء عملت العمل المذكور لاختصاصها بالأسماء، أي: الدخول على الجملة الاسمية، لأن كل شيء اختص بشيء ولم ينزل منه منزلة الجزء عمل فيه غالبا، فمتى ما عرض لها عارض يزيل اختصاصها بالاسماء فصارت تدخل على الجملة الفعلية بطل عملها وجوبا لزوال سبب عملها وهو الاختصاص.

[٥٤٦] الظاهر أن ما فيه موصولا اسميا أي: ولكن الذي يقضى، ويحتمل على بعد أن تكون موصولا حرفيا ويكون المصدر المنسبك بمعنى اسم المفعول، واحتمال كون ما كافة وأنه حذف الموصول، أي: ولكنما الذي يقضى، ليس بشيء. سي

[٥٤٧] (قاليا) كارها.

المعنى: يريد أن يقول لأحبته: إن مفارقتي لكم لم تكن عن كراهية مني في البقاء بينكم، ولا كانت عن رغبة مني في ذلك، ولكن المفارقة كانت بقضاء الله الذي لا مرد له.

[٥٤٨] هذا البيت للفرزدق، من كلمة له يهجو فيه جريرا ويندد بعبد قيس، وهو رجل من عدي بن جندب بن العنبر، وكان جرير قد ذكره في قصيدة له يفتخر فيها.

المعنى: يهجو الشاعر عبد قيس بأنه يفعل في الحمار الفعلة الشنعاء.

ومحل الشاهد دخول لعل على الجملة الفعلية بعد اقتران ما بها. أ

برفع الحمام ونصبه[٥٥٠].

وقولي: ما الحرفية احتراز عن ما الاسمية فإنها لا تبطل عملها وذلك كقوله تعالى: إنما صنعوا كيد ساحر فما هنا اسم[٥٥١] بمعنى الذي في موضع نصب بإن وصنعوا صلة والعائد محذوف وكيد ساحر الخبر والمعنى إن الذي صنعوه كيد ساحر.

ص: كإن المكسورة مخففة.

ش: معنى هذا أنه كما يجوز الإعمال والإهمال في ليتما كذلك يجوز في إن المكسورة إذا خففت كقولك: إن زيد لمنطلق وإن زيدا منطلق[٥٥٢] والأرجح الإهمال عكس ليت قال تعالى: إن كل نفس لما عليها حافظ وإن كل لما جمع لدينا محضرون[٥٥٣] وقال الله تعالى: وإن كل لما ليوفينهم ربك أعمالهم[٥٥٤] قرأ الحرميان وأبو بكر بالتخفيف والإعمال.

ص: فأما لكن مخففة فتهمل.

---

[٥٤٩] (فقد) اسم فعل معناه يكفي، أو اسم بمعنى كاف.

المعنى: تتمنى هذه المرأة وقد رأت الحمام الطائر أن يكون لها هذا الحمام ونصفه منضما كل ذلك الى حماماتها.

[٥٥٠] لأن الحمام بدل من هذا، فإذا نصب علم أنه منصوب، لأن بدل المنصوب منصوب، وإن رفع علم أنه مرفوع، لأن بدل المرفوع مرفوع. أ

[٥٥١] ويحتمل أيضا أن تكون مصدرية، والتقدير: أن صنعهم كيد ساحر، واحتمال الكف يقتضي نصب كيد، وليس فليس. سي

[٥٥٢] اتي باللام في الخبر للفرق بين النفي والاثبات، وسيأتي تحقيق ذلك. سي

[٥٥٣] كل: مبتدأ، واللام: لام الابتداء، وما: زائدة، وجميع: خبر المبتدأ، ومحضرون: نعته. ي

[٥٥٤] إن مخففة من الثقيلة، وكلا: اسمها، واللام في (لما) لام الابتداء، وما: موصوفة خبر إن، وليوفينهم: جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة، والتقدير: وإن كلا لخلق موفى عمله. ي

ش: وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية قال الله تعالى: وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين وقال تعالى: لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون فدخلت على الجملتين.

ص: وأما أن فتعمل ويجب في غير الضرورة حذف اسمها ضمير الشأن وكون خبرها جملة مفصولة إن بدئت بفعل متصرف غير دعاء بقد أو تنفيس أو نفي أو لو.

ش: وأما أن المفتوحة فإنها إذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الإعمال لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور:

أن يكون ضميرا لا ظاهرا.

وأن يكون بمعنى الشأن.

وأن يكون محذوفا.

ويجب في خبرها أن يكون جملة لا مفردا فإن كانت الجملة اسمية أو فعلية فعلها جامد أو فعلية فعلها متصرف وهو دعاء[٥٥٥] لم تحتج إلى فاصل يفصلها من أن.

مثال الاسمية قوله تعالى: أن الحمد لله رب العالمين تقديره أنه الحمد لله أي الأمر والشأن فخففت أن وحذف اسمها ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل.

ومثال الفعلية التي فعلها جامد: وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم وأن ليس للإنسان إلا ما سعى والتقدير وأنه عسى وأنه ليس.

ومثال التي فعلها متصرف وهو دعاء والخامسة أن غضب الله عليها في قراءة من خفف أن وكسر الضاد.

---

[٥٥٥] إنما لم يحتج الى فاصل فيما ذكر، لأنه إنما يؤتى به للفصل بين المخففة من الثقيلة والتي لنصب المضارع، وهذه الثانية لا تدخل على هذه الامور فاستغني فيها عن الفاصل، بخلاف ما بعد ذلك فإنها تدخل عليه فاحتيج الى ما ذكر. ف

فإن كان الفعل متصرفا وكان غير دعاء وجب أن يفصل[٥٥٦] من أن بواحد من أربعة وهي:

قد نحو: ونعلم أن قد صدقتنا ليعلم أن قد أبلغوا.

وحرف التنفيس نحو: علم أن سيكون منكم مرضى.

وحرف النفي نحو: أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا.

ولو نحو: وأن لو[٥٥٧] استقاموا.

وربما جاء في الشعر بغير فصل كقوله:

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل[٥٥٨]

وربما جاء اسم أن في ضرورة الشعر مصرحا به غير ضمير شأن فيأتي خبرها حينئذ مفردا وجملة وقد اجتمعا في قوله:

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثمالا[٥٥٩]

ص: وأما كأن فتعمل ويقل ذكر اسمها ويفصل الفعل منها بلم أو قد.

---

[٥٥٦] لئلا تلتبس بأن المصدرية الناصبة للمضارع، لأن الناصبة للمضارع لضعفها لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شيء، وذلك كما التزموا اللام في المكسورة اذا خففت واهملت لئلا تلتبس بالنافية كما ستعرف. سي

[٥٥٧] حرف شرط غير جازم –حرف امتناع لامتناع–. ع

[٥٥٨] (يؤملون) بالبناء للمجهول وتضعيف الميم، أي: يرجوهم الناس ويؤملون عطائهم، (سؤل) بضم السين وسكون الهمزة، ما تسأله وتتمناه.

المعنى: علموا أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا رجائهم، بل جادوا قبل سؤالهم لهم بأعظم ما يسأله السائل.

[٥٥٩] (غيث) مطر، (مريع) بفتح الميم وكسر الراء كثير الانبات، (ثمالا) بكسر الثاء الغياث والذخر.

المعنى: تمدحه بأنه جواد كريم وأنه يعطي المحروم ويغيث الملهوف، فهو للضيوف والمرملين بمنزلة الربيع كثير النفع.

ش: إذا خففت كأن وجب إعمالها كما يجب إعمال أن ولكن ذكر اسمها أكثر[٥٦٠] من ذكر اسم أن ولا يلزم أن يكون ضميرا قال الشاعر:

ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم[٥٦١]

يروى بنصب الظبية على أنها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف أي كأن ظبيةً عاطية هذه المرأة فيكون من عكس التشبيه[٥٦٢] أو كأن مكانها ظبية على حقيقة التشبيه[٥٦٣].

ويروى برفعها على حذف الاسم أي كأنها ظبية.

---

[٥٦٠] لكنه قليل كذلك كما ذكر في المتن. أ

[٥٦١] (توافينا) بضم أوله من الموافاة وهي المقابلة بالاحسان والمجازات الحسنة، (مقسم) بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين، أي: حسن حجيل، (تعطو) تتناول وتأخذ لترعى، (وارق) بكسر الراء كثير الورق، (السلم) بفتحتين شجر من شجر العضا جمع سلمة.

المعنى: يصف إمرأة بأن لها وجها جميلا حسنا وعنقا كعنق الضبية طويلا.

محل الشاهد: جواز ذكر الاسم مع تخفيف كأن، ففي الرواية الأولى يكون الاسم مذكورا كما تبين.

[٥٦٢] لأن حقيقة التشبيه هو تشبيه الأدنى بالأعلى، كتشبيه المرأة بالظبية، وهنا شبه الظبية بالمرأة للمبالغة. سي

أي: هذه الظبية العاطية كأنها هذه المرأة. أ

[٥٦٣] وأصل الكلام: كأن مكان ظبية، فـ(مكان) هو اسم كأن، لكن حذف وأقيم (ظبية) مقامه، فانتصب، وصار المعنى: إن منزلة الظبية صارت بمنزلة محبوبته، لما بينهما من المناسبة في المحاسن، فهو على حقيقة التشبيه، لأن منزلة محبوبته أمر مقرر ثابت عنده، وشبه به منزلة الظبية لما علمت، وبه تعلم أن المراد بالمكان: المنزلة والمكانة، فالمشبه هو منزلة الظبية بمنزلة المرأة، وهو لا يقتضي عكس التشبيه. ف

وقال المصنف في التوضيح في توجيه النصب: يروى بالنصب على حذف الخبر، أي: كأن مكانها. وكتب عليه الدنوشري: أي: في مكانها، وهو من عكس التشبيه للمبالغة، أي: انها جميلة جدا فإذا حلت في مكان فكأن ظبية حلت في مكانها لكونها تشبهها. وعلى هذا يكون قول المصنف هنا (على حقيقة التشبيه) منظورا فيه. سي

وإذا كان الخبر مفردا أو جملة اسمية لم يحتج لفاصل فالمفرد كقوله: كأن ظبية في رواية من رفع والجملة الاسمية كقوله:

..... كأن ثدياه حقان[٥٦٤]

وإن كان فعلا وجب[٥٦٥] أن يفصل منها إما بلم أو قد، فالأول: كقوله تعالى: كأن لم تغن بالأمس وقول الشاعر:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر[٥٦٦]

والثاني: كقوله:

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد[٥٦٧]

أي وكأن قد زالت فحذف الفعل.

---

[٥٦٤] (حقان) تثنية حق وهي قطعة من خشب أو عاج تنحت ثم تسوى.

[٥٦٥] ليحصل الفرق بين المخففة والمركبة من كاف الجر وأن الناصبة للفعل. سي

[٥٦٦] (حجون) بفتح الحاء، جبل مشرف بمكة، (الصفا) جبل في مكة قبال المسجد الحرام، (أنيس) أراد به انسان، (يسمر سامر) أراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون.

المعنى: يتحزن على مغادرتهم بلادهم فيقول: إننا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها، وكأننا لم نسكن بقاعها ولم نجتمع في نواديها.

[٥٦٧] (أزف) قرب ودنا، (الترحل) الرحيل ومفارقة الديار، (ركابنا) ابلنا التي نركبها، (تزل) بضم الزاي، مضارع زال يزول، بمعنى ذهب، (رحالنا) جمع رحل وهو ما يوضع على الابل ليركب الراكب فوقه.

المعنى: قد دنى وقت الرحيل ومفارقة الديار، ولكن الابل التي سنرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا، وهي كالتي قد فارقت لأنها مهيئة معدة.

ص: ولا يتوسط خبرهن إلا ظرفا أو مجرورا نحو: إن في ذلك لعبرة إن لدينا أنكالا ولا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسمه ولا تقديمه عليها كما جاز في باب كان لا يقال إن قائم زيدا كما يقال كان قائما زيد.

والفرق بينهما أن الأفعال أمكن[٥٦٨] في العمل من الحروف فكانت أجمل لأن يتصرف في معمولها وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره:

كأني من أخبار إن ولم يجز له أحد في النحو أن يتقدما

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فإنه يجوز فيما أن يتوسط لأنهم قد يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما[٥٦٩] كما قال الله تعالى: إن لدينا أنكالا إن في ذلك لعبرة لمن يخشى[٥٧٠].

واستغنيت بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسألة الظرف والجار والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس.

ولا يلزم من ذكري توسيطهم الظرف والمجرور أن يكونوا يجيزون تقديمه لأنه لا يلزم من تجويزهم في الأسهل تجويزهم في غيره.

ص: وتكسر إن في الابتداء نحو: إنا أنزلناه في ليلة القدر وبعد القسم نحو: حم والكتاب المبين إنا أنزلناه والقول نحو: قال إني عبد الله وقبل اللام نحو: والله يعلم إنك لرسوله.

ش: تكسر ان في مواضع:

---

[٥٦٨] لدلالتها على الحدث والزمان بخلاف الحروف. ف

[٥٦٩] وذلك لكثرتهما في الاستعمال. سي

[٥٧٠] ويقدر المتعلق المحذوف بعد الاسم على الصحيح، لئلا يلزم الفصل بين ان واسمها بغير الظرف والجار والمجرور. ف

أحداها: أن تقع في ابتداء[٥٧١] الجملة[٥٧٢] كقوله تعالى: إنا أنزلناه[٥٧٣] إنا أعطيناك الكوثر ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

الثاني: بعد القسم[٥٧٤] كقوله تعالى: حم والكتاب المبين إنا أنزلناه يس والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين.

الثالث: أن تقع محكية[٥٧٥] بالقول[٥٧٦] كقوله تعالى: قال إني[٥٧٧] عبد الله[٥٧٨].

الرابع: أن تقع اللام بعدها كقوله تعالى: والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون فكسرت بعد يعلم ويشهد وإن كانت قد فتحت بعد علم وشهد في قوله

---

[٥٧١] وبعض النحويين ذهب الى جواز الابتداء بان المفتوحة أول الكلام، فتقول: أن زيدا قائم عندي. سي

[٥٧٢] أشار بذلك الى أنه ليس المراد بالابتداء في المتن التجرد للاسناد كما قد يتوهم، لأن الواقعة فيه مفتوحة.

[٥٧٣] وإنما وجب الكسر لأنها لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر، و(في ليلة) متعلق بأنزلناه لا بالاستقرار. سي

[٥٧٤] لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة، وان المفتوحة تصير الجملة مفرادا. سي

[٥٧٥] أي: تكون مقولة للقول، أي: داخلة فيما قيل. أ

[٥٧٦] بالقول أي: لا بمعنى الاعتقاد، ولم يقيد به لإغناء لفظ محكية عنه، ووجب الكسر لأن المحكي بالقول لا يكون الا جملة أو ما يؤدي معناها، فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت، نحو: أخصك بالقول أنك فاضل، ونحو: القول أن زيدا عاقل، فإنها في الأول على معنى لام التعليل، أي: لأنك فاضل، وفي الثاني في تأويل مفعول للقول بمعنى الظن. سي

[٥٧٧] جملة (إني عبد الله) في محل نصب مفعول به مقول القول، فإعراب الجملة أنها في محل مفعول به، وهذا هو المفعول به الوحيد الذي تكسر فيه إن، وهو كونها محكية بالقول، فإن كانت مفعولا به لكن غير محكية به فتحت، نحو: ولا تخافون أنكم أشركتم. أ

[٥٧٨] إنما وجب الكسر بعد القول لأنه إنما ينصب الجمل أو المفرد المؤول بالجملة، ولو فتحت كانت تؤول بمفرد غير مؤول بجملة، ولو كان القول بمعنى الظن فتحت، نحو: أتقول أنك فاضل، أي: أتظن. ف

تعالى: علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم شهد الله أنه لا إله الا هو وذلك لوجود اللام في الأولين[٥٧٩] دون الآخرين.

ص: ويجوز دخول اللام على ما تأخر من خبر ان المكسورة أو اسمها أو ما توسط من معمول الخبر أو الفصل ويجب مع المخففة إن أهملت ولم يظهر المعنى.

ش: يجوز دخول[٥٨٠] لام الابتداء[٥٨١] بعد إن المكسورة على واحد من أربعة اثنين متأخرين واثنين متوسطين:

فأما المتأخران فالخبر نحو: وإن ربك لذو مغفرة والاسم نحو: إن في ذلك لعبرة.

وأما المتوسطان فمعمول الخبر نحو: إن زيدا لطعامك آكل والضمير المسمى عند البصريين فصلا[٥٨٢] وعند الكوفين عمادا[٥٨٣] نحو: إن هذا لهو القصص الحق[٥٨٤] وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون.

---

[٥٧٩] أي: ولو فتحت (إن) لزم تسليط العامل عليها، ولام الابتداء لها الصدارة في الكلام فتمنع ما قبلها من أن يعمل فيما بعدها، وهي وإن تأخرت لفظا فرتبتها التقديم، وإنما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله، ولم تؤخر ان لقوتها في العمل. سي

[٥٨٠] وذلك عند ارادة المبالغة في التأكيد، أو ارادة تخليص المضارع للحال غالبا. سي

[٥٨١] وهي اللام المسماة بالمزحلقة، وبنو تميم يقولون: زحلوقة، وأهل العالية: زحلوفة، وسميت بذلك لأن أصل: إن زيدا لقائم: لإن زيدا قائم، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين غير ممتزجين مؤكدين لمضمون جملة، فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها. سي

[٥٨٢] لأنه فصل بين كون ما بعده نعتا، وكونه خبرا، لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يكون القائم خبرا عن زيد، وأن يكون صفة له، فلما أتيت بضمير الفصل تعين كونه خبرا لا صفة. ي

[٥٨٣] لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى، أو لكونه حافظا لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ للسقف عن السقوط. ه

[٥٨٤] هذا إذا لم يعرب (هو) مبتدأ، وإلا فليس هو حينئذ ضمير فصل، لأنه على الصحيح لا محل له من الاعراب. سي

وقد يكون دخول اللام واجبا وذلك اذا خففت وأهملت ولم يظهر قصد الاثبات كقولك: ان زيد لمنطلق وإنما وجبت ههنا فرقا بينها وبين ان النافية كالتي في قوله تعالى: ان عندكم من سلطان بهذه، ولهذا تسمى اللام الفارقة لأنها فرقت بين النفي والاثبات.

فان اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزا لا واجبا لعدم الالتباس وذلك اذا شددت نحو: انّ زيدا قائم أو خففت وأعملت نحو: ان زيدا قائم أو خففت وأهملت وظهر المعنى كقول الشاعر:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن[٥٨٥]

لا النافية للجنس

ص: ومثل ان لا النافية للجنس[٥٨٦] لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها نحو: لا صاحب علم ممقوت ولا عشرين درهما عندي وان كان اسمها غير مضاف ولا شبهه بني على الفتح في نحو: لا رجل ولا رجال وعليه أو على الكسر في نحو: لا مسلمات وعلى الياء في نحو: لا رجلين ولا مسلمين.

ش: يجري مجرى ان في نصب الاسم ورفع الخبر لا بثلاثة شروط:

الصحيح أنه اسم، وأنه لا محل له من الاعراب. ه

[٥٨٥] (أباة) بضم الهمزة جمع آب، ومعناه ممتنع، (الضيم) الظلم، (كرام المعادن) طيبة الاصول.

[٥٨٦] أي: نفي الخبر عن الجنس كله على سبيل الاستغراق والشمول، فإذا قلت: لا طالب حاضر، فقد نفيت الحضور عن جميع أفراد الطلاب. ت

أحدها: ان يكون نافية للجنس[٥٨٧].

والثاني: ان يكون معمولاها نكرتين[٥٨٨].

والثالث: ان يكون الاسم مقدما والخبر مؤخرا.

فإن انخرم الشرط الأول بأن كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته نحو: لا تحزن ان الله معنا أو زائدة[٥٨٩] لم تعمل شيئا نحو: ما منعك ألا تسجد[٥٩٠] إذ أمرتك أو نافية للوحدة عملت عمل ليس[٥٩١] نحو: لا رجل في الدار بل رجلان[٥٩٢].

وان انخرم أحد الشرطين الأخيرين لم تعمل[٥٩٣] ووجب تكرارها[٥٩٤] مثال الأول: لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال الثاني: لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون.

وإذا استوفت الشروط فلا يخلوا اسمها اما ان يكون مضافا أو شبيها به أو مفردا:

---

[٥٨٧] وذلك إذا دخلت على نكرة وأريد بها النفي العام وقدر فيه (من) الاستغراقية، لأن (من) هي الموضوعة للجنس. سي

[٥٨٨] أما الاسم فلأنه على تقدير من الاستغراقية، وهي مختصة بالنكرات، وأما الخبر فعلى الاصل. سي

[٥٨٩] وهي التي دخولها في الكلام كخروجها. ه

[٥٩٠] فـ(لا) صلة، لأن المعنى عليه إذ المنع من السجود لا من عدمه وإلا لسجد. سي

[٥٩١] وكذا تعمل عملها إذا أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور، نحو: لا رجل قائما، ويمتنع أن يقال بعده: بل رجلان. سي

[٥٩٢] هذا من قرائن إرادة غير الجنس، ومن قرائن إرادة الجنس: بل إمرأة مثلا. سي

[٥٩٣] أصلا حتى عمل ليس لأن من شروط عمل لا عمل ليس أن تنكير معموليها وتقديم الاسم. أ

[٥٩٤] في الصورتين مع العاطف. سي

والمراد بتكرارها: ذكرها مرتين فأكثر لكن بشرط العطف. ف

أقول: فالمراد بتكرارها أنك إذا عطفت فلابد من تكرارها، وليس المراد أنك تكررها حتى بدون العطف.

فان كان مضافا أو شبيها به[٥٩٥] ظهر النصب[٥٩٦] فيه فالمضاف كقولك: لا صاحب علم ممقوت ولا صاحب جود مذموم، والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه[٥٩٧] اما مرفوع به نحو: لا قبيحا فعله ممدوح أو منصوب به نحو: لا طالعا جبلا حاضر أو مخفوض بخافض يتعلق به نحو: لا خيرا من زيد عندنا.

وإن كان مفردا أي غير مضاف ولا شبيه به[٥٩٨] فإنه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا فإن كان مفردا أو جمع تكسير بني على الفتح نحو: لا رجل ولا رجال وإن كان

---

[٥٩٥] سمي شبيها بالمضاف لأنه يشبه المضاف في عمله فيما بعده. ه

سمي شبيها بالمضاف لأنه يشبه المضاف في الافتقار لما بعده. ل

أقول: فإنك عندما تقول: رأيت غلام زيد، فإنك تريد أن تقول انك رأيت غلاما خاصا وهو غلام زيد لا أي غلام، وهذا لا يؤدى بالمضاف وحده وإنما به وبالمضاف اليه، فاحتاج المضاف الى المضاف اليه في تأدية المعنى، وكذلك في الشبيه بالمضاف، فإنك في: لا طالعا جبلا تريد أن تنفي خصوص الطالع الجبل لا مطلق الطالع.

[٥٩٦] بلا تنوين في المضاف، وبتنوين في الشبيه به، وأجاز البغداديون: لا طالع جبلا، بلا تنوين، أجروه في ذلك مجرى المضاف، كما أجري مجراه في الاعراب، وعليه خرج الحديث: (لا مانع لما اعطيت، ولا معطي لما منعت). سي

[٥٩٧] أي: شيء يتم به معنى الشبيه بالمضاف، فإن جبلا تعلق بطالعا، بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه، كما ان المضاف يتعلق بالمضاف اليه بحيث لا يتم معناه بدونه. ل

[٥٩٨] المفرد له عدة اطلاقات:

١) ما يقابل المثنى والجمع، وذلك في باب ما خرج عن الأصل في الاعراب، فزيد مفرد، والزيدان والزيدون والزينبات ليس بمفرد.

٢) ما يقابل المركب، فزيد وزيدان وزيدون والزينبات مفرد، وبعلبك وعبد الله وسيبويه ليس بمفرد.

٣) ما يقابل المضاف والشبيه به، فزيد مفرد، وغلام زيد ليس بمفرد.

٤) ما يقابل الجملة وشبهها، وذلك في باب المبتدأ والخبر. أ

مثنى أو جمع مذكر سالما فإنه يبنى على الياء كما ينصب بالياء تقول: لا رجلين ولا مسلمين عندي، وإن كان جمع مؤنث سالما بني على الكسر وقد يبنى على الفتح نحو: لا مسلمات في الدار وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

لا سابغات ولا جأواء باسلة تقي المنون لدى استيفاء آجال[٥٩٩]

ص: ولك في نحو: لا حول ولا قوة فتح الأول وفي الثاني: الفتح والنصب والرفع[٦٠٠] كالصفة في نحو: لا رجل ظريف ورفعه فيمتنع النصب وإن لم تتكرر لا أو فصلت الصفة أو كانت غير مفردة أمتنع الفتح.

ش: اذا تكررت لا مع النكرة[٦٠١] جاز في النكرة الأولى: الفتح[٦٠٢] والرفع[٦٠٣] فإن فتحت فلك في الثانية ثلاثة أوجه: الرفع[٦٠٤] والفتح[٦٠٥] والنصب[٦٠٦]، وإن رفعت فلك في الثانية وجهان: الرفع[٦٠٧] والفتح[٦٠٨] ويمتنع النصب[٦٠٩].

والمفرد في هذا الباب وباب المنادى هو: ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف، فيدخل فيه المثنى وجمع التكسير وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم. ة

ويخرج منه المفرد الشبيه بالمضاف، فالشبيه بالمضاف مفرد بالاصطلاح الاول إلا أنه ليس بمفرد في الثالث. أ

[٥٩٩] (سابغات) أراد دروعا سابغات، أي: واسعات، فحذف الموصوف وأقام الصفة مكانه، (جأواء) الجيش العظيم، (باسلة) متصفة بالبسالة وهي الشجاعة، (المنون) الموت.

المعنى: لا ينجيك من الموت ولا يقيك منه -إذا استكملت أجلك- دروع واسعة تلبسها، أو جيش كثير العدد وافر الشجاعة يمنع عنك، فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون.

[٦٠٠] أما الفتح فعلى أن لا الثانية عاملة كالأولى عمل إن، وأما الرفع فعلى أنها عاملة عمل ليس، أو أنها مهملة وما بعدها مبتدأ وخبر، أو معطوف على محل لا مع اسمها، فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا، وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف. ي

[٦٠١] فهذا هو مراده في المتن بقوله: (نحو لا حول ولا قوة)، أي: نحوها من كل موضع تكررت فيه لا مع النكرة. أ

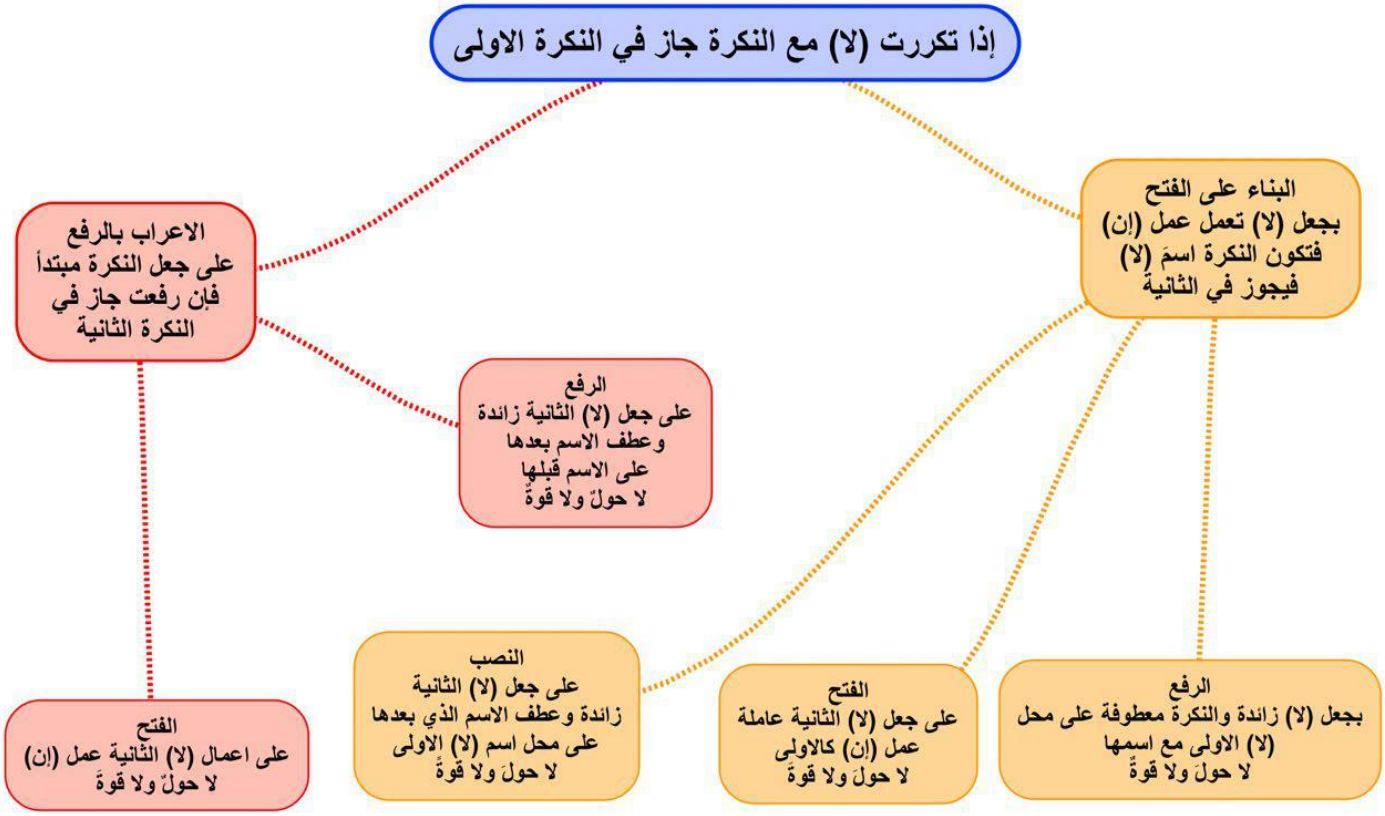

[٦٠٢] على اعمال لا عمل إن. سي

[٦٠٣] على الابتداء، أو اعمال لا عمل ليس إن لم نقل انه خاص بالشعر. سي

[٦٠٤] على اعمالها عمل ليس، أو على أنها زائدة، وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها، فإن موضعهما رفع بالابتداء، لأنهما بالتركيب صارا كالشيء الواحد، وحق الاسم المخبر عنه أن يرفع بالابتداء. سي

[٦٠٥] على أن لا الثانية عاملة كالأولى. سي

[٦٠٦] على جعل لا زائدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبله. سي

[٦٠٧] على جعل لا الثانية زائدة وعطف الاسم بعدها على الاسم قبلها. أ

[٦٠٨] على اعمال لا الثانية عمل إن. أ

[٦٠٩] لعدم نصب المعطوف عليه لفظا أو محلا. سي

فتحصل أنه يجوز فتح الاسمين[٦١٠] ورفعهما وفتح الأول ورفع الثاني وعكسه وفتح الأول ونصب الثاني فهذه خمسة أوجه في مجموع التركيب.

فإن لم تتكرر لا مع النكرة الثانية: لم يجز في الأولى الرفع ولا في الثانية الفتح[٦١١] بل تقول: لا حولَ وقوةً أو قوةٌ بفتح حول لا غير ونصب قوة أو رفعها قال الشاعر:

فلا أبَ وأبنا مثل مروان وأبنه[٦١٢]

ويجوز فلا أبَ وابنٌ.

وان كان اسم لا مفردا[٦١٣] ونعت بمفرد ولم يفصل بينهما فاصل مثل لا رجل ظريف في الدار جاز في الصفة:

الرفع[٦١٤] على موضع لا مع اسمها فإنهما في موضع الابتداء.

والنصب[٦١٥] على موضع اسمها فإن موضعه نصب بلا العاملة عمل إن.

والفتح على تقدير أنك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما.

---

[٦١٠] ١) لا حولَ ولا قوةَ، ٢) لا حولٌ ولا قوةٌ، ٣) لا حولَ ولا قوةٌ، ٤) لا حولٌ ولا قوةَ، ٥) لا حولَ ولا قوةً.

[٦١١] لعدم وجود لا. سي

[٦١٢] يروى برفع ابن ونصبه. ه

[٦١٣] مبنيا بطبيعة الحال. أ

[٦١٤] على اتباع الصفة لمحل لا مع اسمها.

[٦١٥] على اتباع الصفة لمحل اسم لا. ه

فإن فصل بينهما فاصل أو كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح لامتناع التركيب، فالأول: نحو: لا رجل في الدار ظريف وظريفا والثاني: نحو: لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا.

ظن وأخواتها

ص: الثالث: ظن ورأى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد وعلم القلبيات فتنصبها مفعولين نحو: رأيت الله أكبر كل شيء ويلغين برجحان إن تأخرن نحو: القوم في أثري ظننت وبمساواة إن توسطن نحو: وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور وإن وليهن ما أو لا أو إن النافيات أو لام الابتداء أو القسم أو الاستفهام بطل عملهن في اللفظ وجوبا وسمى ذلك تعليقا نحو: لنعلم أي الحزبين أحصى.

ش: الباب الثالث من النواسخ ما ينصب المبتدأ والخبر معا وهو أفعال القلوب[٦١٦] وهو ظن نحو: وإني لأظنك يا فرعون مثبورا ورأى نحو: إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا وقول الشاعر:

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا[٦١٧]

وحسب نحو: لا تحسبوه شرا لكم.

ودرى كقوله:

دريت الوفي العهد ياعرو فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد[٦١٨]

---

[٦١٦] أي: الافعال التي معناها قائم بالقلوب. ي

[٦١٧] (محاولة) تطلق المحاولة على طلب الشيء بحيلة، وعلى القوة، والأول لا يليق بجانب الله تعالى.

وخال كقوله:

..... يخال به راعي الحمولة طائرا[٦١٩]

وزعم كقوله:

زعمتني شيخا ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دبيبا[٦٢٠]

ووجد كقوله تعالى: تجدوه عند الله هو[٦٢١] خيرا وأعظم أجرا وعليم كقوله تعالى: فإن علمتموهن مؤمنات.

ومن أحكام هذه الأفعال أنه يجوز فيها الإلغاء والتعليق فأما الإلغاء فهو عبارة عن إبطال عملها في اللفظ والمحل لتوسطها بين المفعولين أو تأخرها عنهما مثال توسطها بينهما قولك: زيدا ظننت عالما بالإعمال ويجوز زيد ظننت عالم بالإهمال قال الشاعر:

أبالأراجيز يابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور[٦٢٢]

---

[٦١٨] (دريت) مبني للمجهول، (اغتبط) أمر من الاغتباط، وهو في الاصل أن تتمنى مثل حال غيرك بدون أن تتمنى زوال حاله عنه، والمراد هنا السرور.

المعنى: ان الناس قد علموا عنك أنك الرجل الذي لا ينقض عهده، واستيقنوا ذلك منك، فلا يداخلهم فيه شك، فيلزمك أن بذلك عينا وتمتلئ سرورا، فإن السرور حميد بالوفاء.

[٦١٩] (الحمولة) الركائب.

[٦٢٠] (شيخا) يقال للانسان إذا بلغ الخمسين الى الثمانين، (يدب دبيبا) يمشي مشيا متقاربا، ويسير سيرا ضعيفا.

المعنى: ظنت هذه المرأة أنني قد كبرت سني وضعفت قوتي، ولكنها لا تعلم حقيقة الأمر، لأن من كان مثلي يسير سيرا قويا لا يقال له شيخ، لأن الشيخ هو الذي يمشي مشيا ضعيفا.

[٦٢١] ضمير فصل لا محل له من الاعراب، وخيرا مفعول به ثان. ع

فاللؤم مبتدأ مؤخر وفي الأراجيز في موضع رفع لأنه خبر مقدم وألغيت خلت لتوسطها بينما وهل للوجهان سواء أو الإعمال أرجح فيه مذهبان[٦٢٣].

ومثال تأخرها عنهما قولك: زيد عالم ظننت بالإهمال وهو الأرجح بالاتفاق ويجوز زيدا عالما ظننت بالإعمال قال الشاعر:

القوم في أثري ظننت فإن يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا[٦٢٤]

فالقوم مبتدأ وفي أثري في موضع رفع على أنه خبره وأهملت ظن لتأخرها عنهما ومتى تقدم الفعل على المبتدأ والخبر معا لم يجز الإهمال لا تقول: ظننت زيد قائم بالرفع خلافا للكوفيين.

وأما التعليق فهو عبارة عن إبطال عملها لفظا لا محلا[٦٢٥] لاعتراض[٦٢٦] ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها[٦٢٧] والمراد بماله صدر الكلام:

---

[٦٢٢] (الأراجيز) جمع أرجوزة بضم الهمزة، وهي ما كان من الشعر على وزن بحر الرجز، (توعدني) تهددني، (اللؤم) أن يجتمع في الانسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء، وقد بالغ الشاعر في جعل المهجو ابنا للؤم، اشارة الى أن ذلك طبيعة فيه، (الخور) بفتح الخاء والواو الضعف.

المعنى: أتهددني بالاراجيز وفيها اللؤم والضعف.

[٦٢٣] واختار المصنف المساواة في المتن، وفي الاوضح الاعمال أرجح. ف

[٦٢٤] المعنى: انني أظن أن القوم يتعقبوني وهم خلفي، فإن كان هذا الذي أظنه واقعا فسوف أفلت منهم أو أوقع بهم أعظم وقيعة، فأخيب فألهم وأظفر عليهم.

[٦٢٥] ويعرب المفعولان مبتدأ وخبرا، والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد المفعولين. ح

[٦٢٦] هذا التعليل لا يأتي في نحو: لنعلم أيُّ الحزبين أحصى، إذ لم يعترض بينها وبين معمولها بشيء، إذ ان معمولها هو المانع. ف

[٦٢٧] فإن ما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده، ولا يعمل فيه. أ

ما النافية كقولك: علمت ما زيد قائم وقال الله تعالى: لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره وليسا مفعولا أولا وثانيا.

ولا النافية كقولك: علمت لا زيد قائم ولا عمرو.

وإن النافية كقوله تعالى: وتظننون إن لبثتم إلا قليلا[٦٢٨] أي ما لبثتم إلا قليلا.

ولام الابتداء نحو قولك: علمت لزيد قائم قال الله تعالى: ولقد علموا لمن اشتراه[٦٢٩] ماله في الآخرة من خلاق[٦٣٠].

ولام القسم كقول الشاعر:

ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها

والاستفهام كقولك: علمت أزيد قائم[٦٣١] وكذلك إذا كان في الجملة اسم استفهام سواء كان أحد جزئي الجملة أو كان فضلة.

فالأول: نحو قوله تعالى: ولتعلمن أينا[٦٣٢] أشد عذابا وأبقى.

---

[٦٢٨] الجملة الفعلية في محل نصب بتظنون سدت مسد المفعولين. ع

[٦٢٩] اللام لام الابتداء، و(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وكسرت النون لالتقاء الساكنين، والفعل (اشتراه) فعل الشرط في محل جزم بمن، وجملة (من اشتراه) سدت مسد مفعولي علموا، وجملة (ما له في الآخرة من خلاق) جواب الشرط، وجملتا فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر (من)، ويجوز أن تكون الجملة الاسمية في محل نصب بيعلموا سدت مسد مفعوليه، ويجوز أن تكون (من) اسما موصولا. ع

[٦٣٠] مبتدأ مجرور لفظا بمن الزائدة مرفوع محلا. ع

[٦٣١] أي: علمت جواب هذا الكلام. سي

[٦٣٢] فأي بما أنها لها الصدارة في الكلام فلا يعمل فيها ما قبلها، وكذلك تمنع العمل فيما بعدها. أ

والثاني: كقوله تعالى: وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون[٦٣٣] فأي منقلب منصوب ينقلبون على المصدرية أي ينقلبون أي انقلاب ويعلم معلقة عن الجملة بأسرها لما فيها من اسم الاستفهام وهو أي.

وربما توهم بعض الطلبة انتصاب أي بيعلم وهو خطأ لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله.

وإنما سمي هذا الإهمال تعليقا لأن العامل في نحو قولك: علمت ما زيد قائم عامل في المحل[٦٣٤] وليس عاملا في اللفظ فهو عامل لا عامل فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لا مزوجة ولا مطلقة والمرأة المعلقة هي التي أساء زوجها عشرتها.

والدليل على أن الفعل عامل في المحل أنه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كثير:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكي ولا موجعات القلب حتى تولت[٦٣٥]

فعطف موجعات بالنصب على محل قوله: ما لبكى الذي علق عن العمل فيه قوله: أدري.

---

[٦٣٣] الجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب بالفعل (يعلم) سدت مسد مفعوليه. ع

[٦٣٤] أي: محل الجملة، دون محل كل واحد من جزئيها، لأن هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة، فإذا امتنع عملها في الجزئين رجعت الى الاصل وهو محل الجملة. سي

[٦٣٥] (عزة) اسم حبيبة الشاعر، (موجعات) جمع موجعة، وهي المؤلمة.

المعنى: قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعرف البكاء، لأنه لم يكن يمر بخاطري، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة، لأنني كنت مرتاح الخاطر هنيء البال، وقد بقيت على حال مرضية الى أن استولت عزة على قلبي وامتلكت مشاعري فسلبت هنائتي.

والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم وأعز وأكرم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الفاعل

ص: باب الفاعل[٦٣٦] مرفوع[٦٣٧] كقام زيد ومات عمرو ولا يتأخر عامله عنه ولا تلحقه علامة تثنية ولا جمع بل يقال قام رجلان ورجال ونساء كما يقال قام رجل وشذ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل أو مخرجيهم وتلحقه علامة تأنيث[٦٣٨] ان كان مؤنثا كقامت هند وطلعت الشمس ويجوز الوجهان في مجازي التأنيث الظاهر نحو: قد جاءتكم موظعة من ربكم قد جاءكم بنة وفي الحقيقي المنفصل نحو: حصرت القاضي امرأة والمتصل في باب نعم وبئس نحو: نعمت المرأة هند وفي الجمع نحو: قالت الأعراب إلا جمعي التصحيح فكمفرديهما نحو: قام الزيدون وقامت الهندات وإنما امتنع في النثر ما قامت إلا هند لأن الفاعل مذكر محذوف كحذفه في نحو: أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وقضى الأمر وأسمع[٦٣٩] بهم وأبصر ويمتنع في غيرهن.

---

[٦٣٦] هو لغة من أوجد الفعل. ف

[٦٣٧] وقد يجر لفظا ويكون في محل رفع، وذلك في موضعين:

١) إذا أضيف المصدر اليه، نحو: سرني احترام خالدٍ أباه، فخالد فاعل المصدر مجرور لفظا مرفوع محلا.

٢) أن يجر بحرف جر زائد، نحو: وكفى بالله حسيبا، وما جاء من أحد. ت

[٦٣٨] أي: دالة على تأنيث الفاعل لا الفعل، إذ الفعل لا يوصف بالتأنيث. ي

[٦٣٩] فعل ماض أتى على صيغة الأمر شذوذا، مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض المأتي به من أجل صيغة الأمر، (بهم) الباء حرف جر زائد، (هم) ضمير الغائبين في محل جر لفظا وفي محل رفع محلا لأنه فاعل، و(أسمع) فيه معنى التعجب بمعنى لو شاهدتهم لقلت ذلك متعجبا، أي: ما أسمعهم وأبصرهم، والمعنى: تعجب من شدة سمعهم وابصارهم بعد أن كانوا في الدنيا صما وعميا عن سماع الحق ورؤيته. ع

ش: لما انقضى الكلام في ذكر المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ شرعت في ذكر باب الفاعل وما يتعلق به من باب النائب وباب التنازع[٦٤٠] وما يتعلق به[٦٤١] من باب الاشتغال.

اعلم أن الفاعل عبارة عن اسم[٦٤٢] صريح أو مؤول به[٦٤٣] أسند[٦٤٤] إليه فعل أو مؤول به[٦٤٥] مقدم عليه[٦٤٦] بالأصالة واقعا منه[٦٤٧] أو قائما به مثال ذلك زيد من قولك: ضرب

---

[٦٤٠] وجه تعلقه بباب الفاعل أن الفعل فيه مقدم على المعمول، وذلك المعمول قد يكون فاعلا وقد يكون غير ذلك. ي

[٦٤١] بالفاعل، وقوله: (وبباب المبتدأ) معطوف على الضمير المجرور، ووجه تعلق الاشتغال بباب المبتدأ والخبر أن الاسم السابق يكون مبتدأ خبره ما بعده، ووجه تعلقه بباب الفاعل أنه يكون فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور. ي

[٦٤٢] ظاهر أو مضمر، بارز أو مستتر. سي

[٦٤٣] يكون الفاعل مؤولا إذا وقع مصدرا منسبكا من حرف مصدري وصلته، وحروف المصادر خمسة وهي: أن الناصبة للمضارع، وأنَّ المشددة، وأن المخففة، وما، وكي، ولو، لكن الذي يصلح منها للسبك في باب الفاعل ثلاثة: (أن)، نحو: يسعدني أن تعمل الخير، و(أنَّ)، نحو: يسعدني أنك حريص، و(ما)، نحو: ينفعك ما أخلصت في عملك.

[٦٤٤] مراده بالاسناد هنا مطلق الربط والتعليق، لا ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد، فيشمل نحو: إن قام زيد، وفاعل الصفات في بعض الأحوال، وفاعل المصدر وغير ذلك. سي

[٦٤٥] لو قال: أو ما في معناه لكان أعم، فيشمل الظرف والجار والمجرور. ف

المراد به ما شبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري، وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله المعتمدان، وعند بعضهم الجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق، كأسد بمعنى شجاع، نحو: زيد أسد، وأسد غلامه. سي

فالمصدر نحو: عجبت من اتلاف المالَ محمدٌ، واسم الفاعل مثل: هل صانع الثوب فتاةٌ، والصفة المشبهة مثل: سحرنا الخطيب بكلام جميل أساليبُه، وأفعل التفضيل نحو: هذا الأكمل خلقُه. ح

[٦٤٦] بأن يكون بعده حقيقة أو حكما، كما في الفاعل المستتر فإن التقديم هناك حكمي. سي

زيد عمرا وعلم زيد فالأول: اسم أسند إليه فعل واقع منه فإن الضرب واقع من زيد والثاني: اسم أسند إليه فعل قائم به فإن العلم قائم بزيد.

وقولي أولا أو مؤول به يدخل فيه نحو: أن تخشع في قوله تعالى: ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ولكنه في تأويل الاسم وهو الخشوع.

وقولي ثانيا أو مؤول به يدخل فيه مختلف في قوله تعالى: مختلف ألوانه[٦٤٨] فألوانه فاعل ولم يسند إليه فعل[٦٤٩] ولكن أسند إليه مؤول بالفعل وهو مختلف فإنه في تأويل يختلف.

وخرج بقولي مقدم عليه[٦٥٠] نحو: زيد من قولك: زيد قام فليس بفاعل لأن الفعل المسند إليه ليس مقدما عليه بل مؤخرا عنه وإنما هو مبتدأ والفعل خبر.

---

[٦٤٧] الضمير في قوله: (واقعا) عائد على الفعل باعتبار مدلوله، وهو الحدث، ففي الكلام من أنواع البديع الاستخدام، وهو ذكر شيء بمعنى، واعادة الضمير عليه بمعنى آخر. ي

[٦٤٨] وصح اعمال مختلف لاعتماده على موصوف محذوف، والتقدير: صنف مختلف ألوانه. سي

واعلم أن الوصف إذا طابق ما بعده في التثنية أو الجمع نحو: أقائم الزيدان، وأقائمون الزيدون، كان خبرا مقدما وما بعده مبتدأ له، لأن المطابقة في الوصف تشعر بتحمل الضمير، وتحمله يمنع من كونه مبتدأ.

وإذا طابق ما بعده في الافراد جاز أن يكون مبتدأ وما بعده فاعل، وجاز أن يكون خبرا مقدما متحملا للضمير، نحو: أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم.

أما إذا لم يطابقه بأن كان مفردا وما بعده مثنى أو جمع وجب كونه مبتدأ وما بعده فاعل له. بن

[٦٤٩] من هذا نعلم أن ما قد يتوهم من أن (لكل فاعل فعل) غير صحيح، فقد يوجد الفاعل ولا يوجد الفعل، وكذا الكلام في العكس، فليس (لكل فعل فاعل)، فكان الزائدة مثلا فعل لكنها لا تحتاج الى فاعل لا مذكور ولا محذوف، وكذا الفعل المؤكد، نحو: جاء جاء الأمير، والأفعال التي اتصلت بما الكافة نحو: طالما وقلما.

[٦٥٠] لا حاجة لهذا القيد لأن المسند الى زيد ليس الفعل بل الجملة، فما ذكر خارج بقيد (فعل أو مؤول به). أ

وخرج بقولي بالأصالة[٦٥١] نحو: زيد من قولك: قائم زيد[٦٥٢] فإنه وإن أسند اليه شيء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه عليه ليس بالأصالة لأنه خبر فهو في نية التأخير.

وخرج بقولي واقعا منه إلخ نحو: زيد من قولك: ضُرب زيد فإن الفعل المسند إليه واقع عليه وليس واقعا منه ولا قائما به.

وإنما مثلت[٦٥٣] الفاعل بـ قام زيد ومات عمرو ليعلم أنه ليس معنى كون الاسم فاعلا أن مسماه أحدث شيئا[٦٥٤] بل كونه مسندا إليه على الوجه المذكور[٦٥٥]، ألا ترى أن عمرا لم يحدث الموت ومع ذلك يسمى فاعلا.

وإذا عرفت الفاعل فأعلم أن له أحكاما:

---

[٦٥١] فيه نظر، فإن قائم إنما هو مسند الى الضمير المستتر فيه، لكن إنما اتفق في الخارج أن الضمير هو لزيد، وإنما المسند الى زيد هو: القائم والضمير المستتر فيه، فهذا القيد لاغ لا حاجة إليه. ف

[٦٥٢] إن قلت: ما الفرق بين (مختلف ألوانه) وبين (قائم زيد)، فكلاهما قد اسند اليهما وصف في تأويل الفعل، ومع ذلك جعل الاول فاعلا دون الثاني.

قلت: الوصف انما يعمل إذا كان معتمدا، كما تقدم في باب المبتدأ والخبر، ونحو: (قائم زيد) لم يعتمد فلا يجوز أن يعمل، بل لابد أن يكون خبرا مقدما، بخلاف (مختلف ألوانه). أ

[٦٥٣] في المتن.

[٦٥٤] فليس المراد به الفاعل الاصطلاحي. أ

[٦٥٥] من كونه مسندا اليه فعل مقدم عليه بالاصالة واقعا منه أو قائما به، فلا يراد بالفاعل الفاعل اللغوي بل هو اصطلاح خاص، فإن الفاعل اللغوي هو من أوجد الفعل، والفاعل الاصطلاحي لا يوجد فعلا إذ ما هو إلا لفظ، نعم قد يوجد مسماه فعلا وقد لا يوجد، ففي قام زيد، الفاعل اللغوي هو زيد الخارجي، والاصطلاحي هو لفظ زيد، وفي نحو: مات عمرو وتحركت الشجرة، الفاعل اللغوي هو ملك الموت والهواء، والفاعل الاصطلاحي هو لفظ عمرو والشجرة. أ

أحدها: أن لا يتأخر عامله عنه فلا يجوز في نحو: قام أخواك أن تقول: أخواك قام وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه[٦٥٦] وإنما يقال أخواك قاما فيكون أخواك مبتدأ وما بعده فعل وفاعل والجملة خبر.

والثاني: أنه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع فلا يقال قاما أخواك[٦٥٧] ولا قاموا اخوتك ولا قمن نسوتك بل يقال في الجميع قام بالإفراد كما يقال قام أخوك.

هذا هو الأكثر ومن العرب[٦٥٨] من يلحق هذه العلامات بالعامل فعلا كان كقوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة[٦٥٩] بالليل وملائكة بالنهار أو اسما كقوله عليه الصلاة والسلام أو[٦٦٠] مخرجي هم قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك، والأصل أو مخرجوي[٦٦١] هم فقلبت[٦٦٢] الواو ياء وأدغمت الياء في الياء[٦٦٣] والأكثر أن يقال يتعاقب فيكم ملائكة[٦٦٤] أو مخرجي هم بتخفيف الياء.

---

[٦٥٦] في قوله: مقدم عليه بالاصالة. سي

[٦٥٧] لأنه لو قيل ذلك لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم مع ثقل ذلك وامكان التحرز عنه. سي

[٦٥٨] وهذه لغة طيء يسميها النهويون لغة أكلوني البراغيث. ه

[٦٥٩] اعترض بأن هذا مختصر من حديث طويل رواه البخاري وغيره، ولفظه: (إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة إلخ)، فعليه الواو ضمير. ي

[٦٦٠] بفتح الواو لأنها للعطف، وقدمت همزة الاستفهام لصدارتها، وقيل: الهمزة في محلها والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أمعادي ومخرجي هم؟، والهمزة للاستفهاء الانكاري.

ومخرجي: اسم فاعل مضاف لياء المتكلم مبتدأ، وهم فاعل سد مسد الخبر، ويجوز جعل هم مبتدأ خبره مخرجي، ولا يجوز العكس، لأنه يلزم عليه الاخبار عن النكرة بالمعرفة. ي

[٦٦١] أي: بعد اسقاط النون للاضافة، والا فالاصل: أو مخرجوني. سي

والثالث: أنه إذا كان مؤنثا لحق عامله تاء التأنيث الساكنة ان كان فعلا ماضيا أو المتحركة ان كان وصفا فتقول: قامت هند وزيد قائمة أمه.

ثم تارة يكون الحاق التاء جائزا وتارة يكون واجبا فالجائز في أربع مسائل:

إحداها: : أن يكون المؤنث اسما ظاهرا مجازي التأنيث ونعني به مالا فرج له تقول: طلعت الشمس وطلع الشمس والأول أرجح قال الله تعالى: قد جاءتكم موعظة وفي آية أخرى قد جاءكم بينة.

والثانية: أن يكون المؤنث اسما ظاهرا حقيقي التأنيث وهو منفصل من العامل بغير إلا[٦٦٥] وذلك كقولك: حرضت القاضي امرأة[٦٦٦] ويجوز حضر القاضي امرأة[٦٦٧] والأول أفصح[٦٦٨].

والثالثة: أن يكون العامل نعم أو بئس[٦٦٩] نحو: نعمت المرأة هند[٦٧٠] ونعم المرأة هند[٦٧١].

---

[٦٦٢] اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبلها . ه

[٦٦٣] أي: وكسر ما قبلها بدلا عن الضمة للتخفيف، كما فتحت الياء له. سي

[٦٦٤] ثم إن هذه الأحرف اللاحقة قيل إنها ليست ضمائر بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند، وقيل انها ضمائر والاسم بعدها بدل منها بدل كل من كل، أو مبتدأ والجملة قبله خبر. سي

أقول: وظاهر عبارة المصنف أنه يختار الأول.

[٦٦٥] فإن كان مفصولا بها وجب ترك التاء في النثر، نحو: ما قام الا هند . ت

[٦٦٦] وحضر في الدار إمرأة، وجائت مسرعة إمرأة، ونحو ذلك مما فصل فيه الفاعل عن العامل. أ

[٦٦٧] وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل، لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت العناية به. سي

[٦٦٨] لكثرته وقوة جانبه. سي

[٦٦٩] هذا غير مختص بما ذكر، بل هو مطرد في كل مكان قصد به الجنس مثل: صارت المرأة خيرا من الرجل. سي

الرابعة: أن يكون الفاعل جمعا[٦٧٢] نحو: جاء الزيود وجاءت الزيود وجاءت الهنود وجاء الهنود، فمن أنث فعلى معنى الجماعة ومن ذكر فعلى معنى الجمع.

ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح فإنه يحكم لهما بحكم مفرديهما فتقول: جاءت الهندات بالتاء لا غير كما تفعل في جاءت هند، وقام الزيدون بترك التاء لا غير[٦٧٣] كما تفعل في قام زيد.

والواجب فيما عدا ذلك وهو مسألتان:

احداهما: المؤنث الحقيقي التأنيث الذي ليس مفصولا ولا واقعا بعد نعم أو بئس نحو: إذ قالت امرأة عمران.

الثانية: أن يكون ضميرا متصلا[٦٧٤] كقولك: الشمس طلعت.

---

[٦٧٠] ونحو: نعم إمرأةً هند، فلا فرق بين أن يكون فاعل نعم ظاهرا كما مَثل، أو مضمرا كما مثلنا. سي

[٦٧١] قيل: التأنيث أولى وهو بالنظر للظاهر من كون الفاعل مؤنثا، ودونه التذكير وهو بالنظر الى أن المقصود الجنس وأن لفظه مذكر. سي

[٦٧٢] أي مكسرا، ومثله اسم الجنس كأورقت الشجر، واسم الجمع ككذب به قومك، وكذا نحو: ذهب اللذون. سي

المراد بالجمع: ما يدل على جماعة، ليدخل فيه اسم الجمع واسم الجنس. ي

[٦٧٣] قيل لأن سلامة نظمه تدل على التذكير. سي

[٦٧٤] وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثمة فاعلا مذكرا منتظرا، إذ يجوز أن يقال: هند قام أبوها، والشمس طلع قرنها. وقيد الضمير بالمتصل احترازا من المنفصل نحو: الشمس ما طلع الا هي، فالتذكير فيها واجب، قال الازهري: لعدم التوهم المذكور، لأن الفعل لا يكون له فاعلان. ثم ان المتصل كما قال اللقاني يحتمل ان يراد به ما لم ينفصل من الفعل، ويمكن ان يراد به ما لا يمكن الافتتاح به، ويظهر أثر الاحتمالين في نحو: غلام هند يقوم هي معه، انتهى. وحاصله أن المراد بالاتصال على الاول: الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير، وأنه يعلم وجوب التأنيث في المثال المذكور على الاول دون الثاني، وكلام الازهري في التعليل يؤيد الثاني. سي

وكان الظاهر أن يجوز في نحو: ما قام إلا هند الوجهان ويترجح التأنيث[٦٧٥] كما في قولك: حضر القاضي امرأة، ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء في النثر لأن ما بعد إلا ليس الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر العامل والتقدير ما قام أحد إلا هند.

وهذا أحد المواطن الأربعة[٦٧٦] التي يطرد فيها حذف الفاعل.

والثاني: فاعل المصدر كقوله تعالى: أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة[٦٧٧] تقديره أو إطعامه يتيما.

والثالث: في باب النيابة نحو: وقضي الأمر أصله والله أعلم وقضى الله الأمر.

والرابع: فاعل أفعل في التعجب اذا دل عليه مقدم مثله كقوله تعالى: أسمع بهم وأبصر أي وأبصر بهم فحذف بهم من الثاني لدلالة الأول عليه، وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور.

أقول: في بعض النسخ: (ضميرا مستترا)، وحينئذ فلا حاجة للتفسير المذكور، ولعله المناسب لمذهب المصنف حيث انه في باب الضمير لم يجعل الضمير المستتر من أقسام المتصل والمنفصل كي يكون من المتصل ما هو مستتر كما في المثال، بل جعله قسيما للبارز الذي هو مقسم للمتصل والمنفصل، فالمتصل عند المصنف لا يكون الا بارزا، فلا يصح أن يعبر عن الضمير في طلعت الشمس أنه متصل الا على المعنى الاول الذي ذكره الأزهري.

[٦٧٥] لأنه قد فصل عن الفعل كما فصل (حضر القاضي إمرأة) لكن ذلك إنما يكون لو كان ما بعد إلا هو الفاعل حقيقة. أ

[٦٧٦] قال الزرقاني: بقي عليه موضع خامس، وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون، نحو: ولا يصدنك، أي: وفاعل فعل المخاطبة المؤكد نحو: اضربن يا هند. سي

[٦٧٧] فإن الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر، لأن المصدر لا يتحمل الضمير، كذا قالوا. سي

ص: والأصل أن يلي عامله وقد يتأخر جوازا نحو: ولقد جاء آل فرعون النذر وكما أتى موسى على قدر ووجوبا نحو: وإذا ابتلي إبراهيم ربه وضربني زيد وقد يجب تأخير المفعول كضربت زيدا وما أحسن زيدا وضرب موسى عيسى بخلاف أرضعت الصغرى الكبرى وقد يتقدم على العامل جوازا نحو: فريقا هدى ووجوبا نحو: أيا ما تدعوا.

وإذا كان الفعل نعم أو بئس فالفاعل إما معرف بأل الجنسية[٦٧٨] نحو: نعم العبد أو مضاف لما هي فيه نحو: ولنعم دار المتقين أو ضمير مستتر مفسر بتمييز مطابق[٦٧٩] للمخصوص نحو: بئس للظالمين بدلا.

ش: الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة[٦٨٠] فحقهما أن يتصلا وحق المفعول أن يأتي بعدهما[٦٨١] قال الله تعالى: وورث سليمان داود.

وقد[٦٨٢] يتأخر الفاعل عن المفعول وذلك على قسمين: جائز وواجب.

---

[٦٧٨] خرج ما فيه ال وليست معرفة نحو: الله والذي. ي

[٦٧٩] افرادا وتذكيرا وفرعهما، نحو: بئس للظالمين بدلا، ونحو: نعم امرا هرمٌ، ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجالا الزيدون. ه

[٦٨٠] ولذلك سكن له آخر الفعل إذا كان ضميرا كراهة اوالي اربع متحركات، وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة، فدل ذلك على انهما كالكلمة الواحدة. ه

[٦٨١] لأنه فضلة. ه

[٦٨٢] سيتعرض المصنف الى ستة أمور:

الأول: تأخير الفاعل عن المفعول وجوبا، وذلك في ثلاث مسائل:

١) أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، كما في نحو: وإذ ابتلى ابراهيم ربُه، إذ لو أخر المفعول للزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

٢) أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل، وذلك نحو: ضربني زيد، إذ لو قدم الفاعل لانفصل الضمير مع تأتي اتصاله، وهو لا يجوز إلا فيما استثني.

فالجائز كقوله تعالى: ولقد جاء آل فرعون النذر وقول الشاعر:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربه موسى على قدر

---

٣) أن يحصر الفاعل بإنما نحو: إنما يخشى الله من عباده العلماءُ، أو بإلا على الاصح، نحو: ما ضرب عمرا الا زيد . ه

الثاني: تأخير المفعول وجوبا، وذلك في ثلاثة مواضع أيضا:

١) أن يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل، كضربت زيدا، إذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله.

ولا يخفى أن تأخير المفعول إنما يجب إذا كان ضميرا متصلا أيضا، وإلا فتقديمه على عامله جائز.

٢) أن يخاف التباس أحدهما بالاخر، لعدم ظهور الاعراب، وعدم وجود قرينة تميز أحدهما، سواء كانا مقصورين، أم اسمي اشارة، أم موصولين، أم مضافين الى ياء المتكلم، نحو: ضرب موسى عيسى، أو غلامي غلامي، أو هذا ذاك، أو من في الدار من على الباب، فيتعين في مثل هذا كون الأول فاعلا.

٣) أن يحصر المفعول بإنما نحو: إنما ضرب زيد عمرو، أو بإلا على الاصح، نحو: ما ضرب زيد الا عمرا . ه

الثالث: تأخير وتقديم الفاعل والمفعول جوازا، وهو في غير ما ذكر، كقوله تعالى: ولقد جاء آل فرعون النذر. أ

الرابع: عدم جواز تقديم المفعول على الفعل والفاعل، وذلك في نحو: ضرب موسى عيسى، فلا يجوز أن تقول: عيسى ضرب موسى، لأنه يؤدي الى التباس المفعول بالمبتدأ. أ

الخامس: وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل، وذلك في مسألتين:

١) أن يكون له صدر الكلام، نحو: أيا ما تدعوا، فأيا اسم شرط جازم مفعول به مقدم لتدعوا، وما صلته، وتدعوا مجزوم بأيا، فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين. ه

٢) أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب أمّا، ظاهرة أو مقدرة، ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشيء آخر، نحو: فأما اليتيم فلا تقهر، ونحو: وربك فكبر. سي

السادس: جواز تقديم المفعول على الفعل والفاعل، وهو في غير ما ذكر، نحو قوله تعالى: فريقا هدى. أ

فلو قيل في الكلام جاء النذر آل فرعون لكان جائزا وكذلك لو قيل كما أتى موسى ربه وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائدا على متقدم لفظا ورتبة وذلك هو الأصل في عود الضمير.

والواجب كقوله تعالى: وإذ ابتلى ابراهيم ربه وذلك لأنه لو قدم الفاعل هنا فقيل ابتلى ربه إبراهيم لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز وكذلك نحو قولك: ضربني زيد وذلك أنه لو قيل ضرب زيد إياي لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك أيضا لا يجوز.

وقد يجب أيضا تأخير المفعول في نحو: ضرب موسى عيسى لانتفاء الدلالة[٦٨٣] على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر.

فلو وجدت قرينة معنوية[٦٨٤] نحو: أرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى أو لفظية[٦٨٥] كقولك: ضربتْ موسى سلمى وضرب موسى العاقلَ عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه انتفاء اللبس في ذلك.

واعلم أنه كما لا يجوز في مثل ضرب موسى عيسى أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل لئلا يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل متحمل لضميره وأن موسى مفعول.

---

[٦٨٣] أي: ليس عندنا في نحو ضرب موسى عيسى ما يدل على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر سوى التقديم والتأخير على ما هو الأصل، فلو قدم عيسى مثلا وكان هو المفعول في نفس الأمر لفهم السامع فاعليته وهو خلاف المراد، وهذا هو معنى الالتباس. سي

[٦٨٤] فإن العقل يدرك أن المرضع هو الكبرى، وأن موسى هو الذي اكل الكمثرى. ي

[٦٨٥] فإن قلت: القرينة أمر يدل لا بالوضع، والتاء موضوعة لتأنيث المسند إليه، فكيف تكون قرينة لفظية؟.

قلت: يمكن أن يقال إن التاء موضوعة لتأنيث المسند إليه، لا لتأنيث هذا المسند بالخصوص. ي

ويجوز في مثل ضرب زيد عمرا أن يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك قال الله تعالى: فريقا هدى وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى: أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى فأيا مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوبا لأنه شرط والشرط له صدر الكلام وتدعوا مجزوم به.

وإذا كان الفعل نعم أو بئس[٦٨٦] وجب في فاعله أن يكون:

اسما معرفا بالألف واللام[٦٨٧] نحو: نعم العبد.

أو مضافا[٦٨٨] لما فيه أل[٦٨٩] كقوله تعالى: ولنعم دار المتقين فلبئس مثوى المتكبرين.

أو مضمرا مستترا[٦٩٠] مفسرا[٦٩١] بنكرة بعده[٦٩٢] منصوبة على التمييز كقوله تعالى: بئس للظالمين بدلا[٦٩٣] أي بئس هو أي البدل بدلا.

---

[٦٨٦] نعم –وبئس– تفترق عن بيقية الأفعال من ثلاث جهات:

١) أنه لا يرفع أي اسم كان فاعلا، بل فاعله خاص فلابد أن يكون إما فيه ألف ولام أو مضافا الى ما فيه الألف واللام أو ضميرا.

٢) أن فاعله لو كان ضميرا فلابد من المجيء بتمييز يفسره، أما بقية الأفعال فلا يجب فيها ذلك إذا كان فاعلها ضميرا.

٣) أن بقية الأفعال لا تحتاج الى أن يؤتى لها باسم غير معمولها، أما هذا فلابد من أن يؤتى له باسم آخر غير معموله يسمى بالمخصوص بالمدح أو الذم. أ

[٦٨٧] الجنسية كما في المتن.

[٦٨٨] أي: ولو بواسطة ليشمل المضاف الى المضاف لما هي فيه. سي

[٦٨٩] أو مضافا إلى مضاف لما هي فيه، كنعم ابن اخت القوم. ه

[٦٩٠] أي: وجوبا، فلا يبرز في تثنية ولا جمع خلافا للكوفيين. سي

[٦٩١] لكونه مبهما. ه

[٦٩٢] فلا يجوز تقديمها على نعم وبئس، وكذا تأخيرها عن المخصوص عند البصريين وقولهم: نعم زيد رجلا، نادر. سي

[٦٩٣] يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف، وهو كذلك، ولا يفصل بينهما بغيره، لشدة احتياج الضمير للتمييز. ي

وإذا استوفت نعم[٦٩٤] فاعلها الظاهر أو فاعلها المضمر وتمييزه جيء بالمخصوص[٦٩٥] بالمدح أو الذم فقيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد وإعرابه مبتدأ[٦٩٦] والجملة قبله خبر والرابط بينهما العموم[٦٩٧] الذي في الألف واللام.

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال نعم زيد الرجل ولا على التمييز خلافا للكوفيين فلا يقال نعم زيد رجلا.

ويجوز بالاجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل نحو: زيد نعم الرجل.

ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل قال الله تعالى: إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب أي هو أي أيوب[٦٩٨].

نائب الفاعل

ص: باب النائب عن الفاعل يحذف[٦٩٩] الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلها مفعول به فإن لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف أو مجرور أو مصدر ويضم أول الفعل مطلقا

---

[٦٩٤] أي: وبئس. سي

[٦٩٥] وسره أنه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة، أو مذمومة، المستبعد تحقيقها سلكون بهما في الأمر العام طريقي الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير، فجائوا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم، حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل، فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل الاستبعاد. سي

[٦٩٦] تقدم على الجملة او تاخر. ه

[٦٩٧] فيما اذا كان الفاعل ظاهرا، وكذا اذا كان مضمرا. ه

[٦٩٨] فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى: (واذكر عبدنا أيوب) على ما قاله الازهري، أو للاشعار به في قوله تعالى: إنا وجدناه صابرا، على ما ذكره الحمصي. سي

[٦٩٩] أي يترك ولا يذكر، وليس المراد أنه وجد ثم حذف. ف

ويشاركه ثاني نحو: تعلم وثالث نحو: أنطلق ويفتح ما قبل الآخر في المضارع ويكسر في الماضي ولك في نحو: قال وباع الكسر مخلصا ومشما ضما والضم مخلصا.

ش: يجوز حذف الفاعل إما للجهل به أو لغرض لفظي أو معنوي.

فالأول: كقولك: سرق المتاع وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يعلم السارق والراوي.

والثاني: كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فإنه لو قيل حمد الناس سيرته اختلت السجعة.

والثالث: كقوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم وإذا قيل إنشزوا فانشزوا، وقول الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

فحذف الفاعل في ذلك كله لأنه لم يتعلق غرض بذكره.

وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به وتعطيه أحكامه المذكورة له في بابه فتصيره مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضله وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثا تقول: في ضرب زيد عمرا: ضرب عمرو، وفي ضرب زيد هندا: ضربت هند.

فإن لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف أو الجار والمجرور[٧٠٠] أو المصدر تقول: سير فرسخ وصيم رمضان ومر بزيد وجلس جلوس الأمير.

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط[٧٠١]:

---

[٧٠٠] معا كما هو الظاهر، وقيل المجرور فقط، وعليه ظاهر المتن، وقيل الجار فقط وهو بعيد . سي

أحدها: أن يكون مختصا فلا يجوز ضرب ضرب ولا صيم زمن ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها[٧٠٢] فإن قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف.

---

[٧٠١] **المراد بالظرف المتصرف:** ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن الى التأثر بالعوامل المختلفة، كـ(زمن ووقت وساعة ويوم وقدام وخلف)، فإنها تأتي منصوبة على الظرفية ومجرورة بمن، وتأتي متأثرة بالعوامل، كقولك: وقتك جميل، بخلاف (عند) فإنه ملازم للنصب أو الجر بمن.

والمراد بالظرف المختص: أن يختص بإضافة أو علمية أو غيرها، فالمراد به أن يزاد على معنى الظرفية معنى آخر ليزول الغموض والابهام من معناه، مثل: كـ(يوم الخميس) فإنه مختص بالاضافة، و(وقت طويل) فقد حصل الاختصاص بالوصف، و(رمضان) فقد حصل الاختصاص بالعلمية، و(اليوم) فقد حصل الاختصاص بدخول ال.

والمراد بالمصدر المتصرف: ما يخرج عن النصب على المصدرية الى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو: أكل، تقول: أكلت أكلا سريعا، وتقول: أكلك طيب، بخلاف (معاذَ الله) فهو مصدر منصوب بفعل محذوف، أي: أعوذ بالله معاذا، ولم يشتهر استعماله عن العرب الا منصوبا مضافا، فلا يقع نائب فاعل، لئلا يخرج عما استقر له في لسان العرب.

والمراد بالمصدر المختص: ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد أو كونه اسم نوع، فالمترف هو الذي يكسب من لفظ آخر معنى زائد على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد، نحو: قرئ قراءةٌ مجودةٌ، وجلس جلوسُ الخائف، بخلاف: قرئ قراءة لعدم الفائدة، لأن المصدر لم يفد معنى زائدا على ما فهم من الفعل.

والمراد بحرف الجر المتصرف: أن لا يلزم وجها واحدا في الاستعمال لا يخرج عنها الى غيرها، مثل: في وعن والباء، بخلاف مذ ومنذ الملازمين لجر الزمان، ورب الملازم لجر النكرة.

والمراد بحرف الجر المختص: أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائدا إما بوصف أو اضافة أو غيرها، نحو: جُلس في حديقة واسعة. ت ه أ

[٧٠٢] فلا فائدة. سي

الثاني: أن يكون متصرفا لا ملازما للنصب على الظرفية أو المصدرية فلا يجوز (سبحانُ اللهِ)[٧٠٣] بالضم على أن يكون نائبا مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره يُسَبَح سبحانُ اللهِ، ولا (يُجاء إذا جاء زيد) على أن إذا نائبة عن الفاعل لأنهما لا يتصرفان.

الثالث: أن لا يكون المفعول به موجودا فلا تقول: ضُرب اليومُ زيدا خلافا للأخفش والكوفيين.

وهذا الشرط أيضا جار في الجار والمجرور[٧٠٤] والخلاف جار فيه أيضا.

واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر ليُجزى[٧٠٥] قوما بما كانوا يكسبون وبقول الشاعر:

وإنما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه[٧٠٦]

فأقيم (بما) و(بذكر) مع وجود قوما وقلبه وأجيب[٧٠٧] عن البيت بأنه ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة.

---

[٧٠٣] يعرب سبحان على انه مفعول مطلق لفعل محذوف: سبحان ربك رب العزة عما يصفون: سبحان مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أسبح وهو مضاف. ط

[٧٠٤] كجريان الشرطين الاولين، ولم يبينه. سي

[٧٠٥] في القرآن: ليَجزِي، لكن ابي جعفر قرأها: ليُجزى. أ

[٧٠٦] المنيب: التائب الراجع، معنيا: اسم مفعول من عني بضم العين وكسر النون، أي: المهتم بالامور المشغول بها.

والشاهد قوله: (معنيا بذكر قلبه) حيث أناب الجار والمجرور مناب الفاعل، مع وجود المفعول، ولو أقام المفعول به لرفعه، لكن الرواية بالنصب بدليل نصب الباء في (ربه) في البيت الاول.

[٧٠٧] المجيب جمهور البصريين. سي

ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله تعالى: قل للذين آمنوا يغفروا، أي ليُجزَى الغفرانُ قوما وإنما أقيم المفعول به[٧٠٨] غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وذلك جائز.

وإذا حذف الفاعل وأقيم شيء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل[٧٠٩] بضم أوله[٧١٠] ماضيا كان أو مضارعا[٧١١] وبكسر ما قبل آخره في الماضي وبفتحه في المضارع تقول: ضرب ويضرب، وإذا كان[٧١٢] مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وصل شارك في الضم ثانيه أوله في مسألة التاء وثالثة أوله في مسألة الهمزة تقول: في تَعَلَمْتُ المسألة تُعُلِّمَتْ المسألة بضم التاء والعين وفي انْطَلَقْتُ بزيد أُنْطُلِق بضم الهمزة والطاء قال الله تعالى: فمن اضطر، إذا ابتدئ بالفعل[٧١٣] قيل اُضطُرَّ بضم الهمزة والطاء، وقال الهذلي:

---

[٧٠٨] وهو الغفران، فهو مفعول به ثان أقيم مقام الفاعل، فالأصل: ليجزي الله قوما الغفرانَ، ولو أقيم الأول لقيل: ليجزى قوما الغفرانَ. أ

[٧٠٩] ايذانا بالنيابة. ت

ووجب ذلك ليحصل الفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول بوزن بعيد عن أوزان الاسم. سي

[٧١٠] أي: لفظا أو تقديرا ليدخل نحو: قيل وردَّ على لغة

[٧١١] بيانه: الفعل إما ماض أو مضارع، فالمضارع يضم أوله ويفتح ما قبل آخره، والماضي على ثلاثة أنحاء:

١) أن لا يكون مبدوئا بتاء زائدة أو بهمزة وصل، مثل: ضَرَبَ، وهذا يجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره: ضُرِبَ.

٢) أن يكون مبدوئا بتاء زائدة، مثل: تَعَلَّمْتُ المسألة، وهذا يجب ضم أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره: تُعُلِّمت المسألة.

٣) أن يكون مبدوئا بهمزة وصل، مثل: انْطَلَقْتُ، وهذا يجب فيه ضم أوله وثالثه، وكسر ما قبل آخره: انُطُلِقَ. أ

[٧١٢] الماضي. أ

[٧١٣] أما مع الوصل فلا يضم لأن الهمزة تسقط. أ

سبقوا هَوَيَّ وأعنقوا لهواهم فتُخُرِّمُوا ولكل جنب مصرع[٧١٤]

وإذا كان الفعل الماضي ثلاثيا معتل[٧١٥] الوسط نحو: قال وباع جاز لك فيه ثلاث لغات:

إحداها: وهي الفصحى[٧١٦]: كسر ما قبل الألف فتقلب الألف ياء.

الثانية: إشمام الكسر شيئا من الضم تنبيها على الأصل وهي لغة فصيحة أيضا[٧١٧].

الثالثة: اخلاص ضم أوله فيجب قلب الألف واوا فتقول: قول وبوع وهي لغة ضعيفة[٧١٨].

الاشتغال

ص: باب الاشتغال[٧١٩] يجوز في نحو: زيدا ضربته أو ضربت أخاه أو مررت به رفع زيد بالابتداء فالجملة بعده خبر ونصبه بإضمار ضربت وأهنت وجاوزت واجبة الحذف

---

[٧١٤] هوي: أصله هواي، فقلبت الألف ياء ثم ادغمت بالياء، وهذه لغة هذيل، والهوى: ما تهواه النفس وتميل اليه وتطلبه. أعنقوا: سارعوا، أي: تبع بعضهم بعضا. تخرموا: استأصلهم الموت. لكل جنب مصرع: لكل شخص مكان يصرع فيه.

المعنى: يقول إن هؤلاء الاولاد قد سبقوا ما أرغب فيه لهم وأحرص عليه، وهو طول أعمارهم ودوام بقائهم، وبادروا مسرعين الى ما يرغبون ويحبون، وهو الموت، وجعل الموت هوى لهم من باب المشاكلة، ثم عزى نفسه بقوله: إن الموت يلاقيه كل انسان في هذه الدنيا.

[٧١٥] لو قال: معلّ، كان أولى، ليخرج ما كان معتلا ولم يعلّ، نحو: عَوِرَ، وصَيِدَ، فإنه لا يأتي فيه ما ذكره. ف

[٧١٦] وهي لغة قريش ومن جاورهم. سي

[٧١٧] لكونها دون الأولى وهي لغة كثير من قيس وأكثر بني تميم. سي

[٧١٨] وتعزى لفقعس ودُبَيْر. سي

وفي نسخة: (وهي قليلة)، لا ضعيفة. أ

[٧١٩] هو في اللغة التلهي عن الشيء، فكأن العامل تلهى عن المعمول بضميره. ي

فلا موضع للجملة بعده ويترجح النصب في نحو: زيدا أضربه للطلب ونحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما متأول وفي نحو: والأنعام خلقها لكم للتناسب ونحو أبشرا منا واحدا نتبعه وما زيدا رأيته لغلبة الفعل ويجب في نحو: إن زيدا لقيته فأكرمه وهلا زيدا أكرمته لوجوبه ويجب الرفع في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو لامتناعه ويستويان في نحو: زيد قام أبوه وعمرو أكرمته للتكافؤ وليس منه وكل شيء فعلوه في الزبر وأزيد ذهب به[٧٢٠].

ش: [٧٢١] ضابط هذا الباب أن يتقدم اسم[٧٢٢] ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره[٧٢٣] ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه[٧٢٤].

---

[٧٢٠] ترك المصنف شرح هذا، وحاصله: أنه ليس من هذا الباب لامتناع عمل الفعل المذكور، والنصب في الاسم السابق لو سلط عليه، فيلزم فيه الرفع على الابتداء أو بفعل مضمر تقديره: أذهب زيد ذهب به. ي

أقول: الظاهر أن سبب امتناع العمل هو البناء للمجهول، فإن نائب الفاعل لا يجوز أن يتقدم.

[٧٢١] من المعلوم أن الفعل يجوز أن ينصب المفعول سواء تقدم المفعول أم تأخر، لكن ذلك مشروط بعدم نصب ضميره، فإن الفعل إذا نصب ضمير المفعول لم يجز أن ينصب المفعول، لأن العامل الواحد لا يعمل بشيئين من جهة واحدة، فإن كان المفعول مؤخرا وعمل الفعل في ضميره نحو: ضربته زيدا، أعرب بدلا وإن كان مقدما أعرب مبتدأ أو فاعلا لفعل محذوف إن كان مرفعا، أو مفعول به لفعل محذوف إن كان منصوبا. أ

[٧٢٢] فلو تأخر الاسم لم يكن من الاشتغال، نحو: ضربته زيدا، وإن جاز رفعه ونصبه، فرفعه على انه مبتدأ، ونصبه على أنه بدل من الضمير. م أ

[٧٢٣] فلو لم يكن عاملا في ضميره نحو: زيد ضرب عمرا لم يكن من الاشتغال. أ

[٧٢٤] فلو لم يكن كذلك نحو: جاء زيد فأكرمته، لم يكن من الاشتغال، وهذا القيد مهم جدا فيما سيأتي، وهو يصدق على أمرين: أن لا يعمل في المتقدم أصلا، كما في المثال، وأن يعمل فيه لكن غير النصب، فلابد من أن يكون بحيث لو سلط عليه عمل فيه النصب. أ

مثال ذلك زيدا ضربته ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلطت ضربت على زيد لقلت زيدا ضربت ويكون زيدا مفعولا مقدما وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ومثاله أيضا زيدا مررت به فإن الضمير وإن كان مجرورا بالباء إلا أنه في موضع نصب بالفعل، ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير نحو قولك: زيدا ضربت أخاه فإن ضرب عامل في الأخ نصبا على المفعولية والأخ عامل في الضمير خفضا بالإضافة.

إذا تقرر هذا فنقول: يجوز في الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية[٧٢٥] وأن ينصب بفعل محذوف وجوبا[٧٢٦] يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة حينئذ لأنها مفسرة[٧٢٧].

وتقدير الفعل[٧٢٨] في المثال الأول: ضربت زيدا ضربته وفي الثاني: جاوزت[٧٢٩] زيدا مررت به ولا تقدر مررت لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه وفي الثالث: أهنت زيدا ضربت أخاه ولا تقدر ضربت لأنك لم تضرب إلا الأخ[٧٣٠].

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس[٧٣١] حالات فتارة يترجح نصبه وتارة يجب وتارة يترجح رفعه وتارة يجب وتارة يستوي الوجهان.

---

[٧٢٥] أي: للمبتدأ، والرابط الهاء المتصلة بالفعل. سي

[٧٢٦] لأن الفعل المذكور مفسر له، ولا يجمع بينهما على الصحيح. سي

[٧٢٧] والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح. سي

[٧٢٨] الفعل المحذوف اما ان يكون موافقا للمذكور لفظا ومعنى كالمثال الاول، او معنى فقط كالثاني، واما ان يكون غير موافق لا لفظا ولا معنى ولكنه لازم للمذكور كالمثال الاخير. ت

[٧٢٩] لأنه بمعنى مررت، إلا انه يتعدى بنفسه كذا في الرضي وغيره. سي

[٧٣٠] لكن يلزم من ضربه اهانة زيد أخيه، لأنه من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص عرفا. سي

فأما ترجيح النصب ففي مسائل[٧٣٢]:

منها أن يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو الأمر والنهي والدعاء كقولك: زيدا اضربه وزيدا لا تهنه واللهم عبدك ارحمه.

وإنما يترجح النصب في ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لأنها لا تحتمل الصدق والكذب[٧٣٣].

ويشكل على هذا نحو قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فإنه نظير قولك: (زيدا وعمرا اضرب أخاهما) وإنما رجح في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما) والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين[٧٣٤].

---

[٧٣١] عدها في التوضيح أربعا، ولم يذكر ما يجب رفعه، قال: لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه، لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية، وقد يقال: هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعدما يختص بالاسم مثلا. سي

[٧٣٢] ست ذكرها في التوضيح. سي

[٧٣٣] وحق الخبر أن يكون محتملا لهما. سي

[٧٣٤] وهو ينافي أرجحية النصب ومرجوحية الرفع، إذ لا يعدل عن الأرجح الى المرجوح، فالظاهر من اجتماعهم على الرفع أن الرفع هو الأرجح وإن كان الفعل طلبيا، لكن ذكر التفتازاني عند قوله تعالى: (وما عملت من سوء تود) الاية، أنه لا يمتنع اجماع القراء على أحد الجائزين وإن كان مرجوحا، لقوله تعالى: (وجمع الشمس)، والمختار: جمعت الشمس، لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فصل وهذا غريب. سي

أقول: هذه مقدمة مطوية في كلام المصنف لولاها لما صح الاشكال لأننا لم نحكم بعدم جواز الرفع حتى يشكل علينا بالرفع في الآيتين بل جوزنا الرفع غاية الامر أنه مرجوح، فلولا مقدمة (أن الإجماع لا يكون الا على الوجه الراجح) وهذا يعني أنه الرفع هو الراجح لما صح الاشكال.

وقد أجيب[٧٣٥] عن ذلك:

بأن التقدير مما يبتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فـ(السارق والسارقة) مبتدأ[٧٣٦] ومعطوف عليه والخبر محذوف وهو الجار والمجرور[٧٣٧] و(اقطعوا) جملة مستأنفة[٧٣٨]، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ[٧٣٩] ولم يستقم[٧٤٠] عمل فعل[٧٤١] من جملة[٧٤٢] في مبتدأ مخبر عنه بغيره[٧٤٣] من جملة أخرى[٧٤٤] ومثله زيد فقير فاعطه وخالد مكسور فلا تهنه وهذا قول سيبويه.

---

[٧٣٥] حاصل الجواب أن ذلك ليس من باب الاشتغال بالاتفاق، نعم اختلف في المانع عن دخوله في الباب، فعند سيبويه من جهة أن الفعل من جملة، والاسم السابق من أخرى، فلا يصح تفريغ الفعل وتسليطه على الاسم، وذلك شرط هذا الباب، وعند المبرد من جهة أن الفاء السببية متوسطة بين الاسم والفعل، فهما وإن كانا في جملة واحدة لكن لا يصح التفريغ والتسليط فلا يوجد الشرط أيضا، لأن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها. سي

[٧٣٦] مؤخر، أي: حكم السارق والسارقة مما يتلى عليكم، والسارق في الأصل مضاف إليه لكن حذف المضاف وأقيم هو مقامه، كما يظهر من تقديره. أ

[٧٣٧] أي: مما يتلى. ف

[٧٣٨] أي: فالفاء استئنافية لا عاطفة، لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر. ي

[٧٣٩] كي يكون الاجماع على المرجوح لا على الراجح. أ

[٧٤٠] يعني: إذا تقرر أن السارق والسارقة والزانية والزاني مبتدآن خبرهما محذوف، وجملة فاقطعوا مستأنفة فرجت الايتان عن باب الاشتغال، ولو جعلتا منه للزم عليه أن يعمل فعل وهو (اقطعوا) مع أنه من جملة مستأنفة في جزء جملة قبلها، وهو المبتدأ، أعني: السارق والسارقة والزانية والزاني، وهو ممتنع، لأن شرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم يشتغل به عمل في الاسم السابق. ي

[٧٤١] وهو (اقطعوا). سي

[٧٤٢] وهي الجملة المستأنفة بالفاء أعني: مجموع اقطعوا. سي

وقال المبرد أل موصلة[٧٤٥] بمعنى الذي[٧٤٦] والفاء جيء بها لتدل على السببية كما في قولك: الذي يأتيني فله درهم وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٧٤٧]، وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سلط على الاسم لنصبه.

ومنها أن يكون الاسم[٧٤٨] مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولك: قام زيد وعمرا أكرمته وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهما متخالفان وإذا نصبت كانت الجملة فعلية لأن التقدير وأكرمت عمرا أكرمته فتكون قد عطفت فعلية على فعلية وهما متناسبان والتناسب في العطف أولى من التخالف فلذلك رجح النصب قال الله تعالى: خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين والأنعام خلقها أجمعوا على نصب الأنعام لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية وهي خلق الإنسان.

---

[٧٤٣] أي بغير ذلك الفعل، وذلك الغير هو الجار والمجرور، ولا شك أنه من جملة أخرى غير جملة اقطعوا. سي

[٧٤٤] فإذا كان كذلك فكيف يكون من باب الاشتغال ليرد نقضا. سي

[٧٤٥] حق الخبر أن لا تدخل عليه فاء إلا ان بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط في العموم فيقترن خبره بالفاء إما وجوبا وذلك بعد (أما) نحو: وأما ثمود فهديناهم، وإما جوازا وذلك فيما إذا كان المبتدأ موصول بفعل لا حرف شرط معه نحو: الذي يأتيني فله درهم، أو موصول بظرف إلخ. شم

أقول: من هذا نفهم لماذا جعل المبرد (ال) موصولة، فذلك لكي يجوز دخول الفاء في خبر المبتدأ فتكون مثل: الذي يأتيني فله درهم.

[٧٤٦] في السارق، وبمعنى التي في السارقة، وإنما كانت موصولة لأن الذي دخلت عليه اسم فاعل، ولا عهد، وقد تقدم أن أل حينئذ تكون موصولة. سي

[٧٤٧] لأن ما قبلها بمنزلة الشرط، وما بعدها بمنزلة الجواب، فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملا. سي

[٧٤٨] أي: المشتغل عنه. سي

ومنها أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال كقولك: أيدا ضربته وما زيدا رأيته قال تعالى: أبشرا منا واحدا نتبعه.

وأما وجوب النصب[٧٤٩] ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل كأدوات الشرط[٧٥٠] والتحضيض كقولك: إن زيدا رأيته فأكرمه وهلا زيدا أكرمته وكقول الشاعر:

لا تجزعي إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي[٧٥١]

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية كإذا الفجائية كقولك: خرجت فإذا زيد بضربه عمرو فهذ لا يجوز فيه النصب لأنه يقتضي تقدير الفعل وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية.

وأما الذي يستويان فيه فضابطه أن يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها كقولك: زيد قام أبوه وعمرا أكرمته وذلك لأن زيد قام أبوه جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولي كبرى أنها جملة في ضمنها جملة ومعنى قولي ذات وجهين أنها اسمية الصدر فعلية العجز فإن راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد

---

[٧٤٩] قيل: هذا الوجوب بالنسبة الى الرفع بالابتداء، لا الى الرفع مطلقا، وإلا فقد يرفع الاسم على الفاعلية لفعل محذوف كقوله تعالى: وإن أحد من المشركين استجارك. سي

[٧٥٠] ومثلها أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل زيدا رأيته، فيجب النصب لأن هل إذا كان في حيزها فعل لا تدخل الا عليه الا في الشعر. سي

[٧٥١] (منفسا) بضم الميم وكسر الفاء: النفيس من المال، والخطاب لزوجته حيث لامته على كثرة الامفاق والكرم، لأنه نزل به اخوانه فذبح لهم أربع قلائص.

المعنى: لا تجزعي على ما أتلفته من المال النفيس، فإني أحصل لك أمثاله، ولكن اجزعي إذا مت فإنك لا تجدين مثلي.

عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وإن راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية[٧٥٢] فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان.

وأما الذي يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك كقولك: زيد ضربته قال الله تعالى: جنات عدن يدخلونها أجمعت السبعة على رفعه وقرئ شاذا بالنصب وإنما يترجح الرفع في ذلك لأنه الأصل ولا مرجح لغيره.

وليس منه قوله تعالى: وكل شيء فعلوه في الزبر لأن تقدير تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى[٧٥٣] هنا أنهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليطه على ما قبله وإنما المعنى وكل مفعول لهم ثابت في الزبر[٧٥٤] وهو مخالف لذلك المعنى فالرفع هنا واجب لا راجح.

والفعل المتأخر[٧٥٥] صفة للاسم[٧٥٦] فلا يصح له أن يعمل فيه.

وليس منه أزيد ذهب به لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط[٧٥٧].

---

[٧٥٢] أي: محلها الرفع خبرا للاسم قبلها كما يقتضيه كلامه السابق. سي

[٧٥٣] قال الجامي: قوله: (في الزبر) إن كان متعلقا بـ(فعلوا) فسد المعنى، لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لفعلهم، لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم. ي

[٧٥٤] فيتعين كون كل مبتدأ مضاف لشيء، وجملة فعلوه في محل جر صفة، وفي الزبر متعلق بمحذوف وجوبا خبر المبتدأ. سي

[٧٥٥] قيل: إن هذا يصح أن يكون وجها آخر لعدم كون الآية من باب الاشتغال، وحاصله أن شرط هذا الباب صحة التفريغ والتسليط، ولا يصح هنا، لأن فعلوه صفة للسابق، فلا يصح عمله، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ولا فيما أضيف إليه، وما لا يعمل لا يفسر عاملا. سي

[٧٥٦] يريد (كل)، ولا يتعين بل يجوز أن يكون صفة لكل ولشيء كما في المغني. ي

المَنازع

ص: باب في التنازع[٧٥٨] يجوز في ضربني وضربت زيدا إعمال الأول: واختاره الكوفيون فيضمر في الثاني: كل ما يحتاجه أو الثاني: واختاره البصريون فيضمر في الأول: مرفوعه فقط نحو: جفوني ولم أجف الأخلاء وليس منه كفاني ولم أطلب قليل من المال لفساد المعنى.

ش: يسمى هذا الباب باب التنازع وباب الإعمال أيضا وضابطه أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر[٧٥٩] معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالبا[٧٦٠] لذلك المتأخر.

مثال تنازع العاملين معمولا واحدا قوله تعالى: آتوني أفرغ عليه قطرا[٧٦١] وذلك لأن آتوني فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثان وأفرغ فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول وتأخر عنهما قطرا وكل منهما طالب له.

---

[٧٥٧] أي: لو جاز تسليط العامل على ما قبله –وهو غير جائز أصلا لأن نائب الفاعل لا يتقدم على فعله– لم ينصبه بل يرفع، وشرط هذا الباب أن العامل المتأخر لو سلط على الاسم السابق لنصبه.

وما تقدم من السجاعي أولى مما ذكره المصنف هنا لأن الفعل لا يمكن أن يعمل أصلا وإذا لم يعمل خرج عن هذا الباب من دون حاجة الى التعرض لمسألة النصب وعدمه. أ

[٧٥٨] هو لغة التخاصم والاختلاف. ي

[٧٥٩] علم من هذا أن التنازع لا يقع في متقدم، إذ المتقدم يأخذه الأول قبل وجود الثاني فلا يمكن الثاني تنازع فيما أخذه الأول. ي

[٧٦٠] وذلك الطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف، وعلم من اشتراط الطلب أنه لا يقع التنازع في نحو: هيهات هيهات العقيق، لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول، والثاني لمجرد التقوية والتأكيد. سي

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول ضرب وأكرم زيد عمرا.

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا: كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم فـ على إبراهيم مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة.

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله: عليه الصلاة والسلام تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فـ دبر منصوب على الظرفية وثلاث وثلاثين منصوب على أنه مفعول مطلق[٧٦٢]، وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة[٧٦٣] السابقة عليهما.

إذا تقرر هذا فنقوله: لا خلاف في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت وإنما الخلاف في المختار فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه.

فإن أعملت الأول أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك نحو: قام وقعد أخواك وقام وضربتهما أخواك وقام ومررت بهما أخواك وذلك لأن الاسم المتنازع فيه وهو أخواك في المثال في نية التقديم فالضمير وان عاد على متأخر لفظا لكنه متقدم رتبة.

---

[٧٦١] مما ينبغي الالتفات اليه أنه لا يوجد في كلام العرب ولا في كلامنا تنازع، وإنما كل الموجود هو حل التنازع، فمثل: (آتوني أفرغ عليه قطرا) أعمل (أفرغ) في قطرا، وأعمل (آتوني) في ضميره وحذف لأنه فضلة، كما قال في التصريح، فلا نقول أنهما الآن متنازعان في اللفظ بل حل بينهما التنازع على الوجه المذكور وما وصلنا هو حل التنازع. أفاده بعض الأساتذة

[٧٦٢] وصح ذلك لنيابته عن المصدر. سي

[٧٦٣] وأعمل الأخير لقربه، وأعمل الأولين في ضميريهما وحذفهما لأنهما فضلتان، والأصل: تسبحون الله فيه وإياه وتكبرون الله فيه وإياه. سي

وان أعملت الثاني فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته فقلت قاما وقعد أخواك وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته فقلت ضربت وضربني أخواك ومررت ومر بي أخواك ولا تقل ضربتهما ولا مررت بهما لأن عود الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة إنما اغتفر في المرفوع لأنه غير صالح للسقوط[٧٦٤] وليس كذلك في المنصوب والمجرور.

وليس من التنازع قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

وذلك لأن[٧٦٥] شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد كما قدمنا ولو وجه هنا (كفاني) و(أطلب) إلى (قليل) فسد المعنى لان لو تدل على امتناع الشيء لامتناع

---

[٧٦٤] لامتناع حذف العمدة. سي

[٧٦٥] توضيح ذلك بعدة مقدمات:

١) أن معنى البيت: لو أن سعيي لأدنى معيشة حاصل لكفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

٢) أن (لو) تدل على امتناع الجزاء لامتناع الشرط، ففي قولك: لو جائني زيد لأكرمته، تدل على أن الاكرام لزيد لم يتحقق لعدم تحقق مجيئه.

٣) بما أن (لو) تدل على امتناع الجزاء لامتناع الشرط فإذا كان ما بعدها مثبتا واقعا كان منفيا بعد دخولها عليه، نحو: لو جاءني زيد أكرمته، فههنا قد نفي الاكرام والمجيء، وإذا كان منفيا كان مثبتا نحو: لو لم يسيء لم أعاقبه، أي: أني عاقبته لأنه أساء، فكل من العقاب والاسائة حاصل ومثبت.

٤) أن كل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه، فلو امتنع وجود الكتاب مثلا ثبت نقيضه وهو عدم الكتاب.

٥) أن نقيض السعي لأدنى معيشة هو عدم السعي لأدنى معيشة، فلو امتنع الأول ثبت الثاني.

٦) الشرط في البيت هو (ما أسعى لادنى معيشة)، وما دام مثبتا في نفسه فلابد أن يكون منفيا بعد دخول (لو) عليه، والجزاء في هو (كفاني)، و(لم أطلب) معطوف عليه، فيأخذ حكمه فما دام منفيا في نفسه فلابد أن يكون مثبتا بعد دخول لو، وبناء على هذا فالشاعر قد نفى السعي لأدنى معيشة، وأثبت الطلب، أي: أنه لم يسعى لأدنى معيشة.

غيره[٧٦٦] فإذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيا نحو: لو جاءني أكرمته وإذا كان منفيا كان مثبتا نحو: لو لم يسيء لم أعاقبه.

وعلى هذا فقوله: أن ما أسعى لأدنى معيشة منفي لكونه في نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه ونقيض السعي لادنى معيشة عدم السعي لأدنى معيشة وقوله: ولم أطلب مثبت لكونه منفيا بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع، فلو وجه إلى قليل وجب فيه اثبات طلب القليل وهو عين ما نفاه أولا.

واذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا وتقديره ولم أطلب الملك ومقتضى ذلك أنه طالب للملك وهو المراد[٧٦٧].

فإن قيل: إنما يلزم فسادُ جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفاني ولو قدرته مستأنفا كان نفيا محضا غير داخل تحت حكم (لو).

---

٧) أن طلب القليل هو عين السعي لأدنى معيشة.

٨) أن العاملين في البيت هما: (كفاني) و(أطلب)، والمعمول هو (قليل).

إذا تبين هذا فنقول: شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شيء واحد كما قدمنا ولو وجه هنا (كفاني) و(أطلب) إلى (قليل) فسد المعنى، وذلك لأن الشاعر بمقتضى ما تقدم قد نفى السعي لأدنى معيشة، فلو وجه (أطلب) إلى قليل وجب فيه اثبات طلب القليل وهو عين ما نفاه أولا، واذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول أطلب محذوفا وتقديره ولم أطلب الملك ومقتضى ذلك أنه طالب للملك، لأنه منفي فيكون مثبتا. أ

[٧٦٦] أي: امتناع الجزاء لامتناع الشرط غالبا في المشهور. سي

[٧٦٧] ويدل عليه قوله بعد:

ولكنما أسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي. سي

قلت إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط، وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط.

المفعول وأنواعه

ص: باب المفعول منصوب[٧٦٨].

ش: قد مضى أن الفاعل مرفوع أبدا واعلم الآن أن المفعول منصوب أبدا والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحدا والرفع ثقيل[٧٦٩] والمفعول يكون واحدا فأكثر والنصب خفيف فجعلوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير فصدا للتعادل.

ص: وهو[٧٧٠] خمسة.

ش: هذا هو الصحيح وهي المفعول به كضربت زيدا والمفعول المطلق[٧٧١] وهو المصدر كضربت ضربا والمفعول فيه وهو الظرف كصمت يوم الخميس وجلست أمامك والمفعول له كقمت إجلالا لك والمفعول معه كسرت والنيل ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولا به وقدر سرت وجاوزت النيل ونقص الكوفيون منها المفعول له فجعلوه من

---

[٧٦٨] أبهم الناصب ليجري على كل الاقوال، والصحيح أنه الفعل وشبهه، لا الفاعل، ولا مجموع الفعل والفاعل، ولا معنى المفعولية. ي

[٧٦٩] لأنه بالضمة التي هي أثقل الحركات، وبالواو التي هي أثقل الحروف، وأما الألف فليس رفعا أصليا، بل نصب أصلي على أن غلبة الثقل تكفي. ي

[٧٧٠] الضمير راجع الى المفعول المراد به الجنس فلذا اخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع عن المفرد لأن المقصود التقسيم، فهو نظير: الكلمة اسم وفعل وحرف، فاندفع ما توهم من أن ارادة الجنس لا تصحح الاخبار والا لجاز: الرجل ثلاثة، والرجل قائمون، ووجه الدفع أن عدم الصحة هنا لعدم ارادة التقسيم، ألا ترى الى صحة: الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي، لارادته. سي

[٧٧١] أي: الذي لم يقيد بجار من حرف أو اسم، كالمفعول به والمفعول معه. ف

باب المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا وزاد السيرافي سادسا وهو المفعول منه نحو: واختار موسى قومه[٧٧٢] سبعين رجلا لأن المعنى من قومه وسمى الجوهري المستثنى مفعولا[٧٧٣] دونه[٧٧٤].

المفعول به

ص: المفعول به وهو ما وقع عليه[٧٧٥] فعل الفاعل كضربت زيدا.

ش: هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله وقد استشكل[٧٧٦] بقولك: ما ضربت زيدا ولا تضرب زيدا وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما[٧٧٧] لا يعقل الا به[٧٧٨] الا ترى أن زيدا في المثالين متعلق بضرب وأن ضرب يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات.

---

[٧٧٢] والصحيح أنه مفعول به، وسبعين مفعول ثان. ف

[٧٧٣] فزاد على المفاعيل الخمسة مفعولا سادسا وهو المفعول دونه، إذ المستثنى ليس من المفاعيل. أ

[٧٧٤] إذ معنى: جاء القوم الا زيدا: جاؤوا دون زيد. ي

[٧٧٥] أي: ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه، واختصر للعلم بالمقصود، فلا يرد المبتدأ في زيد ضربته، فإنه وإن وقع عليه الفعل لكنه لم يذكر ليدل على وقوع الفعل عليه، بل ليدل على أنه المسند إليه، وإنما اتفق أنه هو وضميره المفعولَ واحد. سي

[٧٧٦] أي: ان التعريف غير جامع. سي

[٧٧٧] أي: بفعل، والضمير في يعقل عائد على الفعل، وفي به عائد على المفعول، والمراد تعلقه به بغير واسطة فخرج المجرور فإنه ليس مفعولا اصطلاحا. ي

[٧٧٨] فإن قيل: تفسير الوقوع بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل أيضا، لأنهما كذلك.

أجيب بأن المراد الفعل الحقيقي، والمصدر لا يتوقف تعلقه على الزمان، وما بين الفاعل والفعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا، بل يسمى قياما واسنادا، والتعلق مخصوص بالفضلات. سي

المنادى

ص: ومنه[٧٧٩] المنادى[٧٨٠].

ش: ومن المفعول به المنادى وذلك لأن قولك: يا عبد الله أصله أدعوا عبدالله فحذف الفعل[٧٨١] وأنيب يا عنه[٧٨٢].

ص: وإنما ينصب مضافا كيا عبد الله أو شبهه كيا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى يا رجلا خد بيدي.

ش: يعني أن المنادي إنما ينصب لفظا في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون مضافا كقولك: يا عبد الله ويا رسول الله وقال الشاعر:

ألا يا عباد الله قلبي متيم بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا

الثانية: أن يكون شبيها[٧٨٣] بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسما مرفوعا بالمنادى كقولك: يا محمودا فعله وباحسنا وجهه ويا جميلا فعله ويا كثيرا بره أو منصوبا به كقولك: يا طالعا جبلا أو مخفوضا بخافض

---

[٧٧٩] إنما فصله بقوله: ومنه، لأن له أحكاما لا توجد في غيره من المفاعيل. ف

[٧٨٠] وهو المطلوب اقباله. ي

[٧٨١] للتخفيف وليدل على الانشاء نصا. سي

[٧٨٢] فلا يجمع بينهما اذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه، ولذا وجب الحذف، وقد تحذف يا أيضا ويعوض عنها في الآخر الميم المشددة، وذلك خاص باسم الله عزوجل: (اللهم). سي

[٧٨٣] ويسمى الشبيه بالمضاف ممطولا وممدودا. ف

متعلق به كقولك: يا رفيقا بالعباد ويا خيرا من زيد أو معطوفا عليه قبل النداء[٧٨٤] كقولك: يا ثلاثةً وثلاثين في رجل سميته بذلك.

الثالثة: أن يكون نكرة غير مقصودة كقول الأعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر:

فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامای من نجران أن لا تلاقيا[٧٨٥]

ص: والمفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به كيا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا رجل لمعين.

ش: يستحق المنادي البناء بأمرين إفراده وتعريفه ونعني بإفراده أن لا يكون مضافا ولا شبيها به[٧٨٦]، ونعني بتعريفه أن يكون مرادا به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو أو معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه كرجل وإنسان تريد بهما معينا فإذا وجب في الاسم هذان الأمران استحق أن يبنى على ما يرفع به لو كان معربا تقول: يا زيد بالضم ويا زيدان بالألف ويا زيدون بالواو وقال الله تعالى: يا نوح قد جادلتنا يا جبال أوبي معه.

ص: فصل وتقول: يا غلام بالثلاث وبالياء فتحا وإسكانا وبالألف.

ش: إذا كان المنادى مضافا إلى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ست لغات:

إحداها: يا غلامي بإثبات الياء الساكنة كقوله تعالى: يا عبادي لا خوف عليكم.

---

[٧٨٤] احترز بهذا عما لو حصل العطف حال النداء فلا أثر له في تصيير المعطوف عليه شبيها بالمضاف. سي

[٧٨٥] (عرضت) أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولها، وقيل هي جبال نجد، (الندامى) جمع ندمان، وهو النديم، وهو شريب الرجل الذي ينادمه، (من نجران) أي: من أهلها، وهي بلدة من بلاد همدان من اليمن.

[٧٨٦] يدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع وما كان مبنيا قبل الندا. سي

والثانية: يا غلامِ بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلا عليها قال الله تعالى: يا عباد[٧٨٧] فاتقون.

الثالثة: ضم الحرف الذي كان مكسورا لأجل الياء[٧٨٨] وهي لغة ضعيفة حكوا من كلامهم يا أمُ لا تفعلي بالضم وقرئ[٧٨٩] قال ربُ أحكم بالحق بالضم.

الرابعة: يا غلامي بفتح الياء قال الله تعالى: يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم.

الخامسة: يا غلاما بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة فتنقلب الياء ألفا[٧٩٠] لتحركها وانفتاح ما قبلها قال الله تعالى: يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله يا أسفا[٧٩١] على يوسف.

السادسة: يا غلامَ[٧٩٢] بحذف الألف وابقاء الفتحة دليلا عليها كقول الشاعر:

---

[٧٨٧] علامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف اليه. ت

[٧٨٨] فيكون مبنيا على الضم في محل نصب لانقطاعه عن الاضافة لفظا لا معنى، أو يقال: إنه يراعى أصله من ناحية أنه مضاف، فيكون منادى منصوبا بالفتحة المقدرة منع من ظهورها الضمة التي جائت لشبهه بالنكرة المقصودة، والمضاف اليه محذوف وهو ياء المتكلم. ت

[٧٨٩] وضابط هذا أنك تقدر المضاف اليه محذوفا منوي المعنى دون اللفظ، فتبنيه على الضم تشبيها بالمفرد. ف

[٧٩٠] الظاهر أن الألف اسم، لأنها منقلبة عن اسم، وينبغي أن يحكم عليها بأنها مضاف إليه، وأنها في محل جر. سي

[٧٩١] علامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفا ضمير مبنر على السكون في محل جر مضاف اليه، أو يقال: علامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفا، فتكون الفتحة ليست فتحة اعراب بل لأجل الالف، والأول فيه تيسير وبعد عن التكلف الذي لا داعي له. ت

[٧٩٢] علامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفا محذوفة: مضاف اليه. ت

ولست براجع ما فات مني بلهفَ ولا بليت ولا لوَ انِّي[٧٩٣]

أي بقولي يا لهفَ.

وقولي وتقول: يا غلام بالثلاث أي بضم الميم وفتحها وكسرها، وقد بينت توجيه ذلك[٧٩٤].

ص: ويا أبت ويا أمت ويابن أم ويا بن عم بفتح وكسر وإلحاق الألف أو الياء للأولين قبيح وللآخرين ضعيف.

ش: إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أما جاز فيه عشر لغات الست المذكورة ولغات أربع أخر:

إحداها: إبدال الياء تاء مكسورة[٧٩٥] وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في يا أبت[٧٩٦].

الثانية: إبدالها تاء مفتوحة وبها قرأ ابن عامر.

الثالثة: يا أبتا[٧٩٧] بالتاء والألف وبها قرئ شاذا.

---

[٧٩٣] (بليت) أي: بأن أقول: يا ليت، (لو اني) الهمزة فيه محذوفة لنقل حركتها الى الواو.

المعنى: أن ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو.

[٧٩٤] قد يقال انه لم يبين وجه الضم، الا أن يقال انه بينه كما ذكره في السماع من كلامهم. ف

[٧٩٥] هذا خاص بالنداء، فلا يقال: أبتِ فعل كذا، ولا: أمتِ فعلت كذا. وهذه التاء لتأنيث اللفظ، وهي موضوعة لتأنيث، وإن استعملت في غيره. ف

[٧٩٦] علامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف اليه، والتاء حرف دال على التأنيث اللفظي مبني على السكون لا محل له. ت

الرابعة: يا أبتي بالتاء والياء.

وهاتان اللغتان قبيحتان[٧٩٨] والأخيرة أقبح من التي قبلها وينبغي أن لا تجوز[٧٩٩] إلا في ضرورة الشعر.

وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء مثل يا غلام غلامي لا يجوز فيه[٨٠٠] الا اثبات الياء مفتوحة أو ساكنة إلا إن كان ابن أم أو ابن عم فيجوز فيهما أربع لغات فتح الميم وكسرها وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى: قال ابن أم إن القوم استضعفوني قال يابن أم لا تأخذ بلحيتي.

والثالثة: اثبات الياء كقول الشاعر:

يا بن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلفتني لدهر شديد

والرابعة: قلب الياء ألفا كقوله: يا بنة عما لا تلومي واهجعي وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال.

---

[٧٩٧] التاء حرف دال على التأنيث اللفظي مبني على الفتح، والالف المنقلبة عن الياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف اليه، ومن النحاة من قال ان هذه الالف ليست منقلبة عن ياء المتكلم، وانما هي حرف هجائي زائد لمد الصوت، وعليه فلا اعراب لها، والتاء عوض عن الياء المحذوفة. ت

[٧٩٨] أي: لما فيهما من الجمع بين العوض والمعوض. ف

[٧٩٩] فيه نظر، فقد قرئ: (يا أبتي إني أخاف). ف

[٨٠٠] ظاهر الضمير ان عائد على المنادى، لكنه عائد على المضاف اليه المنادى، والمفروض أن كلامنا عن المنادى لا عن المضاف اليه المنادى، فلعل هذا استطراد من المصنف. أ

تَابع المنادى

ص: فصل ويجري ما أفرد أو أضيف مقرونا بأل من نعت المبني وتأكيده وبيانه ونسقه المقرون[٨٠١] بأل على لفظه أو محله وما أضيف مجردا على محله ونعت أي على لفظه والبدل المجرد والنسق المجرد كالمنادى المستقل مطلقا.

ش: هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى والحاصل[٨٠٢] أن المنادى إذا كان مبنيا وكان تابعه نعتا أو تأكيدا أو بيانا أو نسقا بالألف واللام وكان مع ذلك مفردا[٨٠٣] أو مضافا وفيه الألف واللام جاز فيه الرفع على لفظ المنادى والنصب على محله تقول: في

---

[٨٠١] قيد للنسق فقط كما يظهر من الأمثلة. أ

[٨٠٢]

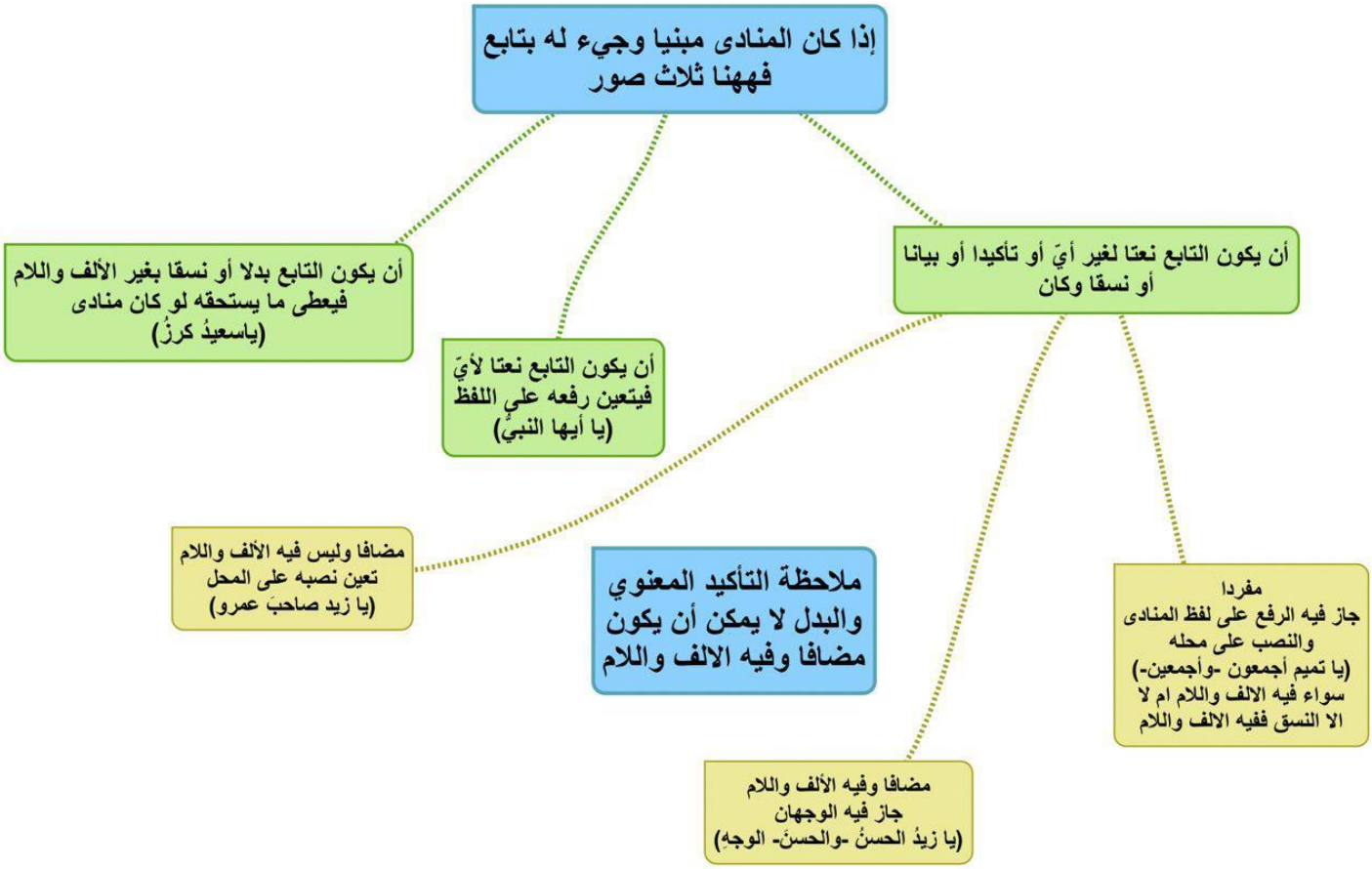

[٨٠٣] أي: ليس بمضاف ولا شبيها به. أ

النعت يا زيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب وفي التأكيد يا تميم أجمعون وأجمعين وفي البيان يا سعيد كرز وكرزا وفي النسق يا زيد والضحاك والضحاك قال الشاعر:

يا حكمُ الوارثُ عن عبد الملك

روي برفع الوارث ونصبه وقال الآخر:

فما كعب ابن مامه وابن أروى بأجود منك يا عمرُ الجوادا[٨٠٤]

والقوافي منصوبة وقال آخر:

ألا يا زيد والضحاكُ سيرا فقد جاوزتما خَمَرَ الطريق[٨٠٥]

وقال الله تعالى: يا جبان أو بي معته والطيرَ وقرئ شاذا والطيرُ[٨٠٦]، وهذه أمثلة المفرد وكذلك المضاف الذي فيه أل تقول: يا زيد الحسنَ الوجه والحسنُ الوجه وقال الشاعر:

يا صاح يا ذا الضامر العنس[٨٠٧]

يروى برفع الضامر ونصبه.

---

[٨٠٤] (كعب ابن امامة) رجل من أياد يضرب به المثل في الكرم والايثار على النفس، (ابن أروى) أراد به عثمان ابن عفان، وكان مضرب المثل في الكرم.

[٨٠٥] (خمر الطريق) بفتح الخاء والميم: الساتر الملتف بالاشجار، واضافته على هذا من اضافة الصفة الى الموصوف، أي: جاوزتما الطريق الذي يستركما بكثرة أشجاره.

المعنى: يأمر صديقين له بأن يغذا السير ويجدا فيه، لأنهما قد صارا في طريق لا ساتر فيه يتواران وراءه ممن يتعقبهما، وصارا بحيث يراهما فيه من يطلبهما.

[٨٠٦] أي: بالرفع. ي

[٨٠٧] (صاح) أي: صاحبي، (الضامر العنس) الضامر: المهزول، والعنس أصله الناقة الشديدة، وضمورها دقة وسطها، وأراد هنا تغيرها من كثرة الأسفار.

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافا وليس فيه الألف واللام تعين نصبه على المحل كقولك: يا زيد صاحبَ عمرو ويا زيدا أبا عبد الله ويا تميم كلَّكم أو كلَّهم[٨٠٨] ويا زيد وأبا عبدالله، قال الله تعالى: قل اللهم فاطرَ السموات والأرض.

وإن كان التابع نعتا لأي تعين رفعه[٨٠٩] على اللفظ كقوله تعالى: يا أيها الناس يا أيا النبي.

وإن كان التابع بدلا أو نسقا بغير الألف واللام[٨١٠] أعطي ما يستحقه لو كان منادى[٨١١] تقول: في البدل يا سعيد كرز بضم كرز بغير تنوين كما تقول: يا كرز ويا سعيد أبا عبدالله بالنصب كما تقول: يا أبا عبدالله وفي النسق يا زيد وعمرو بالضم ويا زيد وأبا عبدالله بالنصب وهكذا أيضا حكم البدل والنسق لو كان المنادى معربا[٨١٢].

ص: ولك في نحو: يا زيد زيد اليعملات فتحهما[٨١٣] أو ضم الأول.

ش: إذا تكرر المنادى المفرد مضافا[٨١٤] نحو: يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلات[٨١٥] جاز لك في الأول وجهان:

---

[٨٠٨] أشار بالثاني الى أنه يجوز فيه مراعاة اللفظ لأن الأسماء الظاهرة للغيبة، ومراعاة المعنى لعروض الخطاب فيه بالنداء. ف

[٨٠٩] إنما تبع رفعه لأن المنادى في الحقيقة إنما هو النعت المذكور بعد أي، لكن لما كانت يا وأل لا يجتمعان الا في الضرورة ولفظ الجلالة والجمل المحكية أتوا بأي ليتوصلوا بها الى نداء ما فيه أل، فعينوا رفعه ليعلم أنه المنادى في الحقيقة. ف

[٨١٠] قيد النسق بذلك قيل لأنه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل إذ هي تمنع من تقديره منادى إذ حرف النداء لا يجتمع معها. سي

[٨١١] وذلك لأن البدل فيه نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عنه. سي

[٨١٢] فلا يختص إعطاء البدل والنسق ما يستحقه لو كان منادى بصورة بناء المنادى. أ

[٨١٣] قيل لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام على كل الأقوال. سي

أحدهما: الضم وذلك على تقديره منادى مفردا ويكون الثاني حينئذ إما منادى سقط منه حرف النداء وإما عطف بيان وإما مفعولا بتقدير أعني.

والثاني: الفتح وذلك على أن الأصل (يا زيد اليعملات زيد اليعملات[٨١٦])، ثم اختلف فيه فقال سيبويه حذف اليعملات من الثاني لدلالة الأول عليه وأقحم[٨١٧] زيد بين المضاف والمضاف إليه، وقال المبرد حذف اليعملات من الأول لدلالة الثاني عليه[٨١٨] وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف أما قول سيبويه ففيه الفصل[٨١٩] بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة، وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول: لدلالة الثاني عليه وهو قليل والكثير عكسه[٨٢٠].

---

[٨١٤] أي: المنادى المفرد تُكَرِّرُه مضافا، ويشكل على التعبير عن بالمفرد عن الأول وبالمضاف عن الثاني أنه على الصورة الثانية يكون الأول مضافا. أ

قيل: المراد المفرد في الجملة ومضافا كذلك فلا اشكال. سي

[٨١٥] جمع يَعْمَلة بفتح الياء وسكون العين وفتح الميم: الناقة الشديدة السير.

[٨١٦] أي: أن كلاهما مضاف. أ

[٨١٧] أي: الثاني زائد بين المضاف والمضاف اليه. ي

[٨١٨] فزيد الثاني حينئذ بيان أو بدل أو توكيد، لأن المضاف اليه الأول مراد أو منادى ثان. سي

[٨١٩] هذا إذا قلنا بجواز اقحام الاسماء، أما ان قلنا بعدم جوازه كما ذهب اليه الأكثر فالاعتراض به حينئذ على سيبويه. سي

[٨٢٠] ولما في كل من القولين ما عرفت ذهب الفراء الى أنه لا حذف ولا اقحام، بل الاسمان مضافان للمذكور، والذي سوغ توارد العاملين أنهما هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكأنهما واحد، فهو نظير قولك: جاء زيد وأتى عمرو العاقلان. سي

تَرخِيم المنادى المعرفة

ص: فصل ويجوز ترخيم[٨٢١] المنادى المعرفة وهو حذف آخره تخفيفا فذو التاء مطلقا[٨٢٢] كيا طلح وياثب وغيره بشرط ضمه وعلميته ومجاوزته ثلاثة أحرف كيا جعف ضما وفتحا.

ش: من أحكام المنادى الترخيم وهو حذف آخره تخفيفا وهي تسمية قديمة[٨٢٣] وروى أنه قيل لابن عباس إن ابن مسعود قرأ ونادوا يا مال فقال ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم[٨٢٤] ذكره الزمخشري وغيره وعن بعضهم أن الذي حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يتقطعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه[٨٢٥].

وشرطه أن يكون الاسم معرفة ثم إن كان مختوما بالتاء لم يشترط فيه علميته ولا زيادة على الثلاثة فتقول: في ثبة وهي الجماعة ياثب كما تقول: في عائشة يا عائش وإن لم يكن مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون مبنيا[٨٢٦] على الضم[٨٢٧].

---

[٨٢١] هو لغة ترقيق الصوت وتليينه. ي

[٨٢٢] أي: سواء كان علما أم لا ثلاثيا أم لا. ي

[٨٢٣] يريد أن العرب تكلمت به. ي

[٨٢٤] اشارة من ابن عباس الى انكار قراءة ابن مسعود، لأن أهل النار مشغولون عن الترخيم، والصحيح أن قراءة ابن مسعود واردة، وحدّ ما اجيب به عنها أنهم رخموا لضعفهم عن اتمام الاسم. ف

[٨٢٥] لعل هذا مبني على أن الترخيم جاء في كلام الله تعالى لا كلامهم. أ

[٨٢٦] فترخيم نحو: يا صاحبُ، بقولهم: ياصاحِ شاذ. ف

[٨٢٧] فيخرج غير المفرد في باب المنادى وغير المفرد في باب الاعراب. أ

والثاني: أن يكون علما.

والثالث: أن يكون متجاوزا ثلاثة أحرف.

وذلك نحو: حارث وجعفر تقول: يا حارِ ويا جعفَ.

ولا يجوز في نحو: عبدالله وشاب قرناها أن يرخما لأنهما ليسا مضمومين ولا في نحو: إنسان مقصودا به معين لأنه ليس علما ولا في نحو: زيد وعمرو وحَكَم لأنها ثلاثية[٨٢٨].

وأجاز الفراء الترخيم في حكم وحسن ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط قياسا على إجرائهم نحو: سقر مجرى زينب في إيجاب منع الصرف لا مجرى هند في إجازة الصرف وعدمه، وإجرائهم جَمَزى[٨٢٩] لحركة وسطه مجرى حبارى[٨٣٠] في إيجاب حذف الفه[٨٣١] في النسب[٨٣٢] لا مجرى حبلى في إجازة حذف ألفه وقلبها واوا.

---

[٨٢٨] ففي الحذف اضرار بالكلمة. سي

[٨٢٩] بفتح الجيم والميم: سريع السير. سي

فقالوا: جمزيّ، ولم يقولوا: جمزوي، كما قالوا: حُبلوي. ف

فأجروها مجرى حبارى فحبارى نسبتها: حُبارِيّ. أ

[٨٣٠] طائر معروف على شكل الاوزة برأسه وبطنه غبرة، ولون ظهره وجناحيه كلون السماني غالبا، والجمع: حبابير وحباريات. ي

[٨٣١] لأن الألف إذا كانت خامسة كما في حبارى، أو سادسة كما في قَبَعْثَرى وهو الجمل العظيم الشديد كان حذفها واجبا، فهُم قد أجروا جمزرى الرباعي لتحرك وسطه مجرى الخماسي، فأوجبوا فيه الحذف مثله. سي

[٨٣٢] ضبطه بعض من يوثق به بفتح النون وسكون السين، على أنه مصدر نسب، وصرح بأن العامة يقرؤونه: النِسَب بكسر النون وفتح السين، على أنه جمع النسبة وليس بذاك. سي

وأشرت بقولي كيا جعف ضما وفتحا إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف فتجعل الباقي اسما برأسه فتضمه[٨٣٣] ويسمى لغة من لا ينظر ويجوز أن لا تقطع النظر[٨٣٤] عنه بل تجعله مقدرا فيبقى ما كان على ما كان عليه ويسمى لغة من ينتظر[٨٣٥].

فتقول: على اللغة الثانية: في جعفر يا جعفَ ببقاء فتحة الفاء وفي مالك يا مالِ ببقاء كسرة اللام وهي قراءة ابن مسعود وفي منصور يا منصُ بقاء ضمة الصاد وفي هِرَقْل يا هرقْ ببقاء سكون القاف.

وتقول: على اللغة الأولى: يا جعفُ ويا مالُ ويا هرقُ بضم أعجازهن وهي قراءة أبي السري الغنوي ويا منصُ باجتلاب ضمة غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم.

ص: ويحذف من نحو: سلمان ومنصور ومسكين حرفان ومن نحو: معدى كرب الكلمة الثانية.

ش: المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون حرفا واحدا وهو الغالب كما مثلنا.

والثاني: أن يكون حرفين وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط:

أحدها: أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائدا[٨٣٦].

---

[٨٣٣] وتصحّه أيضا، وتعلّه الى غير ذلك مما يقتضيه الاسم المستقل، وذلك اذا لم يحصل الالتباس، فلا يضم آخر مسلمة بعد الترخيم للالتباس بالمذكر. سي

[٨٣٤] وهذا هو الأكثر في لسان العرب. سي

[٨٣٥] أي: من ينتظر المحذوف من الكلمة. ف

[٨٣٦] إنما كان زائدا في الأمثلة المذكورة لأنه ليس فاء ولا عينا ولا لاما. ف

والثاني: أن يكون معتلا[٨٣٧].

والثالث: أن يكون ساكنا.

والرابع: أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها[٨٣٨].

وذلك نحو: سلمان ومنصور ومسكين علما تقول: يا سلمُ ويا منصُ ويا مسكُ، قال الشاعر:

يامرو إن مطيتي محبوسة ترجو الحِباءَ وربها لم ييأس[٨٣٩]

يريد يامروان وقال الآخر:

قفي فانظري يا أسم هل تعرفينه

يريد يا أسماء.

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو: مختار علما لأن المعتل أصلي[٨٤٠] لأن الأصل مختَيرٌ[٨٤١] أو مختَيَرٌ فأبدلت الياء ألفا وعن الأخفش إجازة حذفها تشبيها لها بالزائدة كما شبهوا[٨٤٢] ألف[٨٤٣] مرامى في النسب بألف حبارى فحذفوها.

---

[٨٣٧] أي: حرف علة، ولو عبر به لكان أولى، لأن المعتل ما فيه حرف علة، ويمكن الجواب بأن الضمير في يكون راجع للاسم الذي يجتمع فيه الشروط لا للحرف. ي

[٨٣٨] لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل أبنية العرب. ي

[٨٣٩] (مطيتي) المطية الدابة، سميت بذلك لأنها تمطو، أي: تسرع في سيرها، (محبوسة) أراد أنها واقفة بالباب، (الحباء) بكسر الحاء: العطاء، و(ربها) صاحبها، (لم ييأس) لم يقنط من عطائك.

المعنى: يقول انه وفد على كريم يجتديه وأنه طال وقوفه ببابه، وانتظاره لجدواه، ومع هذا لا يزال يأمل أن يعطف عليه فينال منه ما أمل.

[٨٤٠] لأن المنقلب عن أصليٍ أصليٌ. ي

وفي نحو[٨٤٤]: دُلامِص[٨٤٥] علما لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم درع دلامص ودرع دلاص، ولكنها حرف صحيح لا معتل.

وفي نحو: سعيد وعماد وثمود لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف.

وعن الفراء[٨٤٦] إجازة حذفهن[٨٤٧].

وأنشد سيبويه:

تنكرتِ منا بعد معرفة لمي

أي يا لميس فحذفوا السين فقط.

وفي نحو: هَبَيَّخ[٨٤٨] وقَنَوَّر لأن حرف العلة محرك.

---

[٨٤١] بكسر الياء إن كان اسم فاعل، وبفتحها إن كان اسم مفعول. ي

[٨٤٢] فقالوا: مُرمى، ولم يقولوا: مُرامى. ف

أقول: الصحيح أن يقال: فقالوا: مُرميّ، ولم يقولوا: مرمايّ.

[٨٤٣] أي: الأخيرة، والأولى حذفت للاعتلال. ف

[٨٤٤] أي: ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير في نحو: دلامص. ي

[٨٤٥] بضم الدال: البراق، كما في القاموس، وفيه أيضا: درع دلاص، ككتاب: ملساء لينة. ي

[٨٤٦] ورد بأنه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس. سي

[٨٤٧] يفهم من ظاهر العبارة أن الفراء يجيز حذف الياء والواو والألف واثباتها، والحق أن الفراء في ثمود يلتزم حذف حرفين معا، إذ لو بقيت الواو لزم منه عدم النضير، إذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة. سي

[٨٤٨] بفتح الهاء والباء، وتشديد الياء: الغلام الممتلئ، وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة: الضخم الرأس، والشرس من كل شيء. سي

والثالث: ان يكون المحذوف كلمة برأسها وذلك في المركب تركيب مزج[٨٤٩] نحو: معدي كرب[٨٥٠] وحضرموت تقول: يا معدي ويا حضر.

المستَغاث به

ص: فصل ويقول المستغيث يا لَلّه[٨٥١] لِلمسلمين بفتح لام المستغاث به إلا في لام المعطوف الذي لم يتكرر معه ياء نحو: يا زيدُ لعمرو ويا قوم لِلعَجَب العجيب.

ش: من أقسام المنادى[٨٥٢] المستغاث به[٨٥٣] وهو: كل اسم نودي ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة[٨٥٤].

---

[٨٤٩] المنقول أن العرب لم ترخم المركب المزجي، وإنما أجازه النحويون قياسا . سي

[٨٥٠] اسم الاشعث بن قيس، فهو معدي كرب بن قيس بن معدي كرب بن معاوية بن معدي كرب بن معاوية بن جبلة. حد

[٨٥١] هو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وإنما قلنا انه منصوب لأن المستغاث شبيه بالمضاف، لتركبه مع اللام، ولهذا كان مبنيا على ضم مقدر في حالة حذفها، نحو: يا زيد . ي

[٨٥٢] إذا وقع إنسان فى شدّة لا يستطيع-وحده-التغلب عليها، أو توقّع أن يصيبه مكروه لا يقدر على دفعه. . . ، فقد ينادى غيره لينقذه مما وقع فيه فعلا، أو ليدفع عنه المكروه الذى يتوقعه ويخاف مجيئه. . . ومن الأمثلة: مناداة الغريق حين يشرف على الموت؛ فيصرخ: «يا للناس للغريق» . ومناداة الحارس زملاءه حين يرى جمعا من الأعداء مقبلا؛ فيرفع صوته: «يا للحراس للأعداء» . فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هى التى تسمى: «الاستغاثة» . ح

[٨٥٣] ويسمى المستغاث أيضا وهذا الاسم أكثر شيوعا هنا . ح

[٨٥٤] للاستغاثة ثلاثة أركان:

١) حرف النداء .

٢) المستغاث به، وهو المنادى، وقد عرفه المصنف.

٣) المستغاث له، وهو الذي يطلب له العون.

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا يا[٨٥٥] خاصة[٨٥٦] والغالب استعماله مجرورا بلام مفتوحة[٨٥٧] وهي متعلقة بيا عند ابن جني لما فيها من معنى الفعل وعند ابن الضائع[٨٥٨] وابن عصفور بالفعل المحذوف وينسب ذلك إلى سيبويه وقال ابن خروف وهي زائدة فلا تتعلق بشيء.

والمصنف سيتكلم عن كل واحد من هذه الأركان. أ

[٨٥٥] أشهر حروف النداء ثمانية: الهمزة المفتوحة مقصورة أو ممدودة (يا) (أيا) (هيَا) (أَيْ) مفتوحة الهمزة المقصورة أو الممدودة (وا).

ح

[٨٥٦] لأنها أم حروف النداء، ويجب كونها مذكورة، لأن الغرض من ذكرها اطالة الصوت، والحذف مناف لذلك. سي

[٨٥٧] إنما فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه، مع دفع التباس المستغاث بالمستغاث له إذا حذف المستغاث، نحو: يا للمظلوم، أي: يا قومي للمظلوم. سي

وهذه اللام حرف جر أصلي ومتى وجدت كانت مبنية على الفتح وجوبا، ويستثنى من بنائها على الفتح حالتان، يجب فيهما بناؤها على الكسر:

الأولى: أن يكون المستغاث «ياء المتكلم» ، نحو: يالى للملهوف.

والثانية: أن يكون المستغاث غير أصيل؛ وذلك بأن يكون غير مسبوق «بيا» ، ولكنه «معطوف» على مستغاث آخر مسبوق بها؛ فيكتسب من السابق معنى الاستغاثة، والمراد منها . نحو: يا للوالد وللأخ للقريب المحتاج. فكلمة «الأخ» ليست مستغاثا أصيلا، لعدم وجود «يا» معها، ولكنها استفادت معنى الاستغاثة من «المعطوف عليه» المستغاث الأصيل الذى تسبقه «يا» وهو الوالد .

ففى هذه الصورة–و التى قبلها–يجب كسر اللام الداخلة على المستغاث. ح

[٨٥٨] بمعجمة فمهملة، لأن ابن هشام لا ينقل عن ابن الصائغ بمهملة فمعجمة، لأنه متأخر عنه. ف

وذكر المستغاث له بعده مجرورا[٨٥٩] بلام مكسورة دائما على الأصل وهي حرف تعليل وتعلقها بفعل محذوف[٨٦٠] وتقديره أدعوك لكذا وذلك كقول عمر[٨٦١] رضي الله عنه يا لَله لِلمسلمين[٨٦٢] بفتح اللام الأولى وكسر الثانية.

وإذا عطفت عليه مستغاثا آخر فإن أعدت يا مع المعطوف فتحت اللام قال الشاعر:

يا لَقومي ويا لَأمثالِ قومي لأناس عتوهم في ازدياد[٨٦٣]

وإن لم تعد يا كسرت لام المعطوف كقوله:

يَبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ يا لَلكهول ولِلشبان لِلعجبِ[٨٦٤]

وللمستغاث به استعمالان آخران[٨٦٥]:

أحدهما: أن تلحق آخره ألفا فلا تلحقه حينئذ اللام[٨٦٦] من أوله وذلك كقوله:

---

[٨٥٩] إنما اعرب المستغاث لتركبه مع اللام فأشبه المنادى المضاف. ه

[٨٦٠] فالكلام جملتان. سي

[٨٦١] عندما طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة. ي

[٨٦٢] أي: يا الله أدعوك لأجل المسلمين. أ

[٨٦٣] العتو: التكبر.

المعنى: إني أستغيث بقومي وباقوام يماثلونهم في العديد والعدة وفي الاستجابة لمن يدعوهم ونجدة من يستغيث بهم، ليدفعوا عني قوما ما يزال طغيانهم يتزايد وشرهم يتفاقم.

[٨٦٤] (ناء) اسم فاعل فعله نأى ينأى.

المعنى: إني أبكي عليك ولست من أهلك، لأنني من ديار بعيدة عن ديارك، وأنا ناء شديد البعد عن أهلي، ثم دعى الكهول والشبان ليعجبوا من هذه الحالة.

[٨٦٥] والاستعمال الأول هو أن تدخل عليه لام الجر، وهو الغالب كما مر. أ

[٨٦٦] لأن الألف عوض عنها، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه. سي

يا يزيدا لآمِل نيل عز وغني بعد فاقة وهوان[٨٦٧]

والثاني: أن لا تدخل عليه اللام من أوله ولا تلحقه الألف من آخره وحينئذ يجري عليه حكم المنادى فتقول: على ذلك يا زيدُ لعمرو بضم زيد ويا عبدَ الله لزيد بنصب عبد الله قال الشاعر:

ألا يا قومُ لِلعجب العجيب وللغفلات تعرض للأَريب[٨٦٨]

المنادب والمندوب

ص: والنادب وازيدا وا أمير المؤمنينا وا رأسا ولك إلحاق الهاء وقفا.

ش: المندوب هو المنادى المتفجع[٨٦٩] عليه أو المتوجع منه، فالأول: كقول الشاعر يرثي عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه:

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا[٨٧٠]

---

[٨٦٧] (فاقة) فقر، (هوان) مذلة.

المعنى: يستغيث بمن اسمه يزيد لنفسه، وقد عبر عن نفسه بآمل نيل عز وغنى، لأنه يرجو رفده ويستمنح عطاءه، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقر ونفى عنه الفاقة، يكني بذلك عن ان الممدوح يعطي المال الكثير الذي يغني، وإذا توجه اليه فقد عز جانبه وعظمت منزلته.

[٨٦٨] (الغفلات) جمع غفلة وهي إهمال الأمر وترك الاخذ باليقضة والتنبه للحوادث، (الأريب) العاقل المجرب العالم بعواقب الأمور.

المعنى: يدعو قومه ليتدبروا في العواقب ويتنبهوا لما يجري من الأمور ويعجبهم أشد العجب من غفلة العاقل المجرب عن عقبى الأمور مع علمه بما يترتب على ذلك من انتقاض الأمور وفسادها.

[٨٦٩] التفجع اظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة.

[٨٧٠] (أمرا عظيما) أراد به الخلافة وشؤونها، (اصبرت له) أراد اضطلعت بأعباء وصبرت على لأوائه ومشاقه، وجشمت نفسك الهول العظيم لمصلحة الرعية ابتغاء رضوان الله.

والثاني: كقول المتنبي:

واحر قلباه ممن قلبه شَبِمُ ومن بجسمي وحالي عنده سقَمُ[٨٧١]

ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفان وا وهي الغالبة عليه والمختصة به ويا وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض.

وحكمه حكم المنادى[٨٧٢] فتقول: وازيد بالضم وواعبد الله بالنصب ولك أن تلحق آخره ألفا فتقول: وازيدا واعمرا.

ولك إلحاق الهاء[٨٧٣] في الوقف فتقول: وازيداه واعمراه فإن وصلت حذفتها إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كما تقدم في بيت المتنبي ويجوز حينئذ أيضا ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين.

وقولي والنادب معناه ويقول النادب.

---

[٨٧١] (قلباه) أراد أن يقول: قلبي، بياء المتكلم ويلحق به ألف الندبة، وكان من حقه أن يقول: قلبياه، فيفتح ياء المتكلم الا أنه حذف الياء، وكأنه حذفها ساكنة للتخلص من التقاء الساكنين الياء والألف، وهذه الهاء هي هاء السكت، (شبم) بكسر الباء بارد.

المعنى: وا حر قلبي وشغفه الشديد بمن قلبه بارد لا يحس بما أكابده من الوجد ولا يشعر بما ألاقيه من لهب الهيام، وأنا عنده عليل الجسم لفرط الذي أعانيه سقيم الحال لفساد اعتقاده فيَّ.

[٨٧٢] فيه اشارة الى أنه في المعنى ليس بمنادى، وهو كذلك، قال في التصريح: وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب، وليس بمنادى، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك. سي

[٨٧٣] توصلا الى زيادة المد. سي

المفعول المطلق

ص: والمفعول المطلق وهو المصدر[٨٧٤] الفضلة المسلط عليه عامل من لفظة كضربت ضربا أو من معناه كقعدت جلوسا وقد ينوب عنه غيره كضربته سوطا فاجلدوهم ثمانين جلدة فلا تميلوا كل الميل ولو تقول: علينا بعض الأقاويل وليس منه وكلا منها رغدا.

ش: لما أنهيت القول في المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى شرعت في الكلام على الثاني من المفاعيل وهو المفعول المطلق[٨٧٥] وهو عبارة عن مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه[٨٧٦] أو من معناه.

فالأول: كقوله تعالى: وكلم الله موسى تكليما والثاني: نحو قولك: قعدت جلوسا وتأليت حلفه قال الشاعر:

تألى ابن أوس حلفة ليردني إلى نسوة كأنهن مفائد[٨٧٧]

وذلك لأن الألية هي الحلف والقعود هو الجلوس.

واحترزت[٨٧٨] بذكر الفضلة عن نحو[٨٧٩] قولك: كلامك كلام حسن وقول العرب جد جده[٨٨٠] فكلام الثاني: وجده مصدران سلط عليهما عامل من لفظهما وهو الفعل في المثال

---

[٨٧٤] هو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما، والمراد بجريانه عليه: اشتماله على حروفه. ف

[٨٧٥] أي: الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بجار مطلقا، وهذه التسمية للبصريين، أما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة، ويقول في غيره مشبه بالمفعول. سي

[٨٧٦] أي: من لفظه ومعناه، أو من لفظه فقط، وإلا لدخل المفعول به في نحو: ضربت ضربا فيما لو كان الضرب علما لشخص. أ

[٨٧٧] (تألى) حلف وقسم، (حلفة) بكسر الحاء وسكون اللام، والصواب بفتحها، أي: حَلْفَة: يمينا وقسما، (مفائد) جمع مفأد وهي في الأصل الخشبة التي تحرك بها النار في التنور، شبه النساء في اسودادها ويبسها بها، أراد أنهن مهزولات سود.

[٨٧٨] لم يذكر ما خرج بالمصدر، وهو الجملة، فلا تقع مفعولا مطلقا. ي

الثاني والمبتدأ في المثال الأول بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل في الخبر وليس من باب المفعول المطلق في شيء.

وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرا وذلك على سبيل النيابة عن المصدر[٨٨١] نحو: كل وبعض مضافين إلى المصدر كقوله تعالى: فلا تميلو كل الميل[٨٨٢] ولو تقول علينا بعض الأقاويل والعدد[٨٨٣] نحو: فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق وجلدة تمييز وأسماء الآلات نحو: ضربته سوطا أو عصا أو مقرعة.

وليس مما ينوب عن المصدر صفته[٨٨٤] نحو: وكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا أن الأصل أكلا رغدا وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصب انتصابه ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه[٨٨٥] والتقدير فكلا حالة كون الأكل رغدا ويدل على ذلك أنهم يقولون سِير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام

---

[٨٧٩] أي: عن الخبر المصدر الذي مبتدؤه مصدر من لفظه، والفاعل المصدر الذي فعله من لفظه. أ

[٨٨٠] يفهم من كلام مولانا شهاب الدين الخفاجي في حواشيه على تفسير البيضاوي أن جده بفتح الجيم كالذي في قوله تعالى: وأنه تعالى جد ربنا، في القراءة المتواترة، وهو في الأصل الدولة والبخت، ويراد به العظمة، أي: عظمت عظمته. سي

[٨٨١] قال الدنوشري: في نظيره يشعر بأن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا، وإن كان اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية. سي

[٨٨٢] فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل: فلا تميلوا ميلا كل الميل. سي

[٨٨٣] الظاهر أنه بالجر معطوف على كل. سي

[٨٨٤] ذهب في التوضيح إلى نيابة الصفة، ومثل لذلك بسرت أحسن السير، والأصل سرت السير أحسن السير. سي

[٨٨٥] أي: صاحب الحال مقدر وهو المصدر الذي يفهم من الفعل، فـ(أكل) يفهم منه الأكل. أ

الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على أنه حال لا مصدر[٨٨٦] وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام باتفاق.

المفعول له

ص: والمفعول له وهو المصدر المعلل[٨٨٧] لحدث شاركه وقتا وفاعلا نحو: قمت إجلالا لك فإن فقد المعلل شرطا جر بحرف التعليل نحو: خلق لكم ووإني لتعروني لذكراك هزة وفجئت وقد نصت لنوم ثيابها.

ش: الثالث من المفاعيل المفعول له ويسمى المفعول لأجله ومن أجله[٨٨٨] وهو كل مصدر معلِّل[٨٨٩] لحدث مشارك له في الزمان والفاعل[٨٩٠].

وذلك كقوله تعالى: يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر منصوب ذكر عله لجعل الأصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد وفاعلهما أيضا واحد وهم الكافرون فلما استوفيت هذه الشروط انتصب جوازا[٨٩١].

---

[٨٨٦] أي: لا مفعول مطلق. سي

[٨٨٧] بكسر اللام، اي: الواقع علة، وخرج به بقية المفاعيل. ه

[٨٨٨] ومعنى الكل واحد مآلا. سي

[٨٨٩] بصيغة اسم الفاعل. سي

[٨٩٠] وعلامة المفعول له وقوعه في جواب لِمَ فعلتَ؟. ه

[٨٩١] قيل: فيه اشارة الى أن تلك الشروط شروط لجواز النصب، لا لوجوبه، ولا لتحقيق ماهية المفعول له. سي

فلو فقد المعلل[٨٩٢] شرطا من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى: هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا فإن المخاطبين هم العلة في الخلق وخفض ضميرهم باللام لأنه ليس مصدرا وكذلك قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

فأدنى أفعل تفضيل وليس بمصدر فلهذا جاء مخفوضا باللام.

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفصل

فإن النوم وإن كان علة في خلع الثياب لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه.

ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله:

وإني لتعروني[٨٩٣] لذكراك هزة[٨٩٤] كما انتفض العصفور بلله القطر

فإن الذكرى هي علة عرو الهزة وزمنها واحد[٨٩٥] ولكن اختلف الفاعل ففاعل العرو هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لأن المعنى لذكري إياك فلما اختلف الفاعل خفض باللام وعلى هذا جاء قوله تعالى[٨٩٦]: لتركبوها وزينة[٨٩٧] فإن تركبوها بتقدير لأن تركبوها وهو

---

[٨٩٢] أي: الواقع علة. سي

[٨٩٣] تغشاني.

[٨٩٤] أي: نشاط وارتياح، والهزة بكسر الهاء. ف

[٨٩٥] لأن الهزة تحصل عند حصول التذكر. أ

[٨٩٦] متعلق بخلق المذكور قبل آيات، بمقتضى قول المصنف الآتي: (فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى). أ
(خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ) النحل٤ (وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ۚ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) النحل٨.

[٨٩٧] مفعول له معطوف على محل لتركبوها، بمعنى: خلقها من أجل الزينة. ع

علة لخلق الخيل والبغال والحمير وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى وفاعل الركوب بنو آدم وجيء بقوله جل ثناؤه: وزينة منصوبا[٨٩٨] لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى.

المفعول فيه وهو الظرف (ظرف الزمان والمكان)

ص: والمفعول فيه وهو ما سلط عامل على معنى في من اسم زمان كصمت يوم الخميس أو حينا أو أسبوعا أو اسم مكان مبهم وهو الجهات الست كالأمام والفوق واليمين وعكسهن ونحوهن كعند ولدي والمقادير كالفرسخ وما صيغ من مصدر عامله كقعدت مقعد زيد.

ش: الرابع من المفعولات المفعول فيه وهو المسمى ظرفا وهو (كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى في[٨٩٩]) كقولك: صمت يوم الخميس وجلست أمامك.

وعلم مما ذكرته أنه ليس من الظروف يوما وحيث من قوله تعالى: إنا نخاف من ربنا يوما عبوسا قمطريرا وقوله تعالى: الله أعلم حيث يجعل رسالته فإنهما وإن كانا زمانا ومكانا لكنهما ليسا على معنى في وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه فلهذا أعرب كل منهما مفعولا به، وعامل حيث فعل مقدر[٩٠٠] دل عليه أعلم أي يعلم حيث يجعل رسالته.

---

[٨٩٨] أي: بالعطف على محل لتركبوها . سي

[٨٩٩] خرج بهذا القيد بقية المفاعيل، فإن تسلط العامل عليها ليس على معنى في، لما تقدم من أن تسلط العامل على المفعول به لوقوعه عليه، وعلى المفعول لأجله لوقوعه لأجله، وعلى المفعول المطلق لأنه نفسه. ه

[٩٠٠] لم يجعل عامله أعلم لما ذكره في التوضيح من أن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا . سي

وأنه ليس منهما أيضا نحو: أن تنكحوهن من قوله تعالى: وترغبون أن تنكحوهن[٩٠١] لأنه وإن كان على معنى في لكنه ليس زمانا ولا مكانا.

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب[٩٠٢] على الظرفية ولا فرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونعني بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس وبالمعدود ما يقع جوابا لِكَم كالأسبوع والشهر والحول[٩٠٣] وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كالحين والوقت.

وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهما[٩٠٤] والمبهم ثلاثة أنواع[٩٠٥]:

أحدها: أسماء الجهات الست وهي الفوق والتحت والأعلى والأسفل[٩٠٦] واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال[٩٠٧] والوراء والأمام.

---

[٩٠١] (أن) وما تلاها بتأويل مصدر في محل جر بحرف جر مقدر حسب السياق، أي: ترغبون في نكاحهن. ع

[٩٠٢] انما قبلته لأن الفعل العامل يدل على الزمان بالوضع، وعلى المكان بالالتزام، والأولى أقوى، فنصبت كلها، ولا كذلك اسم المكان. ف

[٩٠٣] هو اسم للسنة، ولعله من الحول بمعنى التحول وسمي بذلك لأنه لا يمضي على حال واحدة. سي

[٩٠٤] وهو ما لا يختص بمكان بعينه. ه

[٩٠٥] وفي غير هذه الثلاثة من أسماء المكان يتعين جره بفي، كصليت في المسجد، وأقمت في الدار. ه

[٩٠٦] هما لفظان آخران للفوق والتحت. أ

[٩٠٧] هما لفظان آخران لليمين والشمال. أ

قال الله تعالى: وفوق كل ذي علم عليم قد جعل ربك تحتك سريا والركب أسفل منكم وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال وكان وراءهم ملك.

وقولي وعكسهن أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال.

وقولي ونحوهن أشرت[٩٠٨] به إلى أن الجهات وإن كانت ستا لكن ألفاظها كثيرة[٩٠٩].

ويلحق بأسماء الجهات ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها كعند ولدى.

الثاني: أسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد.

الثالث: ما كان مصوغا[٩١٠] من مصدر عامله[٩١١] كقولك: جلست مجلس زيد فالمجلس مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست.

قال الله تعالى: وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع.

ولو قلت ذهبت مجلس زيد أو جلست مذهب عمرو لم يصح لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله.

---

[٩٠٨] لم يشر به الى هذا فقد قال: (ونحوهن كعند ولدى)، وهذا ظاهر في أن المراد من نحوهن هو ما أشبهها في شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها . أ

[٩٠٩] ولذا ذكر منها عشرة كما مر.

[٩١٠] أي: مشتقا . ه

[٩١١] فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد . ه

المفعول معه

ص: والمفعول معه وهو اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه كسرت والنيل وأنا سائر والنيل[٩١٢].

ش: خرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو في قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن فإنه على معنى الجمع أي لا تفعل هذا مع فعلك هذا ولا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما[٩١٣] والجملة الحالية في نحو: جاء زيد والشمس طالعة فإنه وإن كان المعنى على قولك: جاء زيد مع طلوع الشمس إلا أن ذلك ليس باسم ولكنه جملة.

---

[٩١٢] أ- إذا سأل مسترشد: أين دار الآثار القديمة؟ فقد يكون الجواب: تسير مع طريقك هذا؛ فينتهي بك إليها.

ليس المراد أنه يسير والطريق يسير معه حقيقة، وإلا كان المعنى فاسدًا؛ لأن الطريق لا يمشي، وإنما المراد أن يباشر السير في هذا الطريق، ويقرن المشي به حتى يصل.

ولو كان الجواب: تسير وطريقك هذا ... لكان التعبير سليمًا، والمراد واحدًا في الجوابين.

ب- وإذا قلنا: أكل الوالد مع الأبناء ... فإن الجملة تفيد أن الأبناء شاركوا والدهم فعلًا في الأكل حين يأكل؛ بسبب وجود كلمة تفيد المشاركة الحقيقية في معنى الفعل، وهي كلمة: "مع" ولا يفسد المعنى بهذا الاشتراك الحقيقي.

وكذلك لو قلنا: أكل الوالد والأبناء؛ فإن المعنى يبقى على حاله، ولا فساد في التركيب.

نلحظ أن كل كلمة وقعت بعد الواو مباشرة هي: اسم، مسبوق بواو بمعنى: "مع"، وهذه الواو تدل على أن ما بعدها قد لازم اسمًا قبلها، وصاحبه زمن وقوع الحدث، وقد يشاركه، في الحدث كالمثال الأخير أولًا يشاركه؛ كالمثال الأول، وهذا الاسم الذي بعدها هو ما يسمى: "المفعول معه". ح

[٩١٣] لا يخفى عليك أن الفعل في نحو هذا المثال منصوب بأن مضمرة بعد الواو، وهو مؤول مع أن بالمصدر، فيكون الواقع بعد الواو حقيقة الاسم، ووقوع الفعل بعدها إنما هو بحسب الظاهر، وفي عدم جواز كون ذلك المصدر مفعولا معه خلاف، فأجازه بعضهم،

وبذكر الفضلة ما بعد الواو في نحو: اشترك زيد وعمرو فإنه عمدة لأن الفعل لا يستغنى عنه لا يقال اشترك زيد لان الاشتراك لا يتأدى إلا بين إثنين.

وبذكر الواو ما بعد مع في نحو: جاءني زيد مع عمرو وما بعد الباء في نحو: بعتك الدار بأثاثها[٩١٤].

وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو: جاء زيد وعمرو[٩١٥] إذا أريد مجرد العطف.

وقولي مسبوقة إلخ بيان لشرط المفعول معه وهو أنه لابد أن يكون مسبوقا بفعل أو بما فيه معنى الفعل وحروفه فالأول: كقولك: سرت والنيل وقول الله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم والثاني: كقولك: أنا سائر والنيل.

ولا يجوز[٩١٦] النصب في نحو قولهم كل رجل وضيعته[٩١٧] خلافا للصيمري[٩١٨] لأنك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل[٩١٩].

ومنعه الجمهور، قال بعض الافاضل: وكنت سالت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جوابا شافيا، وظهر لي أن قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه. وهذا غير مطرد في كل اسم مؤول فليتأمل. سي

[٩١٤] أي: مع أثاثها. سي

[٩١٥] اعترض بأن الأولى أن يقول رأيت بدل جاء، حتى يكون عمرا منصوبا، لأن المرفوع يخرج بالفضلة، ثم أجيب بأنه يمكن أن يقال خرج بقيدين. ولا يخفى ضعف الاعتراض، لأن المراد أن عمرا في المثال يمتنع نصبه وإن كان حينئذ فضلة، لأنه أريد فيه مجرد العطف. سي

[٩١٦] وفاقا لسيبويه والجمهور. سي

[٩١٧] بالرفع عطفا على كل. سي

[٩١٨] في نسخة الآلوسي: (للضميَري).

وكذلك لا يجوز هذا لك وأباك بالنصب لأن اسم الإشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو أشير لكنه ليس فيه حروفه.

ص: وقد يجب النصب كقولك: لاتنه عن القبيح وإتيانه ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا على الأصح فيهما ويترجح في نحو قولك: كن أنت وزيدا كالأخ ويضعف في نحو: قام زيد وعمرو.

ش: للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما في معناه ثلاث حالات:

إحداها: أن يجب نصبه على المفعولية وذلك إذا كان العطف ممتنعا لمانع معنوي أو صناعي:

فالأول: كقولك: لا تنه عن القبيح وإتيانه وذلك لأن المعنى على العطف لاتنه عن القبيح وعن إتيانه وهذا تناقض[٩٢٠].

---

[٩١٩] الضميري على ما نقله الرضي جوز النصب في المثال بالخبر المقدر، ويجب عليه حينئذ اضمار الخبر قبل الواو، أي: كل رجل مقرون وضيعته، وإنما لم يكتف بتقديره متأخرا لأن المشهور منع تقديم المفعول معه على عامله ولو تأخر عن المصاحب. سي

[٩٢٠] أي: يعد تناقضا في عرف الناس، وان لم يكن بحسب الظاهر من التناقض الاصطلاحي. سي

لقائل أن يقول: لا تناقض على تقدير العطف، وإنما يلزم عليه عدم الفائدة، لأن المعطوف بمعنى المعطوف عليه، وقد يقال: إن مراده بالتناقض: أنه مناقض للمعنى المراد للمتكلم، إذ مراده النهي عن القبيح مع اتيانه إياه، كما في قول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله

وليس مراده النهي عن النهي عن الاتيان بالقبيح مطلقا، وعلل الدماميني الامتناع هنا بعدم الفائدة، لأن (لا تنه عن القبيح) معناه لا تنه عن اتيان القبيح، لأن النهي إنما يكون عن الأفعال، فيكون قولك بعد ذلك: وإتيانه، مستغنى عنه، وهو من عطف الشيء على نفسه، ثم قال: وهذا لا ينهض مانعا، بدليل: فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا. ي

والثاني: كقولك: قمت وزيدا ومررت بك وزيدا أما الأول: فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى: لقد كنتم أنتم في ضلال مبين وأما الثاني: فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض[٩٢١] كقوله تعالى: وعليها وعلى الفلك تحملون ومن النحويين من لم يشترط في المسألتين شيئا فعلى قوله يجوز العطف ولهذا قلت على الأصح فيهما.

والثانية: أن يترجح المفعول معه على العطف وذلك نحو[٩٢٢] قولك: كن أنت وزيدا كالأخ وذلك لأنك لو عطفت زيدا على الضمير في كن لزم[٩٢٣] أن يكون زيد مأمورا وأنت لا تريد أن تأمره[٩٢٤] وإنما تريد أن تامر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ قال الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

وقد استفيد من تمثيلي بـ كن أنت وزيدا كالأخ أن ما بعد[٩٢٥] المفعول معه يكون على حسب ما قبله[٩٢٦] فقط لا على حسبهما وإلا لقلت كالأخوين هذا هو الصحيح وممن نص

---

[٩٢١] هذا يشمل الضمير المضاف إليه أيضا، نحو: قومك وزيدٍ كرام، وهو ما يستفاد من كلام الآلوسي تعليقا على قول المصنف في الحال: (وصاحبها التعريف). أ

[٩٢٢] من كل ما القصد فيه الى المعية ولا مانع عنها. سي

[٩٢٣] لأن العطف يشرك المعطوف في حكم المعطوف عليه. سي

[٩٢٤] لقائل أن يقول: فيكون حينئذ مناقضا لغرض المتكلم ومراده، فيكون نظير ما تقدم في لا تنه عن القبيح واتيانه، فهلا كان النصب على المفعول معه واجبا، وما الفرق بينهما ؟.

وقد يفرق بأن المعنى هنا على العطف صحيح، ولا نسلم أنه مناقض لمراد المتكلم، لجواز ارادته مع ذلك المعنى أو بدونه، غايته أن ذلك المعنى أرجح في الارادة، فلذلك كان العطف جائزا وإن كان النصب أرجح. ي

[٩٢٥] يشمل الخبر والحال. سي

عليه ابن كيسان والسماع[٩٢٧] والقياس يقتضيانه وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياسا على العطف وليس بالقوي.

والثالثة: أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو: قام زيد وعمرو لأن العطف هو الأصل ولا مضعف له فيترجح.

الحال

ص: باب الحال[٩٢٨] وهو وصف[٩٢٩] فضلة يقع في جواب كيف كضربت اللص مكتوفا.

ش: لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت في الكلام على بقية المنصوبات فمنها الحال وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون وصفا[٩٣٠].

والثاني: أن يكون فضلة[٩٣١].

---

[٩٢٦] أي: إن مفردا فمفردا، وإن مثنى فمثنى، وإن جمعا فجمعا، فيقال: كان زيد وعمرا منفقا، وكان الزيدان وعمرا منفقَين، وكان الزيدون وعمرا منفقِين، وجاء زيد وعمرا راكبا، وجاء الزيدان وعمرا راكبين، وجاء الزيدون وعمرا راكبين. سي

[٩٢٧] أصل السماع هو: الاستماع، والمراد به عند النحاة: تلقي اللغة العربية من أهلها مشافهة، ويقابله القياس، ويطلقون السماعي على كل ما خالف القياس والقواعد المطردة، ولو ورد مسموعا عن العرب. ت

[٩٢٨] أصله: حوَل، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويدل على ذلك قولهم في الجمع: أحوال. سي

[٩٢٩] المراد به ما دل على حدث معين وذات مبهمة، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل. سي

[٩٣٠] المراد به كما تقدم: ما دل على معنى وصاحبه. ت

خرج به نحو القهقرى من قولك: رجعت القهقرى، فإنه مصدر لا وصفا فيعرب مفعولا مطلقا. م، م أ

وخرج به التمييز الجامد نحو: اشتريت رطلا عسلا. أ

والثالث: أن يكون صالحا للوقوع في جواب كيف[٩٣٢]، وذلك كقولك: ضربت اللص[٩٣٣] مكتوفا.

فإن قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى: فانفروا ثبات فإن ثبات حال وليس بوصف[٩٣٤].

وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى: ولا تمش في الأرض مرحا وقول الشاعر:

ليس من مات فاستراح بميْت إنما الميْت ميِّت الأحياء

إنما الميْت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء[٩٣٥]

فإنه لو أسقط مرحا وكئيبا فسد المعنى[٩٣٦] فيبطل كون الحال فضلة.

---

[٩٣١] خرج الخبر في نحو: زيد ضاحك. م

[٩٣٢] وذلك بأن يكون مذكورا لبيان الهيئة، أي: للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه، وللمفعول حين وقوع الفعل عليه. سي

وخرج به: النعت نحو: رأيت رجلا فاضلا، والتمييز نحو: لله دره فارسا . ه

الأولى أن يقول: وبعض أمثلة التمييز، أو يقول: التمييز المشتق، وكأنه اعتمد على المثال، ثم ما ذكر مبني على الصحيح أن فارسا ونحوه في المثال تمييز، وقيل انه حال والمعنى: أتعجب منه حال كونه فارسا . س

أقول: ويخرج بهذا القيد أيضا الحال المؤكدة فإنها لا تقع في جواب كيف.

ملاحظة: من كلام يس يستفاد أن الوصف هو المشتق أو الوصف أعم، لأنه لو لم يكن كذلك لما دخل في القيد السابق فلا وجه لإخراجه بهذا القيد.

[٩٣٣] بكسر اللام وقد يضم: السارق. سي

[٩٣٤] لأنه جمع ثبة بمعنى جماعة منفردة. سي

[٩٣٥] (ميت) في الجميع بتخفيف الياء ما عدا: ميت الأحياء، وقد اختلف العلماء فيهما فقيل إنهما لغتان والمعنى واحد، وقيل المشدد معناه الذي فيه حياة ولكنه تعب وجهد، والمخفف معناه الذي فارق الحياة، وقيل عكسه، (كاسفا باله) أراد به المتغير الحال.

وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو قوله تعالى: ولا تعثوا في الأرض مفسدين[٩٣٧].

قلت ثبات في معنى متفرقين فهو وصف تقديرا[٩٣٨] والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة[٩٣٩] لا ما يصح الاستغناء عنه والحد المذكور للحال المبينة[٩٤٠] لا المؤكدة[٩٤١].

ص: وشرطها التنكير.

ش: شرط الحال أن تكون نكرة فإن جاءت بلفظ المعرفة[٩٤٢] وجب تأويلها بنكرة وذلك كقولهم[٩٤٣] ادخلوا الأول فالأول[٩٤٤] وأرسلها العراك[٩٤٥] وقراءة بعضهم ليَخْرُجَنَّ الأعزُّ منها

---

[٩٣٦] لأن مراد الشاعر أن الميت من يعيش بهذه الأحوال الثلاثة، فلو اسقط أحدهم لفات المقصود. سي

[٩٣٧] لأن الجواب غير السؤال، فكأنه أعاد السؤال. ف

لأن الفساد بمعنى العثو، فكأنه قال: كيف يفسدون، فأجيب: مفسدين، وهذا كأنه اعادة للسؤال نفسه. أ

[٩٣٨] فالمراد بالوصف في التعريف: ولو تقديرا. أ

[٩٣٩] لو قال: ما ليس جزءا من الكلام لكان أولى، لأن كلامه لا يشمل ما لو كان الحال في أثناء الكلام أو في ابتدائه، نحو: خشعا أبصارهم يخرجون، اللهم الا أن يريد تمام الجملة ولو بحسب الرسبة. ف

[٩٤٠] سميت بذلك لتبينها حال صاحبها، ويقال لها المؤسسة أيضا، وهي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها، والمؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها. سي

[٩٤١] التي يأتي الكلام عنها في باب التمييز، نحو: فتبسم ضاحكا.

[٩٤٢] إنما عدل عن قول بعضهم: وقد يجيء معرفا، إشارة الى أنها ليست بمعرفة حقيقة، وإنما هي موضوعة على صورتها. سي

[٩٤٣] من كل ما عرف بأل. ي

[٩٤٤] أي: مرتبين، فالأول المبدوء به حال من الواو، والثاني معطوف بالفاء، وفائدتها الدلالة على الترتيب التعقيبي. سي

[٩٤٥] أي: أرسلها معتركة متزاحمة.

الأذلَّ بفتح الياء وضم الراء[٩٤٦]، وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام وكقولهم[٩٤٧] اجتهد وحدك[٩٤٨] وهذا مؤول بما لا إضافة فيه والتقدير اجتهد منفردا[٩٤٩].

ص: وصاحبها[٩٥٠] التعريف أو التخصيص أو التعميم أو التأخير نحو: خشعا أبصارهم يخرجون في أربعة أيام سواء للسائلين وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون لمية موحشا طلل.

ش: أي شرط صاحب الحال[٩٥١] واحد من أمور أربعة:

الأول: التعريف[٩٥٢] كقوله تعالى: خشعا أبصارهم يخرجون فخشعا حال من الضمير في قوله تعالى: يخرجون والضمير أعرف المعارف.

---

[٩٤٦] وفي القرآن: لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ.

[٩٤٧] من كل ما عرف بالاضافة. ي

[٩٤٨] فوحدك منصوب على الحالية من الفاعل المستتر. سي

[٩٤٩] أي: بحسب المعنى، ويجوز بحسب اللفظ أيضا فيقال: متوحدا، وقيل: لا حاجة الى التقدير لأن وحدك لا تعرف بالاضافة، مثل: ميلٍ وغيرٍ، كما مر. سي

[٩٥٠] بالجر عطفا على الضمير في شرطها، على جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار، وقد مر في باب المفعول معه أن الاصح عدم الجواز. سي

[٩٥١] وهو من هي له في المعنى. سي

[٩٥٢] وإنما التزم لأن صاحبها محكوم عليه بها، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة، لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبا، أو لأنه كالمبتدأ في المعنى، فحقه أن يكون معرفة ولا يكون نكرة الا بأحد المسوغات الثلاثة التي ذكرها المصنف، وهي التخصيص والتعميم والتأخير. سي

والثاني: التخصيص[٩٥٣] كقوله تعالى: في أربعة أيام سواء للسائلين فسواء حال من أربعة وهي وإن كانت نكرة ولكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام.

والثالث: التعميم[٩٥٤] كقوله تعالى: وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون فجملة لها منذرون حال من قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي.

والرابع: التأخير عن الحال كقول الشاعر:

لِمَيَّة موحشا طَلَلُ يلوح كأنه خِلَلُ[٩٥٥]

فموحشا حال من طلل[٩٥٦] وهو نكرة لتأخيره عن الحال.

---

[٩٥٣] وهو اما باضافة كما مثل له المصنف، أو بمعمول غير المضاف اليه، نحو: عجبت من ضرب أخوك شديدا، فشديدا حال من ضرب وقد تخصص بمعمول غير المضاف اليه، وهو الفاعل، أو بوصف كقوله تعالى: ولما جاءهم كتاب مبين من عند الله مصدقا، في قراءة بعضهم، فمصدق حال من الكتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده على ما قاله في الأوضح. سي

[٩٥٤] وهو وقوعه في سياق النفي كما مثل أو شبهه كالنهي، نحو: لا تبغ امرئ على امرئ مستسهلا، والاستفهام كقوله:

ياصاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الأملا. سي

[٩٥٥] (لمية) بفتح الميم وتشديد الياء: ايم امرأة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر عن قوله طلل، (طلل) بفتحتين: ما ظهر من آثار الديار، (يلوح) يتلألأ، (خلل) بكسر الخاء وفتح الام: جمع خلة، وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره.

المعنى: يقول الشاعر أنه بقيت آثار ديار هذه المرأة حال كونها موحشة تلوح وتتلألأ كأنها خلل السيوف.

[٩٥٦] إنما يأتي منه على جواز مجيء الحال من المبتدأ، أما على منعه –وهو الصحيح– فإن صاحب الحال هو الضمير المنتقل الى الظرف، ووجه المنع كما أفاده العيني: أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والعامل في صاحبها هو الابتداء، والحال فضلة، والابتداء لا يعمل في الفضلات. ي

فائدة: قال بعضهم: محل امتناع مجيء الحال من المبتدأ ما لم يكن فاعلا أو مفعولا معنى، وإلا جاز باتفاق. ف

التَمييز

ص: باب والتمييز وهو اسم فضلة نكرة جامد مفسر لما انبهم من الذوات.

ش: من المنصوبات[٩٥٧] التمييز وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور:

أحدها: أن يكون اسما[٩٥٨].

والثاني: أن يكون فضلة[٩٥٩].

والثالث: أن يكون نكرة[٩٦٠].

والرابع: أن يكون جامدا[٩٦١].

والخامس أن يكون مفسرا لما انبهم من الذوات[٩٦٢].

---

[٩٥٧] هذا بناء على ما هو الاصل فيه، والا فقد يكون مجرورا بمن البيانية، كرطل من زيت، وهو غير مطرد فيه لامتناعه كما قيل في تمييز العدد. سي

[٩٥٨] أي: صريحا، فلا تقع الجملة ولا شبهها تمييزا. ف

[٩٥٩] اخراجا لنحو: إن زيدا قائم، ولا خيرا من زيد. سي

[٩٦٠] خرج نحو: زيد حسن وجهه. ه

[٩٦١] أي: غالبا، وإلا فقد يكون مشتقا، نحو: لله دره فارسا. ف

الاسم الجامد هو الذي لم يؤخذ من غيره، وإنما وضع على صورته الحالية، فليس له أصل يرجع اليه، مثل: باب رجل غصن، وهو إما اسم ذات كهذه الامثلة، أو اسم معنى مثل: ذكاء مسامحة فهم، ويقابله المشتق، وهو ما أخذ من غيره، كقائم. ت

[٩٦٢] أي: المذكورة أو المقدرة، فيشمل قسمي التمييز، أو يكون ما ذكرته تعريفا لأحد قسميه، فتزيد فيه: أو النسب. ف

أي: والنسب، لأنه سيقسمه قريبا اليهما، ولعله اكتفى بالذوات هنا اشارة لما أفهمه كلام ابن الحاجب في كافيته أن التمييز مفسر للذوات دائما، غير أن الذات إما مذكورة كرطل زيتا، أو مقدرة كطاب محمد نفسا، لأنه في قوة قولنا: طاب شيء منسوب الى محمد، ونفس رفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه، فالأول هو مفسر الذات، والثاني مفسر النسبة. سي

فهو موافق[٩٦٣] للحال في الأمور الثلاثة الأولى ومخالف في الأمرين الأخيرين لأن الحال مشتق مبين للهيئات والتمييز جامد مبين للذوات.

ص: وأكثر وقوعه بعد المقادير كجريب نخلا وصاع تمرا ومنوين عسلا والعدد نحو: أحد عشر كوكبا وتسع وتسعون نعجة ومنه تمييز كم الاستفهامية نحو: كم عبدا ملكت فأما تمييز الخبرية فمجرور مفرد كتمييز المائة وما فوقها أو مجموع كتمييز العشرة وما دونها ولك في تمييز الاستفهامية المجرورة بالحرف جر ونصب ويكون التمييز مفسرا للنسبة محولا كاشتعل الرأس شيبا ووفجرنا الأرض عيونا وأنا أكثر منك مالا أو غير محول نحو: امتلأ الإناء ماء وقد يؤكدان نحو: ولا تعثوا في الأرض مفسدين وقوله: من خير أديان البرية دينا ومنه بئس الفحل فحلهم فحلا خلافا لسيبويه.

ش: التمييز ضربان مفسر لمفرد ومفسر نسبة فمفسر المفرد له مظان[٩٦٤] يقع بعدها:

أحدها: المقادير[٩٦٥] وهو عبارة عن ثلاثة أمور المساحات كجريب نخلا والكيل كصاع تمرا والوزن كمنوين عسلا.

---

[٩٦٣] يوهم أن الحال لا يكون الا اسما كالتمييز، وليس كذلك، إذ الحال تخالفه في وقوعها جملة، كجاء زيد والشمس طالعة، وجارا ومجرورا، نحو: فخرج على قومه في زينته، وظرفا، نحو: رأيت الهلال بين السحاب.

قلت: ويجاب عنه بما يفهمه كلام الدماميني من أنه اسم تأويلا. ي

[٩٦٤] هو جمع مظِنة بكسر الظاء المشالة، وهي في أصل اللغة: كل موضع يظن فيه وجود الشيء، ثم استعمل في كل موضع يوجد فيه الشيء تحقيقا، وهو من متعارفات المصنفين. سي

[٩٦٥] أي: ما يقدر به الشيء، أي: يعرف به قدره. ي

الثاني: العدد[٩٦٦] كأحد عشر درهما ومنه قوله تعالى: إني رأيت أحد عشر كوكبا وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين وقال الله تعالى: إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة وفي الحديث إن لله تسعة وتسعين اسما.

وفهم من عطفي في المقدمة العدد على المقادير أنه ليس من جملتها وهو قول أكثر المحققين لأن المراد بالمقادير ما لم ترد حقيقته[٩٦٧] بل مقداره[٩٦٨] حتى إنه تصح إضافة المقدار[٩٦٩] إليه[٩٧٠] وليس العدد كذلك ألا ترى أنك تقول: عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول: عندي مقدار عشرين رجلا إلا على معنى آخر[٩٧١].

---

[٩٦٦] التمييز بعد:

١) الثلاثة والعشرة وما بينهما يكون جمعا مجرورا، نحو: عندي خمسة أقلامٍ.

٢) أحد عشر وتسعة وتسعون وما بينهما يكون مفردا منصوبا، نحو: في الكتاب خمسة وسبعون صفحة.

٣) المئة والألف يكون مفردا مجرورا، نحو: في المزرعة ألف نخلةٍ ومائة شجرةٍ. ت

[٩٦٧] أي: ذاته، وهي الآلة التي يقاس بها، أو الكيل الذي يكال به، أو الصنجة التي يوزن بها. ف

[٩٦٨] أي: ما يقدر به من ممسوح أو مكيل أو موزون. ف

[٩٦٩] أي: لفظ المقدار. ف

[٩٧٠] فلو أريد حقيقته لزم اضافة الشيء الى نفسه. سي

أقول: الأمر بالعكس فإنه لو أريد به المقدار وأضيف إليه المقدار لزم منه إضافة الشيء الى نفسه فلا تصح الاضافة، أما لو أريد الذات وأضيف إليها المقدار فلا يلزم منه إضافة الشيء الى نفسه فتصح الاضافة!.

[٩٧١] قال الجد عليه الرحمة: هو ما إذا نزلت واحدا منزلة عشرين رجلا من حيث الشجاعة والقوة، فيصح حينئذ أن تقول: عندي مقدار عشرين رجلا. سي

ومن تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية[٩٧٢] وذلك لأن كم في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس[٩٧٣] والمقدار وهي[٩٧٤] على ضربين:

---

[٩٧٢] قيد بالاستفهامية وإن كان تمييز كم مطلقا من تمييز العدد لأن الكلام في التمييز المنصوبن فذكر المجرور بطريق الاستطراد. ي

[٩٧٣] أي: الحقيقة، بأن لا يدرى أنه من الآحاد أو غيرها، و(المقدار) أي: الكمية، بأن لا يدرى أنه خمسة أم غيرها. سي

[٩٧٤] ملخص محل اعراب كم بنوعيها: أنها إن دلت على زمان أو مكان فهي في محل نصب على الظرفية، نحو: كم يوما صمت؟، وكم ميلا مشيت؟، وإن دلت على حدث فهي مفعول مطلق، نحو: كم زيارة زرت المريض؟، وإن دلت على ذات وبعدها فعل متعد لم يأخذ مفعوله فهي مفعول به، نحو: كم حديثا حفظت، وإن سبقت بحرف جر أو مضاف فهي مجرورة، نحو: بكم ريال اشتريت القلم؟، فوق كم متر تضع الشبابيك؟، وما عدا ذلك فهي مبتدأ أو معمولا لناسخ، نحو: كم كتابا عندك؟، كم رجلا جاء؟، كم كان مالك؟. ت

فإن لم تكن كناية عن مصدر أو ظرف فإن لم يلها فعل نحو: كم رجل في الدار، أو وليها وهو لازم نحو: كم رجل قائم، أو رافع ضميرها نحو: كم رجل ضرب عمرا، أو سببها المضاف الى ضميرها نحو: كم رجل ضرب أخوه عمرا، فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعد أخذ مفعوله فهي مبتدأ إلا أن يكون ضميرا عائدا عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال. ي

وأفضل طريقة لمعرفة محل الاستفهامية الاعرابي أن يجاب عنه، فيكون اعراب جوابه إعرابا له:

١) كم كتابا عندك؟: عندي عشرون كتابا، فعشرون مبتدأ وكم مبتدأ.

٢) كم كتابا قرأت؟: قرأت عشرين كتابا، فعشرين مفعول وكم كذلك.

٣) كم إخوتك؟: إخوتي أربعة، فأربعة خبر وكم خبر.

٤) كم ساعة اشتغلت؟: اشتغلت عشرين ساعة، عشرين نائب ظرف زمان وكم كذلك.

٥) كم مرة سافرت؟: سافرت عشرين مرة، عشرين مفعول مطلق وكم كذلك.

ولمعرفة محل الخبرية الاعرابي يستحسن أن يلتجأ الى الطريقة الآتية:

١) حول الاخبارية الى الاستفهامية: كم أخ لي !=كم أخا لك؟.

٢) أجب عن الاستفهامية التي كونتها: لي عشرون أخا، فعشرون مبتدأ فتكون كم الاستفهامية مبتدأ فتكون الخبرية كذلك. ط

استفهامية بمعنى أي عدد ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء.

وخبرية[٩٧٥] بمعنى كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير.

وتمييز الاستفهامية منصوب[٩٧٦] مفرد تقول: كم عبدا ملكت[٩٧٧] وكم دارا بنيت.

وتمييز الخبرية مخفوض[٩٧٨] دائما[٩٧٩] ثم تارة يكون مجموعا كتميز العشرة فما دونها وتقول: كم عبيد ملكت كما تقول: عشرة أعبد ملكت وثلاثة أعبد ملكت.

وتارة يكون مفردا كتمييز المائة فما فوقها تقول: كم عبد ملكت كما تقول: مائة عبد ملكت وألف عبد ملكت.

ويجوز[٩٨٠] خفض تمييز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر تقول: بكم درهم اشتريت والخافض له (من) مضمرة لا الإضافة خلافا للزجاج.

---

[٩٧٥] من معنى الخبر الذي هو قسيم الطلب، وهو الذي يحتمل الصدق والكذب، لا من معنى الخبر الذي هو صاحب المبتدأ، ألا ترى أن قول القائل: كم عبيدا ملكت، يحتمل توجيه التصديق والتكذيب اليه فيما يفتخر به. سي

[٩٧٦] في النصب ثلاثة مذاهب: لازم مطلقا، جائز الجر مطلقا، لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجح على الجر إن دخل عليها حرف الجر. ي

[٩٧٧] فكم مفعول مقدم وعبدا منصوب على التمييز. سي

[٩٧٨] أي: بالاضافة. سي

إذا جر مميز الخبرية بمن فالجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة من كم: كم من صديق لي، فمن صديق متعلقان بحال محذوفة لكم، والتقدير: عدد كثير حال كونه من الأصدقاء كائن لي. ط

[٩٧٩] مجرور دائما بإضافتها إليه. ت

[٩٨٠] هذا استثناء من اطلاقه النصب قبل قليل. أ

قال في المغني: تلخص أن في جر تمييزها أقوالا: الجواز والمنع والتفصيل وهو فيما إذا جرت كم بحرف، نحو: بكم درهم اشتريت. سي

الثالث من مظان تمييز المفرد: ما دل على مماثلة نحو قوله تعالى: ولو جئنا بمثله مددا وقولهم إن لنا أمثالها إبلا.

الرابع: ما دل على مغايرة نحو: إن لنا غيرها إبلا أو شاءً[٩٨١] وما أشبه ذلك.

وقد أشرت بقولي وأكثر وقوعه إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير.

ومفسر النسبة على قسمين محول وغير محول فالمحول على ثلاثة أقسام:

محول عن الفاعل نحو: واشتعل الرأس شيبا أصله اشتعل شيب الرأس فجعل المضاف إليه فاعلا[٩٨٢] والمضاف تمييزا.

و محول عن المفعول[٩٨٣] نحو: وفجرنا الأرض عيونا أصله وفجرنا عيون الأرض فنفعل فيه مثل ما ذكرنا[٩٨٤].

ومحول عن مضاف غيرهما[٩٨٥] وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به[٩٨٦] عما هو مغاير للتمييز وذلك كقولك: زيد أكثر منك علما أصله علم زيد أكثر وكقوله تعالى: أنا أكثر منك مالا[٩٨٧] وأعز نفرا.

---

[٩٨١] بالمد: جمع شاة، تطلق على الذكر والانثى من الغنم. ي

[٩٨٢] يعني: ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزا، والباعث على ذلك المبالغة والتأكيد لأن الشيء اذا ذكر مبهما توفرت الدواعي الى طلب فهمه، فاذا فسر بعد ذلك كان اوقع في النفس من ذكره مفسرا اولا. سي

[٩٨٣] أي: المضاف. سي

[٩٨٤] أي: حول المفعول وجعل تمييزا، وأوقع الفعل على الارض. سي

[٩٨٥] غير الفاعل والمفعول. سي

[٩٨٦] الضمير راجع الى أل الموصولة. سي

فإن كان الواقع[٩٨٨] بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة[٩٨٩] كقولك: مال زيد أكثر مالا إلا إن كان أفعل التفضيل مضافا إلى غيره[٩٩٠] فينصب[٩٩١] نحو: زيد أكثر الناس مالا.

وغير المحول نحو: امتلأ الإناء ماءً[٩٩٢]، وهو قليل.

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكدا غير مبين لهيئة ولا ذات مثال ذلك في الحال قوله تعالى: ولا تعثوا في الأرض مفسدين[٩٩٣] ثم وليتم مدبرين[٩٩٤] ويوم أبعث حيا[٩٩٥] فتبسم ضاحكا[٩٩٦] وقال الشاعر:

وتضيء في وجه الظلام منيرة كجُمانة البحريِّ سُلَّ نِظَمُها[٩٩٧]

---

[٩٨٧] أصله: مالي أكثر من مالك، فحذف المضاف، وأقيم ضمير المتكلم مقامه، فارتفع على الابتداء، وانفصل فصار: أنا أكثر منك، ثم جيء بالمحذوف تمييزا، وأفعل التفضيل الذي هو أكثر مخالف للمبتدأ في المثالين. سي

[٩٨٨] أي: الاسم الواقع. ف

[٩٨٩] لأنه لا يصح أن يكون التمييز فاعلا، فلا يقال: مال زيد كثر ماله، لإفضائه الى أن يكون للمال مال وهو فاسد. سي

[٩٩٠] أي: غير عين المخبر عنه. ف

[٩٩١] وذلك لتعذر إضافة أفعل مرتين. سي

[٩٩٢] كون هذا غير محول مبني على أنه لابد في التمييز المحول أن يكون فاعلا للفعل المذكور، والتحقيق أن ذلك غير لازم، بل يكفي الاسناد للازمه أو لمتعديه، فالمثال من المحول عن الفاعل، والأصل: ملأ الماء الإناء. سي

[٩٩٣] فمفسدين حال من فاعل تعثوا، وهي مؤكدة للفعل، لأن العثو هو الفساد معنى. سي

[٩٩٤] فمدبرين حال من فاعل وليتم مؤكد للفعل، لأن الادبار نوع من التولي. سي

[٩٩٥] فحيا حال مؤكدة لأن البعث مستلزم للحياة. سي

[٩٩٦] فضاحكا حال من فاعل تبسم مؤكدة للفعل، لأن التبسم الضحك الخفيف، فهو نوع منه. سي

ومثال ذلك في التمييز قوله تعالى: إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا[٩٩٨] وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة[٩٩٩] وقول أبي طالب:

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا

ومنه قول الشاعر:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وأمهم زلاء منطيق

وسيبويه[١٠٠٠] رحمه الله تعالى يمنع[١٠٠١] أن يقال نعم الرجل رجلا زيد[١٠٠٢] وتأولوا فحلا في البيت على أنه حال مؤكدة والشواهد على جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل. ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال.

---

[٩٩٧] (تضيء) يريد أنها شديدة البياض، (وجه الضلام) أوله، (جمانة) بضم الجيم: اللؤلؤة الصغيرة، (البحري) أراد به الغواص، (نظامها) خيطها.

المعنى: يصف الشاعر بقرة بيضاء فيقول إنها تضيء في أول الظلام منيرة كأنها لؤلؤة صغيرة سحب منها خيطها، فاللؤلؤ إذا سل منه خيطه الذي نظم فيه كان في غاية الإنارة والاضائة.

[٩٩٨] فـ(عدة الشهور) قد فهم منها الشهر، فعندما يقال بعدها: (إثنى عشر) فمن الواضح أن المراد إثنى عشر شهرا، فجاء شهر وأكد هذا المعنى. أ

قال في المغني: إن شهرا مؤكد لما فهم من عدة الشهور، وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين. ي

[٩٩٩] الشاهد في ليلة الثانية حيث وقعت تمييزا مؤكدا. سي

[١٠٠٠] وتبعه السيرافي وغيره محتجين أن التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل. سي

[١٠٠١] لأنه يمنع التمييز في باب نعم وبئس إذا كان الفاعل ظاهرا لعدم الفائدة، لأن التمييز عين الفاعل، وسواء تقدم المخصوص بالمدح أو الذم على التمييز أو تأخر. ف

[١٠٠٢] سيبويه وأتباعه لا يجيزون الجمع بين فاعل (نعم) إذا كان اسما ظاهرا وبين التمييز كما في هذا البيت، فلا تقول: نعم الرجل رجلا إبراهيم، لأن التمييز لرفع الابهام، ولا ابهام مع ظهور الفاعل، وعندهم أنه حال مؤكدة. ت

المستثنى بإلا

ص: والمستثنى بإلا من كلام تام موجب نحو: فشربوا منه إلا قليلا منهم فإن فقد الإيجاب ترجح البدل في المتصل نحو: ما فعلوه إلا قليل منهم والنصب في المنقطع عند بني تميم وجب عند الحجازيين نحو: ما لهم به من علم إلا اتباع الظن ما لم يتقدم فيهما فالنصب نحو قوله: وما لي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب أو فقد التمام فعلى حسب العوامل نحو: وما أمرنا إلا واحدة ويسمى مفرغا.

ش: من المنصوبات المستثنى[١٠٠٣] في بعض أقسامه[١٠٠٤] والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بإلا[١٠٠٥] وكانت مسبوقة بكلام تام[١٠٠٦] وموجب[١٠٠٧] وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة

[١٠٠٣] وهو الاسم المذكور بعد الا أو احدى أخواتها مخالفا في الحكم لما قبلها. ت

وأدواة الاستثناء ثمانية، وهي أربعة أقسام:

١) ما هو حرف وهو إلا.

٢) ما هو فعل، وهو ليس ولا يكون.

٣) ما هو مشترك بين الفعل والحرف، وهو خلا وعدا وحاشا.

٤) ما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها.

وبدأ بالكلام على المستثنى بإلا لأنها أصل أدوات الاستثناء، وغيرها يقدر بها، وإن كان الأولى البداية بما يتعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون، كما فعل في الشذور. ه

[١٠٠٤] أي: مما ستسمعه وذكر غيره على سبيل الاستطراد وتتميما لأقسام الباب. سي

[١٠٠٥] وهي بالكسر والتشديد، وأما المفتوحة المشددة فحرف تحضيض، والمفتوحة المخففة فتكون للتنبيه وللتوبيخ والانكار وللاستفهام عن النفي وللتمني وللعرض والتحضيض، قيل وتكون عاطفة كالواو، وصفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه، وزائدة. سي

نصب المستثنى سواء كان الاستثناء متصلا[1008] نحو: قام القوم إلا زيدا وقوله تعالى: فشربوا منه إلا قليلا منهم أو منقطعا[1009] كقولك: قام القوم إلا حمارا ومنه في أحد القولين[1010] قوله تعالى: فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس.

فلو كانت المسألة بحالها[1011] ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا فإن كان متصلا جاز في المستثنى وجهان:

أحدهما: أن يجعل تابعا للمستثنى منه على أن بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين أو عطف نسق عند الكوفيين[1012].

الثاني: أن ينصب على أصل الباب وهو عربي جيد والإتباع أجود منه.

ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى: ما فعلوه إلا قليل منهم وقرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال[1013] من الواو في ما فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء.

[1006] هو ما ذكر فيه المستثنى منه. سي

[1007] بفتح الجيم وهو الذي لم يقع بعد نفي أو شبهه. سي

[1008] وهو ما يكون المستثنى بعض المستثنى منه، وهذا التفسير أولى من تفسير جماعة بما كان من جنس المستثنى منه، لانتقاضه بنحو: بنوك إلا بنو زيد، فإنه منقطع مع أنه من جنس المستثنى منه. سي

[1009] وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه. سي

[1010] وهو أنه من الجن فيكون الاستثناء منقطعا. سي

[1011] أي: الاستثناء بإلا والكلام تام. سي

[1012] لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها يخالف ما قبلها. سي

ومثال النهي قوله تعالى: ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الإبدال من أحد وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون مستثنى من أحد[1014] وجاءت[1015] قراءة الأكثر[1016] على الوجه المرجوح[1017] لأن مرجع القراءة الرواية[1018] لا الرأي[1019].

والثاني: أن يكون مستثنى من أهلك[1020] فعلى هذا يكون النصب واجبا[1021].

ومثال الاستفهام قوله تعالى: ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير في يقنط ولو قرئ الضالين بالنصب على الاستثناء لجاز[1022] ولكن القراءة سنة متبعة.

[1013] وهو نية تكرار العامل، أي: ما فعلوه الا فعله قليل. سي

[1014] فيكون من الاستثناء المنفي. أ

[1015] يفهم من هذا أنه لا يجوز أن تكون قراءة الأكثر على الوجه المرجوح فلهذا تصدى لدفع هذا الاشكال، لكن قال ابن الحاجب على ما نقله عنه السجاعي أن المحذور إنما هو في اتفاقهم على المرجوح لا في كون الأكثر عليه فهو لا بأس به. أ

[1016] أي: قراءة الباقين بالنصب فهم الأكثر. أ

[1017] وهو الوجه الثاني الذي ذكره قبل قليل أي: النصب على أصل الباب فيما إذا تقدم نفي أو شبهه، فالنصب مرجوح كما تقدم لأنه قال: الاتباع أجود منه. أ

[1018] أي: رواية الصحابة الكرام. سي

[1019] أي: رأي النحاة. سي

[1020] السابقة عن لا يلتفت، فالآية: (وأسر بأهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك)، فيكون الاستثناء على هذا من كلام تام موجب، لأن (أسر بأهلك) تام موجب لا منفي. أ

[1021] وذلك لأنه مستثنى حينئذ من كلام تام موجب. سي

[1022] لكونه استثناء متصلا غير تام موجب. سي

وإن كان الاستثناء منقطعا فأهل الحجاز يوجبون النصب[١٠٢٣] فيقولون ما فيها أحد إلا حمارا وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى: ما لهم به من علم إلا اتباعَ الظن.

وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال[١٠٢٤] ويقرءون[١٠٢٥] إلا اتباعُ الظن بالرفع على أن بدل من العلم باعتبار الموضع[١٠٢٦] ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لأن الخافض له من الزائدة وإتباع الظن معرفة[١٠٢٧] موجبة ومن الزائدة لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها وقد اجتمعا في قوله تعالى: ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور.

وإذا تقدم[١٠٢٨] المستثنى على المستثنى منه[١٠٢٩] وجب نصبه[١٠٣٠] مطلقا أي سواء كان الاستثناء منقطعا نحو: ما فيها إلا حمارا أحد أو متصلا نحو: ما قام إلا زيدا القوم قال الكميت:

المفروض أن يقول: لكونه استثناء متصلا تام غير موجب، ولعله أدخل النفي على مجموع القيد والمقيد فأراد نفي التام المقيد بكونه موجبا. أ

[١٠٢٣] وذلك لعدم صحة الابدال فيه حقيقة من جهة أن المستثنى ليس داخلا في المستثنى منه. سي

[١٠٢٤] فلا يفرقون بين المتصل والمنقطع. سي

[١٠٢٥] لعل المراد أن مقتضى لغتهم أن يقرأ كذلك، وإلا فالقراءة سنة متبعة، أو أنه بلغه أنهم قرؤوا ذلك قراءة شاذة، فإن لغتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم. ي

[١٠٢٦] لأنه في موضع رفع، إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي، وإما على أنه مبتدأ تقدم خبره عليه. ي

[١٠٢٧] لأن المضاف الى معرفة معرفة، والبدل على نية تكرار العامل. سي

[١٠٢٨] فيما إذا كان الكلام تام غير موجب. ت، ه

[١٠٢٩] وأما تقدم المستثنى على جزئي الكلام نحو: إلا زيدا كا جاء أحد، فغير جائز. ه

ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا مذهب الحق مذهب

وإنما امتنع الإتباع في ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع

وإن كان الكلام السابق على إلا غير تام[١٠٣١] ونعني به ألا يكون المستثنى منه مذكورا فإن الاسم المذكور الواقع بعد إلا يعطى ما يستحقه[١٠٣٢] لو لم توجد إلا[١٠٣٣] فيقال ما قام إلا زيد بالرفع كما يقال ما قام زيد وما رأيت إلا زيدا بالنصب كما يقال ما رأيت زيدا وما مررت إلا بزيد بالجر كما يقال ما مررت بزيد ويسمى ذلك استثناء مفرغا لأن ما قبل إلا قد تفرغ لطلب ما بعدها[١٠٣٤] ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه[١٠٣٥] والاستثناء في ذلك كله من اسم[١٠٣٦] عام محذوف فتقدير ما قام إلا زيد ما قام أحد إلا زيد وكذا الباقي.

[١٠٣٠] إنما وجب نصبه لأنه لو رفع لكان تابعا لما بعده والتابع لا يتقدم على متبوعه. ف

[١٠٣١] كان عليه أن يقول أيضا: وغير موجب، لأن هذا الاستثناء لا يكون الا بعد نفي أو شبهه سواء كان في اللفظ أو في المعنى، نحو: ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا، أي: لا تولوا الادبار الا متحرفين. سي

[١٠٣٢] أي: فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها، وإن كان يطلب منصوبا لفظا نصب ما بعدها، وإن كان يطلب منصوبا محلا جر ما بعدها بجار يتعلق به. سي

[١٠٣٣] وتعرب الا أداة استثناء ملغاة لا عمل لها . ت

ولا عمل لإلا فيما بعدها بل العمل لما قبلها . ه

[١٠٣٤] فيقام مقام المستثنى منه فيعرب بما كان يعرب به دون إلا لأنه صار خلفا عنه فيعطى له حكمه. سي

أقول: هذا مقتضى ظاهر قول المصنف قبل قليل: (يعطى ما يستحقه لو لم توجد إلا)، وقوله: (ما قبل إلا قد تفرغ لطلب ما بعدها)، لكن قوله الآتي: (والاستثناء في ذلك الخ) يقتضي أنه لا يعرب بما كان يعرب به دون الا، وقد صرح في باب الفاعل أن ما بعد الا بدل من أحد وأحد هو الفاعل حقيقة، وعليه فقوله الاول معناه أنه يعطى ما يستحقه من الرفع ونحوه لا من الاعراب.

ص: ويستثنى بغير وسوى خافضين معربين بإعراب الاسم الذي بعد إلا وبخلا وعدا وحاشا ونواصب أو خوافض وبما خلا وبما عدا وليس ولا يكون نواصب.

ش: الأدوات التي يستثنى بها غير إلا ثلاثة أقسام ما يخفض دائما[١٠٣٧] وما ينصب دائما وما يخفض تارة وينصب أخرى.

فأما الذي يخفض دائما فغير وسوى تقول: قام القوم غير زيد وقام القوم سوى زيد بخفض زيد فيهما وتعرب غير نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا في ذلك الكلام فتقول: قام القوم غير زيد بنصب غير[١٠٣٨] كما تقول: قام القوم إلا زيدا بنصب زيد

وقال الفاكهي: يسمى مفرغا لأن ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها، وإن كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق، لجواز ما قام إلا هند، وامتناع قام هند. ومن هذا يظهر أن المراد من التفرغ هو ما ذكرناه، وعليه ففي كلام المصنف تهافت بين أوله وآخره هنا، ولا اقل بين باب الفاعل وهذا الباب.

[١٠٣٥] أي: في الذي يطلبه وهو أحد المقدر. سي

أي: لا مقتضى له الا ما بعد الا، وقوله: فيما يقتضيه، أي: من رفع أو نصب أو جر. ف

[١٠٣٦] أي: وهو المستثنى منه، لأن إلا للإخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه. ي

أقول: هذا خلاف ما ذكره الفاكهي من أن إلا ملغاة، لكنه الأقرب الى عبارة المصنف.

[١٠٣٧] وذلك بالاضافة. سي

[١٠٣٨] قال الازهري: وناصبها ما قبلها من العوامل على الحال، وفيها معنى الاستثناء. سي

تنصب على الاستثناء، وفي الاخذ بهذا الرأي راحة وسهولة، لأنه يساير في اعرابه اعراب المنصوب من المستثنيات الأخرى، ولأن الاعتراض عليه أخف من الاعتراض على الرأي القائل باعرابها حالا مؤولة بمعنى: مغاير، وعلى الرأي القائل إنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان في الابهام. ح

أقول: كيف تنصب على الاستثناء وهي أداة الاستثناء، فالنصب على الاستثناء يقتضي أن تكون هي المستثنى لا أنها أداة الاستثناء؟!، ومع هذا فالنصب على الاستثناء تقتضيه عبارة المصنف.

وتقول: ما قام القوم غير زيد وغير زيد بالنصب والرفع كما تقول: ما قام القوم إلا زيدا وإلا زيد وتقول: ما قام القوم غير حمار بالنصب عند الحجازيين وبالنصب أو الرفع عند التميميين وعلى ذلك فقس وهكذا حكم سوى خلافا لسيبويه فإنه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائما.

الثاني: ما ينصب فقط وهو أربعة ليس ولا يكون وما خلا وما عدا[١٠٣٩] تقول: قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا وما عدا زيدا وفي الحديث: ما أنهر الدمَ وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر[١٠٤٠] وقال لبيد:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطل وكلُّ نعيم لا محالةَ زائل

وانتصابه بعد ليس ولا يكون على أنه خبرهما واسمهما مستتر فيهما وانتصابه بعدما خلا وما عدا على أنه مفعولهما والفاعل مستتر فيهما[١٠٤١].

الثالث: ما يخفض تارة وينصب أخرى وهو ثلاثة خلا وعدا وحاشا وذلك لأنها تكون حروف جر[١٠٤٢] وأفعالا ماضية فإن قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى وإن قدرتها أفعالا نصبته بها على المفعولية وقدرت الفاعل مضمرا فيها.

[١٠٣٩] إنما وجب النصب بعدهما لوقوعهما بعد ما المصدرية التي لا يليها الحرف فتعينت فعليتها. سي

[١٠٤٠] ما شرطية جازمة مبتدأ، والدم مفعول أنهر، والفاء واقعة في جواب الشرط خبر، والسن والظفر مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه، وما بينهما اعتراض، والسن خبر ليس واسمها مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أي: الناهر. سي

[١٠٤١] عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فإذا قلت: قاموا خلا زيدا فالتقدير: خلا هو أي: القائم زيد، فإن لم يوجد فعل تصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه، نحو: القوم إخوتك ما عدا زيدا، فيقدر: عدا المنتسب إليك بالأخوة زيدا. ي

[١٠٤٢] وهما حينئذ يتعلقان بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر. سي

حروف الجر

ص: باب يخفض الاسم إما بحرف مشترك وهو من وإلى وعن وعلى وفي واللام والباء للقسم وغيره أو مختص بالظاهر وهو رب ومذ ومنذ والكاف وحتى وواو القسم وتاؤه.

ش: لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات شرعت في ذكر المجرورات وقسمت المجرورات إلى قسمين[١٠٤٣]: مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل[١٠٤٤].

والحروف الجارة[١٠٤٥] عشرون[١٠٤٦] حرفا اسقطت منها سبعة وهي خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى وكي ولولا وإنما أسقطت منها الثلاثة الأول: لأني ذكرتها في الاستثناء

[١٠٤٣] إنما أسقط المجرور بالمجاورة لشذوذه كالمرفوع بها نحو: هذا جحر ضبٍ خربٍ، بجر خرب لمجاورته لضب وحقه الرفع لأنه صفة الجحر.

ويرجع الى هذين القسمين المخفوض من التوابع، ووجه رجوعه أن العامل في التوابع هو العامل في المتبوع مطلقا أو إلا البدل، فالعامل فيه مقدر من جنس العامل المبدل منه، والمخفوض بالتوهم كقوله:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

بجر سابق بالباء المقدرة عطفا على خبر ليس على توهم إثبات الباء لكثرة دخولها فيه. سي

[١٠٤٤] وذلك لأن الحرف يقدر به المضاف لا العكس، ودليل التقدير إقحامهم اللام، ولأن عمل الاسم دون عمل الحرف في القياس. سي

[١٠٤٥] إنما سميت بذلك إما لأنها تجر معاني الأفعال الى الأسماء، أي: توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدري، ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لأنها تضيف معاني الأفعال أي: توصلها الى الأسماء، وإما لأنها تعمل الجر فيكون المراد بالجر الاعراب المخصوص، كما في قولهم: حروف النصب وحروف الجزم. سي

[١٠٤٦] الصواب كما في بعض النسخ: أحد وعشرون. سي، لأنه ذكر أربعة عشر، وأسقط سبعة. ي

فاستغنيت بذلك عن اعادتها وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها وذلك لأن لعل لا يجربها إلا عقيل قال شاعرهم:

لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم[١٠٤٧]

ومتى لا يجر بها إلا هذيل قال شاعرهم يصف السحاب[١٠٤٨]:

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج[١٠٤٩]

وكي لا يجر بها إلا ما الاستفهامية وذلك في قولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه.

ولولا لا يجر بها إلا الضمير[١٠٥٠] في قولهم لولاي ولولاك ولولاه وهو نادر قال الشاعر:

أومت بعينيها من الهودج لولاكَ في ذا العام لم أحجج[١٠٥١]

[١٠٤٧] (شريم) هي المرأة المفضاة التي اتحد مسلكاها.

المعنى: يقول إنكم تفخرون من غير أن يكون لكم ما تفخرون به، وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد جعل لكم فضلا تتباهون به، وذلك أن أمكم شرماء، وهو من باب توكيد الذي بما يشبه المدح.

[١٠٤٨] بناء على ما يعتقدونه كالحكماء من أن السحاب يأخذ من ماء البحر ثم يمطره، قال في التصريح: يقال: إن السحاب في بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج، ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى، ثم تمطر حيث يشاء سبحانه. سي

[١٠٤٩] (لجج) جمع لجة: معظم الماء، (خضر) يقال: ماء أخضر لصفائه، (نئيج) بفتح النون وكسر الهمزة: المر السريع مع الصوت، فهذا وصف للسحاب فإنها في تلك الحالة لها صوت عظيم كما مر.

[١٠٥٠] أي: غير المرفوع كما مثل، ولا تتعلق حينئذ بشيء، وموضع مجرورها رفع بالابتداء، والخبر محذوف عند سيبويه والجمهور، وجعل الأخفش الضمير مبتدأ، ولولا غير جارة، وإنما أنيب ضمير الجر عن ضمير الرفع، ورد بأن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة. ي

وأنكر المبرد استعماله وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه والأكثر في العربية لولا أنا ولولا أنت ولولا هو قال الله تعالى: لولا أنتم لكنا مؤمنين.

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وضع على حرف واحد وهو خمسة الباء واللام والكاف[١٠٥٢] والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو أربعة من وعن وفي ومذ وما وضع على ثلاثة أحرف وهو ثلاثة[١٠٥٣] إلى وعلى ومنذ وما وضع على أربعة وهو حتى خاصة.

وتنقسم أيضا إلى ما يجر الظاهر دون المضمر وهو سبعة الواو والتاء ومذ ومنذ[١٠٥٤] وحتى والكاف ورب[١٠٥٥] وما يجر الظاهر والمضمر وهو البواقي.

ثم الذي لا يجر إلا الظاهر ينقسم إلى:

ما لا يجر إلا الزمان وهو مذ ومنذ تقول: ما رأيته مذ يومين أو منذ يوم الجمعة.

[١٠٥١] المعنى: أشارت هذه الفتاة إلي بعينها من داخل مركبها مخافة من الرقباء، وحدثتني هذه الاشارة أنها لم تخرج للحج الا رغبة في لقائي، ولو كنت لم أخرج لما خرجت هي.

[١٠٥٢] تكون الكاف الجارة حرفا واسما، فالاسمية الجارة مرادفة لمثل، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الاضطرار، كقوله:

يضحكن عن كالبرد المنهم

أي: عن مثل البرد، وذهب كثير الى جوازه في الاختيار، نحو: زيد كالاسد، فالكاف في موضع رفع والاسد مخفوض بالاضافة، والحرفية الجارة هي المرادة هنا. سي

[١٠٥٣] قال الشنواني: يرد عليه ربَّ. قلت: يمكن الجواب بأن مراده ما هو ثلاثة أحرف من غير تضعيف، ورب مضعفة. ي

[١٠٥٤] بضم الذال فيهما، والكسر لغة. سي

[١٠٥٥] قال في المغني: وتنفرد رب بأنها زائدة في الاعراب دون المعنى، فمحل مجرورها في نحو: رب رجل صالح عندي، رفع على الابتدائية، وفي نحو: رب رجل صالح لقيت، نصب على المفعولية، وفي نحو: رب رجل صالح لقيته، رفع أو نصب. ي

وقد يجر بها ضمير الغيبة فيلزم الافراد والتذكير والتفسير بتمييز مطابق للمعنى، فيقال: ربه رجلا أو امرأة أو رجلين. سي

وما لا يجر إلا النكرات[١٠٥٦] وهو رب[١٠٥٧] تقول: رب رجل صالح.

وما لا يجر إلا لفظ الجلالة وقد يجر لفظ الرب مضافا إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن وهي التاء قال الله تعالى: وتالله لأكيدن أصنامكم، تالله لقد آثرك الله علينا وهو كثير وقالوا ترب الكعبة لأفعلن كذا وهو قليل وقالوا تالرحمن لأفعلن كذا وهو أقل.

وما يجر كل ظاهر وهو الباقي.

المجرور بالإضافة

ص: أو بإضافة[١٠٥٨] اسم[١٠٥٩] على معنى اللام كغلام زيد أو من كخاتم حديد أو في كمكر الليل وتسمى معنوية لأنها للتعريف أو التخصيص أو بإضافة الوصف إلى

[١٠٥٦] وذلك لأن النكرة محتملة للقلة والكثرة، نحو: جاءني وما جاءني رجل، فلو لم تحتملها لم تستعمل فيها، والمعرفة إما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى، وإما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع، ورب علامة للقلة والكثرة، وإنما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير نصا. سي

[١٠٥٧] وتحذف رب بعد الواو نحو: وبلدة ليس بها أنيس، وبعد الفاء نحو: فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع، وبعد بل نحو: بل بلدٍ، والصحيح أن الجر بها لا بالواو. ف

[١٠٥٨] أي: يخفض الاسم بما مر أو بسبب اضافة اسم اليه، إذ العامل في المضاف اليه هو المضاف على رأي سيبويه، وهو الاصح، لاتصال الضمير المضاف إليه به، وهو لا يتصل الا بعامله، لا الاضافة نفسها كما هو ظاهر عبارته، خلافا لأبي حيان والأخفش، ولا الحرف المقدر الذي ناب عنه المضاف، خلافا لابن الباذش، ولا معنى اللام على كل حال خلافا للزجاج. سي

[١٠٥٩] المراد به ما قابل الوصف المضاف الى معموله، بدليل قوله الاتي: أو باضافة الوصف، والعطف يعتضي المغايرة. سي

معموله[1060] كبالغ الكعبة ومعمور الدار وحسن الوجه وتسمى لفظية لأنها لمجرد التخفيف.

ش: لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف شرعت في ذكر المجرور بالإضافة[1061] وقسمته إلى قسمين:

أحدهما: أن لا يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها ويخرج[1062] من ذلك ثلاث صور:

إحداها: أن ينتفي الامران معا كغلام زيد.

والثانية: أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه مفعولا لتلك الصفة نحو: كاتب القاضي[1063] وكاسب عياله.

والثالثة: أن يكون المضاف إليه معمولا للمضاف[1064] وليس المضاف صفة نحو: ضرب اللص[1065].

[1060] أي: ما يصلح أن ينصبه أو يرفعه، فهو إما منصوب معنى، وهو معمول اسم الفاعل، أو مرفوع معنى، وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة. ي

[1061] الاضافة لغة: الاسناد، واصطلاحا: إسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه، ولهذا لا يجتمعان. سي

[1062] الظاهر أن نسخة الآلوسي: (يدخل في ذلك)، وعلق عليها: أي: في عدم كون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لها.

وهو الصحيح إذ الصور الثلاثة تدخل في القسم الاول لا تخرج، ويمكن أن تصحح نسخة الخروج بأن المراد: يستخرج من ذلك ثلاث صور. أ

[1063] فالمضاف صفة لأنه اسم فاعل، والمضاف اليه غير معمول له، أي: لا يصح أن ترفعه أو تنصبه بكونه مفعولا به، واعلم أنه لو قصد كتابة لفظ القاضي كان المضاف اليه معمولا للصفة والاضافة لفظية. سي

وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها اضافة معنوية وذلك لأنها تفيد امرا معنويا وهو التعريف ان كان المضاف اليه معرفة نحو: غلام زيد والتخصيص ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة[١٠٦٦].

ثم ان هذه الاضافة على ثلاثة أقسام:

أحدها: أن تكون على معنى في وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو: بل مكر الليل.

الثاني: أن تكون على معنى من وذلك اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف[١٠٦٧] ويصح الاخبار به عنه[١٠٦٨] كخاتم حديد وباب ساج بخلاف نحو: يد زيد[١٠٦٩] فإنه لا يصح أن يخبر عن اليد بأنها زيد.

[١٠٦٤] أي: معمولا له قبل الاضافة، وإلا فكل اسم مضاف فهو مضاف الى معموله بعد الاضافة لا محالة. سي

[١٠٦٥] فضرب مصدر وليس بمشتق، والمضاف اليه معمولا له. سي

[١٠٦٦] فغلام قبل الاضافة عام يصدق على غلام الرجل وعلى غلام المرأة، فلما أضيف الى النكرة تخصص، فإن غلام امرأة أخص من مطلق الغلام. أ

[١٠٦٧] خرج بالشرط الاول غلام زيد، وبالثاني يد زيد، فإن الاضافة فيهما على معنى اللام. ف

[١٠٦٨] أي: بالمضاف إليه عن المضاف، فتقول: هذا الخاتم فضة، فتخبر بالفضة عن الخاتم لأن الاخبار عن الموصوف إخبار عن صفته. سي

[١٠٦٩] فقد انتفى فيه الشرط الثاني، فلا يقال: هذه اليد زيد، فإضافتها من اضافة الجزء الى الكل، وهي على معنى اللام، ولم يمثل لما انتفى فيه الشرط الأول، ومثاله نحو: يوم الخميس، فإنه وإن صح الاخبار بالخميس عن اليوم، نحو: هذا اليوم الخميس، لكنه ليس كلا لليوم، فإضافته من اضافة المسمى الى الاسم، وهي على معنى اللام، ومثال ما انتفى فيه الشرطان معا: ثوب زيد وغلامه، فإن المضاف إليه ليس كلا للمضاف، ولا صالحا للاخبار به عنه. ي

الثالث: أن تكون على معنى اللام[١٠٧٠] وذلك فيما بقي نحو: غلام زيد ويد زيد.

القسم الثاني: أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لتلك الصفة ولهذا أيضا ثلاث صور:

اضافة اسم الفاعل كهذا ضارب زيد[١٠٧١] الآن أو غدا[١٠٧٢].

واضافة اسم المفعول كهذا معمور الدار الآن أو غدا.

واضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل كهذا رجل حسن الوجه وتسمى اضافة لفظية لأنها تفيد امرا لفظيا وهو التخفيف ألا ترى أن قولك: ضارب زيد اخف من قولك: ضارب زيدا وكذا الباقي ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا[١٠٧٣] ولهذا صح وصف هديا[١٠٧٤]

[١٠٧٠] أي: بأن تفيد ما تفيده اللام، وكذا يقال في البقية. ف

قال الجامي أخذا من الرضي: واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام، ولا يصح اظهار اللام فيه، وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية، ولا يحتاج الى التكلفات البعيدة في كل رجل وكل واحد. ي

[١٠٧١] زيد مجرور لفظا منصوب محلا، قال ابن الناظم: (فإن كان اسم الفاعل صالحا للعمل كان نصب التابع على وجهين، على محل المضاف اليه، أو على اضمار فعل، وذلك نحو: مبتغي جاهٍ ومالاً نهض، فتنصب مالا بالعطف على محل جاه او باضمار يبتغي). أ

[١٠٧٢] إنما قيد بقوله الان أو غدا لأن اسم الفاعل والمفعول لا يعملان الا في الحال أو الاستقبال كما سيأتي بيانه في بابه. سي

وإنما قال: (هذا ضارب) لأن اسم الفاعل والمفعول لا يعمل الا إذا اعتمد على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف. أ

[١٠٧٣] فيه رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله: ولا تفيد الا تخفيفا، فقال: بل تفيد أيضا التخصيص، فإن ضارب ضيد أخص من ضارب، قال في المغني: وهذا سهو، فإن ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب، وليس أصله ضاربا فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الاضافة. سي

[١٠٧٤] فلا توصف النكرة بالمعرفة. سي

بـبالغ مع اضافته إلى المعرفة في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وصح مجيء ثـاني حـالا[١٠٧٥] مع اضافته إلى المعرفة في قوله تعالى: ثاني عطفه.

ص: ولا تجامع الاضافة تنوينا ولا نونا تالية للإعراب مطلقا[١٠٧٦] ولا أل ألا في نحـو: الضاربا زيد والضاربو زيد والضـارب الرجـل والضـارب رأس الجـاني والرجـل الضـارب غلامه.

ش: اعلم أن الاضافة لا تجتمع مع التنـوين ولا مـع النـون التاليـة للاعـراب ولا مـع الألف واللام تقول: جاءني غلامٌ يا هذا[١٠٧٧] فتنون وإذا اضفت تقول: جاءني غـلام زيـد فتحذف التنوين وذلك لأنه يدل على كمال الاسم[١٠٧٨] والإضافة تدل على نقصـانه[١٠٧٩] ولا يكون الشيء كاملا ناقصا وتقول: جاءني مسلمان ومسـلمون فـإذا أضـفت قلـت مسـلماك ومسلموك فتحذف النون قال الله تعـالى: والمقيمـي الصـلاة، إنكـم لـذائقو العـذاب، إنـا مرسلو الناقة، وبالأصل المقيمين والذائقون ومرسلون والعلة في حذف النون هـي العلـة في حذف التنوين لكونها قائمة مقام التنوين.

[١٠٧٥] أي: من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى: ومن الناس من يجادل في الله بغير علم. ي

وقد تقدم أن الحال شرطه التنكير. أ

[١٠٧٦] أي: سواء كان اسم فاعل أو غيره. سي

[١٠٧٧] قال يا هذا لأجل ابراز التنوين في غلام. أ

[١٠٧٨] أي: عدم احتياجة. ي

[١٠٧٩] لأن المضاف محتاج الى المضاف اليه. ي

وإنما قيدت النون بكونها تالية للإعراب احترازا من نوني المفرد وجمع التكسير وذلك كنوني حين وشياطين فإنها متلوان بالأعراب[١٠٨٠] لا تاليان له تقول: هذا حين يا فتى وهؤلاء شياطين يا فتى فتجد اعرابهما بضمة واقعة بعد النون فإذا أضفت قلت آتيك حين طلوع الشمس وهؤلاء شياطين الإنس بإثبات النون فيهما لأنها متلوة بالاعراب لا تأليه له.

وأما الألف واللام فإنك تقول: جاء الغلام فإذا أضفت قلت جاء غلام زيد وذلك لأن الألف واللام للتعريف والاضافة للتعريف[١٠٨١] فلو قلت الغلام زيد جمعت على الاسم تعريفين وذلك لا يجوز ويستثنى[١٠٨٢] من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف اليه معمولا لتلك الصفة[١٠٨٣] وفي المسألة واحد من خمسة أمور تذكر فحينئذ يجوز ان يجمع بين الألف واللام والإضافة:

أحدها: أن يكون المضاف مثنى نحو: الضاربا زيد.

الثاني: أن يكون المضاف جمع مذكر سالما نحو: الضاربو زيد.

الثالث: أن يكون المضاف اليه بالألف واللام نحو: الضارب الرجل.

[١٠٨٠] أي: الاعراب تال لهما، وهو أحد ثلاثة أقوال في أن الاعراب واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له أو قبله. سي

[١٠٨١] في الدليل نظر إذ أن الاضافة ليست للتعريف دائما، فهو قاصر عن نحو: الغلام رجلٍ. أ

[١٠٨٢] فيه أن الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل ونحوه ليست معرفة فلا يدخل فيما سبق كي يستثنى منه، فإن الظاهر مما تقدم أن المراد بالالف اللام المعرفة لا الاعم منها ومن غيرها. أ

[١٠٨٣] أي: المضاف إضافة لفظية، وإنما جاز الجمع في هذه الخمسة الآتية بين ال والاضافة لأن المقصود من الإضافة اللفظية التي هذه الخمسة منها التخفيف أو رفع القبح، وهو حاصل. سي

الرابع: أن يكون المضاف اليه مضافا إلى ما فيه الألف واللام نحو: الضارب رأس الرجل.

الخامس: ان يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير عائد على ما فيه الالف واللام نحو: مررت بالرجل الضارب غلامه.

ما يعمل عمل الفعل: الأول إسم الفعل

ص: باب يعمل عمل فعله سبعة اسم الفعل كهيهات وصه ووى بمعنى بعد واسكت وأعجب ولا يحذف[١٠٨٤] ولا يتأخر عن معموله وكتاب الله عليكم متأول ولا يبرز ضميره[١٠٨٥] ويجزم المضارع في جواب الطلبي منه نحو: مكانك تحمدي أو تستريحي ولا ينصب.

ش: هذا الباب معقود للأسماء التي تعمل عمل أفعالها وهي سبعة أحدها: اسم الفعل[١٠٨٦] وهو على ثلاثة أقسام:

[١٠٨٤] لم يذكره في الشرح، وكذا: (لا يبرز ضميره) ونسخة الفاكهي خالية عنهما. أ

[١٠٨٥] فلا يقال: هيهات هو، وصه أنت، ولهذا حكم بفعلية هات وتعال لاتصال ضمير الرفع البارز بهما في قولك: هاتي وتعالي وهاتيا وتعاليا وهاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين، ولكن الحمصي يشكل على هذا الكاف المتصلة بعليك على قول من يقول إن محلها رفع على الفاعلية، فليتدبر. سي

[١٠٨٦] وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثرا بعامل. ه

هل هو اسم للفظ الفعل أو لمعناه من الحدث والزمان أو اسم للمصدر النائب عن الفعل أو هو فعل أقوال، وعلى القول بأنه فعل حقيقة أو اسم للفظ الفعل لا موضع له من الاعراب عند الأخفش وطائفة، وعلى القول بأنه اسم لمعنى الفعل موضعه رفع بالابتداء، وأغنى مرفوعه عن الخبر، وهو مذهب بعض النحويين، وعلى القول بأنه اسم للمصدر النائب عن الفعل موضعه نصب بفعله النائب عنه لوقوعه موقع ما هو في موضع نصب، وهو قول المازني، والصحيح أنه اسم للفظ الفعل، وأنه لا موضع له من الإعراب. سي

ما سمي به الماضي[١٠٨٧] كـهيهات بمعنى بعد قال الشاعر:

فهيهات هيهات العقيق[١٠٨٨] ومن به وهيهات خيل بالعقيق نواصله[١٠٨٩]

فـ(صه) مثلا اسم للفظ (اسكت)، قال الرضي: وهذا ليس بشيء إذ العربي الخالص ربما يقول: صه، مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت. ي

وجميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقا -مع أنها أسماء مبنية، عاملة- فلا تكون مبتدأ، ولا خبرا، ولا فاعلا، ولا مفعولا به، ولا مضافا ولا مضافا إليه . . . ولا شيئا آخر يقتضي أن تكون مبنية في محل رفع، أو في محل نصب، أو في محل جر، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب. ح

[١٠٨٧] لعله يظهر من تعبير المصنف هذا أنه يختار أن اسم الفعل اسم للفظ الفعل، لأن التعبير بالماضي معناه لفظ الماضي. أ

[١٠٨٨] فاعل أسماء الأفعال:

أ- قد يكون اسما ظاهرا أو ضميرا للغائب مستترا جوازا، ويكاد هذان يختصان باسم الفعل الماضي وحده، نحو: هيهات تحقيق الآمال بغير الأعمال، وقوله: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾، ونحو: السفر هيهات، أي: هو ومثل: عمرو ومعاوية في الدهاء شتان، أي: هما.

ب- وقد يكون ضميرا للمخاطب مستترا وجوبا، وهذا هو الأعم الأغلب في اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر. ويشترط في هذا الضمير أن يكون مناسبا للمضارع أو للأمر الذي يقوم اسم الفعل مقامه، نحو: أف من عمل الحمقى؛ بمعنى: أتضجر؛ ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: "أنا" وهذا الضمير وحده هو الذي يصلح فاعلا للمضارع: أتضجر. ونحو: صه، بمعنى اسكت. ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، وهذا المضير وحده هو الذي يلائم فعل الأمر: "اسكت". ومثل قولهم: عليك بدينك؛ ففيه معادك، وعليك بمالك، ففيه معاشك، وعليك بالعلم؛ ففيه رفعه قدرك . . . ، "فعليك" اسم فعل أمر؛ بمعنى: تمسك، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. وهذا الضمير هو الفاعل المناسب لفعل الأمر: "تمسك". ح

[١٠٨٩] (العقيق) موضع بالحجاز، (خل) بكسر الخاء: الصديق.

المعنى: يقول: بعد عنا الموضع الذي يسمى العقيق، وبعد عنا سكانه، وبعد الاخلاء الذي كنا نواصلهم فيه، يتحسر على فراق خلانه وتركه المنازل التي كان يحل معهم فيها.

وما سمي به الأمر كصه بمعنى اسكت وفي الحديث اذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت كذا جاء في بعض الطرق.

وما سمي به المضارع كوي[١٠٩٠] بمعنى أعجب قال الله تعالى: ويكأنه[١٠٩١] لا يفلح الكافرون أي أعجب لعدم فلاح الكافرين ويقال فيه وا قال الشاعر:

وا بأبي أنت وفوك الأشنب كأنما ذر عليه الزرنب

وواها قال الشاعر:

واها لسلمى ثم واها واها يا ليت عيناها لنا وفاها

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معموله[١٠٩٢] فلا يجوز في عليك زيدا بمعنى ألزم زيدا أن يقال زيدا عليك خلافا للكسائي فإنه اجازه محتجا عليه بقوله تعالى: كتاب الله عليكم[١٠٩٣] زاعما ان معناه عليكم كتاب الله أي الزموه وعند البصريين ان كتاب الله مصدر محذوف العامل وعليكم جار ومجرور متعلق به او بالعامل المقدر والتقدير كتب الله

[١٠٩٠] قال في الكشاف: وي مفصولة عن كأنَّ، وهي كلمة تنبيه على الخطأ وتندم، ومعناه: أن القوم قد تنبهوا على خطئهم في تمنيهم وقولهم: يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون، وتندموا ثم قالوا كأنه لا يفلح الكافرون، أي: ما أشبه الحال بأن الكافرين لا ينالون الفلاح، وهو مذهب الخليل وسيبويه. . وعند الكوفيين أن ويك بمعنى: ويلك، وأن المعنى: ألم تعلم أنه لا يفلح الكافرون. سي

[١٠٩١] الكاف حرف تعليل، وأن مصدرية، وقد أشار الشارح الى هذا حيث قال: أعجب لعدم فلاح الكافرين، والعدم المذكور مأخوذ من لا النافية، وهذا قول الخليل وسيبويه، وقيل: كأن للتشبيه والظن. ي

[١٠٩٢] وذلك لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل. سي

[١٠٩٣] (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ. . . وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۖ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ).

ذلك كتابا عليكم ودل على ذلك المقدر قوله تعالى: حرمت عليكم لأن التحريم يستلزم الكتابة[١٠٩٤].

ومن أحكامه انه إذا كان دالا على الطلب جاز جزم المضارع في جوابه تقول: نزال نحدثك بالجزم كما تقول: أنزل نحدثك وقال الشاعر:

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك[١٠٩٥] تحمدي أو تستريجي[١٠٩٦]

فـ مكانك في الأصل ظرف مكان ثم نقل عن ذلك المعنى وجعل اسما للفعل ومعناه اثبتي وقوله: تحمدي مضارع مجزوم في جوابه وعلامة جزمه حذف النون.

ومن أحكامه أنه لا ينصب الفعل بعد الفاء في جوابه لا تقول: مكانك فتحمدي وصه فتحدثَك خلافا للكسائي وقد قدمت هذا الحكم في صدر المقدمة فلم احتج إلى اعادته هنا.

الثاني: المصدر

ص: والمصدر كضرب واكرام ان حل محله فعل مع أن أو مع ما ولم يكن مصغرا ولا مضمرا ولا محدودا ولا منعوتا قبل العمل ولا محذوفا ولا مفصولا من المعمول ولا مؤخرا عنه واعماله مضافا أكثر نحو: ولولا دفع الله الناس وقول الشاعر: ألا أن ظلم نفسه المرء

[١٠٩٤] التي بمعنى الالزام لا بمعنى الكتابة. أ

[١٠٩٥] رأي جمهور النحاة أن الكاف ضمير المخاطب، وذهب قوم الى أنها حرف خطاب مثل الكاف التي تلحق أسماء الاشارة، والقائلون بأنها ضمير مخاطب قد اختلفوا في موضعه من الاعراب، فقيل: في محل نصب، وقيل: في محل رفع، وقيل: في محل جر. د

[١٠٩٦] (جشأت) الحديث عن نفسه، وجشوءها نهوضها وثورانها من فزع أو حزن، (جاشت) غلت من الفزع أو الحزن، ومعناه قريب من معنى الأول، (تحمدي) يحمد الناس ويشكروا لك الثبات، (تستريحي) تطمئن خوالجك وتسكن ثورتك.

بين ومنونا أقيس نحو: اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وبأل شاذ نحو: وكيف التوقي ظهر ما أنت راكبه.

ش: النوع الثاني: من الأسماء العاملة عمل الفعل المصدر وهو: (الاسم الدال على الحدث[1097] الجاري[1098] على الفعل)، كالضرب والإكرام وإنما يعمل بثمانية شروط:

أحدها: أن يصح أن يحل محله فعل مع أن[1099] أو فعل مع ما[1100] فالأول: كقولك: أعجبني ضربك زيدا[1101] ويعجبني ضربك عمرا فإنه يصح أن تقول: مكان الأول: اعجبني أن[1102] ضربت زيدا ومكان الثاني: يعجبني أن تضرب عمرا، والثاني: نحو:

[1097] سواء كان الحدث قائما بفاعل كفرح زيد فرحا، أو صادرا عنه حقيقة كقعد قعودا، أو مجازا كمرض مرضا، أو واقعا على مفعول لمصدر ما لم يسم فاعله كزهد. سي

[1098] فصل مخرج لاسم المصدر إذ مدلولهما مختلف، فمدلول المصدر الحدث، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث، فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر. سي

فإن اسم المصدر وان دل على الحدث لكنه لا يجري على الفعل، نحو: أعطيت عطاء، فإن المصدر هو الاعطاء. ي

المراد بجريانه ما قاله الجامي: أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له أو بيانا لنوعه أو عدده، مثل: جلست جسوسا وجلسة، فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا، وإن كان الأخيران مفعولا مطلقا.

وقال المحقق الحمصي يحتمل أن المراد بالجريان على الفعل الاشتمال على جميع حروفه. سي

[1099] إذا كان الزمن ماضيا أو مستقبلا. ح

[1100] قال الحمصي: إذا كان الزمان حالا لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما، وليس الغرض أن ما لا تحل الا إذا كان الزمان حالا، لأنها تحل معه مطلقا، غاية الأمر أنّ أنْ أم الحروف المصدرية، فحيث أمكن حلولها لا يعدل الى غيرها، وهي إذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لمنافاتها فعدل الى ما لأنها لا تنافيه ولا غيره. سي

[1101] هذا المثال للماضي، والمثال الثاني للمستقبل. أ

[1102] أن هذه مخففة من الثقيلة، ومنه يظهر أن المراد بأن المصدرية هنا الأعم من الناصبة. أ

يعجبني ضربك زيدا الآن فهذا لا يمكن أن يحل محله أن ضربت لانه للماضي ولا أن تضرب لانه للمستقبل[١١٠٣] ولكن يجوز أن تقول: في مكانه ما تضرب وتريد بما المصدرية مثلها في قوله تعالى: بما رحبت وقوله تعالى: ودوا ما عنتم أي برحبها وعنتكم.

ولا يجوز[١١٠٤] في قولك: ضربا زيدا[١١٠٥] أن تعتقد أن زيدا معمول لضربا خلافا لقوم من النحويين لأن المصدر هنا انما يحل محله الفعل وحده بدون أن وما، تقول: اضرب زيدا وإنما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر.

ولا يجوز في نحو: مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمار[١١٠٦] أن تنصب صوت الثاني بصوت الأول لأنه لا يحل محل الأول فعل لا مع حرف مصدري ولابدونه، لأن المعنى يأبى ذلك لأن المراد أنك مررت به وهو في حالة تصويته لا أنه احدث التصويت عند مرورك به[١١٠٧].

[١١٠٣] إنما كان للمستقبل لأن أن الناصبة تصير الفعل المضارع الى الاستقبال. أ

[١١٠٤] الشرط المذكور في حقيقته مركب من أمرين: (أن والفعل)، أو (ما والفعل)، والمركب كما ينتفي بانتفاء كلا جزئيه ينتفي بانتفاء أحدهما، فتكون عندنا ثلاثة صور لا يجوز فيها الاعمال:

١) أن توجد أن أو ما ولا يوجد الفعل، وهذا غير ممكن فلذا لم يذكره المصنف.

٢) أن يوجد الفعل بدون أن أو ما، وهذا ما أشار إليه في قوله هنا: (ولا يجوز إلخ).

٣) أن ينتفيا معا، وهذا ما سيشير إليه في قوله الآتي: (ولا يجوز إلخ). أ

[١١٠٥] أي: من المصدر النائب عن فعله. سي

[١١٠٦] فهو منصوب بفعل مقدر أي: فإذا له صوت يشبه صوت حمار. سي

[١١٠٧] ولو صح حلول الفعل محله لزم أن المعنى أنه أحدث التصويت عند مرورك به، لأن الفعل يدل على الحدوث والتجدد. أ

الشرط الثاني: ان لا يكون مصغرا فلا يجوز أعجبني ضُريبك زيدا ولا يختلف النحويون في ذلك وقاس على ذلك بعضهم المصدر المجموع فمنع إعماله حملا له على المصغر لأن كلا منهما مباين للفعل واجاز كثير منهم إعماله واستدلوا بنحو قوله:

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيترب[١١٠٨]

الثالث: أن لا يكون مضمرا فلا تقول: ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح لأنه ليس فيه لفظ الفعل، وأجاز ذلك الكوفيون واستدلوا بقوله:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرَجَّم[١١٠٩]

أي وما الحديث عنها بالحديث المرجم قالوا فعنها متعلق بالضمير وهذا البيت نادر قابل للتأويل فلا تبنى عليه قاعدة.

الرابع: أن لا يكون محدودا[١١١٠] فلا تقول: أعجبني ضربتك زيدا وشذ قوله:

[١١٠٨] (سجية) خصلة وخليقة، (عرقوب) بضم أوله: رجل يضرب به المثل في خلف الوعد، (يترب) بفتح الياء وسكون التاء وفتح الراء: اسم مكان باليمامة، فقد وعد عرقوب هذا أخاه ثمرة نخلة، وقال له: ائتني اذا اطلع النخل، فلما أطلع قال: إذا أبلح، فلما أبح قال: إذا أزهى، فلما أزهى قال: إذا أرطب، فلما أرطب قال: إذا صار تمرا، فلما صار تمرا أخذه من الليل ولم يعطه شيئًا، فضربوا به المثل في الاخلاف.

[١١٠٩] (وما الحرب الا ما علمتم) يريد ليست الحرب الا ما جربتموه وعرفتم عواقبه ونتائجه من التدمير والفناء، يحذرهم من أن يعودوا إليها، (وما هو) الضمير يعود الى العلم الذي يشير إليه قوله: علمتم، (بالحديث) أراد به الخبر، يريد ليس العلم عن الحرب بخبر تسمعونه قد يكون صحيحا وقد لا يكون، يؤكد ان أمرها معلوم لهم لا ينبغي أن يتجاهلوه، (المرجم) المظنون.

[١١١٠] المصدر الأصلي لا يدل بذاته إلا على: "المعنى المجرد"، فلا علاقة له -في الغالب- بزمان، ولا مكان، ولا تأنيث، ولا تذكير، ولا عَلَمية، ولا عدد، ولا هيئة، ولا شيء آخر غير ذلك المعنى المجرد.

لكن من الممكن تناوله ببعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة، فيدل على المعنى المجرد وعلى شيء آخر معه هو: "المرة الواحدة"، أو: الهيئة"، بمعنى: أن المصدر الأصلي يدل بعد هذا التغيير إما على المعنى المجرد مزيدًا عليه الدلالة العددية التي تبين الوحدة، "أي: أنه واحد، لا اثنان، ولا أكثر". وإما على المعنى المجرد مزيدًا عليه وصفه بصفة من الصفات؛ كالحسن، أو: القبح؛ أو غير ذلك مما يتصل بهيئته، وشكله، وأوصافه، لا بعدد مراته.

أ- فإذا أردنا الدلالة على "المرة" الواحدة من المصدر الأصلي لفعل ثلاثي: "أتينا بمصدره المشهور، مهما كانت صيغته، ومهما كان وزنه"، "وجعلناه على وزن: "فَعْل"، ولو بحذف أحرفه الزائدة إن اقتضى الأمر هذا"، "وزدنا في آخره تاء التأنيث": فيصير الوزن: "فَعْلَة"، ولا تتحقق هذه الصيغة إلا بتحقق الأمور الثلاثة السالفة. فللوصول إلى الصيغة الدالة على "المرة" من المصادر: أخذ، قعود، فرح، جولان وأشباهها . . . يجب: "تجريد كل مصدر أصلي من حروفه الزائدة، إن وجدت"، ثم "تحويل صيغته بعد ذلك إلى: "فَعْل"، ثم "زيادة تاء التأنيث في آخرها"؛ فتصير: أخذة، قعدة، فرحة، جولة؛ وهذه المصادر الأصيلة تدل هنا على المعنى المجرد، وعلى المرة معًا؛ نحو: أخذت من المال أَخْذة. قعدت على الأريكة قَعْدة. تجددت لنا فَرْحة بالنصر. قمت بجَوْلة حول المدينة. والمعنى: أخذة واحدة، قعدة واحدة، فرحة واحدة، جولة واحدة.

فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة في أصلها على وزن: "فعلة": نحو: نظرة. هفوة. رأفة. صيحة . . . لم تدل بنفسها في هذه الصورة على المرة، ووجب زيادة لفظ آخر معها ليدل على "المرة" أو قيام قرينة أخرى تدل عليها. والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتًا. فنقول مثلًا: ربما تنفع النظرة الواحدة في ردع المسيء.

وإن كان الفعل الماضي غير ثلاثي فالوسيلة للدلالة على المرة من مصدره الأصلي هي: زيادة تاء التأنيث في آخر هذا المصدر مباشرة، دون زيادة، أو حذف، أو تغيير آخر. مثل: "إنعام" مصدر الفعل الرباعي: "أنعَم"و"تبيُّن" مصدر الفعل الخماسي: "تبين"، و"استفهام" مصدر الفعل السداسي: "استفهم" فإن صيغها الدالة على "المرة" هي: "إنعامة". تبيُّنة. استفهامة . . . نحو: إن إنعامة الله تملأ النفس انشراحًا. تبيُّنة الحق جلبت الخير ودَفَعَت البلاء. استفهامةٌ وهدايةٌ خير من صمت وضلالة.

فإن كان مصدر الفعل غير الثلاثي مشتملًا في أصله على تاء التأنيث؛ فإنه لا يصح للدلالة المباشرة على المرة، ويجب زيادة لفظ آخر معه، أو قيام قرينة تدل عليها. نحو: "استعانة" تقول: استعانة واحدة بأريحي قد تمنع خطرًا داهِمًا. والغالب في اللفظ الآخر أن يكون نعتًا؛ كالمثال السالف.

يحابي به الجلد الذي هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب[١١١١]

فأعمل الضربة في الملا وأما نفس راكب فمفعول ليحابي ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم وسقى الراكب الماء الذي كان معه فأحيا نفسه.

الخامس: أن لا يكون موصوفا[١١١٢] قبل العمل فلا يقال أعجبني ضربك الشديد زيدا فإن أخرت الشديد جاز قال الشاعر:

إن وجدي بك الشديد أراني عاذرا فيك من عهدت عذولا

فأخر الشديد عن الجار والمجرور المتعلق بوجدي.

ب- وإذ أردنا أن ندل على "الهيئة" بمصدر الثلاثي صغناه بالطريقة السالفة على وزن: "فِعْلة"، "بأن نجيء بمصدر الفعل الثلاثي، دون غيره من الأفعال التي ليست ثلاثية ونحذف ما فيه من الحروف الزائدة إن وجدت،" ثم "نزيد في آخره تاء التأنيث"، ثم "نجعله على صورة: "فِعلة" فهذه أمور ثلاثة لا بد من تحققها؛ فنقول في مصادر الثلاثي السالفة: إخذة، قِعْدة، نحو: إخذة القط فريسته مزعجة، قِعْدة الوقور جميلة. والمعنى: هيئة أخذ القط، وطريقته في الأخذ . . . -هيئة قعود الوقور، وطريقته، وشكل قعوده.

فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة في أصلها على وزن: "فِعْلة" الخاص "بالهيئة"؛ نحو: عِزة، نِشدة، رِخوة، وجب التصرف بإيجاد ما يضمن الدلالة على "الهيئة"؛ كزيادة بعض الألفاظ للدلالة عليها؛ أو إقامة قرينة ترشد إليها، وإلى ما يراد منها من حسن، أو قبح، أو زيادة، أو نقص أو غير هذا من الأوصاف التي يراد وصف المصدر بها، مثل: العِزة الجاهلية تحمل صاحبها على الطغيان. نشدة المآرب بالحكمة كفيلة بإدراكها . ح

[١١١١] (يحابي) أراد يحيي، (الجلد) الصبور الصلب القوي على احتمال المصاعب، (حازم) الضابط لأموره، (الملا) التراب.

المعنى: يصف رجلا كان معه ماء وقد احتاج آخر ليشربه، فأعطاه إياه، وتيمم بدلا من الوضوء، فأحيا نفس هذا الذي كان يحتاجه، وأصل تركيب البيت على هذا: (يحابي بالماء نفس راكب الجلد الذي هو حازم بضرب كفيه الملا.

[١١١٢] وذلك لأن معمول المصدر صلة حقيقية فلا يفصل بينهما . سي

السادس: أن لا يكون محذوفا[١١١٣] وبهذا[١١١٤] ردوا[١١١٥] على من قال في مالك وزيدا إن التقدير وملابستك زيدا وعلى من قال في بسم الله إن التقدير ابتدائي بسم الله ثابت فحذف المبتدأ والخبر وأبقى معمول المبتدأ وجعلوا من الضرورة قوله:

هل تذكرن إلى الديرين هجرتكم ومسحكم صلبكم رحمان قربانا[١١١٦]

بتقدير وقولكم يا رحمن قربانا[١١١٧].

السابع: أن لا يكون مفصولا[١١١٨] عن معموله ولهذا ردوا[١١١٩] على من قال[١١٢٠] في يوم تبلى السرائر إنه معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر.

[١١١٣] لعدم وجود حروف الفعل. سي

[١١١٤] كذا في نسخة الآلوسي، وفي بعض النسخ: لهذا.

[١١١٥] أي: الكوفيون على البصريين، وأجابوا بأن عمل المصدر بالظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل، ولما منع ذلك الكوفيون قدروا المحذوف فعلا، وهو أبتدئ وما أشبه. سي

[١١١٦] (الديرين) تثنية دير، وهو معبد النصارى، (صلبكم) جمع صليب، واصله بضمتين، مثل: نذير ونذر، ولكنه سكن اللام تحقيقا، (قربانا) أي: تقربا.

[١١١٧] فالجملة مقولة القول فتكون معمولة للمصدر (قول). أ

[١١١٨] بفاصل أجنبي، والفاصل الأجنبي هو الذي لا يكون معمولا للمصدر. ح

وبهذا يندفع ما يقال إن هذا الشرط يغني عن اشتراط عدم الوصف قبل العمل، فإن الوصف فاصل غير أجنبي. أ

[١١١٩] بأن فيه فصلا بين المصدر ومعموله بأجنبي، وأجيب تارة بأنه جائز لتوسعهم في الظروف، وأخرى بأن الفاصل هنا غير أجنبي، لأنه إما تفسير أو عامل على المذهبين. سي

[١١٢٠] القائل جار الله الزمخشري في الكشاف. سي

الثامن: أن لا يكون مؤخرا عنه[1121] فلا يجوز أعجبني زيدا ضربك وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور واستدل بقوله تعالى: لا يبغون عنها حولا وقولهم اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا.

وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: المضاف[1122] وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين وهو ضربان مضاف للفاعل كقوله تعالى: ولولا دفع الله الناس وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل ومضاف للمفعول كقوله:

ألا إن ظلم نفسه المرء بين إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

وقوله عليه الصلاة والسلام: وحج البيت من استطاع إليه سبيلا، وبيت الكتاب أي كتاب سيبويه وهو قول الشاعر:

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة نفي الدراهيم تنقاد الصياريف[1123]

الثاني: المنون وإعماله أقيس من إعمال المضاف لأنه يشبه الفعل بالتنكير كقوله تعالى: أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما تقديره أو أن يطعم في يوم ذي مسغبة يتيما.

[1121] عن معموله، لما مر من أن معمولها صلة وهي لا تتقدم على الموصول. سي

[1122] المضاف اليه المصدر إن كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل، وإن كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل إن كان مقدرا بأن وفعل الفاعل، أو مرفوع المحل إن كان مقدرا بأن وفعل ما لم يسم فاعله. بن

[1123] (تنفي) أراد تدفع، (هاجرة) هي نصف النهار عند اشتداد الحر، (تنقاد) مصدر نقد، (الصياريف) جمع صيرفي.

المعنى: يقول ان هذه الناقة تدفع يداها الحصى عن الارض في وقت الظهيرة واشتداد الحر، كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنى بذلك كله عن صلابتها وسرعة سيرها.

ومحل الشاهد (نفي الدراهم تنقاد) حيث أضاف المصدر الى مفعوله وهو الدراهم ثم جاء بفاعله وهو تنقاد.

الثالث: المعرف بأل وإعماله شاذ[1124] قياسا واستعمالا كقوله:

عجبت من الرزق المسيءَ إلهُه ومن ترك بعض الصالحين فقيرا

أي عجبت من أن رزق المسيء إلهه ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا.

الثالث: اسم الفاعل

ص: واسم الفاعل كضارب ومكرم فإن كان بأل عمل مطلقا أو مجردا فبشرطين كونه حالا أو استقبالا واعتماده على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف وباسط ذراعيه على حكاية الحال خلافا للكسائي وخبير بنو لهب على التقديم والتأخير وتقديره خبير كظهير خلافا للأخفش والمثال هو ما حول للمبالغة من فاعل إلى فعال أو فعول أو مفعال بكثرة أو فعيل أو فعل بقلة نحو: أما العسل فأنا شراب.

ش: النوع الثالث: من الأسماء العاملة عمل الفعل اسم الفاعل وهو: (الوصف[1125] الدال على الفاعل الجاري على حركات المضارع وسكناته) كضارب ومكرم.

ولا يخلو إما أن يكون بأل أو مجردا منها فإن كان بأل عمل مطلقا ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا تقول: جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لأن أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب إن أردت المضي أو يضرب إن أردت غيره[1126] والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله[1127] قال امرؤ القيس:

[1124] وذلك لبعده عن مشابهة الفعل بالاقتران. سي

[1125] فالوصف جنس والدال على الفاعل كالفصل يخرج اسم المفعول وما بمعناه، والجاري إلخ يخرج الفعل. سي

[1126] أي: الحال أو الاستقبال. سي

[1127] المراد من المحل هو كونه صلة للموصول. أ

القاتلين الملك الحُلاحِلا خير مَعَدٍّ حسبا ونائلا[1128]

وان كان مجردا منها فإنما يعمل بشرطين[1129]:

أحدهما: أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال[1130] لا بمعنى المضي[1131] وخالف في ذلك الكسائي وهشام وابن مضاء فأجازوا اعماله[1132] إن كان بمعنى الماضي واستدلوا[1133] بقوله تعالى: وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد[1134]، واجيب بأن ذلك على ارادة حكاية الحال[1135]

[1128] (الحلاحلا) بضم الحاء الأولى: السيد الشجاع أو العظيم المروءة، (حسبا) هو ما يعد المرء من مفاخر لآباءه، (نائلا) عطاء وجودا.

[1129] صرح في المغني بأن هذين الشرطين إنما هما لعمل النصب، وظاهر كلامه هنا يخالفه. ف

في المغني أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو في العمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدهما: أنه يصح زيد قائم أبوه أمس. والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة (أقائم الزيدان) كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال. ي

[1130] لأنه إنما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي أو المعنوي. سي

إنما شرطوا ذلك لأنه إنما عمل بطريق الحمل على المضارع، وهو يكون بمعناهما، فشرطوا ذلك لتتم المشابهة. ف

[1131] لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه. سي

[1132] محل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به، أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا. ي

[1133] وجه الدلالة أن باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب. سي

[1134] (وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ۚ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ۖ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ۚ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا).

[1135] قال اللقاني: أي: تقدر الهيئة الواقعة في الزمن الماضي واقعة في حال المتكلم. وهذا أحد الطريقين في معنى حكاية الحال، والثاني هو طريق الأندلسي أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل.

تنبيه: محل الخلاف المذكور في رفعه الظاهر ونصب المفعول به، أما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز إتفاقا. سي

ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا تقول: وكلبهم يبسط ذراعيه[١١٣٦] ويدل على ارادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال[١١٣٧] وقوله سبحانه وتعالى: ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم.

الشرط الثاني: ان يعتمد على نفي او استفهام أو مخبر عنه[١١٣٨] أو موصوف[١١٣٩]، مثال النفي قوله:

خليلي ما واف بعهدي أنتما

فأنتما فاعل بواف لاعتماده على النفي ومثال الاستفهام قوله:

أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى: ان الله بالغٌ أمرُه[١١٤٠]، ومثال اعتماده على الموصوف قولك: مررت برجل ضارب زيدا وقول الشاعر:

إني حلفت برافعين اكفهم بين الحطيم وبين حوضي زمزم[١١٤١]

أي بقوم رافعين.

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وان لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بقوله:

[١١٣٦] ولا يصح وقوع الماضي. أ

[١١٣٧] في كون هذا دالا على الحالية نظر، لأن معنى كون الجملة حالية ليس أنها في الزمن الحال، بل أنها حال لصاحبها، فإذا قلت: جاء زيد والشمس طالعة، فلا يعني ذلك أن الشمس طالعة الآن، بل يعني أنه جاء حين طلوعها. أ

[١١٣٨] عبر بالمخبر عنه ولم يعبر بالمبتدأ ليشمل اسم كان وإن. أ

[١١٣٩] ومنه صاحب الحال لأن الحال وصف في المعنى لصاحبها. ي

[١١٤٠] برفع أمره وتنوين بالغ مرفوعا، وهي قراءة ابن أبي عبلة. سي

[١١٤١] (الحطيم) حجر البيت الحرام في مكة، (زمزم) اسم لبئر معروفة في مكة بجوار البيت الحرام.

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت[١١٤٢]

وذلك لأن بنو لهب فاعل بخبير[١١٤٣] مع أن خبيرا لم يعتمد وأجيب بأنا نحمله على التقديم والتأخير فبنو لهب مبتدأ وخبير خبره ورد بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع وأجيب بأن فعيلا قد يستعمل للجماعة[١١٤٤] كقوله تعالى: والملائكة بعد ذلك ظهير.

الرابع: أمثلة المبالغة

ص: والمثال، وهو ما حول للمبالغة من فاعل الى فعال أو فعول أو مفعال بكثرة، أو فعيل بقلة، نحو: أما العسل فأنا شراب.

ش: النوع الرابع: من الأسماء التي تعمل عمل الفعل أمثلة المبالغة وهي خمسة فَعَّال وفَعول ومِفعال وفَعيل وفَعِل قال الشاعر:

أخا الحرب لباسا إليها جِلالها وليس بولَّاج الخَوَالِف أعقلا[١١٤٥]

وقال الآخر:

[١١٤٢] المعنى: ان بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاما فصدقه، ولا تهمل ما يذكره لك ان زجر أو عاف حين تمر عليه الطير.

[١١٤٣] خبير مبتدأ وبنو فاعل سد مسد الخبر. ف

[١١٤٤] يعني أن فعيلا يستوي فيه المفرد وغيره، قال الشيخ خالد: وفعيل على وزن المصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فأعطي حكم ما هو على زنته. ي

[١١٤٥] (أخا الحرب) أراد به الذي يعالجها ويلازمها ولا يفر منها، (جلالها) بكسر الجيم: جمع جل، وأراد بها هنا الدروع ونحوها مما يلبس في الحرب، (ولاج) كثير الولوج وهو الدخول، (الخوالف) جمع خالفة، وأصلها عمود الخيمة، وأراد هنا الخيمة نفسها من باب اطلاق جزء الشيء وارادة كله، (أعقل) هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع، وكنى بولاج الخوالف عن الاغارة على جاراته.

المعنى: افتخر بأنه شجاع ملازم للحرب آخذا لها اهبتها، وبأنه عف لا يغير على جاراته حال غيبة بعولتهن.

ضروب بنصل السيف سوق سمانها[١١٤٦]

وقالوا إنه لمنحار بوائكَها[١١٤٧] والله سميعٌ دعاءَ من دعاه وقال الشاعر:

أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد[١١٤٨]

وأكثر الخمسة استعمالا الثلاثة الأول: وأقلها استعمالا الأخيران وكلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة وكذا الباقي وهي في التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء.

وإعمالها قول سيبويه وأصحابه[١١٤٩] وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب.

ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعل وأجاز الجرمي إعمال فَعِل دون فعيل لأنه على وزن الفعل كعَلِم وفَهِم.

[١١٤٦] يريد أنه ينحر للاضياف السمين من الابل، ويضرب سوقها بسيفه.

[١١٤٧] حكاه سيبويه عن بعض العرب فنصب بوائكها جمع بايكة وهي السمينة الحسناء من النوق، بمنحار بالحاء المحملة مبالغة في نحره، لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان. سي

[١١٤٨] (جحاش) جمع جحش وهو ولد الحمار، (الكرملين) تثنية كرمل بكسر الكاف والميم وسكون الراء، وهو ماء بجبل طيء، (فديد) صوت.

المعنى: يقول بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح، وأنا لا أباليهم ولا أعبأ بهم، لأنهم عندي بمنزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصيح وتصوت.

[١١٤٩] أي: أهل البصرة، لأنه كان رئيسهم. ف

الخامس: اسم المفعول

ص: واسم المفعول كمضروب ومكرم ويعمل عمل فعله وهو كاسم الفاعل.

ش: النوع الخامس من الأسماء التي تعمل عمل الفعل اسم المفعول[١١٥٠] كمضروب ومكرم وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا تقول: جاء المضروب عبده فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله كما تقول: جاء الذي ضرب عبده ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه لاعتماده على الألف واللام وتقول: زيد مضروب عبده فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال ولا يجوز أن تقول: مضروب عبده وأنت تريد الماضي[١١٥١] خلافا للكسائي ولا ان تقول: مضروب الزيدان لعدم الاعتماد خلافا للأخفش[١١٥٢].

السادس: الصفة المشبهة

ص: والصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة الثبوت كحسن وظريف وطاهر وضامر ولا يتقدمها معمولها ولا يكون أجنبيا ويرفع على الفاعلية أو الإبدال وينصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به والثاني: يتعين في المعرفة ويخفض بالإضافة.

ش: النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل الصفة المشبهة[١١٥٣] باسم الفاعل المتعدي لواحد وهي (الصفة[١١٥٤] المصوغة[١١٥٥] لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى

[١١٥٠] هو ما دل على ذات وحدث وقع عليها . د

[١١٥١] لأنه إنما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي كاسم الفاعل كما مر. سي

[١١٥٢] مستدلا بقوله: خبير بنو لهب، وحمله الجمهور على التقديم والتأخير كما سبق. سي

[١١٥٣] لنأخذ مثلًا كلمة: "جميل" فإنها اسم مشتق، يدل على أربعة أمور مجتمعة:

أولها: المعنى المجرد الذي يسمى: "الوصف"، أو "الصفة". وهو هنا: الجمال.

ثانيها: الشخص، أو غيره من الأشياء التي لا يقوم المعنى المجرد إلا بها، ولا يتحقق وجوده إلا فيها. وإن شئت فقل: هو الموصوف الذي يتصف بهذا الوصف، "الصفة" . . . ، ولا يمكن أن يوجد الوصف مستقلًا بنفسه بغير موصوفه.

والمراد به في المثال: الشخص الذي ننسب له الجمال، ونصِفُه به.

ثالثها: ثبوت هذا المعنى المجرد "الوصف، أو: الصفة" لصاحبه في كل الأزمنة ثبوتًا عامًا؛ أي: الاعتراف بتحققه ووقوعه شاملًا الأزمنة الثلاثة المختلفة؛ فلا يختص ببعض منها دون آخر، بمعنى أنه لا يقتصر على الماضي وحده، ولا على الحال وحده، ولا على المستقبل كذلك، ولا يقتصر على زمنين دون انضمام الثالث إليهما؛ فلا بد أن يشمل الأزمنة الثلاثة؛ بأن يصاحب موصوفه فيها. فوصف شخص بالجمال على الوجه الوارد في العبارة السابقة معناه الاعتراف بالجمال له، وأن هذا الجمال ثابت متحقق في ماضيه، وفي حاضره، وفي مستقبله، غير مقتصر على بعض منها. "ولهذا نتيجة حتمية تجيء في الأمر الرابع التالي".

رابعها: ملازمة ذلك الثبوت المعنوي العام للموصوف ودوامه؛ لأنه -كما أوضحناه- يقتضي أن يكون المعنى المجرد الثابت وقوعه وتحققه ليس أمرًا حادثًا الآن، ولا طارئًا ينقضي بعد زمن قصير. وإنما هو أمر دائم ملازم صاحبه "الموصوف" طول حياته، أو أطول مدة فيها حتى يكاد يكون بمنزلة الدائم؛ إذ ليس بمعقول أن يصحبه في ماضيه وحاضره ومستقبله من غير أن يكون ملازمًا له، أو كالملازم؛ فالجمال مثلًا لا يفارق صاحبه، وإن فارقه٣ فزمن المفارقة أقصر من زمن الملازمة الطويلة التي هي بالدوام أشبه. ومن ثم كان هذا الأمر الرابع نتيجة للثالث.

فكلمة: "جميل" في الكلام السالف -وأشباهه- تدل على:

١- معنى مجرد "أي: على وصف، أو: صفة"؛ هو: الجمال.

٢- وعلى صاحبه الموصوف به.

٣- وعلى ثبوت ذلك المعنى له وتحققه ثبوتًا زمنيًا عامًا. "ويشمل الماضي والحاضر، والمستقبل".

٤- وعلى دوام الملازمة، أو ما يشبه الدوام.

والناطق بتلك الكلمة إنما يريد الأمور الأربعة مجتمعة، إن كان خبيرًا باللغة، وبدلالة الألفاظ فيها. ح

موصوفها دون افادة الحدوث) مثال ذلك حسن في قولك: مررت برجل حسن الوجه فحسن صفة لأن الصفة ما دل على حدث[١١٥٦] وصاحبه[١١٥٧] وهذه كذلك وهي مصوغة لغير تفضيل قطعا لأن الصفات الدالة على التفضيل هي الدالة على مشاركة وزيادة كافضل وأعلم واكثر وهذه ليست كذلك وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها وهو الحسن وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث واعني بذلك أنها تفيد ان الحسن في المثال المذكور ثابت[١١٥٨] لوجه الرجل وليس بحادث متجدد[١١٥٩] وهذا بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فإنهما يفيدان الحدوث[١١٦٠] والتجدد[١١٦١] ألا ترى أنك تقول: مررت برجل ضارب عمرا فتجد ضاربا مفيدا لحدوث الضرب وتجدده وكذلك مررت برجل مضروب.

[١١٥٤] فالصفة جنس يشمل المحدود وغيره، وخرج بالمصوغة لغير تفضيل اسم التفضيل، وبلأفادة الثبوت اسم الفاعل والمفعول والمثال، لأنها للحدوث. سي

[١١٥٥] يعني المأخوذة. ي

[١١٥٦] المراد بالحدث المعنى القائم بالذات. ي

[١١٥٧] فالحدث هو الحسن، وصاحبه هو وجه الرجل. سي

[١١٥٨] ويشبهها في هذا الدوام والاستمرار "أفعل التفضيل". ح

[١١٥٩] معنى الحدوث والتجدد هو الوجود بعد أن لم يكن، ولا يراد بالتجدد هو الاستمرار التجددي، كما يستفاد من تعليقة محيي الدين على بداية هذا المبحث. أ

[١١٦٠] أي: الوجود بعدم العدم. ف

[١١٦١] عطف تفسير إذ الحدوث هو التجدد. ف

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها[1162] أنها لا تنصب لكونها مأخوذة من فعل قاصر لكونها لم يقصد بها الحدوث فهي مباينة للفعل[1163]، ولكنها أشبهت اسم الفاعل فأعطيت[1164] حكمه[1165] في العمل، ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع فتقول: حسن وحسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول: في اسم الفاعل ضارب وضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث أي في غالب أحواله فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل.

وقولي المتعدى إلى واحد اشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسما واحدا.

ولم تشبه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ولأن مرفوعها فاعل كاسم الفاعل ومرفوعه نائب فاعل.

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل في أمور:

أحدها: أنها تارة لا تجري على حركات المضارع وسكناته[1166] وتارة تجري فالأول كحسن وظريف ألا ترى أنهما لا يجاريان يحسن ويظرف والثاني نحو: طاهر وضامر ألا ترى أنهما يجاريان يطهر ويضمر والقسم الأول هو الغالب حتى أن كلام بعضهم أنه

[1162] أي: حقها. ي

[1163] أي: بدلالتها على الثبوت. سي

[1164] لأن المشبه بالشيء قد يعطى حكمه. ف

[1165] وهو النصب، وإنما اقتصر على واحد لأنه أقل درجات المتعدي. سي

[1166] والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها، إذ لا يشترط التوافق بأعيان الحركات. سي

لازم وليس كذلك ونبهت على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديمي مثال ما لا يجاري وهذا بخلاف اسم الفاعل فإنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع كضارب فإنه مجار ليضرب.

فإن قلت هذا منتقض بداخل ويدخل فإن الضمة لا تقابل الكسرة قلت اعتبر في المجاراة تقابل حركة بحركة لا حركة بعينها.

فإن قلت كيف تصنع بقائم ويقوم فإن ثاني قائم ساكن وثاني يقوم متحرك.

قلت الحركة في ثاني يقوم منقولة من ثالثه والأصل يقْوُم كيدخل فنقلت الضمة لعلة تصريفية[١١٦٧].

الثاني: أنها تدل على الثبوت واسم الفاعل يدل على الحدوث.

الثالث: أن اسم الفاعل يكون للماضي وللحال وللاستقبال وهي لا تكون[١١٦٨] للماضي المنقطع ولا لما لم يقع وإنما تكون للحال الدائم[١١٦٩] وهذا هو الأصل في باب الصفات وهذا الوجه ناشئ عن الوجه الثاني والأوجه الثلاثة مستفادة مما ذكرت من الحد ومن الأمثلة.

الرابع: أن معمولها لا يتقدم عليها لا تقول: زيد وجهَه حسن بنصب الوجه ويجوز في اسم الفاعل أن تقول: زيد أباه ضارب وذلك لضعف الصفة لكونها فرعا عن فرع فإنها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه قوي لكونه فرعا عن أصل وهو الفعل.

[١١٦٧] وهي استثقال الضمة على الواو لأنها بمنزلة ضمتين، فنقلت الى القاف للتخفيف. سي

[١١٦٨] فلا يقال: حسن الوجه أمس ولا غدا. سي

[١١٦٩] فسره في الشذور بأنه الماضي المستمر الى الحال. ف

الخامس: أن معمولها لا يكون أجنبيا بل سببيا ونعني بالسببي واحدا من أمور ثلاثة:

الأول: أن يكون متصلا بضمير الموصوف نحو: مررت برجل حسن وجهه.

الثاني: أن يكون متصلا بما يقوم مقام ضميره نحو: مررت برجل حسن الوجه لأن أل قائمة مقام الضمير المضاف إليه.

الثالث: أن يكون مقدرا معه ضمير الموصوف كمررت برجل حسن وجها أي: وجها منه.

ولا يكون اجنبيا لا تقول: مررت برجل حسن عمرا وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن معموله يكون سببا كمررت برجل ضارب أباه ويكون أجنبيا كمررت برجل ضارب عمرا.

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال:

أحدها: الرفع نحو: مررت برجل حسن وجهه وذلك على ضربين:

أحدها: الفاعلية وهو متفق عليه وحينئذ فالصفة خالية من الضمير لأنه لا يكون للشيء فاعلان.

الثاني: الإبدال من ضمير مستتر في الوصف أجاز ذلك الفارسي وخرج عليه[1170] قوله تعالى: جنات عدن مفتحة لهم الأبواب فقدر في مفتحة ضميرا مرفوعا على النيابة عن الفاعل وقدر الأبواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل[1171].

[1170] خرج عليه فقط، والا فمفتحة ليست صفة مشبهة بل اسم مفعول. أ

[1171] وجعله الزمخشري بدل اشتمال، قال أبو حيان: لأن أبواب الجنات ليست بعضا من الجنات. ي

الوجه الثاني: النصب فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك: وجهـا أو معرفـة كقولـك: الوجه.

فإن كان نكرة فنصبه على وجهين:

أحدهما: أن يكون على التمييز وهو الأرجح.

والثاني: أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول به[١١٧٢].

فان كان معرفة تعين أن يكون منصوبا على التشبيه بالمفعول بـه لأن التمييـز لا يكـون معرفة خلافا للكوفيين.

الوجه الثالث: الجر وذلك بإضافة الصفة وعلى هذا الوجه ووجه النصب ففـي الصـفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية.

واصل هذه الأوجه الرفع[١١٧٣] وهو دونها في المعنى[١١٧٤] ويتفرع عنـه النصـب[١١٧٥] ويتفـرع عن النصب الخفض[١١٧٦].

[١١٧٢] أي: بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم. سي

[١١٧٣] لأن المقصود اسناد الحسن الى الوجه لا الى الذات، ولو اسند الحسن الى الضمير المستتر ونص الوجه يكون الحسن مسندا الى الذات لا الى الوجه، وهو غير مقصود. سي

[١١٧٤] لما فيه من عدم المبالغة، إذ الموصوف فيه بالحسن بعض الذات، وهو الوجه، وفي النصب والجر وصف الذات كلها بالحسن، ولا شك أن وصف جميع الذات أبلغ من وصف بعضها. سي

[١١٧٥] لأن المنصوب فاعل في المعنى نصب على التشبيه بالمفعول به وحول اسناد الصفة عن المرفوع الى ضمير موصوفها. سي

[١١٧٦] أي: فهو نا شئ عنه لا عن الرفع، لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه، يعني: لما اعتبرنا تحويل اسناد الصفة عن المرفوع الى ضمير موصوفها ونصبنا المرفوع على التشبيه بالمفعول به جاز لنا الجر بالاضافة إذ لا محذور. سي

السابع التَفضِيل

ص: واسم التفضيل وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كأكرم ويستعمل بمن ومضافا لنكرة فيفرد ويذكر وبأل فيطابق ومضافا لمعرفة فوجهان ولا ينصب المفعول مطلقا ولا يرفع في الغالب ظاهرا إلا في مسألة الكحل.

ش: النوع السابع من الأسماء التي تعمل عمل الفعل اسم التفضيل وهو (الصفة الدالة على المشاركة والزيادة) نحو: أفضل وأعلم وأكثر وله ثلاث حالات حالة يكون فيها لازما للإفراد والتذكير وذلك في صورتين:

احداهما: أن يكون بعده من جارة للمفضول كقولك: زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ولا يجوز غير ذلك قال الله تعالى: إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا وقال الله تعالى: قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين وفي الثانية مع الجماعة.

الثانية: أن يكون مضافا إلى نكرة فتقول: زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نسوة.

وحالة يكون فيها مطابقا لموصوفه وذلك إذا كان بأل نحو: زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضون وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفُضَل[١١٧٧].

وحالة يكون فيها جائز الوجهين المطابقة وعدمها وذلك إذا كان مضافا لمعرفة تقول: الزيدان أفضل القوم وإن شئت قلت أفضلا القوم وكذلك في الباقي وعدم المطابقة أفصح قال الله تعالى: ولتجدنهم أحرص الناس ولم يقل أحرصي بالياء وقال الله تعالى: وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها فطابق ولم يقل أكبر مجرميها وعن ابن السراج انه أوجب عدم المطابقة ورد عليه بهذه الآية.

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقا[١١٧٨] ولهذا قالوا في قوله تعالى: إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله إن مَن ليست مفعولا بأعلم لأنه لا ينصب المفعول ولا مضافا إليه لأن افعل بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم أي يعلم من يضل.

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق تقول: زيد أفضل من عمرو فيكون في أفضل ضمير مستتر عائد على زيد.

[١١٧٧] بضم الفاء وفتح الضاد المخففة ككبر. سي

[١١٧٨] أي: سواء كان ظاهرا أو غيره، وسواء المفعول به أو معه والمطلق مطلقا والتمييز إن لم يكن فاعلا معنى، إلا إذا كان أفعل التفضيل مضافا الى غيره، ويجوز الباقي.

وقال الفاكهي: وأجاز بعضهم نصبه به مطلقا، ونقله المصنف في حواشي التسهيل عن ابن مسعود . . . فقد بان لك أن حكاية المصنف الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه. سي

وهل يرفع الظاهر مطلقا[1179] أو في بعض المواضع[1180]؟ فيه خلاف بين العرب فبعضهم يرفعه به مطلقا[1181] فتقول: مررت برجل أفضل منه أبوه فتخفض أفضل بالتفحة على أنه صفة لرجل وترفع الأب على الفاعلية وهي لغة قليلة.

وأكثرهم يوجب رفع أفضل فى ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر[1182] وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد عليه[1183] ولا يرفع اكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا في مسألة الكحل[1184] وضابطها: (أن يكون في الكلام نفي بعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل

[1179] أي: سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا. سي

[1180] وهي مسألة الكحل. سي

[1181] فمثال الاسم الظاهر ذكره المصنف، ومثال الضمير المنفصل: مررت برجل أكرم منه أنت. سي

[1182] وكذلك أنت في مثلنا السابق. سي

[1183] أي: على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل، ورابطها الضمير المجرور بمن. سي

[1184] وقد يرفع الاسم الظاهر –قياسا– إذا صح أن يحل محل "أفعل" التفضيل فعْلٌ بمعناه من غير فساد في المعنى أو في تركيب الأسلوب. فإن لم يصح كان رفعه الظاهر نادرًا لا يحسن القياس عليه.

وقد وضعوا للحالة الأولى ضابطًا مُطَّردا، وهو: أن يكون "أفْعل التفضيل" –في الأغلب– نعتًا والمنعوت اسم جنس، قبله نفي أو شبهه. وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل أجنبيًا منه– بأن يكون خاليًا من الضمير الذي يعود على الموصوف ويدل على صلة بين "أفعل"، ومنعوته– ومفضَّلًا على نفسه ومفضولًا أيضًا –باعتبارين مختلفين– نحو: ما رأيت رجلًا أكمل في وجه الإشراق منه في وجه العابد الصادق، فكلمة "أكمل" أفعل تفضيل، نعت. والمنعوت قبلها اسم جنس منفيّ في جملته، وهو: "رجل"، و"الإشراقُ" فاعل لأفعل التفضيل، وهذا الفاعل مفَضَّل ومفضول معًا؛ فهو مفضَّل باعتباره في وجه العابد، ومفضول باعتباره في وجه غير وجه العابد. وهذا معنى قولهم: مفضل على نفسه ومفضول باعتبارين. وقد تحقق الضابط في المثال السالف؛ ومن ثَمَّ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر.

فيمكن أن يحل محل "أفعل" فعلٌ بمعناه من غير أن يترتب على هذا فساد، نحو: ما رأيت رجلًا يكمل في وجهه الإشراق. ح

بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين[1185]) مثال ذلك قولهم: ما رأيت رجلا أحسن في عينه[1186] الكحل[1187] منه في عين زيد وقول الشاعر:

ما رأيت امرءا أحب إليه البذل منه إليك يا بن سنان

وكذلك لو كان مكان النفي استفهام كقولك: هل رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد أو نهي نحو: لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك.

التوابع

ص: باب التوابع يتبع ما قبله[1188] في إعرابه[1189] خمسة.

[1185] أي: باعتبار محلين، وهما عين زيد والعين الأخرى. ي

قال الصبان في حواشي الأشموني: كان ينبغي أن يقول: باعتبار آخر، لأن التفضيل -أي: الزيادة- إنما هي باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى، إلا أن يجعل فيه اكتفاء، والاصل: ومفضول، فمعنى المثال: أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال، وخرج به نحو: ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد، لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا، لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكحل، ووقع التفاضل بينهما، بخلاف المثال المشهور، فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى. سي

[1186] حال من الكحل مقدم عليه، أو ظرف لغو متعلق بأحسن، وفي عين زيد حال من الضمير المجرور بمن.

[1187] فالكحل مفضل على نفسه باعتباره في عين زيد والعين الأخرى، فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد، لكن فضل باعتبار مكان على نفسه باعتبار مكان آخر. خ

[1188] فيه اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه. سي

[1189] قال الازهري: يشكل عليه نحو: قام قام زيد، ولا ولا، فإنها مشتملة على التوكيد ولا تبعية فيها، وأجاب المحشي بأن المراد يتبع في الاعراب وجودا وعدما، وقريب منه أن يقال المراد يتبع في الاعراب إن كان هناك اعراب. سي

ش: التوابع عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة[١١٩٠]: النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وعدها الزجاجي وغيره أربعة وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم العطف.

الأول: النعت

ص: النعت[١١٩١] وهو التابع المشتق[١١٩٢] أو المؤول به[١١٩٣] المباين للفظ متبوعه.

[١١٩٠] وعدها بعضهم ستة بجعل التوكيد قسمين. سي

[١١٩١] ويسمى وصفا وصفة. ف

[١١٩٢] هو ما دل على حدث وصاحبه كما مر. سي

مر من المصنف في الصفة المشبهة تعريف الوصف بأنه ما دل على حدث وصاحبه، وبمجموع كلامهما نفهم أن المراد بالمشتق هو الوصف، ومن هنا يكون للمشتق اصطلاحان:

١) ما أخذ من غيره، وهذا هو الذي في قبال الجامد، وهو أعم من المشتق بالاصطلاح الثاني، إذ يصدق على الفعل بناء على كون المصدر أصل الاشتقاق، ويصدق على المصدر بناء على كون الفعل هو الاصل.

٢) ما دل على حدث وصاحبه، وهذا يختص بالمشتقات التي تعمل عمل الفعل.

لكن قال محيي الدين هنا أن اطلاق المشتق على خصوص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل من باب اطلاق العام على الخاص. وعلى هذا لا يكون لنا اصطلاحان.

[١١٩٣] أي: بالمشتق، وذلك كاسم الاشارة وذي بمعنى صاحب وفروعها وأسماء النسب، تقول: مررت بزيد هذا، وبرجل ذي مال، وعراقي، أي: الحاضر، وصاحب مال، ومنسوب الى العراق، ومن المؤول به الجملة أيضا، وإنما ينعت بها إذا كانت خبرية مشتملة على رابط وكان المنعوت نكرة أو معرفا بأل الجنسية، نحو قوله تعالى: واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله، كمثل الحمال يحمل أسفارا، وقد يعد من المؤول به المصدر الثلاثي نحو: هذا رجل عدل، فهو مؤول بعادل عند الكوفيين، وعند البصريين على تقدير مضاف أي: ذو كذا. سي

ش: التابع جنس يشمل التوابع الخمسة والمشتق أو المؤول به مخرج لبقية التوابع فإنها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به[١١٩٤] ألا ترى أنك تقول: في التوكيد جاء القوم أجمعون وجاء زيد زيد وفي البيان والبدل جاء زيد أبو عبدالله وفي عطف النسق جاء زيد وعمرو فتجدها توابع جامدة وكذلك سائر أمثلتها ولم يبق إلا التوكيد اللفظي فإنه قد يجيء مشتقا كقولك: جاء زيد الفاضل الفاضل الأول: نعت والثاني: توكيد لفظي فلهذا أخرجته بقولي المباين للفظ متبوعه.

فإن قلت: قد يكون التابع المشتق غير نعت مثال ذلك في البيان والبدل قولك: قال أبو بكر الصديق وقال عمر الفاروق وفي عطف النسق رأيت كاتبا وشاعرا.

قلت: الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين الا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضى الله عنهما لاحقين بباب الاعلام كزيد وعمرو وشاعرا في المثال المذكور نعت حذف منعوته وذلك المنعوت هو المعطوف وكذلك كاتبا ليس مفعولا في الحقيقة إنما هو صفة للمفعول والأصل رأيت رجلا كاتبا ورجلا شاعرا.

ص: وفائدته تخصيص أو توضيح أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد[١١٩٥].

[١١٩٤] لا يخفى أن العطف قد يكون بين مشتقين كما تقول: أبوك كريم وعالم، وهذا مما لا ينكره أحد له علم بما يتكلم به العرب، فمعنى قول الشارح: ان التوابع غير النعت لا تكون مشتقة ولا مؤولة به، أنه لا يشترط فيها ذلك، كما هو مشروط في النعت، ولا شك أن ما ذكره الشارح من الجواب عن عطف النسق في المشتق لا يجري في مثالنا وما أشبهه من كل ما كان فيه المعطوف وصفا للذي وصف به المعطوف عليه لا لغيره كما فرضه الشارح في مثاله. د

أقول: ما ذكره من أن المراد أنه لا يشترط ذلك لا يتلائم مع قول الشارح: (فتجدها توابع جامدة وكذلك في سائر أمثلتها)، وواضح أن الشارح في اشكاله بنى على أنها لا تكون الا جامدة والا لما جاء بالاشكال أصلا.

[١١٩٥] مراده بالتوكيد هنا التوكيد اللغوي، وهو أن يفيد اللفظ ما أفاده غيره، لا الاصطلاحي. ف

ش: فائدة النعت إما تخصيص[1196] نكرة كقولك: مررت برجل كاتب أو توضيح[1197] معرفة كقولك: مررت بزيد الخياط أو مدح نحو: بسم الله الرحمن الرحيم أو ذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين أو توكيد[1198] نحو قوله تعالى: تلك عشرة كاملة فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة.

ص: ويتبع منعوته في واحد من أوجه الإعراب ومن التعريف والتنكير ثم إن رفع ضميرا مستترا تبع في واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد وفرعيه وإلا فهو كالفعل والأحسن جاءني رجل قعود غلمانه ثم قاعد ثم قاعدون.

ش: اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال رفع ونصب وجر وبحسب الافراد وغيره ثلاثة أحوال افراد وتثنية وجمع وبحسب التذكير والتأنيث حالتان وبحسب التنكير والتعريف حالتان فهذه عشرة أحوال للاسم.

ولا يكون الاسم عليها كلها في وقت واحد لما في بعضها من التضاد ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعا منصوبا مجرورا ولا معرفا منكرا ولا مفردا مثنى مجموعا ولا مذكرا مؤنثا وإنما يجتمع فيه منها في الوقت الواحد أربعة أمور وهي من كل قسم واحد تقول: جاءني زيد فيكون فيه الافراد والتذكير والتعريف والرفع فإن جئت مكانه برجل ففيه التنكير بدل التعريف وبقية الأوجه فإن جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو

[1196] ومعناه في الاصطلاح تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أن الرجل في المثال المذكور كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلما أتيت بكاتب قللت الاشتراك والاحتمالات. سي

[1197] المراد به رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاما كانت أو لا، نحو: زيد العالم، والرجل الفاضل. سي

[1198] وذلك إذا أفاد الموصوفُ معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن كما مثل المصنف، فإذا كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة فالتابع تأكيدا لا صفة، نحو: الرجلان كلاهما، والرجال كلهم. سي

الجمع بدل الإفراد وبقية الأوجه فإن جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه فإن قلت رأيت زيدا أو مررت بزيد ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه.

ووقع في عبارة بعض المعربين أن النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة ويعنون بذلك أنه يتبعه في الأمور الأربعة التي يكون عليها وليس كذلك وإنما حكمه ان يتبعه في اثنين من خمسة دائما وهما واحد من أوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير ولا يجوز في شيء من النعوت أن يخالف منعوته في الإعراب ولا ان يخالفه في التعريف والتنكير.

فإن قلت: هذا منتقض بقولهم هذا جحرُ ضبٍ خربٍ فوصفوا المرفوع وهو الحجر بالمخفوض وهو خرب وبقوله تعالى: ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده فوصف النكرة وهي كل همزة[١١٩٩] لمزة بالمعرفة وهو الذي وبقوله تعالى: حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول فوصف المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنكرة وهي شديد العقاب وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير الإنفصال إلا ترى ان المعنى شديد عقابه لا ينفك في المعنى عن ذلك.

قلت: أما قولهم هذا جحر ضب خرب فأكثر العرب ترفع خربا ولا إشكال فيه ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر:

[١١٩٩] الى قوله: فوصف المعرفة، لم أر في أغلب النسخ الجواب عن ذلك، وجواب الأولى: إن الذي بدل لا وصف، أو وصف مقطوع أو نصب على الذم، وجواب الثانية: إن شديد بدل أيضا، أو خبر لمبتدأ محذوف، أو شديد العقاب في تقدير مشدد، أو الشديد عقابه، واضافة هذه الصفات هنا حقيقية على معنى أنه لا يختص بزمان دون زمان، ولا يخفى عليك أن غافر كشديد في الحكم فلا تغفل. سي

قد يؤخذ الجار بجرم الجار

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ وإن كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من انه تابع لمنعوته في الاعراب كما أن نقول إن المبتدأ والخبر مرفوعان ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري الحمدِ للّه بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام ولا يمنع من ذلك أيضا قولهم من الحكاية من زيدا[١٢٠٠] بالنصب أو من زيدٍ بالخفض إذا سألت من قال رأيت زيدا أو مررت بزيد وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الاعراب. وقد تبين بهذا صحة قولنا إن النعت لابد أن يتبع منعوته في إعرابه وتعريفه وتنكيره.

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية وهي الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإنه يعطى منها ما يعطى الفعل الذي يحل محله في ذلك الكلام.

فإن كان الوصف رافعا لضمير الموصوف طابقه في اثنين منها وكملت له حينئذ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعربون تقول: مررت برجل قائم وبرجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة وبامرأتين قائمتين وبنساء قائمات كما تقول: في الفعل مررت برجل قام وبرجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وبامرأتين قامتا وبنساء قمن.

وإن كان الوصف رافعا لاسم ظاهر[١٢٠١] فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر لا على حسب المنعوت كما أن الفعل الذي يحل محله يكون كذلك تقول: مررت

[١٢٠٠] فمن خبر مقدم، وزيدا مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية. سي

[١٢٠١] وكذلك إذا كان رافعا للضمير البارز، نحو: جاءني غلام امرأة ضاربته هي، وأمة رجل ضاربها هو، كما تقول: ضربته هي، وضربها هو، وهو طبق الرافع للظاهر حرفا بحرف. سي

برجل قائمة أمه فتؤنث الصفة لتأنيث الام ولا تلتفت لكون الموصوف مذكرا لأنك تقول: في الفعل قامت أمه وتقول: في عكسه مررت بامرأة قائم أبوها فتذكر الصفة لتذكر الاب ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثا لأنك تقول: في الفعل قام أبوها قال الله تعالى: ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها.

ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنى أو مجموعا كما يجب ذلك في الفعل فتقول: مررت برجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم كما تقول: قام أبواهما وقام آباؤهم.

ومن قال قاما أبواهما وأكلوني البراغيث ثنى الوصف وجمعه جمع السلامة فقال قائمين آبواهما قائمين آباؤهم.

وأجاز[١٢٠٢] الجميع[١٢٠٣] أن تجمع الصفة جمع التكسير إذا كان الاسم المرفوع جمعا فتقول: مررت برجال قيام آباؤهم وبرجل قعود غلمانه ورأوا ذلك أحسن من الأفراد الذي هو أحسن من جمع التصحيح[١٢٠٤].

[١٢٠٢] قول المصنف هذا يمكن أن يكون تخصيصا لقوله: (ويجب إفراد الوصف إلخ)، فيكون المؤدى أنه يجب افراد الوصف الا في الجمع فيجوز تكسيره، كما هو مقتضى عبارته في الشذور حيث قال: (إلا أن العرب أجروا جمع التكسير مجرى الواحد . . . وقوم رجحوه على الافراد وإليه أذهب) ويمكن أن يبقى قوله السابق على اطلاقه ويكون هذا عرضا لكلام غيره، ويشهد لذلك أنه قال سابقا: (فإنه يعطى منها ما يعطى الفعل إلخ)، وقوله قبل قليل: (كما يجب ذلك في الفعل)، لكن الاحتمال الاول هو الصحيح لقوله في المتن: (وإلا فهو كالفعل والأحسن جاءني رجل قعود غلمانه ثم قاعد ثم قاعدون)، فهو يختار أن جمع التكسير أحسن من الافراد. أ

[١٢٠٣] أي: لكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فأجازوا تكسير الوصف. سي

[١٢٠٤] ملخص الكلام: أن الوصف الرافع لاسم ظاهرمن جهة تذكيره وتأنيثه يجب تذكيره وتأنيثه على حسب الاسم الظاهر الذي رفعه، وأما من جهة افراده وتثنيته وجمعه، فيجب افراده مع المفرد، وفي المثنى يجب افراده ويجوز تثنيته على لغة أكلوني البراغيث، وفي الجمع يجوز افراده وجمعه جمع تكسير، ويجوز جمعه جمع سلامة على لغة أكلوني البراغيث. أ

ص: ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاء رفعا بتقدير هو ونصبا بتقدير اعني أو امدح أو اذم أو أرحم.

ش: إذا كان الموصوف معلوما[١٢٠٥] بدون الصفة جاز لك في الصفة الإتباع والقطع مثال ذلك في صفة المدح الحمد للّه الحميد اجاز فيه سيبويه الجر على الإتباع والنصب بتقدير امدح والرفع بتقدير هو وقال سمعنا بعض العرب يقول الحمد للّه ربَ العالمين بالنصب فسألت عنها يونس فزعم انها عربية.

ومثاله في صفة الذم وامرأته[١٢٠٦] حمالة الحطب قرأ الجمهور بالرفع على الاتباع وقرأ عاصم بالنصب على الذم.

ومثاله في صفة الترحم مررت بزيد المسكين يجوز فيه الخفض على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير ارحم.

ومثاله في صفة الايضاح[١٢٠٧] مررت بزيد التاجر يجوز فيه الخفض على الاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني.

[١٢٠٥] الموصوف يكون على نحوين:

١) أن يكون معلوما عند المخاطب من دون الصفة، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم، فالله تعالى معلوم ولا يحتاج الى صفة كي يعلم.

٢) أن لا يكون معلوما إلا بالصفة، نحو: زيد النجار، وكل موصوف بصفة موضحة، فإن المراد من التوضيح كما تقدم رفع الاشتراك، ومع الاشتراك لا يمكن أن يكون الموصوف معلوما، فزيد لا يعلم الا مع النجار، وكذلك المنعوت الذي يكون نكرة محضة، لشدة حاجتها الى الوصف لتختص به نحو: أكرمت جنودا أبطالا. أ

[١٢٠٦] مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه. سي

[١٢٠٧] أمثلة الايضاح يكون الموصوف فيها غير معلوم دائما كما علمت لأن الايضاح رفع الاشتراك، وعليه فهذا المثال لابد من حمله على أنه معلوم ادعاء لا حقيقة، لكن عبارته الاتية تشعر بأن هذه الأمثلة للمعلوم حقيقة. أ

ولا فرق في جواز القطع بين ان يكون الموصوف معلوما حقيقة أو ادعاء فالأول مشهور وقد ذكرنا امثلته والثاني نص عليه سيويه في كتابه فقال: (وقد يجوز ان تقول: مررت بقومك الكرام يعني بالنصب أو بالرفع إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم) ثم قال: (نزلتهم هذه المنزلة وإن كان لم يعرفهم).

الثاني: التوكيد

ص: والتوكيد وهو إما لفظي نحو: أخاك أخاك إن من لا أخا له ونحو أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس ونحو لا لا أبوح بحب بثنة إنها وليس منه دكا دكا وصفا صفا.

ش: الثاني: من التوابع التوكيد[١٢٠٨] ويقال فيه ايضا التأكيد بالهمزة وبإبدالها ألفا على القياس[١٢٠٩] في نحو: فأس ورأس وهو ضربان لفظي ومعنوي والكلام الآن في اللفظي وهو (إعادة اللفظ الأول بعينه[١٢١٠]) سواء كان اسما كقوله:

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وانتصاب أخاك الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوهما والثاني تأكيد له.

أو فعلا كقوله:

[١٢٠٨] أي: المؤكد، فهو من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل، فهو مجاز مرسل، لأن الذي منها هو المؤكد لا المعنى المصدري، قاله المحشي، وقد يقال انه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا حاجة الى التجوز. سي

[١٢٠٩] لأن الهمزة إذا كانت ساكنة وما قبلها متحرك تخفف بالقلب الى وفق حركة ما قبلها، لأن طبيعة الساكن وعريكته ضعيفة وما قبلها مستدع لذلك، فإن كان ما قبلها فتحة قلبت ألفا، كما فيما نحن فيه، وإن كانت ضمة قلبت واوا، كلوم، وإن كانت كسرة قلبت ياء كبير. سي

[١٢١٠] أي: أو بمرادفه، نحو: ضربت أنت، وجاء ليث أسد، ويمكن دخول هذا في كلامه بأن يراد بعينه حقيقة أو حكما. ف

فأين إلى أين النجاء ببغلتي أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبس احبس[١٢١١]

تقدير البيت فأين تذهب إلى أين النجاة بـبغلتي فحـذف الفعـل العامـل في أيـن الأول وكرر الفعل والمفعول في قوله: أتاك أتاك واللاحقون فاعل بأتاك الأول ولا فاعـل للثـاني لأنه إنما ذكر للتأكيد لا ليسند إلى شيء وقيل إنه فاعل بهمـا معـا وذلـك[١٢١٢] لأنهمـا لما اتحدا لفظا ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة وقيل إنهما تنازعا قوله اللاحقون ولـو كـان كذلك لزم أن يضمر في أحدهما فكان يقول أتوك أتاك اللاحقون على إعمال الثاني وأتاك أتوك على إعمال الأول وقوله: احبس احبس تكريـر للجملـة[١٢١٣] لأن الضـمير المسـتتر في الفعل في قوة الملفوظ به.

أو حرفا كقوله:

لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت علي مواثقا وعهودا

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: كلا إذا دكت الأرض دكا دكا[١٢١٤] وجاء ربك والملـك صفا صفا خلافا لكثير من النحويين لأنه جاء في التفسير أن معناه دكـا بعـد دك[١٢١٥] وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كـل سمـاء

[١٢١١] (النجاء) بالمد: الاسراع.

[١٢١٢] جواب عما يقال: يلزم على هذا توارد عاملين على معمول. ف

[١٢١٣] فهو من تأكيد الجملة لا الفعل، فالشاهد ليس فيه بل في أتاك أتاك، وإنما كان جملة لأنه فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا. ي

[١٢١٤] قال الفارسي: إنه من التأكيد، لأن الدك في القيامة مرة واحدة، بدليل قوله تعالى: وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة. ي

[١٢١٥] أي: فهو منصوب على الحال. سي

فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيدا للأول بل المراد به التكرير كما يقال علمته الحساب بابا بابا[١٢١٦].

وكذلك ليس من تأكيد الجملة[١٢١٧] قول المؤذن الله أكبر الله أكبر خلافا لابن جني لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول بل لإنشاء تكبير ثان بخلاف قوله: قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة فإن الجملة الثانية خبر ثان جيء به لتأكيد الخبر الأول.

ص: أو معنوي وهو بالنفس والعين مؤخرة عنها إن اجتمعتا وتجمعان على أفعل مع غير المفرد وبكل لغير مثنى إن تجزأ بنفسه أو بعامله وبكلا وكلتا له إن صح وقوع المفرد موقعه واتحد معنى المسند ويضفن لضمير المؤكد وبأجمع وجمعاء وجمعهما غير مضافة.

ش: النوع الثاني: التأكيد المعنوي وهو بألفاظ محصورة:

منها النفس والعين[١٢١٨] وهما لرفع المجاز عن الذات تقول: جاء زيد فيحتمل مجيء ذاته ويحتمل مجيء خبره أو كتابه فإذا قلت نفسه ارتفع الاحتمال الثاني، ولابد من اتصالهما بضمير عائد على المؤكد[١٢١٩].

[١٢١٦] أي: مرتبا، قال الفاكهي: والمختار في هذا أن المكرر وما قبله منصوبان بالعامل المتقدم، لأن مجموعها هو الحال، ونظيره في الخبر: هذا حلو حامض. سي

[١٢١٧] الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، وكثيرا ما يقترن بعاطف نحو: كلا سيعلمون الآية، ونحو: أولى لك فأولى. سي

[١٢١٨] أي: إذا كانا بمعنى الذات، فإن استعملا بمعنى آخر كاستعمال النفس بمعنى الدم، والحين بمعنى الجارحة فهما حينئذ بدلان، نحو: أرقت زيدا نفسه، وطرفت عمرا عينه.

واعلم أنهما ينفردان عن سائر ألفاظ التوكيد بجواز جرهما بباء زائدة نحو: جاء زيد بنفسه وعمرو بعينه. سي

[١٢١٩] بالفتح، ومطابق له ليرتبط به. سي

ولك أن تؤكد بكل منهما وحده وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس تقول: جاء زيد نفسه عينه ويمتنع جاء زيد عينه نفسه.

ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على وزن أفْعُل[١٢٢٠] مع التثنية والجمع تقول: جاء الزيدان أنفسهما أعينهما والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن.

ومنها كل لرفع إرادة الخصوص بلفظ العموم تقول: جاء القوم فيحتمل مجيء جميعهم ويحتمل مجيء بعضهم وأنك عبرت بالكل عن البعض فإذا قلت كلهم رفعت هذا الاحتمال.

وإنما يؤكد بها بشروط:

أحدها: أن يكون المؤكد بها غير مثنى وهو المفرد والجمع.

الثاني: أن يكون متجزئا بذاته أو بعامله فالأول: كقوله تعالى: فسجد الملائكة كلهم أجمعون والثاني: كقولك: اشتريت العبد كله فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء[١٢٢١] وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته ولا يجوز جاء زيد كله لأنه لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله[١٢٢٢].

الثالث: أن يتصل بها ضمير[١٢٢٣] عائد على المؤكد فليس من التأكيد قراءة بعضهم إنا كلا فيها خلافا للزمخشري والفراء.

[١٢٢٠] احترز عن جمع الكثرة كنفوس وعيون، وعن جمع القلة على غير أفعل كأعيان جمع عين، فلا يؤكد بشيء منها. سي

[١٢٢١] الذي هو عامل في المؤكد. سي

[١٢٢٢] لأنه يستحيل نسبة المجيء الى جزئه المتصل به بدون البعض الاخر، بخلاف رايت زيدا كله. سي

[١٢٢٣] خرج بالضمير الظاهر، فإنه إذا اتصل به كان نعتا لا توكيدا على الصحيح، وعليه خرج ابن مالك قول الشاعر: يا أشبه الناس كل الناس بالقمر. ف

ومنها كلا وكلتا وهما بمنزلة كل في المعنى تقول: جاء الزيدان فيحتمل مجيئهما معا وهو الظاهر ويحتمل مجيء أحدهما وأن المراد أحد الزيدين كما قالوا في قوله تعالى: لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتي عظيم إن معناه على رجل من إحدى القريتين فإذا قيل كلاهما اندفع الاحتمال.

وإنما يؤكد بهما بشروط:

أحدها: أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنتين.

الثاني: أن يصح حلول الواحد محلهما[١٢٢٤] فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال اختصم الزيدان كلاهما لأنه لا يحتمل أن يكون المراد اختصم أحد الزيدين فلا حاجة للتأكيد.

الثالث: أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف في المعنى[١٢٢٥] فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما.

الرابع: أن يتصل بهما ضمير[١٢٢٦] عائد على المؤكد بهما.

ومنها أجمع وجمعاء وجمعهما وهو جمع[١٢٢٧] وأجمعون وإنما يؤكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد تقول: اشتريت العبد كله أجمع والأمة كلها جمعاء والعبيد كلهم أجمعين والإماء كلهن جمع قال الله تعالى: فسجد الملائكة كلهم أجمعون.

[١٢٢٤] أي: محل الاثنين، كقولك: جاء الزيدان كلاهما، فيجوز أن تقول: جاء أحد الزيدين. سي

[١٢٢٥] يفهم منه أنه إذا كان متحد المعنى مختلف اللفظ جاز التأكيد بهما، نحو: انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما. سي

[١٢٢٦] أي: ليحصل الربط بين التابع والمتبوع كما مر. سي

[١٢٢٧] بضم الجيم وفتح الميم، وهو جمع الثاني، والثاني جمع الاول. سي

ويجوز التأكد بها وإن لم يتقدم كل قال الله تعالى: لأغوينهم أجمعين[١٢٢٨] وإن جهنم لموعدهم أجمعين وفي الحديث إذا صلى الإمام جالسا فصلوا جلوسا أجمعون يروى بالرفع تأكيدا للضمير[١٢٢٩] وبالنصب على الحال وهو ضعيف[١٢٣٠] لاستلزامه تنكيرها وهي معرفة بنية الإضافة[١٢٣١].

وقد فهم[١٢٣٢] من قولي أجمع وجمعاء وجمعهما أنهما لا يثنيان فلا يقال أجمعان ولا جمعاوان وهذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع.

ص: وهي بخلاف النعوت لا يجوز أن تتعاطف المؤكدات[١٢٣٣] ولا أن يتبعن نكرة وندر يا ليت عدة حول كله رجب.

ش: ذكرت في هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت احداهما: ان النعوت[١٢٣٤] إذا تكررت فأنت فيها مخير بين المجيء بالعطف وتركه فالأول: كقوله تعالى: سبح اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى وكقول الشاعر:

[١٢٢٨] تأكيد للضمير في لأغوينهم. سي

[١٢٢٩] وهو الواو في صلوا. سي

[١٢٣٠] لأن مجيء الحال معرفة قليل. سي

[١٢٣١] أي: أجمعوكم، وهذا عند سيبويه، وقيل بالعلمية كتعريف اسامة، وكذا الخلاف في جميع ألفاظ التوكيد الغير المضافة. سي

[١٢٣٢] قد يكون سبب فهم ذلك مقدمات الحكمة، فبما أن المصنف كان في مقام البيان ولم يقل: (وتثنيتهما) علم من ذلك أنهما لا يثنيان، وإلا لكان ذكره. أ

[١٢٣٣] أي: المعنوية أما التأكيد اللفظي فيجوز فيه ذلك، لكن قيده الرضي بالفاء وثم، وذلك نحو قوله تعالى: أولى لك فأولى. ف

[١٢٣٤] المراد بالنعوت ما زاد على واحد، كما في قوله تعالى: أولئك مبرؤون مما يقولون، أي: عائشة وصفوان. ف

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم[١٢٣٥]

والثاني: كقوله تعالى: ولا تطع كل حلاف مهين هماز مشاء بنميم منـاع للخـير معتـد أثيم الآية.

الثانية: أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة.

وذكرت أن الفاظ التوكيد مخالفة للنعوت في الأمرين جميعا وذلك أنها لا تتعـاطف إذا اجتمعت لا يقال جاء زيد نفسه وعينه ولا جاء القـوم كلـهم وأجمعـون وعلـة ذلـك أنهـا بمعنى واحد[١٢٣٦] والشيء لا يعطف على نفسـه بخـلاف النعـوت فـإن معانيهـا متخالفـة وكذلك لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة لا يقال جاء رجل نفسه لأن الفاظ التوكيد معارف[١٢٣٧] فلا تجري على النكرات وشذ قول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب[١٢٣٨]

الثالث: العطف

ص: وعطف البيان[١٢٣٩] وهو (تابع موضح أو مخصص جامد غير مؤول).

[١٢٣٥] (القرم) بفتح القاف وسكون الراء، الرجل العظيم، وهو في الاصل الجمل المكرم الذي اعد للضراب، (ليث الكتيبة) أي: أسد الكتيبة، وهي الطائفة من الجيش، (المزدحم) بفتح الدال والحاء، أصله مكان الازدحام، وأراد به هنا موطن الحرب.

[١٢٣٦] العلة المذكورة تقتضي جواز نحو: جاء القوم أنفسهم وكلهم، لعدم الاتحاد، ولم أر من ذكره بل اطلاقهم بخلافه. سي

[١٢٣٧] وذلك إما بالاضافة لفظا أو نية أو بالعلمية الجنسية كما مر. سي

[١٢٣٨] (شاقه) أعجبه أو أثار شوقه.

[١٢٣٩] أي: معطوف البيان، فهو مصدر بمعنى اسم المفعول على ما قاله الشارح، وقال المحقق: قد يقال انه صار حقيقة عرفية في التابع المخصوص فلا تأويل. سي

ش: هذا الباب الثالث من أبواب التوابع، والعطف في اللغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه وفي الاصطلاح ضربان عطف نسق وسيأتي وعطف بيان[١٢٤٠] والكلام الآن فيه.

وقولي تابع جنس يشمل التوابع الخمسة وقولي موضح أو مخصص مخرج للتأكيد كجاء زيد نفسه ولعطف النسق كجاء زيد وعمرو وللبدل[١٢٤١] كقولك: أكلت الرغيف ثلثه وقولي جامد مخرج للنعت فإنه وإن كان موضحا في نحو: جاء زيد التاجر ومخصصا في نحو: جاءني رجل تاجر لكنه مشتق وقولي غير مؤول مخرج لما وقع من النعوت جامدا نحو: مررت بزيد هذا وبقاع[١٢٤٢] عرفج فإنه في تأويل المشتق ألا ترى أن المعنى مررت بزيد المشار إليه وبقاع خشن.

ص: فيوافق متبوعه.

[١٢٤٠] سمي بذلك لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان، فكأنه عطفته على نفسه. سي

[١٢٤١] لا يقال: يشكل على خروج البدل أن كل ما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل الا ما استثني، وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد، أجيب: بأن جواز الامرين على مقصدين. ي

أي: إنك إذا قصدت التوضيح أو التخصيص أعربته عطف بيان، وإذا قصدت التأكيد والتقوية أعربته بدلا، كما يأتي في قول المصنف: (كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده)، فهو على هذا خارج بالقيد المذكور. أ

[١٢٤٢] البقاع: الارض الملساء. ف، هو المستوي من الأرض. ي

ش: أعني بهذا أن عطف البيان لكونه مفيدا فائدة النعت من إيضاح متبوعه وتخصيصه يلزمه من موافقة المتبوع في التنكير والتذكير والافراد وفروعهن[١٢٤٣] ما يلزم من النعت.

ص: كأقسم بالله أبو حفص عمر وهذا خاتم حديد.

ش: أشرت بالمثالين إلى ما تضمنه الحد من كونه موضحا للمعارف ومخصصا للنكرات والمراد بأبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولك في نحو: خاتم حديد ثلاثة أوجه: الجر بالاضافة على معنى من والنصب على التمييز وقيل على الحال والإتباع[١٢٤٤] فمن خرج النصب على التمييز[١٢٤٥] قال إن التابع عطف بيان[١٢٤٦] ومن خرجه على الحال قال إنه صفة[١٢٤٧] والأول أولى[١٢٤٨] لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا صفة.

[١٢٤٣] أي: التعريف والتذكير والتثنية والجمع والرفع، والحاصل أنه يتبعه في أربعة من عشرة كما تقدم في النعت. سي

[١٢٤٤] عطف على الجر. أ

[١٢٤٥] أي: فمن قال إن نصبه على التمييز قال إنه إذا كان تابعا يكون عطف بيان، ومن قال إن النصب على الحال قال إنه إذا كان تابعا يكون صفة. ف

[١٢٤٦] لأنه جامد كالتمييز. ف

[١٢٤٧] لأن الصفة لا تكون الا مشتقة أو مؤولة بالمشتق كالحال. ف

[١٢٤٨] أي: الاول من وجهي النصب. ي

ومنع كثير من النحويين[١٢٤٩] كون عطف البيان نكرة تابعا للنكرة والصحيح الجواز وقد خرج على ذلك قوله تعالى: ويسقى من ماء صديد وقال الفارسي في قوله تعالى: أو كفارة طعام مساكين يجوز في طعام أن يكون بيانا وان يكون بدلا.

ص: ويعرب بدل كل من كل إن لم يمتنع إحلاله محل الأول كقوله: أنا ابن التارك البكري بشر وقوله: أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا.

ش: كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه[١٢٥٠] على نية تكرار العامل.

واستثنى بعضهم من ذلك مسألة وبعضهم مسألتين وبعضهم أكثر من ذلك ويجمع الجميع قولي إن لم يمتنع إحلاله محل الأول[١٢٥١] وقد ذكرت لذلك مثالين:

[١٢٤٩] وهم جمهور البصريين محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول، ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص. سي

[١٢٥٠] أي: إنما أفاد التوكيد والتقوية لأنه على نية تكرار العامل، ومعنى تكرار العامل أن العامل الذي عمل في المبدل منه يكرر في البدل، فإذا قيل: جاء زيد أبو عبد الله، فكأنما قيل: جاء زيد جاء أبو عبد الله.

[١٢٥١] قال المصنف في حواشيه على التسهيل وهذه المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لابد وأن يكون صالحا للإحلال محل الأول، وفيه نظر، لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل، وقد جوزوا في: إنك أنت، أن يكون أنت توكيدا وكونه بدلا، مع أنه لا يجوز: إن أنت، قال أبو سعيد بن مسعود في كتابه المستوفى: ما يقال في نعم الرجل زيد إن زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد.

وقال الفخر الرازي: وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم الطرح، والبدل هو المعتبر، ومذهب سيبويه أن المبدل منه ليس مهدرا بالكلية، لأنه قد يحتاج اليه لغرض آخر، كقولك: زيد رأيت غلامه رجلا صالحا، فلو ذهبت بهدر الاول لم يصح كلامك. سي

أحدهما: قول الشاعر:

أنا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا[١٢٥٢]

والثاني: قول الآخر:

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

وبيان ذلك في البيت الأول أن قوله: بشر عطف بيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلا منه لأن البدل في نية إحلاله محل الأول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لأنه لا يضاف ما فيه الألف واللام نحو: التارك إلا لما فيه الألف واللام نحو: البكري ولا يقال الضارب زيد كما تقدم شرحه في باب الاضافة.

وبيان ذلك في البيت الثاني: أن قوله: عبد شمس ونوفلا عطف بيان على قوله: أخوينا ولا يجوز أن يكون بدلا لأنه حينئذ في تقدير إحلاله محل الأول فكأنك قلت أيا عبد شمس ونوفلا وذلك لا يجوز لأن المنادي إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفلا لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب فلذلك كان يجب أن يقال هنا أيا أخوينا عبد شمس ونوفل.

الرابع: عطف النسق

ص: وعطف النسق بالواو.

ش: الرابع: من التوابع عطف النسق[١٢٥٣] وقد مضى تفسير العطف فأما النسق فهو (التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي ذكرها) ولم أحده بحد

[١٢٥٢] (البكري) المنسوب الى بكر بن وائل، (بشر) هو بشر بن عمرو بن مرثد، (ترقبه) تنتظر موته لتنقض عليه فتأكله.

المعنى: أنا الذي ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات، لأن الطير لا تتناوله ما دام به رمق.

لوضوحه على أنني فسرته بقولي بالواو إلخ فإن معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما واعترضت بعد ذكري كل حرف بتفسير معناه.

ص: وهي لمطلق الجمع.

ش: قال السيرافي أجمع النحويون واللغوين من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب.

وأقول إذا قيل جاء زيد وعمرو فمعناه أنهما اشتركا في المجيء ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان:

أحدها: أن يكونا جائا معا.

والثاني: أن يكون مجيئهما على الترتيب[١٢٥٤].

والثالث: أن يكون على عكس الترتيب[١٢٥٥].

فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر كما فهمت المعية في نحو قوله تعالى: وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل وكما فهم الترتيب في قوله تعالى: إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان ما لها وكما فهم عكس الترتيب في قوله تعالى إخبارا عن منكري البعث: ما هي إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا ولو كانت للترتيب لكان اعترافا بالحياة بعد الموت.

وهذا الذي ذكرناه قول أكثر أهل العلم من النحاة وغيرهم وليس بإجماع كما قال السيرافي بل روي عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب وأنه أجاب عن هذه الآية بأن

[١٢٥٣] النسق على ما قال في التصريح بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين إذا أتيت به متتابعا. سي

[١٢٥٤] أي: جاء زيد ثم عمرو. سي

[١٢٥٥] أي: جاء عمرو ثم زيد. سي

المراد يموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا وهو بعيد ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب اختصم زيد وعمرو[١٢٥٦] وامتناعهم من أن يعطفوا في ذلك بالفاء أو بثم لكونها للترتيب فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما.

ص: والفاء للترتيب والتعقيب.

ش: إذا قيل جاء زيد فعمرو فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد[١٢٥٧] من غير مهلة[١٢٥٨] فهي مفيدة لثلاثة أمور: التشريك في الحكم ولم أنبه عليه لوضوحه والترتيب والتعقيب.

وتعقيب كل شيء بحسبه فإذا قلت دخلت البصرة فبغداد وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب في مثل هذا عادة فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ولم يجز الكلام[١٢٥٩].

[١٢٥٦] يمكن أن يكون هذا ايرادا أول عليهم والثاني ما بعده، فحاصل الأول: أنه يرد على من يقو ان الواو للترتيب قول العرب: اختصم زيد وعمر، فالاختصام يحتاج الى فاعلين معا، فالواو هنا على معنى المعية، أي: اختصم زيد مع عمرو، ولا يمكن ان تفيد الترتيب لأن الاختصام لابد فيه من المعية ولا يتأتى في الترتيب، وحاصل الثاني: أنهم يمنعون العطف بالفاء وثم في قولهم: اختصم زيد وعمر، فلا يقولون: اختثم زيد فعمرو أو ثم عمرو، وعلة منعهم ذلك أن الفاء وثم للترتيب فلا يمكن أن يعطف بهما هنا لان الاختصام لا يكون فيه الترتيب، فلو كانت الواو للترتيب لامتنع العطف بها أيضا، مع أنهم عطفوا بها فهذا يدل على أنها ليست للترتيب.

ويمكن أن يكونا ايرادا واحدا وهو حاصل الثاني. أ

[١٢٥٧] وهذا معنى الترتيب. أ

[١٢٥٨] وهذا معنى التعقيب. أ

[١٢٥٩] أي: العطف بالفاء، بل يقتضي ثم. سي

وللفاء معنى آخر[١٢٦٠] وهو التسبب[١٢٦١] وذلك غالب في عطف الجمل نحو قولك: سها فسجد وزنى فرجم وسرق فقطع وقوله تعالى: فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ولدلالتها على ذلك استعيرت للربط في جواب الشرط نحو: من يأتيني فإني أكرمه ولهذا إذا قيل من دخل داري فله درهم أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ولو حذف الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار بالدرهم له.

وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى[١٢٦٢] كقوله تعالى: الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى.

ص: وثم للترتيب والتراخي.

ش: إذا قيل جاء زيد ثم عمرو فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة[١٢٦٣] فهي مفيدة أيضا لثلاثة أمور التشريك في الحكم ولم أنبه عليه لوضوحه والترتيب والتراخي فأما[١٢٦٤] قوله تعالى: ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة فقيل التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم فحذف المضاف منهما.

ص: وحتى للغاية والتدريج.

[١٢٦٠] أي: مجامع للعطف بها، فهي للعطف والسببية. سي

[١٢٦١] وهو أن يكون المعطوف متسببا عن المعطوف عليه. سي

[١٢٦٢] أي: عن التسبب، ويبقى فيها الترتيب والتعقيب. أ

[١٢٦٣] وهذا معنى التراخي. أ

[١٢٦٤] جواب عن سؤال مقدر، كأن قائلا يقول: إن قلتم ثم للترتيب والتراخي ففي قوله تعالى: (ولقد . . .) لا ترتيب ولا تراخي، لأن أمر الملائكة بالسجود قبل خلقنا وتصويرنا. سي

ش: معنى الغاية آخر الشيء ومعنى التدريج أن ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا إلى أن يبلغ إلى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب[١٢٦٥] أن يكون المعطوف بها جزءا[١٢٦٦] من المعطوف عليه إما تحقيقا كقولك: أكلت السمكة حتى رأسها أو تقديرا كقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

فعطف نعله بحتى وليست جزءا مما قبلها تحقيقا لكنها جزء تقديرا لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله.

ص: لا للترتيب.

ش: زعم بعضهم أن حتى تفيد الترتيب كما تفيده ثم والفاء وليس كذلك وإنما هي لمطلق الجمع كالواو ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس[١٢٦٧])[١٢٦٨] ولا ترتيب بين[١٢٦٩] القضاء والقدر[١٢٧٠] وإنما الترتيب في ظهور المقضيات والمقدرات.

[١٢٦٥] لأن الغاية والتدريج إنما توجدان إذا كان كذلك. سي

[١٢٦٦] هذا مثال والا فقد يكون جزئيا أي فردا، نحو قولك: قدم الحجاج حتى المشاة. ف

[١٢٦٧] فتعلق القضاء والقدر بهذين لا يتأخر عن غيرهما. ح

[١٢٦٨] قال القاضي: رويناه هنا برفع العجز والكيس عطفا على كل، وبجرهما عطفا على شيء، قال: ويحتمل أن العجز هنا على ظاهره وهو عدم القدرة، وقيل هو ترك ما يجب فعله من الطاعة والتسويف به، ويحتمل العموم في أمور الدنيا والآخرة، والكيس ضد العجز، وهو النشاط والحذق في الأمور، ومعناه: أن العاجز قدر عجزه، والكيس قدر كيسه في قضاء الله الأزلي وتقديره الأولي، وقيل بالترتيب فيه على أن القضاء العلم مع تعلق في الأزل، والقدرة الايجاد للامور على وفق علمه المذكور. سي

[١٢٦٩] في نسخة الفيشي: في القضاء والقدر. وهو الصحيح، لأن المناسب في المقام أن يقول المصنف أنه لا ترتيب في القضاء كما لا ترتيب في القدر، لا أن يقول أنه لا ترتيب بينهما، لأن المعطوف ليس القدر والمعطوف عليه ليس القضاء كي يقال لا ترتيب بينهما. أ

ص: وأو لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب[١٢٧١] التخيير أو الإباحة وبعد الخبر الشك أو التشكيك.

ش: مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى: لبثنا يوما أو بعض يوم ولأحد الأشياء: فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء امتنع أن يقال سواء[١٢٧٢] علي أقمت أو قعدت لأن سواء لابد فيها من شيئين لأنك لا تقول: سواء علي هذا الشيء.

ولها أربعة معان معنيان بعد الطلب وهما التخيير والإباحة وومعنيان بعد الخبر وهما الشك والتشكيك[١٢٧٣] فمثالها للتخيير تزوج هندا أو أختها وللإباحة جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها والإباحة لا تأباه ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعا ومثالها للشك قولك: جاء زيد أو عمرو إذا لم تعلم الجائي منهما ومثالها للتشكيك قولك: جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالما بالجائي منهما ولكنك أبهمت

[١٢٧٠] قال في شرح المواقف: قضاء الله عند الأشاعرة هو ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليه فيما لا يزال، وبه يتضح أن لا ترتيب في القضاء، وأما القدر فقال فيه أيضا: إنه عند الأشاعرة: إيجاده تعالى الأشياء على قدر مخصوص، وتقدير معين في ذواتها وأحوالها. ف

[١٢٧١] أي: بعد صيغة الطلب، لأنه لا طلب في التخيير والاباحة. سي

[١٢٧٢] قيل: مبتدأ خبرها ما بعدها، وقيل بالعكس، والصواب أنها خبر مبتدأ محذوف دل عليه ما ذكر بعدها، والتقدير: إن قمت أو قعدت فالأمران سواء. ف

[١٢٧٣] الفرق بينهما أن المتكلم غير عالم في الأول بخلاف الثاني. سي

على المخاطب وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى: فكفارته إطعام عشرة مساكين الآية[١٢٧٤] فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة وقوله تعالى: ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم الآية[١٢٧٥] وقوله تعالى: لبثنا يوما أو بعض يوم[١٢٧٦] وقوله تعالى: وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين[١٢٧٧].

ص: وأم لطلب التعيين بعد همزة داخلة على أحد المستويين.

ش: تقول: أزيد عندك أم عمرو إذا كنت قاطعا بأن أحدهما عنده ولكنك شككت في عينه ولهذا يكون الجواب بالتعيين لا بنعم ولا بلا[١٢٧٨].

[١٢٧٤] مثال للتخيير. سي

[١٢٧٥] مثال للإباحة لأنها وقعت بعد الطلب. سي

[١٢٧٦] مثال للشك. سي

[١٢٧٧] قال في المغني: الشاهد في الأولى، ووجه الشمني بأن اعتبار الابهام في أحدهما يغني عن اعتباره في الثانية، والأولى أولى باعتبار تقدمها، ولأن الغرض إبهام محل الهداية والضلال، والأولى هي الواقعة بين محليهما.

وقال الدماميني: في الأولى والثانية، والمعنى: فإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين، كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين.

وقال بعضهم: الشاهد في الثانية، لأن الشرط تقدم كلام خبري، وهو إنما يتحقق بقول: (لعلى هدى) لأن ما قبله ليس كلاما، وقد يقال: إن (لعلى هدى أو في ضلال مبين) خبر عن الأول، وحذف خبر الثاني أو بالعكس، إذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وإن صلح لذلك لكونه جارا ومجرورا، فيمكن متعلقه مثنى وحينئذ فالشاهد في الأولى والثانية. سي

[١٢٧٨] لأنهما لا يفيدان التعيين، ومثلهما: أحدهما عندي. سي

وتسمى أم هذه معادلة لأنها عادلت الهمزة في الاستفهام بها ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين اللذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما وأدخلت أم على الآخر ووسطت بينهما ما لا تشك فيه وهو قولك: عندك.

وتسمى أيضا متصلة لأن ما قبلها[١٢٧٩] وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

ص: وللرد عن الخطأ في الحكم لا بعد إيجاب ولكن وبل بعد نفي ولصرف الحكم إلى ما بعدها بل بعد إيجاب.

ش: حاصل هذا الموضع أن بين لا ولكن وبل اشتراكا وافتراقا فأما اشتراكها فمن وجهين:

أحدهما: أنها عاطفة.

والثاني: أنها تفيد رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب.

وأما افتراقها فمن وجهين أيضا:

أحدهما: أنّ (لا) تكون لقصر[١٢٨٠] القلب[١٢٨١] وقصر الإفراد[١٢٨٢] وبل ولكن إنما يكونان لقصر القلب فقط تقول: جاءني زيد لا عمرو ردا على من اعتقد أن عمرا جاء دون زيد أو

[١٢٧٩] فهذه التسمية لأمر خارج عنها لأن الاتصال على هذا بين السابق واللاحق، فأطلق عليها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين بها.

سي

[١٢٨٠] القصر في اللغة هو الحبس، ومنه قوله تعالى: حور مقصورات في الخيام، واصطلاحا: (تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص)، فالأول يسمى مقصورا والثاني مقصورا عليه، وللقصر طرق كثيرة أهمها أربعة:

الأول: العطف بأدوات مخصوصة وهي: (لا وبل ولكن).

أما (لا) فيشترط فيها أن تسبق بكلام موجب، كقولك: زيد شاعر لا كاتب.

وأما (بل ولكن) فيشترط أن يتقدمها نفي، كقولك: ما زيد شاعرا بل عمر، وما زيد شاعرا لكن كاتب.

أنهما جاءاك معا وتقول: ما جاءني زيد لكن عمرو أو بل عمرو ردا على من اعتقد العكس.

والثاني: أن (لا) إنما يعطف بها بعد الإثبات و(بل) يعطف بها بعد النفي و(لكن) إنما يعطف بها بعد النفي ويكون معناها كما ذكرنا[١٢٨٣].

ويعطف بـ(بل) بعد الإثبات ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه[١٢٨٤] عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه من قبل أنه لا يحكم عليه بشيء وذلك كقولك: جاءني زيد بل عمرو.

وقد تضمن سكوتي عن إما أنها غير عاطفة وهو الحق[١٢٨٥] وبه قال الفارسي وقال الجرجاني: عدها في حروف العطف سهو ظاهر.

والمقصور عليه في (لا) هو المذكور قبلها، المقابل لما بعدها، وفي (بل ولكن) ما يذكر بعدها . . .

للقصر تقسيمات ثلاثة: . . الثالث: . .بلحاظ المخاطب الى ثلاثة أقسام:

١) قصر الافراد، وهو: (القصر الذي يلقى لمخاطب معتقد باشتراك موصوفين في صفة واحدة أو باشتراك صفتين في عروضهما على موصوف واحد) .

٢) قصر القلب، وهو: (القصر الذي يلقى لمخاطب معتقد بعكس ما تثبته) .

٣) قصر التعيين، وهو: (القصر الذي يلقى لمخاطب متردد طالب للتعيين)، وأمثلتها: أنا سعيت في حاجتك، وحجازي أنا . غ

[١٢٨١] إذا كان المخاطب يعتقد العكس. سي

[١٢٨٢] إذا كان المخاطب يعتقد الشركة. سي

[١٢٨٣] وهو الرد عن الخطأ في الحكم، أي: حكم المجيء، وصرفه الى ما بعدها . سي

[١٢٨٤] عطف مغايرة. ف

[١٢٨٥] لأنها مجامعة للواو لزوما، والعاطف لا يدخل على العاطف. سي

الخامس البدل

ص: والبدل وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة وهو ستة[١٢٨٦] بدل كل نحو: مفازا حدائق وبعض نحو: من استطاع واشتمال نحو: قتال فيه وإضراب وغلط ونسيان نحو: تصدقت بدرهم دينار بحسب قصد الأول والثاني أو الثاني وسبق اللسان أو الأول وتبين الخطأ.

ش: الباب الخامس من أبواب التوابع البدل وهو في اللغة العوض قال الله تعالى: عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها وفي الاصطلاح (تابع مقصود[١٢٨٧] بالحكم[١٢٨٨] [١٢٨٩] بلا واسطة[١٢٩٠])[١٢٩١].

[١٢٨٦] أي: وأما زيادة بعضهم بدل كل من بعض فمردودة. ي

[١٢٨٧] المراد بقوله: مقصود بالحكم: الذي انحصر قصد الحكم فيه. ف

[١٢٨٨] أي: المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا، قال في التصريح: والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره، ولذلك يقولون: البدل في حكم تكرير العامل، وقولهم المبدل منه في حكم الطرح، إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده، إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان لضميره ما يعود اليه.

وقال في التذكرة: سلكت العرب في المبدل منه مسلكين: أحدهما: أنه ليس في تقدير الطرح، ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو:

إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأعضب

فغدوها بدل اشتمال، وأما سلوكهم عدم الاعتداد به ففي قولهم في الغلط: مررت برجل حمار، لأنه لم يقصد بالخبر. قال الحمصي: وفيه تصريح أن ما عدا بدل الغلط ليس في تقدير الطرح، والحق أن المسلكان فيما عدا بدل الغلط، ومثال ما سلك به مسلك الطرح قولهم: إن زيدا عينه حسنة، وإن هندا جفنها فاتر، بنصب العين والجفن، فأنث الخبر في الأول وذكر في الثاني لأن المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه في تقدير الطرح. سي

فقولي تابع جنس يشمل جميع التوابع وقولي مقصود بالحكم مخرج للنعت والتأكيد وعطف البيان فإنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم لا أنها هي المقصودة بالحكم وبلا

[١٢٨٩] يتضح من التعريف أن الحرف وحده لا يقع بدلا، لأنه لا يصلح للحكم، فالبدل والمبدل منه إما اسمان، وإما فعلان نحو: إن تصل لله تسجدْ له يرحمْك، وإما اسم وفعل، فبعض النحاة يرى أنه يجوز ابدال الفعل من اسم يشبهه، والعكس، نحو: محمد متق يخاف ربه، أو محمد يخاف ربه متق، وإما جملتان نحو: اقطعْ قمح الحقل احصدْه، وإما أحدهما جملة والآخر غير جملة نحو:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فجملة كيف يلتقيان بدل من حاجة، لأن كيفية الالتقاء هي الحاجة التي يشكو منها، وإنما صح البدل هنا لأن الجملة بمنزلة المفرد، إذ التقدير: الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر اجتماعهما، فلابد من تأويل الجملة بالمفرد ليمكن اعرابها بدلا، ونحو: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا قيما، فكلمة قيما بدل من جملة لم يجعل، لأنها في معنى المفرد أي: جعله مستقيما . ح

[١٢٩٠] يلاحظ أن عدم الواسطة اللفظية في البدل هو الاغلب، لأن البدل من المجرور يجوز أن يكون بواسطة إعادة العامل وهو حرف الجر الداخل على المبدل منه، كاللام الجارة في قوله تعالى: لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله، وقوله تعالى: ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا، فقد أعيدت اللم مع كلمتي: (من وأولنا)، وهذه الاعادة في البدل أمر جائز لا واجب، وهي مختصة بحروف الجر . ح

المراد بالواسطة حرف العطف، لا مطلق الواسطةن فقد يكون بينهما واسطة نحو: عندي عسجد أي: ذهب، و(تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا) . ف

[١٢٩١] الغرض الأصيل من البدل -في الغالب- تقرير الحكم السابق وتقويته بتعيين المراد وايضاحه ورفع الاحتمال عنه، لأن هذا الحكم ينسب أولا للمتبوع فيكون ذكر المتبوع تمهيدا للتابع الذي سيجيء، وتوجيها للنفس لاستقباله بشوق ولهفة، فإذا استقبلته وعرفته استقبلت معه الحكم وعرفته أيضا، فكأن الحكم قد ذكر مرتين، وفي هذا تقوية للحكم وتوكيد، لهذا يقولون ان البدل في حكم تكرير العامل . ح

واسطة مخرج لعطف النسق[١٢٩٢] كـجاء زيد وعمرو فإنه وإن كـان تابعـا مقصـودا بـالحكم ولكنه بواسطة حرف العطف.

وأقسامه سته[١٢٩٣]:

أحدهما: بدل كل[١٢٩٤] من كل[١٢٩٥] وهو عبارة عما الثاني فيه عين الأول كقولك: جاءني جاءني محمد أبو عبد الله وقوله تعالى: مفازا حدائق وإنما لم أقل بـدل الكـل مـن الكـل

[١٢٩٢] غير صحيح لأنه لم يخرج بنفي الواسطة من عطف النسق الا المعطوف ببل بعد ايجاب أو أمر، لأن المراد بقوله: المقصود بالحكم، الذي انحصر قصد الحكم فيه، والمعطوف عطف نسق بغير بل مقصود بالحكم مع ما قبله، وأما المعطوف ببل فتارة يكون مقصودا بنقيض الحكم وتارة يكون مقصودا بالحكم. ف

بيانه: أن المعطوف بعطف النسق على ثلاثة أنحاء:

١) أن يكون مقصودا بالحكم مع ما قبله، وهو المعطوف بغير بل، وهذا خارج بقول المصنف: (مقصود بالحكم) لأن المراد بالمقصود بالحكم، هو الذي انحصر قصد الحكم فيه، وهذا لم ينحصر قصد الحكم فيه.

٢) أن يكون مقصودا بنقيض الحكم، وهو بل بعد لا النافية، وهذا خارج بالقيد المذكور أيضا.

٣) أن يكون مقصودا بالحكم فقط دون المعطوف، وهو بل بعد ايجاب أو أمر، وهذا يخرج ببلا واسطة. أ

[١٢٩٣] وترجع الى أربعة، وزاد بعضهم خامسا، وهو بدل كل من بعض، قال السيوطي: وقد وجدت له شاهدا في التنزيل، وهو قوله تعالى: فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن. سي

[١٢٩٤] أي: بدل هو كل المبدل منه. ي

[١٢٩٥] ويسمى بدل المطابقة. ف

حذرا من مذهب من لا يجيز[١٢٩٦] إدخال أل على كل وقد استعمله الزجاجي في جمله واعتذر[١٢٩٧] عنه بأنه تسامحٌ فيه موافقة للناس.

الثاني: بدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثاني جزءا من الأول كقولك: أكلت الرغيف ثلثه وكقوله تعالى: وللّه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس هذا هو المشهور، وقيل فاعل بالحج أي وللّه على الناس أن يحج مستطيعهم وقال الكسائي إنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف أي من استطاع فليحج ولا حاجة[١٢٩٨] لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام، والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل باتفاق فيتعين القول الأول، وإنما لم أقل البعض بالألف واللام لما قدمت في كل.

والثالث: بدل الاشتمال[١٢٩٩] وضابطه أن يكون بين الأول والثاني ملابسة[١٣٠٠] بغير الجزئية[١٣٠١] كقولك: أعجبني زيد علمه[١٣٠٢] وقوله تعالى: يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه[١٣٠٣].

[١٢٩٦] لأن كل ملازمة للاضافة معنى، فلا تجتمع مع أل. سي

[١٢٩٧] لم يقل: وأجيب عنه، لأن هذا غير مفيد للجواب، بل المفيد لذلك ما حكاه الاخفش من نحو: مررت بهم كلا، بالنصب على الحال، فهو دليل على تنكيره. ي

[١٢٩٨] هذا رد على الوجه الثالث. أ

[١٢٩٩] اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال، فقال الرماني هو الأول، وقال الفارسي هو الثاني، وقيل: لا اشتمال لأحدهما على الآخر وإنما المشتمل المسند الى الأول على معنى أن الاسناد الى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى وإنما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الأول، ولهذا لا يجوز ضربت زيدا عبده على سبيل الاشتمال، لاكتفاء المسند بالأول، ورجح هذا المذهب وقيل إنه التحقيق. سي

ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين نحو قوله تعالى: مفازا حدائق ومعرفتين مثل الناس ومختلفين مثل الشهر وقتال

والرابع[١٣٠٤] والخامس والسادس: بدل الإضراب[١٣٠٥] وبدل الغلط وبدل النسيان كقولك: تصدقت بدرهم دينار فهذا المثال محتمل لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ثم عنَّ[١٣٠٦] لك[١٣٠٧] أن تخبر بأنك تصدقت بدينار وهذا بدل الاضراب ولأن تكون قد أردت الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم وهذا بدل الغلط[١٣٠٨] ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد وهذا بدل النسيان.

وربما اشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلي الغلط والنسيان وقد بيناه ويوضحه أيضا أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان[١٣٠٩].

[١٣٠٠] أي: تعلق وارتباط. ف

[١٣٠١] لعله إنما لم يقل: والكلية، لأنه إذا كان كله لا ينبغي أن يعبر عنه بالملابسة، لأن ملابسة الشيء تقتضي التغاير بينهما. ف

وفي نسخة الآلوسي: والكلية. وعلق عليها: خرج بدل كل من كل، وبدل بعض من بعض. ولعله أراد: بدل بعض من كل. أ

[١٣٠٢] قال الأزهري: ألا ترى أن الاعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز، وعلى علمه بطريق الحقيقة. وهو تأييد للمذهب الأخير. سي

[١٣٠٣] فقتال بدل اشتمال من الشهر لملابسته له بوقوعه فيه. سي

[١٣٠٤] يسمى هذا النوع مباينا، لمباينته للمبدل منه، وهو الذي ينقسم الى هذه الثلاثة بالاعتبارات التي ذكرها المصنف. سي

[١٣٠٥] وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما، ويسمى أيضا بدل بداء. سي

[١٣٠٦] عرض. ف

[١٣٠٧] وبهذا يندفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البدل مقصود بالحكم. سي

[١٣٠٨] أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم من ظاهر اللفظ. سي

[١٣٠٩] بفتح الجيم وهو القلب. ف

العدد

ص: باب العدد[١٣١٠] من ثلاثة إلى تسعة يؤنث[١٣١١] مع المذكر ويذكر مع المؤنث دائما نحو: سبع ليال وثمانية أيام وكذلك العشرة إن لم تركب وما دون الثلاثة وفاعل كثالث ورابع على القياس دائما ويفرد فاعل أو يضاف لما اشتق منه أو لما دونه أو ينصب ما دونه.

ش: اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام[١٣١٢]:

أحدها: ما يجري دائما[١٣١٣] على القياس في التذكير والتأنيث فيذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد[١٣١٤] والاثنان[١٣١٥] وما كان[١٣١٦] على صيغة فاعل[١٣١٧] تقول: في المذكر

[١٣١٠] هو لغة الشيء المعدود، كالقبض والمخيط والنقض بمعنى: المقبوض والمخيوط والمنقوض، واصطلاحا: ما وضع لكمية الشيء. ف

[١٣١١] إلخ، محله إذا ذكر المعدود وكان متأخرا، أما لو حذف جاز الوجهان التذكير والتأنيث، ومن التذكير: من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال، فذكر ستا، وكذا لو تقدم، نحو: عندي رجال عشر، فيجوز عشرة وعشر. ف

[١٣١٢] أي: من حيث التذكير والتأنيث، وتنقسم أيضا من حيث الاستعمال الى أربعة أقسام:

١) مفرد، وهو عشرة ألفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما.

٢) مضاف، وهو عشرة ألفاظ مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما.

٣) مركب، وهو تسعة ألفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما.

٤) معطوف وهو أحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما. سي

وتسمى العشرين والثلاثين والأربعين والخمسين والستين والسبعين والثمانين والتسعين بالعدد العِقْد، ويسميه بعض النحاة بالعدد المفرد. ح

[١٣١٣] أي: مفردا كان العدد أو مركبا. سي

واحد واثنان وثان وثالث ورابع إلى عاشر وفي المؤنث واحدة واثنتان[١٣١٨] وثانية وثالثة ورابعة إلى عاشرة.

والثاني: ما يجري على عكس القياس دائما[١٣١٩] فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما[١٣٢٠] تقول: ثلاثة رجال وثلاث نسوة قال تعالى: سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما.

أي: مفردا كان العدد أو مركبا أو معطوفا. مفردين نحو: في القرية مسجد واحد، واشتريت كتابين، أو مركبين نحو: رأيت أحد عشر كوكبا، كتبت إحدى عشرة ورقة، أو معطوفا عليهما، نحو: حضر الوليمة واحد وعشرون رجلا، واحدى وعشرون امرأة. ت

[١٣١٤] لم يدخل واحد فيما صيغ على صيغة فاعل، لأن الواحد موضوع لمعناه كما أن إثنين موضوعة، وليس مشتقا من غيره. أ

[١٣١٥] نحو: (وهو الواحد القهار)، (خلقكم من نفس واحدة)، (ثاني اثنين)، (أمتنا اثنتين).

فهما يذكران ويؤنثان مباشرة بغير حاجة الى معدود بعدهما، أي: ان صيغتهما العددية تذكر أو تؤنث طبقا لمدلولها وللمقصود منها، دون أن يكون مع الصيغة معدود (تمييز)، إذ لا يصح ذكر تمييز لها، فلا يقال: جاء واحدُ ضيفٍ، ولا أقبل إثنا ضيفٍ، لأن ذكر التمييز مباشرة كما لو قلت: (جاء ضيف، وأقبل ضيفين) مباشرة يغني عن ذكر العدد قبله إذ يبين النوع من الدلالة على الوحدة أو على الزوجية المحددة باثنين، فلا حاجة الى العدد قبله. ح

[١٣١٦] يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثي متصرف صيغة على وزن فاعل، لتدل على ذات ومعنى معين، وتسمى هذه الصيغة: اسم فاعل من الثلاثي، وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد اثنين أو عشرة أو ما بينهما -برغم أن كل عدد من هذه الأعداد ليس بمصدر- لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه الا بهذه الصيغة، ولا يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق. ح

[١٣١٧] مفردا، نحو: أزورك في اليوم الثالث من الشهر، في الساعة الرابعة، أو مركبا، نحو: قرأت الحديث الرابع عشر، والمسألة السادسة عشر، أو معطوفا عليه، نحو: جلست في المقعد الرابع والعشرين، سافرت في الليلة الخامسة والعشرين. ت

[١٣١٨] هي لغة الحجازيين، وبنو تميم يقولون: ثنتان. سي

[١٣١٩] سواء كان العدد مفردا أو مركبا. سي

والثالث: ما له حالتان وهو العشرة فإن استعملت مركبة جرت على القياس تقول: ثلاثة عشر عبدا بالتذكير وثلاث عشرة أمة بالتأنيث وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس تقول: عشرة رجال بالتأنيث وعشر إماء بالتذكير[1321].

واعلم أن لاسماء العدد التي على وزن فاعل أربع حالات:

إحداها: الأفراد[1322] تقول: ثان[1323] ثالث رابع خامس ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة.

الثانية: أن يضاف إلى ما هو مشتق منه فتقول: ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة ومعناه واحد من اثنين وواحد من ثلاثة وواحد من أربعة قال الله تعالى: إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين وقال الله تعالى: لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة.

مفردا كان نحو: عندي ثلاثة رجال، وأكرمت تسع نسوة، أو مركبا مع العشرة نحو: نجح ثلاثة عشر طالبا، أقمت في مكة تسع عشر ليلة، أو معطوفا عليه نحو: في الفصل سبعة وعشرون طالبا، وفي المزرعة سبع وثمانون نخلة. ت

[1320] فتلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مذكرا، وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مؤنثا. ح

[1321] وأما الاعداد: مائة وألف وألفاظ العقود فإنها تلزم صورة واحدة، سواء أكان المعدود مذكرا أم مؤنثا، نحو: في الفصل خمسون طالبا، وفي المزرعة أربعون نخلة. ت

[1322] أي: عن الاضافة، كقول النابغة:

توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع. سي

فيفيد الاتصاف بمعناه مجردا، نحو: جاء الطالب الثالث في فصله، فالثالث صفة للطالب. ت

[1323] إنما لم يذكر الواحد مع أنه من أسماء العدد لعدم امكان أن يراد به التصيير، إذ لا عدد أقل منه. سي

الثالثة: أن يضاف إلى ما دونه[١٣٢٤] كقولك: ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس أربعة ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة وجاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى: ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم.

الرابعة: أن ينصب ما دونه فتقول: رابع ثلاثة بتنون رابع ونصب ثلاثة كما تقول: جاعل الثلاثة أربعة ولا يجوز مثل ذلك في المستعمل مع ما اشتق منه خلافا للأخفش وثعلب

موانع صرف الاسم

ص: باب موانع صرف الاسم تسعة يجمعها وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيا كأحمد وأحمر وبعلبك وابراهيم وعمر وأخر وأحاد وموحد إلى الأربعة ومساجد ودنانير وسلمان وسكران وفاطمة وطلحة وزينب وسلمى وصحراء فألف التأنيث والجمع الذي لا نظير له في الآحاد كل منهما يتأثر بالمنع والبواقي لابد من مجامعة كل علة منهن للصفة أو العلمية وتتعين العلمية مع التركيب والتأنيث والعجمة وشرط العجمة علمية في العجمية وزيادة على الثلاثة والصفة أصالتها وعدم قبولها التاء فعريان وأرمل وصفوان وارنب بمعنى قاس وذليل منصرفة ويجوز في نحو: هند وجهان بخلاف زينب وسقر وبلخ وكعمر عند تميم باب حذام ان لم يختم براء كسفار وأمس لمعين ان كان مرفوعا وبعضهم لم يشترط فيهما وسحر عند الجميع ان كان ظرفا معينا.

[١٣٢٤] أي: بدرجة فقط. ف

ش: الاصل في الاسم المعرب بالحركات[١٣٢٥] الصرف[١٣٢٦] وإنما يخرج عن ذلك الأصل اذا وجد فيه علتان[١٣٢٧] فرعيتان[١٣٢٨] من علل تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وقد جمع العلل التسع في بيت واحد من قال:

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وهذا البيت احسن[١٣٢٩] من البيت الذي اثبته في المقدمة وهو لابن النحاس وقد مثلتها في المقدمة على الترتيب وها انا اشرحها على هذا الترتيب فأقول:

العلة الأولى: وزن الفعل[١٣٣٠]

[١٣٢٥] أخرج به المعرب بالحروف كالمثنى والجمع، فإنه لا يوصف بالصرف وعدمه، إلا أنه إذا سمي به كالأحمران ومسلمون أعرب اعراب المفرد ومنع من الصرف لوجود المقتضي. سي

[١٣٢٦] اختلف فيه فمذهب المحققين أنه التنوين، وقيل هو الجر مع التنوين، والمشهور تخصيص تنوين التمكين بالصرف، وجزم ابن مالك أنه عبارة عن التنوينات الأربع التمكين والتنكير والعوض والمقابلة، وقال مغروز واضع كتاب أغلاط الزمخشري: ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفا وتمكينا، وأن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه. سي

[١٣٢٧] أي: مرجع احداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى، فلو كانت العلتان من جهة واحدة كاجيمال تصغير أجمال جمع جمل، فإن فيه فرعية التصغير عن التنكير والجمع عن الافراد، وجهتها اللفظ، وكحائض وطامث، فإن فيهما فرعية التأنيث عن التذكير، والوصف عن الموصوف، وجهتهما المعنى لم يخرج عن الأصل. سي

[١٣٢٨] أي: فيشبه الفعل حينئذ لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ، وهو اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى وهو احتياجه الى الاسم، لأن الفعل يحتاج الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا إذا كانت فيه الفرعيتان أو واحدة تقوم مقامهما. سي

[١٣٢٩] لأنه لم يضف فيه علة لأخرى، بخلاف البيت الذي في المقدمة، فإن إضافة الوزن الى المركب توهم أن الوزن يؤثر معه. سي

[١٣٣٠] أي: الماضي أو المضارع أو الأمر. سي

وحقيقة ان يكون الاسم على وزن خاص[١٣٣١] بالفعل أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مساو له في وزنه فالأول: كأن تسمي رجلا قتَّل بالتشديد أو ضرب أو نحوه من ابنية ما لم يسم فاعله أو انطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل. والثاني: مثل احمد ويزيد ويشكر وتغلب ونرجس علما

العلة الثانية: التركيب

وليس المراد به تركيب الاضافة كإمرئ القيس لان الاضافة تقتضي الانجرار بالكسرة فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة ولا تركيب الاسناد كشاب قرناها وتأبط شرا فإنه من باب المحكى ولا التركيب المزجي المختوم بويه مثل سيبويه وعمرويه لانه من باب المبني والصرف وعدمه إنما يقالان في المعرب وإنما المراد التركيب المزجي الذي لم يختم بويه كبعلبك وحضرموت ومعد يكرب.

العلة الثالثة: العجمة

وهي أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة محمد صلى الله عليه وسلم وصالح وشعيب وهود صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ويشترط لاعتبار العجمة أمران:

أحدهما: أن تكون الكلمة علما في لغة العجم كما مثلنا فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علما وجب صرفها وذلك بأن تسمي رجلا[١٣٣٢] بلجام[١٣٣٣] أو ديباج[١٣٣٤].

[١٣٣١] أي: لم يوجد في غير الفعل الا في النادر أو علم أو أعجمي، والاحتراز بالنادر عن نحو: دئل لدويبة أو قبيلة، وينجلب لخرزة، وتبشر لطائر، وبالعلم من نحو: خضم لرجل أو لمكان، وشمر لفرس، وبالاعجمي من بقم واستبرق، فلا يمنع وجدان هذه اختصاص أوزانها بالفعل، لأن النادر والاعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل. سي

[١٣٣٢] أما لو سميت إمرأة فإنه يجب منعه من الصرف للعلمية والتأنيث. ف

الثاني: أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف فلهذا انصرف نوح ولوط قال الله تعالى: إلا آل لوط نجيناهم وقال الله تعالى: إنا أرسلنا نوحا إلى قومه ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب.

العلة الرابعة: التعريف

والمراد به تعريف العلمية لأن المضمرات والاشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها في هذا الباب لأنها مبنيات كلها وهذا باب إعراب وأما ذو الاداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الاداة أو أضيف انجر بالكسرة فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة وحينئذ فلم يبق إلا تعريف العلمية.

العلة الخامسة: العدل

وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي[١٣٣٥] وهو على ضربين واقع في المعارف وواقع في الصفات فالواقع في المعارف يأتي على وزنين:

أحدهما: فُعَلُ وذلك في المذكر وعدله عن فاعل[١٣٣٦] كعمر وزفر وزحل وجمع.

والثاني: فَعَال وذلك في المؤنث وعدله عن فاعله نحو: حذام وقطام ورقاش وذلك في لغة تميم خاصة فأما الحجازيون فينبونه على الكسر[١٣٣٧] قال الشاعر:

[١٣٣٣] آلة تجعل في فم الفرس. سي

[١٣٣٤] بكسر الدال وهو أصوب من الفتح: ثوب سداه ولحمته ابريسم. سي

[١٣٣٥] وهو العلمية. سي

[١٣٣٦] خرج بالمعدول عن فاعل المعدول عن غيره، كأخر وجمع، وغير المعدول كاسم الجنس، كنغر وصرد، والصفة كحطم ولبد، والمصدر كهدى وتقى، والجمع كغرف. ي

[١٣٣٧] وذلك لشبهه له بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا، وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث. سي

اتاركة تدللها قطام رضينا بالتحية والسلام

وقال الآخر:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

فإن كان آخره راء كسفار اسم لماء وحضار لكوكب ووبار لقبيلة فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ومنهم من لا يوافقهم بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف.

ومما اختلف فيه التميميون أيضا أمس الذي أريد به اليوم الذي قبل يومك فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان في موضع رفع على أنه معدول عن الأمس فيقول مضى أمس بما فيه ويبنيه على الكسر في النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام فيقول اعتكف أمسِ وما رأيته مذ أمسِ وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقا[١٣٣٨] وقد ذكرت ذلك في صدر هذا الشرح.

وأما سحر فجميع العرب تمنعه من الصرف[١٣٣٩] بشرطين:

أحدهما: أن يكون ظرفا[١٣٤٠].

[١٣٣٨] أي: رفعا ونصبا وجرا، لأنه علم على اليوم الذي يليه يومك، معدول عن الامس. سي

[١٣٣٩] وذلك للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لأنه جعل علما لهذا الوقت، وقيل لشبه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم، وأما العدل فإن صيغته معدولة عن السحر، لأنه لما أريد به معين كان الاصل فيه أن يذكر معرفة بأل فعدل عن اللفظ بأل وقصد به التعريف فمنع من الصرف. سي

[١٣٤٠] احترازا عن المعين المستعمل غير ظرف فإنه يجب تعريفه بأل والاضافة نحو: طالب السحر سحر ليلتنا. سي

والثاني: أن يكون من يوم معين كقولك: جئتك يوم الجمعة سحر لأنه حينئذ معدول عن السحر كما قدر التميميون أمس معدولا عن الأمس فإن كان سحر غير يوم معين انصرف كقوله تعالى: نجيناهم بسحر.

والواقع في الصفات ضربان واقع في العدد وواقع في غيره فالواقع في العدد يأتي على صيغتين فُعال ومَفْعَل وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما تقول: أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال النجاري رحمه الله تعالى لا تتجاوز العرب الأربعة فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة لأن أحاد معناه واحد واحد[١٣٤١] وثناء معناه اثنان اثنان وكذا الباقي قال الله تعالى: أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وما بعده صفة لأجنحة والمعنى والله أعلم أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة وأما قوله: صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الثاني للتأكيد لا لإفادة التكرار لأن ذلك حاصل بالأول[١٣٤٢].

والواقع في غير العدد أُخَر وذلك نحو قولك: مررت بنسوة أخر لأنها جمع الأخرى وأخرى أنثى آخر[١٣٤٣] الا ترى انك تقول: جاءني رجل آخل وامرأة أخرى والقاعدة أن كل فعلى[١٣٤٤] مؤنثة أفعل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة كالكبرى والصغرى والكبر والصغر قال الله تعالى: إنها لإحدى الكبر ولا يجوز أن تقول:

[١٣٤١] فعدل الى أحاد تخفيفا للفظ. سي

[١٣٤٢] لأنه لو قيل: صلاة الليل مثنى لكفى في المقصود. سي

[١٣٤٣] أي: بفتح الخاء. سي

[١٣٤٤] أي: إن (آخر) موازن لأفعل التفضيل، لأن أصله: أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة، أبدلت الساكنة ألفا، وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة. سي

صغرى ولا كبرى ولا كبر ولا صغر ولهذا لحنوا العروضيين في قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا أبا نواس[١٣٤٥] في قوله:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب

فكان القياس أن يقال الأخر ولكنهم عدلوا[١٣٤٦] عن ذلك الاستعمال فقالوا أخر كما عدل التميميون الأمس عن الأمس وكما عدل جميع العرب سحر عن السحر قال الله تعالى: فعدة من أيام أخر.

العلة السادسة: الوصف

كأحمر وأفضل[١٣٤٧] وسكران وغضبان[١٣٤٨] ويشترط لاعتباره أمران:

أحدهما: الأصالة فلو كانت الكلمة في الأصل اسما ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها وذلك كما إذا أخرجت صفوانا وأرنبا عن معناهما الأصلي وهو الحجر الأملس والحيوان

[١٣٤٥] بضم النون بعدها واو لا همزة. ف

[١٣٤٦] أي: فمانعه الوصف مع العدل. سي

[١٣٤٧] أي: سواء كان مؤنثه فعلى بفتح الفاء أو بضمها، فالمانع له من الصرف العلتان الفرعيتان، فرعية المعنى وفرعية اللفظ، أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرع الجمود، لأن الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اله بخلاف الجامد، وأما فرعية اللفظ فوزن الفعل لأن أفعل أولى بالفعل لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان لذلك أصلا في الفعل لأن ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى. سي

[١٣٤٨] وانما كان مانعا فيه لتحقق الفرعيتين به فرعية المعنى وهي الوصفية، وفرعية اللفظ وهي الزيادتان المضارعتان لألفي التأنيث في نحو: حمراء، فإنها في بناء يخص المذكر، كما أن ألفي التأنيث في حمراء في بناء يخص المؤنث، وأنهما لا يلحقهما التأنيث فلا يقال سكرانة، كما لا يقال: حمراءة، والمزيد فرع المجرد. سي

المعروف واستعملتها بمعنى قاس وذليل فقلت هذا قلب صفوان وهذا رجل أرنب فإنك تصرفهما لعروض الوصفية فيهما.

الثاني: أن لا تقبل الكلمة تاء التأنيث[١٣٤٩] فلهذا تقول: مررت برجل عريان ورجل أرمل بالصرف لقولهم في المؤنثة عريانة وأرملة بخلاف سكران وأحمر فإن مؤنثهما سكرى وحمراء بغير التاء.

العلة السابعة: الجمع

وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد وهو[١٣٥٠] نوعان مفاعل كمساجد ودراهم ومفاعيل كمصابيح وطواويس[١٣٥١].

العلة الثامنة: الزيادة

[١٣٤٩] لأنها حينئذ يضعف شبهها بلفظ المضارع لأن تاء التأنيث لا تلحقه. سي

[١٣٥٠] أي: الصيغة التي لا يكون عليها الاحاد. أ

[١٣٥١] يجري على ألسنة فريق من النحاة أن صيغة منتهى الجموع هي؛ جمع التكسير المماثل لصيغة: "مفاعل"، و"مفاعيل". لكنهم يريدون بالمماثلة: أن الكلمة خماسية أو سداسية، والحرف الأول مفتوح في الحالتين -سواء أكان ميما أم غير ميم- وأن الثالث ألف زادة، يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها، أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن . . . فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصيل الذي يراعى في صوغه عدد الحروف الأصلية والزائدة، وترتيبها، وحركاتها، وسكناتها، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصها في الموزون، وإنما المراد عندهم هو: المماثلة في عد الحروف الأصلية والزائدة، وترتيبها، وحركاتها، وسكناتها، دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصلي بمثله، ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصا؛ فيقولون في "جواهر" إنها على وزن "مفاعل" -مثلا- وفي: "ألاعيب" إنها على وزن: "مفاعيل" -مثلا- مع أن الوزن الصرفي الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزان: "فواعل"، والثانية على وزان: "أفاعيل"، فالأمر عند هذا الفريق مجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له. والأحسن: الاقتصار على التعريف الأول؛ لعدم معارضته الميزان الصرفي الأصيل. ح

والمراد بها الألف والنون الزائدتان[١٣٥٢] نحو: سكران وعثمان.

العلة التاسعة: التأنيث

وهو على ثلاثة أقسام تأنيث بالألف كحبلى وصحراء[١٣٥٣] وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة وتأنيث بالمعنى كزينب وسعاد وتأثير الأول منها في منع الصرف لازم مطلقا من غير شرط كما سيأتي وتأثير الثاني مشروط بالعلمية كما سيأتي وتأثير الثالث كتأثير الثاني ولكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف وتارة يؤثر جوازه فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور وهي إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب وإما تحرك الوسط كسقر ولظى وإما العجمة كماء وجور[١٣٥٤] وحمص وبلخ والثاني فيما عدا ذلك كهند ودعد وجمل فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعـ ـد ولم تُسْقَ دعد في العلب[١٣٥٥]

[١٣٥٢] علامة زيادة الألف والنون سقوطها في بعض التصاريف كسقوطها في رد نيسان وكفران الى نسي وكفر، فإن كان فيما لا ينصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلها أكثر من حرفين أصولا، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران، إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية، مثال ذلك: حسان، إن جعل من الحس فوزنه فعلان، وحكمه أن لا ينصرف، وإن جعل من الحسن فوزنه فعال، وحكمه أن ينصرف. سي

[١٣٥٣] أي: سواء كانت الألف مقصورة أم ممدودة اسما أم صفة، وإنما منع من الصرف لأن وجود ألف التأنيث في الجملة علة، ولزومها بمنزلة تأنيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية. سي

[١٣٥٤] بضم الجيم علم على بلدين. سي

[١٣٥٥] (تتلفع) تتقنع، (فضل) بقية، (العلب) بضم ففتح: جمع علبة، وهي وعاء من جلد يشرب فيه، (دعد) اسم امرأة.

المعنى: يصف هذه المرأة خضروية رقيقة العيش ناعمة الحال فهي لا تلبس لباس الاعراب، ولا تتغذى غذاءهم، فالمراد أن دعد شريفة غنية.

فهذه جميع العلل وقد أتينا على شرحها شرحا يليق بهذا المختصر ثم اعلم أنها ثلاثة أقسام:

الأول: ما يؤثر وحده ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى وهو شيئان الجمع وألفا التأنيث.

والثاني: ما يؤثر بشرط وجود العلمية وهو ثلاثة أشياء التأنيث بغير الألف والتركيب والعجمة نحو: فاطمة وزينب ومعديكرب وابراهيم ومن ثم انصرف صنجه وان كان مؤنثا أعجميا وصولجان[١٣٥٦] وإن كان أعجميا ذا زيادة ومسلمة وإن كان مؤنثا وصفا لانتقاء العلمية فيهن.

الثالث: ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين العلمية أو الوصفية وهو ثلاثة أيضا العدل والوزن والزيادة مثال تأثيرها مع العلمية عمر وأحمد وسلمان ومثال تأثيرها مع الصفة ثلاث وأحمر وسكران.

التَعجب

ص: باب التعجب له صيغتان ما أفعل زيدا وإعرابه ما مبتدأ بمعنى شيء عظيم وأفعل فعل ماض فاعله ضمير ما زيدا مفعول به والجملة خبر ما وأفعل به وهو بمعنى ما أفعله وأصله أفعل أي صار ذا كذا كاغد البعير أي صار ذا غدة فغير اللفظ وزيدت الباء في الفاعل لإصلاح اللفظ فمن ثم لزمت هنا بخلافها في فاعل كفى وإنما يبنى فعلا

[١٣٥٦] بفتح الصاد واللام: المحجن وهو العصى المعوجة الرأس. سي

التعجب واسم التفضيل من فعل ثلاثي مثبت[١٣٥٧] متفاوت تام مبني للفاعل ليس اسم فاعله على أفعل.

ش: التعجب[١٣٥٨] تفعل من العجب وله ألفاظ كثيرة غير مبوب لها في النحو[١٣٥٩] كقوله تعالى: كيف[١٣٦٠] تكفرون بالله وقوله عليه الصلاة والسلام: سبحان الله[١٣٦١] إن المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا وقولهم: لله دره[١٣٦٢] فارسا وقول الشاعر:

يا سيدا ما أنت من سيد موطا الأكناف رحب الذراع

والمبوب له في النحو صيغتان ما أفعل زيدا وأفعل به:

فأما الصيغة الأولى فما: اسم مبتدأ[١٣٦٣] واختلف في معناها على مذهبين:

[١٣٥٧] لم يذكره في الشرح، وكذلك (تام).

[١٣٥٨] انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفيَ سببه وخرج عن نظائره. ه

[١٣٥٩] التعجب نوعان:

١) نوع لا ضابط له، وإنما يعرف بالقرينة، نحو قوله تعالى: كيف تكفرون بالله.

٢) نوع قياسي، وله صيغتان وضعتا لإنشائه، وهما ما أفعله وأفعل به. ت

[١٣٦٠] أي: أتَعَجب من كفركم بالله، فاستعمل كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال، وكذلك سبحان الله، ولله دره فارسا، وما أنت من سيد في التعجب، فإنه مجاز عن الاخبار بالتنزه ويكون دره منسوبا لله وعن الاستفهام عن سيادته إن كانت ما استفهامية أو عن نفي سيادته ان كانت نافية، أي: لست سيدا بل أعظم. سي

[١٣٦١] هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله، وسبحان: علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوبا، ثم استعمل في التعجب، وأصل ذلك أن يسبح الله عند رؤية المتعجب منه من صنائعه، ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه. ي

[١٣٦٢] أصل هذا الإخبار بأن لبن المحدث عنه لله، ثم استعمل في التعجب. ي

[١٣٦٣] أما اسميتها فلأن في أحسن ضمير يعود عليها اتفاقا، والضمير لا يعود الا على الاسماء، وأما كونها مبتدأ فلأنها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها. سي

أحدهما: أنها نكرة تامة[١٣٦٤] بمعنى شيء وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر وجاز الابتداء بها لما فيها من معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر:

عجب لتلك قضيةً وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب

وإما لأنها في قوة الموصوفة إذ المعنى شيء عظيم حسن زيدا كما قالوا في شر أهر ذا ناب إن معناه شر عظيم أهر ذا ناب[١٣٦٥].

والثاني: أنها تحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نكرة تامة كما قال سيبويه[١٣٦٦].

والثاني: أن تكون نكرة موصوفة[١٣٦٧] بالجملة التي بعدها[١٣٦٨].

والثالث: أن تكون معرفة موصولة[١٣٦٩] بالجملة التي بعدها.

وعلى هذين الوجهين فالخبر[١٣٧٠] محذوف والمعنى شيء حسن زيدا عظيم[١٣٧١] أو الذي حسن زيدا شيء عظيم[١٣٧٢] وهذا قول الأخفش.

[١٣٦٤] أي: غير موصوفة بالجملة بعدها. سي

أي: غير محتاجة الى صفة. ف

[١٣٦٥] الهرير صوت الكلب، أو هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد. سي

[١٣٦٦] أي: كما مر. سي

[١٣٦٧] ويقال لها ناقصة. سي

[١٣٦٨] فمحلها رفع. سي

[١٣٦٩] أي: بمعنى الذي، فلا محل للجملة التي بعدها، ويقال لها ناقصة لاحتياجها في افهام المراد الى صلة. سي

[١٣٧٠] أي: خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية. سي

[١٣٧١] أي: على تقدير أن ما نكرة موصوفة. سي

وأما أفعل[١٣٧٣] فزعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه يصغر قالوا ما أحيسنه وما اميلحه وزعم[١٣٧٤] البصريون أنه فعل ماض وهو الصحيح لأنه مبني على الفتح ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر[١٣٧٥] ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال ما أفقرني إلى عفو الله ولا يقال ما أفقري[١٣٧٦] وأما التصغير فشاذ ووجهه[١٣٧٧] أنه أشبه الأسماء عموما بجموده وأنه[١٣٧٨] لا مصدر له وأشبه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطا يأتي ذكرها[١٣٧٩].

[١٣٧٢] أي: على تقدير أن ما معرفة موصولة، وشيء هو الخبر في الموضعين. سي

[١٣٧٣] أي: بفتح العين. سي

[١٣٧٤] يطلق الزعم على القول الباطل والحق، والثاني هو المراد هنا، بدليل وهو الصحيح، بخلاف الزعم الأول. سي

[١٣٧٥] فيه نظر لأن الكوفيين ما يرفعون الخبر حتى يكون عين المبتدأ، وأما إذا لم يكن عين المبتدأ كان الخبر منصوبا على المخالفة، ويقال فيه: خبر، وهو منصوب. ف

[١٣٧٦] ونون الوقاية تلزم الفعل -إلا فيما ندر- دون الاسم والحرف، راجع الالفية في قوله:

وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية وليسي قد نظم. أ

[١٣٧٧] أي: التصغير. ف

[١٣٧٨] أي: أفعل. ف

[١٣٧٩] اعلم أن من شروط التصغير أن يكون اسما فلا يصغر الحرف ولا الفعل، وعليه فلو صغرت كلمة علمنا من ذلك أنها اسم لأن التصغير خاص بالاسماء، وهذا ما استدل به الكوفيون، والمصنف يرد اشكالهم بأن التصغير في تلك الكلمات شاذ، فهو فعل لكنه صغير شذوذا، ووجه جواز تصغيره مع أنه فعل أمران:

الأول: أنه أشبه الاسم عموما بأمرين: ١) أن الاسماء التي تصغر جامدة غير مشتقة، وأفعل هذا جامد أيضا. ٢) أن الأسماء التي تصغر لا مصدر لها، وأفعل لا مصدر له كذلك.

وفي أحسن ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية راجع إلى ما وهو الذي دلنا على اسميتها لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء وزيدا مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماض ومشبه بالمفعول به على القول بأنه اسم[١٣٨٠].

وأما الصيغة الثانية: فأفعِل فعل باتفاق[١٣٨١] لفظه لفظ الأمر[١٣٨٢] ومعناه التعجب وهو خال من الضمير وأصل قولك: أحسن بزيد أحسَنَ زيد أي صار ذا[١٣٨٣] حسن كما قالوا أورق الشجر وأزهر البستان وأثرى فلان وأترب زيد وأغد البعير بمعنى صار ذا ورق وذا زهر وذا ثروة وذا متربة أي فقر وفاقة وذا غدة[١٣٨٤] فضمن معنى التعجب وحولت صيغته إلى صيغة أفعل بكسر العين فصار أحسِنْ زيد فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر فزيدت الباء لإصلاح اللفظ[١٣٨٥] فصار أحسن بزيد على صيغة أمرر بزيد فهذه

الثاني: أنه شابه أفعل التفضيل خصوصا بثلاثة أمور: ١) كونه على وزنه. ٢) دلالته على الزيادة. ٣) كونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطا يأتي ذكرها.

وكل شيء شابه شيئا أخذ حكمه، فلما شابه أفعل الاسماء التي تصغر جاز تصغيره شذوذا. هذا ما يظهر لي من العبارة. أ

[١٣٨٠] وهو قول الكوفيين، وإنما كان مشبها بالمفعول به لوقوعه بعدما يشبه الفعل في الصورة. سي

[١٣٨١] لأنه على صيغة لا تكون الا للفعل، واما أصبع فنادر. سي

[١٣٨٢] على هذا هو مبني على السكون أو حذف حرف العلة كاللامر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر نظرا للمعنى. سي

[١٣٨٣] أي: فهمزته همزة الصيرورة. سي

[١٣٨٤] هي كل عقد في الجسم طاف بها شحم وكل قطعة صلبة بين العصب. سي

[١٣٨٥] أي: ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء. سي

الباء تشبه الباء في كفى بالله شهيدا في أنها زيدت في الفاعل ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف قال سحيم:

عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا[١٣٨٦]

ولا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط:

أحدها: أن يكون فعلا فلا يبنيان من غير فعل ولهذا خطئ من بناه من الجلف والحمار فقال ما أجلفه وما أحمره وشذ قولهم ما ألصه وهو ألص من شظاظ.

الثاني: أن يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من نحو: دحرج وانطلق واستخرج وعن أبي الحسن جواز بنائه من الثلاثي المزيد فيه بشرط حذف زوائده وعن سيبويه جواز بنائه من أفعل نحو: أكرم وأحسن وأعطى.

الثالث: أن يكون مما يقبل معناه التفاوت فلا يبنيان من نحو: مات وفنى لأن حقيقتهما واحدة وإنما يتعجب مما زاد على نظائره[١٣٨٧].

الرابع: أن لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو: ضرب وقتل[١٣٨٨].

الخامس: أن لا يكون اسم فاعله على وزن أَفْعَل[١٣٨٩] فلا يبنيان من نحو: عمي وعرج وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة ولا من نحو: سود وحمر ونحوهما من أفعال الألوان

[١٣٨٦] (عميرة) اسم امرأة، (ودع) أمر من التوديع، وأراد ترك مواصلتها والتودد اليها، (تجهزت غازيا) أراد: أعددت العدة للغزو في سبيل الله، وأغلب الظن أنه أراد جهاد النفس.

[١٣٨٧] كالصفات الاضافية التي يختلف بها احوال الناس، سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل، أو شخصين كالحسن والقبح، فتقول: ما أعلمه يوم الخميس، وما أجهله يوم الاربعاء، وما أحسنه وما أقبحه. سي

[١٣٨٨] فلا يقال: ما أضرب زيدا، وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد، لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل. سي

ولا من نحو: لمى ودعج ونحوهما من أفعال الحلى[١٣٩٠] التي الوصف منها على وزن أفعل لأنهم قالوا من ذلك[١٣٩١] هو أعمى وأعرج وأسود وأحمر وألمى وأدعج.

الوقف

ص: باب الوقف في الأفصح على نحو: رحمة بالهاء وعلى مسلمات بالتاء.

ش: إذا وقف على ما فيه تاء التأنيث[١٣٩٢] فإن كانت ساكنة لم تتغير نحو: قامت وقعدت وإن كانت متحركة فإما أن تكون الكلمة جمعا بالألف والتاء أولا فإن لم تكن كذلك فالأفصح الوقف بإبدالها هاء[١٣٩٣] تقول: هذه رحمة وهذه شجرة وبعضهم يقف بالتاء وقد وقف بعض السبعة في قوله تعالى: إن رحمة الله قريب من المحسنين ووإن شجرة الزقوم بالتاء وسمع بعضهم يقول يا أهل سورة البقرت فقال بعض من سمعه والله ما أحفظ منها آيت وقال الشاعر:

والله أنجاك بكفي مسملت من بعد ما وبعد ما وبعد مت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

[١٣٨٩] لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل. ه

[١٣٩٠] بضم الحاء وكسرها مع القصر: جمع حلية بكسر الحاء بمعنى الصفة. سي

[١٣٩١] أي: شذوذا. سي

[١٣٩٢] أي: سواء كانت متصلة بحرف كثمت وربت ولعلت، أو فعل كما مثل، وإنما التزمت فيهما خوف اللبس بالضمير في قوله: ربه وضربه وحمل ما ليس فيه لبس على ما فيه لبس، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كأخت وبنت. سي

[١٣٩٣] وذلك فرقا بينها وبين التاء الأصلية كوقت وبيت.

وإن كان جمعا بالألف والتاء فالأصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء وسمع من كلامهم كيف الإخوة والأخواة وقالوا دفن البناة من المكرماة.

وقد نبهت على الوقف على نحو: رحمة بالتاء ومسلمات بالهاء بقولي بعد وقد يعكس فيهن.

ص: وعلى نحو: قاض رفعا وجرا بالحذف ونحو القاضي فيهما بالإثبات.

ش: إذا وقفت على المنقوص وهو الاسم الذي[١٣٩٤] آخره ياء مكسور ما قبلها فإما أن يكون منونا أو لا فإن كان منونا فالأفصح الوقف عليه رفعا وجرا بالحذف تقول: هذا قاض ومررت بقاض ويجوز أن تقف عليه بالياء وبذلك وقف ابن كثير على هاد ووال وواق من قوله تعالى: ولكل قوم هادي وما لهم من دونه من والي وما لهم من الله من واقي وإن كان غير منون فالأفصح[١٣٩٥] الوقف عليه رفعا وجرا بالإثبات كقولك: هذا القاضي ومررت بالقاضي ويجوز الوقف عليه بالحذف وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق في قوله تعالى: وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح.

ص: وقد يعكس فيهن.

ش: الضمير راجع إلى قلب تاء رحمة هاء وإثبات تاء مسلمات وحذف ياء قاض وإثبات ياء القاضي أي وقد يوقف على رحمة بالتاء وعلى مسلمات بالهاء وعلى قاض بالياء وعلى القاضي بالحذف.

ص: وليس في نصب قاض والقاضي إلا الياء.

[١٣٩٤] كان ينبغي أن يقيده بالمعرب ليخرج نحو: الذي والتي من المبنيات. ف

[١٣٩٥] لأن الياء إنما جاز حذفها لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب أن تعود. سي

ش: إذا كان المنقوص منصوبا وجب في الوقف إثبات يائه فإن كان منونا أبدل من تنوينه ألف كقوله تعالى: ربنا إننا سمعنا مناديا وإن كان غير منون وقف على الياء كقوله تعالى: كلا إذا بلغت التراقي.

ص: ويوقف على إذا ونحو لنسفعا ورأيت زيدا بالألف.

ش: يجب في الوقف قلب النون الساكنة الفا في ثلاث مسائل:

إحداها: إذا هذا هو الصحيح وجزم ابن عصفور في شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون وليس كما ذكر ولا تختلف القراء في الوقف على نحو: ولن تفلحوا إذا أبدا أنه بالألف.

الثانية: نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة كقوله تعالى: لنسفعا وليكونا وقف الجميع عليها بالألف قال الشاعر:

وإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

أصله أعبدن.

الثالثة: تنوين الاسم المنصوب نحو: رأيت زيدا هذا وقف عليه العرب بالألف إلا ربعية فإنهم وقفوا على نحو: رأيت زيدا بالحذف قال شاعرهم:

ألا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائما دنف

ص: كما يكتبن.

ش: لما ذكرت الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها في الخط استطرادا فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تصور ألفا على حسب الوقف وعن الكوفيين أن نون التوكيد تصور نونا وعن الفراء أن إذا إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون فرقا

بينها وبين إذا الشرطية والفجائية وقد تلخص أن في كتابة إذا ثلاثة مذاهب بالألف مطلقا والنون مطلقا والتفصيل.

ص: وتكتب الألف بعد واو الجماعة كقالوا دون الأصلية كزيد يدعو وترسم الألف ياء إن تجاوزت الثلاثة كاستدعى والمصطفى أو كان أصلها الياء كرمى والفتى وألفا في غيره كقفا والعصا وينكشف أمر ألف الفعل بالتاء كرميت وعفوت والاسم بالتثنية كعصوين وفتيين.

ش: لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها:

احداهما: أنهم فرقوا بين الواو في قولك: زيد يدعو وبينها في قولك: القوم لم يدعوا فزادوا ألفا بعد واو الجماعة وجردوا الأصلية من الألف قصدا للتفرقة بينها.

الثانية: أن من الألفات المتطرفة منها ما يصور ألفا ومنها ما يصور ياء وضابط ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاث أحرف أو كانت منقلبة عن ياء صورت ياء مثال ذلك في النوع الأول استدعى والمصطفى وفي النوع الثاني رهى وهدى والفتى والهدى وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صورت ألفا وذلك نحو: دعا وعفا والعصا والقفا.

ولما ذكرت ذلك احتجت إلى ذكر قانون يتميز به ذوات الواو من ذوات الياء فذكرت أنه إذا أشكل أمر الفعل وصلته بتاء المتكلم أو المخاطب فمهما ظهر فهو أصله ألا ترى أنك تقول: في رمى وهدى رميت وهديت وفي دعا وعفا دعوت وعفوت وإذا أشكل أمر الاسم نظرت إلى تثنية فمهما ظهر فيها فهو أصله ألا ترى أنك تقول: في الفتى والهدى الفتيان والهديان وفي العصا والقفا العصوان وما أحسن قول الشاطبي رحمه الله تعالى:

وتثنية الأسماء تكشفها وإن ... رددت إليك الفعل صادفت منبلا

قال الحرير رحمه الله تعالى:

إذا الفعل يوما غم عنك هجاؤه فالحق به تاء الخطاب ولا تقف

فإن تره بالياء يوما كتبته بياء وإلا فهو يكتب بالألف

همزة الوصل

ص: فصل همزة اسم بكسر وضم وأست وابن وابنم وابنة وامرئ وامرأة وتثنيتهن واثنين واثنتين والغلام وايمن الله في القسم بفتحهما أو بكسر في أيمن همزة وصل أي تثبت ابتداء وتحذف وصلا وكذا همزة الماضي المتجاوز أربعة أحرف كاستخرج وأمره ومصدره وأمره ومصدره وأمر الثلاثي كاقتل واغز واغزي بضمهن واضرب وامشوا واذهب بكسر كالبواقي.

ش: هذا الفصل في ذكر همزات الوصل وهي التي تثبت في الابتداء وتحذف في الوصل والكلام فيهما في فصلين:

الأول: في ضبط مواقعها فنقول قد استقر أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا في نوعين:

أحدهما: أسماء غير مصادر وهي عشرة محفوظة أسم وأست وابن وابنة وابنم وامرؤ وأمرأة واثنان واثنتان وإبنان وابنمان وامرآن وامرأتان قال الله تعالى: فرجل وامرأتان بخلاف الجمع فإن همزته همزات قطع قال الله تعالى: أن هي إلا أسماء سميتموها فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم.

النوع الثاني: أسماء هي مصادر وهي مصادر الأفعال الخماسية كالانطلاق والاقتداء والسداسية كالاستخراج.

وأما الفعل فإن كان مضارعا فهمزاته همزات قطع نحو: أعوذ بالله أستغفر الله وأحمد الله وإن كان ماضيا فإن كان ثلاثيا أو رباعيا فهمزاته همزات قطع فالثلاثي نحو: أخذ وأكل والرباعي نحو: أخرج وأعطى وإن كان خماسيا أو سداسيا فهمزاته همزات وصل نحو: انطلق واستخرج وأما الأمر فإن كان من الرباعي فهمزاته همزات قطع كقولك: يا زيد أكرم عمرا وو يا فلان أجب فلانا وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا على اللام نحو قولك: الغلام والفرس وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت في الدرج معاملة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفت الهمزة من خير شر في الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع نحو: أم وأو وأن.

الفصل الثاني: في حركة همزة الوصل اعلم أن منها ما يحرك بالكسر في الأكثر وبالضم في لغة ضعيفة وهو اسم وقد أشرت إلى ذلك بقولي همزة اسم بكسر أو ضم ومنها ما يحرك بالفتح خاصة وهي همزة لام التعريف.

ومنها ما يحرك بالفتح في الأفصح وبالكسر في لغة ضعيفة وهو ايمن المستعمل في القسم في قولهم ايمن الله لأفعلن وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة لا جمع يمين خلافا للفراء وقد اشرت إلى هذا القسم والذي قبله بقولي بفتحهما أو بكسر همزة ايمن.

ومنها ما يحرك بالضم فقط وهو أمر الثلاثي إذا انضم ثالثه ضما متأصلا نحو: اقتل واكتب وادخل ودخل تحت قولنا متأصلا نحو قولك: للمرأة اغزي يا هند لأن أصله اغزوي بضم الزاي وكسر الواو فأسكنت الواو للاستثقال ثم حذفت ثم كسرت الزاي لتناسب الياء وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزي ومثلت قبلها باعز لأنبه على أن الأصل أغزوي بالضم بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة وخرج عنه نحو قولك: أمشوا فإنه يبتدأ بالكسر لأن أصله أمشيوا بكسر الشين وضم الياء فسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت

لالتقاء الساكنين ثم ضمت الشين لتجانس الواو ولتسلم من القلب ياء ولهذا مثلت بـه في الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب لتنبيه على أنهما من باب واحد وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا في مثل اكتـب وكسـروا في مثـل أضـرب فينبغـي أن يفتحوا في مثل أذهب ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسـة حركـة الثالـث وإنمـا لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة في حال الوقف.

ومنها ما يكسر لا غير وهو الباقي وذلك أصل الباب.

وهذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدمة وقد جـاء بحمـد الله مهـذب المبـاني مشـيد المعاني محكم الأحكام مستوفى الأنواع والأقسـام تقـر بـه عـين الـودود وتكمـد بـه نفـس الجاهل الحسود:

إن يحسدوني فإني غير لأئمهم قبلي من الناس أهل الفضل قد حسدوا

فدام لي ولهم ما بي وما بهم ومات أكثرنا غيظا بما يجد

أنا الذي يجدوني في صدورهم لا أرتقي صدرا منها ولا أرد

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفا وعلـى النفـع بـه موقوفـا وأن يكفينا شر الحساد ولا يفصحنا يوم التناد بمنه وكرمه إنه الكـريم التـواب والـرؤوف الرحيم الوهاب قال أبو رجاء محمد يحيى الدين بن الشيخ عبدالحميد بن الشيخ إبراهيم رحمهم الله تعالى ورضي عنهم وجعلهم عنـده مـع النبـيين والصـالحين والشـهداء قـد تم بحمد الله تعالى وحسن توفيقه مراجعة هـذا الكتـاب والكتابـة عليـه وحسـن تنسـيقه في ضحوة يوم الخميس السادس من شهر شعبان المعظم من عام من الهجـرة الموافـق أكتـوبر سنة الميلادية وأنا أسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفـع بأصـله وأن يجعلـه مقصـودا بـه وجهه الكريم ليكون لي حجة يوم الدين آمين.

المحتويات

بقلم مرتجى الدرجيلي ٥
مقدمة ٦
تعريف الكلمة وأقسامها ٦
علامات الاسم ١٠
انقسام الاسم إلى معرب ومبني ١٢
أقسام الفعل وعلاماته ١٩
الفعل الماضي ٢٠
فعل الأمر ٢٣
الفعل المضارع ٢٥
الحرف وعلاماته وأنها جميعها مبنية ٢٨
تعريف الكلام ٣٣
أنواع الإعراب ٣٥
الأسماء الستة ٣٧
المثنى وجمع المذكر السالم وما حمل عليه ٣٩
ما لا ينصرف ٤٤

الأفعال الخمسة ٤٦
رفع الفعل المضارع ٤٩
نواصب الفعل المضارع ٥٠
جزم الفعل المضارع ٦٧
النكرة ٧٧
المعرفة وأقسامها ٧٨
الضمير ٧٨
العلم ٨٣
اسم الاشارة ٨٧
الاسم الموصول ٩٠
ذو الأداة ٩٦
المضاف ١٠١
المبتدأ والخبر ١٠٢
نواسخ المبتدأ والخبر ١١٩
كان وأخواتها ١٢٠
ما النافية ١٢٩
لا النافية ١٣١
لات النافية ١٣٢

إن وأخواتها ١٣٣
لا النافية للجنس ١٤٤
ظن وأخواتها ١٥٠
الفاعل ١٥٦
نائب الفاعل ١٦٨
الاشتغال ١٧٣
التنازع ١٨١
المفعول وأنواعه ١٨٥
المفعول به ١٨٦
المنادى ١٨٧
تابع المنادى ١٩٢
ترخيم المنادى المعرفة ١٩٦
المستغاث به ٢٠١
النادب والمندوب ٢٠٤
المفعول المطلق ٢٠٦
المفعول له ٢٠٨
المفعول فيه وهو الظرف (ظرف الزمان والمكان) ٢١٠
المفعول معه ٢١٣

الحال ٢١٧
التمييز..... ٢٢٢
المستثنى بإلا..... ٢٣٠
حروف الجر..... ٢٣٧
المجرور بالإضافة ٢٤٠
ما يعمل عمل الفعل: الأول إسم الفعل ٢٤٦
الثاني: المصدر..... ٢٤٩
الثالث: اسم الفاعل..... ٢٥٧
الرابع: أمثلة المبالغة..... ٢٦٠
الخامس اسم المفعول ٢٦٢
السادس الصفة المشبهة..... ٢٦٢
السابع التفضيل..... ٢٦٩
التوابع ٢٧٢
الأول: النعت..... ٢٧٣
الثاني: التوكيد ٢٨٠
الثالث: العطف..... ٢٨٦
الرابع: عطف النسق..... ٢٩٠
الخامس البدل ٢٩٩

العدد ٣٠٤
موانع صرف الاسم ٣٠٧
التعجب ٣١٦
الوقف ٣٢٢
همزة الوصل ٣٢٦